Bibliotheca Alexandrina
0593162

جامعة طنــطا
كليـة الآدابــ
قسم الاجتماع

التغير الاجتماعي والحركة الطلابية في مصر

دراسة سوسيوتاريخية مقارنة بالتطبيق على الفترة من الأربعينات حتى نهاية القرن العشرين

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
من الطالب

أشرف محمد السيد سلطان

إشراف
الأستاذ الدكتور
عبد الهادي محمد والي
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب ــ جامعة طنطا

٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب

صدق الله العظيم

هود : آية : ٨٨

شكر وتقدير

يسجل الباحث فى البداية شكره العميق لكل من ساعده فى إنجاز هذه الدراسة ، امتثالاً لأمر الله تبارك وتعالى " *ولا تنسوا الفضل بينكم . إن الله بما تعملون بصير* " سورة البقرة آية : ٢٣٧.

وإنى أتوجه بالشكر أولاً إلى الله عز وجل على توفيقه لى وإمدادى بالعزيمة والصبر ، المنبعثين من الإيمان والثقة فى عطائه الذى لا ينضب أبداً .

وشكر وتقدير

لأستاذى وأستاذ أجيال متعاقبة بأقسام الاجتماع ، العالم الإنسان أو الإنسان العالم الذى يجمع بين العقل والقلب ، عقل العالم الفياض بالعلم ، وقلب الإنسان الفياض بالمشاعر الإنسانية ، **الأستاذ الدكتور / عبد الهادى محمد والى** . له الشكر والتقدير على تواضعه معى وقبوله الإشراف على رسالتى ، وكان لعطائه الفياض دوراً هاماً فى ميلاد هذا العمل العلمى حتى وصل إلى صورته الراهنة ، وإن حاولت شكره للوفاء بقليل من كثير من فضله فلن تستطع الكلمات مهما حملت من معان سامية للشكر أن توفيه حقه . فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما لا أنسى فضل

أستاذى **الأستاذ الدكتور / حسن إبراهيم عيد** الذى تتلمذت على يديه فى مرحلة الماجستير فكان ولا يزال نعم الأستاذ ونعم الوالد . كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل أساتذة قسم الاجتماع بالكلية لرعايتهم وتعاطفهم معى . فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

ويسجل الطالب

شكره للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على المشاركة فى هذه المناقشة رغم أعبائهم ، وسوف تكون ملاحظاتهم نبراساً يضئ الطريق للباحث فى حياته العملية القادمة . جزاهم الله عنى خير الجزاء .

والشكر كل الشكر لأسرتى

فإلى أبى (رحمات الله عليه) أهدى إليه هذا العمل عرفاناً بفضله وتقديراً له على رعايتى ، وإلى أمى وأخواتى البنات اللائى لم يبخلن على الطالب بالدعاء والتشجيع ، والشكر أيضاً لزوجتى وتوءمى محمد وندى على تحملهم المشاق معى عن رضا وطيب نفس ، ومساندتهم الدائمة بكلمات التحفيز أثناء جمع المادة العلمية وإلى أن اكتمل هذا البناء العلمى . فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

الإهداء

إلى الإنسان العالم أو العالم الإنسان ، إلى الفيض الإنسانى والعلمى

الأستاذ الدكتور

عبد الهادى محمد والى

اعترافاً بدوره فى إثراء هذا الكيان العلمى بفيض علمه الذى لا ينضب

وإلى أبى (رحمات الله عليه)

وفاءً وعرفاناً بفضله

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول
مدخل لدراسة التغير الاجتماعى

الفصل الثانى
أزمات الشباب فى المجتمع المصرى

الفصل الثالث
الحركة الطلابية والحركات الاجتماعية والسياسية

الفصل الرابع
التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر
دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٤٠ - ١٩٥٢)

الفصل الخامس

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٥٢ – ١٩٧٠)

الفصل السادس

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٧٠ – ١٩٨١)

الفصل السابع

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

النتائج العامة

المراجع

المقدمة

المقدمة

التغير الاجتماعى ظاهرة اجتماعية تصيب المجتمع بجوانبه المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما يتأثر السلوك الإنسانى بالتغير الاجتماعى حيث يعتبر عملية حتمية يترتب عليها حدوث العديد من التغيرات المصاحبة .

ويحدث التغير الاجتماعى بفعل عوامل اجتماعية وطبيعية وسياسية كثيرة ، قد يكون سبباً أو نتيجة لها ، فيمكن أن يكون تغير القيادات السياسية التى تحمل فكراً وعقيدة جديدة سبباً فى حدوث تغير اجتماعى فى جميع جوانب المجتمع ، وما حدث بعد ثورة يوليو (١٩٥٢) خير مثال على ذلك ، كذلك الثورات والحروب والعوامل الطبيعية تؤدى إلى حدوث التغير الاجتماعى فكل تغير يقود بالتالى إلى تغير آخر .

ويمثل التغير فى السلطة السياسية أهم العوامل التى تؤدى إلى تغير اجتماعى وتؤثر على المجتمع بجميع فئاته ، حيث يحاول رجال السلطة الجدد فرض الأيديولوجية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يؤمنون بها لإحداث التغيرات التى يرغبونها لتحقيق صالح المجتمع .

ويتأثر الشباب بالتالى بتلك التغيرات حيث يعتبر أكثر فئات المجتمع ارتباطاً بقضاياه المختلفة ، وأكثر وعياً وإدراكاً لتلك القضايا ، وليس هذا فحسب ولكن تساهم تلك القضايا فى بلورة رؤى خاصة بهم .

ويمثل هذا الشباب فى المجتمعات المتقدمة أساس التنمية ودعائم الديمقراطية والتقدم ، حيث تراعى القيادات السياسية الديمقراطية الاهتمام بآرائهم على اعتبار أنهم سواعد وفكر المستقبل ، بل وتستجيب لمعظم تلك الآراء وتضعها فى موضع التطبيق فى خطط التنمية والمستقبل ، وتحاول الدول النامية ــ ومن بينها مصر ــ بناء قاعدة شبابية تنموية تقدمية فى مجتمع ديمقراطى ، فالشباب فى مصر قد يكون عاملاً فى بناء المجتمع وقد يكون سبباً فى هدمه ، فمن المعروف أن الشباب عموماً والطلاب خاصة هم بمثابة الخلايا الحية والأعصاب الحساسة فى أى مجتمع ، ودائماً ما يتمرد الطلاب ويرفضون الواقع ويسعون إلى تغييره ، وهم فى هذا المسعى ربما يصطدمون بالقيادات السياسية المختلفة كما يحدث فى الحركات الطلابية التى نشطت فى الجامعات المصرية عبر العصور المختلفة ، وذلك نتيجة لتجمع الطلاب فى قاعات الدرس وأماكن السكن مما يتيح لهم فرصة بلورة وعى جماعى مشترك حول قضايا محددة ، بالإضافة إلى أنهم يعيشون واقعاً محلياً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وكذلك واقعاً عربياً يفرز قضايا عربية تثير وعى ووجدان الشباب الثائر دائماً مثل القضية الفلسطينية

والعراق والوحدة العربية وغيرها .

وبالتطبيق على واقع المجتمع المصرى نجد أن هناك حركات متعددة ظهرت بفعل عديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك من خلال تاريخ مصر المعروف ، مما دعى بعض القيادات للتصدى لتلك الحركات وبخاصة إذا تعلقت بنظام الحكم .

وتختلف قوة وفاعلية الحركات الطلابية باختلاف الفترة الزمنية ، فنجد فى الأربعينات فى ظل الاحتلال العسكرى الإنجليزى مع حكم ملكى مستبد أفرز واقعاً مجتمعياً مريراً دفع الشباب الجامعى وكل فئات الشعب للتمرد ورفض هذا الواقع ، فى مشاهد شبه يومية كمحاولة لإنهاء الاحتلال العسكرى الإنجليزى والقضاء على ظلم الملك وأعوانه ، فكان إجماع الشباب بجميع فئاته على التخلص من هذا الواقع أمراً لافتاً للنظر ، وذلك لطغيان القضايا الوطنية على فكرهم دون أية قضايا أخرى فى هذه المرحلة .

وتميزت العلاقة بين الطلاب والسلطة السياسية بنوع من السلبية أو تسليم زمام الأمور إلى القيادة السياسية ، فأصبحت كل خطوة للأمام تأتى من أعلى وتمثل ذلك مع بداية ثورة يوليو (١٩٥٢) ، حيث اعتبر الشعب – ومن بينهم الطلاب – أن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى غيرت أنماط الحياة من طغيان القصر والإنجليز إلى سلطة مصرية وطنية توحى بالأمل فى حياة اجتماعية جديدة ، وبناءً عليه هدأت الحركة الطلابية وأصبحت السمة العسكرية هى أهم سمات النظام السياسى المصرى ، فالذين نفذوا الثورة عسكريون ، فاختفى دور الطلاب حتى هزيمة يونيو (١٩٦٧) فانطلقت الحركات تطالب بمحاكمة المسئولين عن الهزيمة .

ولذلك يمكن القول بأن الحركة الطلابية عكست فى بداية تلك الفترة مواقف القوى السياسية ، بل إنها أظهرت التأييد للنظام القائم.وتحولت الحركات الطلابية بعد الهزيمة لأداة تعكس الرأى العام المصرى .

وبانتقال المجتمع المصرى إلى مرحلة حكم الرئيس السادات عام (١٩٧٠) كانت الحركة الطلابية لا تزال تعكس الرأى العام المصرى فى المطالبة بالثأر والحرب فى أسرع وقت ، فكان الشارع المصرى – دائماً – ينبض بحركة الطلاب حتى تم الانتصار فى أكتوبر (١٩٧٣) وبعد ذلك عاد نطاق حركتها يضيق تدريجياً داخل أسوار الجامعة وبخاصة بعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، واقتصرت الحركات الطلابية على المسيرات الجزئية داخل الجامعات والإضرابات والإعتصامات والندوات والمؤتمرات من حين لآخر ، وبرز التيار الإسلامى بقوة مع نهاية هذه المرحلة ليقود زمام

الحركات الطلابية فى صورها المحدودة وكان ذلك بتشجيع من الرئيس السادات حتى يواجه التيار الناصرى والشيوعى داخل الجامعة ، وكانت تعبيراً واقعياً عن العديد من القضايا مثل نتائج اتباع السياسة المصرية للعديد من الإجراءات المفروضة من الخارج ، وبخاصة الاتجاه إلى المعسكر الغربى الأمريكى الموالى للكيان الصهيونى ، والنتائج السلبية لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أثرت على الشعب المصرى ككل ، فظهرت فئات قليلة تملك وأخرى كثيرة محرومة من الثروة .

وظلت الحركة الطلابية هكذا فى حصار داخل أسوار الجامعة نتيجة للعنف الذى يواجهها من قبل قوات الأمن حتى تم اغتيال الرئيس السادات عام (١٩٨١) .

وعندما تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة الجمهورية عام (١٩٨١) بدأ حكمه السياسى بالإفراج عن المعتقلين ، وإجراء الحوار مع المعارضة والسماح بالحريات السياسية للتعبير عن الآراء المعارضة بشكل نسبى ، كل ذلك أتاح للحركة الطلابية أن تنطلق مرة أخرى فى بداية الثمانينات للخروج إلى الشوارع للتعبير عن آراء الطلاب فى مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وبالرغم من اتباع القيادة السياسية الجديدة نفس سياسات القيادة السابقة من انفتاح اقتصادى وسياسى على الغرب وبخاصة أمريكا ، وما كان لتلك السياسات من نتائج سلبية جعلتها الموضوعات الرئيسية للحركات الطلابية ، إلا أن قوات الأمن لم تستخدم العنف مع الطلاب بالرغم من تجاوزات بعض المتظاهرين ، وما أن انتصف عقد الثمانينات وبخاصة منذ عام (١٩٨٧) حتى تحولت الحركات الطلابية إلى ساحات للحرب بين الطلاب وقوات الأمن ، وبدأ ينحصر النشاط الطلابى تدريجياً إلى داخل قاعات الدرس فى صورة ندوات ومؤتمرات وغيرها فى ظل حصار قوات الأمن لأسوار الجامعة وبخاصة جامعة القاهرة . .

وكان للقضايا العربية والإسلامية النصيب الأكبر فى الخطاب السياسى للطلاب فى المؤتمرات وبخاصة القضية الفلسطينية والبوسنة والهرسك والعراق ، وذلك بسبب سيطرة التيار الإسلامى وتعاونه مع التيار الناصرى والشيوعى عند بداية الانتفاضة الفلسطينية والتطورات فى إقليم البوسنة والهرسك ثم قضية العراق والتحالف الغربى ضده .

ومما لا شك فيه أن أصبحت الحركات الطلابية أبرز قنوات المشاركة السياسية وبخاصة فى ظل فشل كل القنوات الأخرى فى استقطاب الشباب مثل الأحزاب السياسية (مع بداية تجربتها فى فترة السبعينات) ، وقد بدا ذلك من خلال منظمة الشباب التابعة لأمانة الشباب فى الاتحاد الاشتراكى

(خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر) عندئذ بدأ النشاط الطلابي يأخذ الطابع الرسمي والشرعي، فكانت تلك المنظمة بمثابة الشبكة التي ربطت بين مختلف فئات الشباب ــ متعلم ، عامل ، حرفي ومثقف ــ إلا أنها كانت تابعة للقيادة العليا ، ومن ثم كانت تعتبر وسيلة لتنفيذ المخططات القيادية من أعلى ، ومع ذلك كانت البداية الحقيقية لبلورة فكر وآراء وتشكيل شخصية الشباب ، وقد تم التخلص منها بعد منتصف السبعينات عند بداية تأسيس الأحزاب ، وظهرت هنا الاتحادات الطلابية لتتولى مسئولية التنشئة السياسية والثقافية للشباب ، وقد أثبت الطلاب من خلال تنظيمهم أنهم على درجة عالية من القدرة على تحمل المسئولية ، وبخاصة في فترة ما بين الحربين (٦٧ – ١٩٧٣) وكان للطلاب قيادة طلابية عليا متمثلة في الاتحاد العام لطلاب الجمهورية الذي كان يضم (٥ طلاب) من اتحاد طلاب كل جامعة في مصر .

ولكن ولأسباب سياسية وأمنية تم تصفية العمل الطلابي وذلك عن طريق تحويل الاتحادات الطلابية إلى مجرد منتديات للأنشطة الفنية والثقافية والترفيهية والرحلات والمعسكرات فقط ، وتم التطرق إلى فصل الاتحادات الطلابية عن السياسة واعتبارها مؤسسة طلابية ثقافية وترفيهية .

وعلى الرغم من ذلك استمرت الحركة الطلابية في ممارسة دورها التاريخي في التعبير وإبداء الرأي والرقابة ، فكان الطلاب أهم العناصر في أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي وبخاصة في أحداث رد الفعل على حرب الخليج الثانية (١٩٩١) وأحداث الحرم الإبراهيمي فبراير (١٩٩٤) بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر .

وكان لتجاوز الحركات الطلابية كل المؤسسات السياسية الرسمية والنقابية والطلابية أيضاً أثر قوي على فشل تلك المؤسسات كقنوات وسيطة تنظيمية تكون همزة الوصل بين الحاكم والمحكوم ، وليس لديها القدرة على ضبط الصراعات الاجتماعية أو أن تراقب القرارات الحكومية السياسية أو الاقتصادية .

وقد حرصت أجهزة الأمن على محاصرة الحركات الطلابية داخل أسوار الجامعات بسبب الخوف من تلاحمها مع فئات اجتماعية أخرى مثل العمال فتزداد خطورتها وفعاليتها ، وعلى الرغم من قدرة الحركات الطلابية على رفع راية الرفض والتمرد في وجه النظام إلا أنها لم تطرح البديل الملائم ، وذلك بسبب عدم قدرتها على التنظيم كحركة سياسية واسعة لها تصورها السياسي والفكري ، وعدم قوة وقدرة الكوادر القيادية داخلها على مواجهة حتى المشكلات الداخلية ، وكذلك ضعف برامجها السياسية

ومن ثم أصبحت صورة لعرض آراء ونقد سياسات فقط ، وإن لم يكن هذا الدور كافياً فإنه كان فعالاً إذا وضعت القيادات السياسية القائمة انتقادات ومطالب الطلاب فى اعتبارها وتنفيذ بعضها بهدف إحداث التغيير المنشود .

وختاماً يمكن القول إن وسائل الحركة الطلابية لإحداث التغيير فى المجتمع ، تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ــ وبخاصة السياسية ــ السائدة فى المجتمع ، وكذلك درجة الحرية المتاحة للتنظيمات الطلابية فى كل مرحلة تاريخية ، وتفعيل مبدأ الديمقراطية الذى ينظر إلى الحركة الطلابية على أنها صورة من صور التعبير والرفض المسموح بها ، بل نجد فى بعض المجتمعات أن الحركة الطلابية تعتبر قناة رسمية شرعية تشارك فى الرأى واتخاذ القرارات السياسية وتساهم فى تغيير قرار سياسى ما ، إذا تعارض مع إجماع المجتمع الطلابى .

وحتى وإن اقتصرت صور التعبير الطلابى على الاعتصامات أو المؤتمرات ومجلات الحائط أو تنظيم الإضراب داخل أسوار الجامعة ، فلابد أن يكون لمواقفهم السياسية والاجتماعية رد فعل إيجابى من قبل القيادات السياسية ، فالشخصية الشابة تتميز بالرفض والتمرد وذلك يلزم القيادات السياسية بأن تعمل على تفريغ شحنتى الرفض والتمرد من مظاهرهما المدمرة وتحويلها إلى الجانب البناء ، وذلك بعدم تجاهل رؤى الشباب الجامعى فى القضايا الاجتماعية المختلفة فيصير الشباب الجامعى بذلك سواعد تنموية تساهم فى بناء المجتمع وتقدمه ، وعلى العكس لو أهملت مطالبهم وتجاهل القادة آراءهم وأفكارهم ومطالبهم فيتحول التمرد إلى بركان مدمر يهدم المجتمع ويدمره .

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية تتبلور فيما يلى : —

١- الكشف عن مدى اعتبار الحركات الطلابية قناة رسمية شرعية من قنوات التعبير السياسى وبخاصة فى ظل عدم فعالية قنوات المشاركة السياسية الأخرى مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية .

٢- الكشف عن العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والحركات الطلابية .

٣- الوقوف على أهمية الرؤى الاجتماعية والسياسية للشباب الجامعى فى صنع القرار السياسى المصرى .

٤- محاولة التعرف على العلاقة بين التغير الاجتماعى وظهور وتطور الحركات الطلابية فى مصر

٥- إزكاء الوعى بأهمية الدراسات السوسيوتاريخية ، حيث تختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية باختلاف القيادة السياسية التى تساهم فى صنع تلك الظروف وبالتالى تتأثر شرعية الحركات الطلابية من فترة تاريخية إلى أخرى .

٦- دراسة الدور الذى لعبه الاحتلال الإنجليزى والقصر وما نتج عنه من تغيرات اجتماعية واقتصادية أثرت فى ظهور الحركات الطلابية فى الفترة من (١٩٤٠ - ١٩٥٢) وتأثير تلك الحركات على القرار السياسى للقصر والحكومة الإنجليزية .

٧- العلاقة بين التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى حدث مع ثورة يوليو (١٩٥٢) وحتى عام (١٩٧٠) ونشاط أو كمون الحركات الطلابية فى تلك المرحلة .

٨- مدى تأثير الحركات الطلابية على صنع القرار السياسى فى فترة حكم الرئيس أنور السادات وتأثرها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك المرحلة .

٩- محاولة التعرف على العلاقة المتبادلة بين الحركة الطلابية من حيث النشاط أو الكمون والتغيرات الاجتماعية فى فترة حكم الرئيس حسنى مبارك .

١٠- مدى تأثير أسلوب مواجهة الحركات الطلابية من جهة قوات الأمن التابعة للنظام السياسى على تقييد حرية الحركات الطلابية فى إعلان مطالبها .

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من الأهداف التى يبتغى الباحث التوصل إليها ، تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات تتمثل فى مجموعتين ، كل مجموعة تختص بتساؤل رئيسى وتحاول الدراسة الإجابة عليه من خلال الإجابة على مجموعة تساؤلات فرعية :-

المجموعة الأولى : تتمحور حول التساؤل الرئيسى الآتى :-

✲ ما مدى العلاقة التأثيرية المتبادلة بين التغير الاجتماعى والحركات الطلابية فى المجتمع المصرى ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل هناك مجموعة تساؤلات فرعية تتمثل فى :-

١- هل يمكن تحقيق التوازن بين الحركات الطلابية وبخاصة فى مرحلة ثورتها وبين تطبيق معايير الديمقراطية ؟

٢- هل تعتبر الحركة الطلابية فى مصر إحدى قنوات المشاركة السياسية الشرعية ؟

٣- ما مدى التغير الذى يحدث فى أسلوب مواجهة الحركات الطلابية عندما يحدث تغير فى القيادات السياسية والظروف الاجتماعية ؟

٤- هل تضع القيادة السياسية فى مصر الرؤى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشباب الجامعى فى الاعتبار عند الاتجاه لتطبيق سياسة اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة ؟

المجموعة الثانية : تتمحور حول التساؤل الرئيسى الآتى :-

✲ هل تختلف أشكال الحركات الطلابية وأساليب التعبير الطلابى باختلاف رؤى القيادة السياسية للتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المنشود للمجتمع المصرى خلال الفترة التاريخية من الأربعينات وحتى نهاية القرن العشرين ؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على مجموعة تساؤلات فرعية تتمثل فى :-

٥- هل انعكس المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى أوجده الاحتلال الإنجليزى وسياسة القصر على صور التعبير الطلابى فى مصر خلال الفترة من (١٩٤٠ - ١٩٥٢) ؟

٦- هل تأثرت الحركة الطلابية والنشاط الطلابى بتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ؟

٧- كيف انعكست التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أشكال التعبير الطلابى خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٨١) ؟

٨- هل اختلفت أساليب الحركة الطلابية ونشاطها باختلاف التوجهات والتغيرات السياسية فى الفترة من (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين) ؟

المنهج والأدوات البحثية

انطلاقاً من الاعتقاد بأن دراسة المجتمع المعاصر لا يمكن أن تكون مكتملة دون محاولة فهم القوى والأحداث التاريخية التى شكلت هذا المجتمع ، فقد استخدم علماء الاجتماع وطوروا معه الإجراءات والوسائل الخاصة بجمع البيانات التاريخية وتحليلها .[1]

بمعنى أن الدراسة الموضوعية الحقة لوقائع التاريخ إنما تتمثل فى تحليل هذه الوقائع فى ضوء الظروف

(١) على عبد الرازق جلبى وآخرون : تصميم البحث الاجتماعى بين الاستراتيجية والتنفيذ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص : ٢٤٩.

الحضارية والمواقف الاجتماعية التى أحاطت بأحداث التاريخ ، وبالتالى لا يفسر التاريخ إلا بالاستعانة بعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والدين ، على اعتبار أن الواقعة التاريخية ليست نتاجاً مباشراً لدوافع فردية مثل سيطرة الأبطال والقادة والملوك ، بقدر ما تفسرها أسبابها الاجتماعية التى هى العلل الحقيقية الكامنة وراء أحداث ووقائع التاريخ .(١)

والمشتغل بعلم الاجتماع معنى بتعليل الوقائع وتحديد العامل أو العوامل الفاعلة فيها واستنباط القوانين التى تسيرها ، وتعتمد هذه النظرة فى علم الاجتماع على بديهية هامة هى : إن لكل شيئ سبباً ، وهى بديهية تعد إحدى شروط قدرتنا على فهم ما جرى وما يجرى حولنا .(٢)

ولا شك أن الماضى يمثل أهمية كبرى لعالم الاجتماع ، فلا يمكن تصور موقف اجتماعى أو بناء اجتماعى ما لم تكن القوى التى تؤثر فيه لها جذور تاريخية ، فنحن لا يمكن أن نهمل أثر الماضى ، فالتاريخ هو الذى يمدنا بنظرة أوسع وأعمق عن الظواهر محل الدراسة ، فالملاحظة المباشرة للظواهر الاجتماعية فى حالة ثباتها غير كافية ، ويجب أن يكون هناك بعد آخر وهو دراسة تطور هذه الظواهر خلال الزمن أى خلال التاريخ .(٣)

وقد حاولت تلك الدراسة الاعتماد على تحليل أحداث فترة تاريخية من تاريخ مصر وعلاقة تلك الأحداث بالتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى كل فترة ، ومن ثم حاول الباحث البعد عن السرد التاريخى البحت للأحداث ، وانصب اهتمامه على العوامل الاجتماعية التى أدت إلى ظهور تلك الأحداث وتأثيرها على البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ومن ثم تأثيرها على طلاب الجامعات .

وقد ساعد الباحث فى تفسيره للحوادث الاعتماد على بعض المصادر التاريخية وبخاصة الثانوية التى لا تعتمد على السير الذاتية لأشخاص بعينهم ، وذلك لتجنب خطأ الوقوع فى الاعتماد على بيانات قد تتجاذبها الأهواء الشخصية ، وكانت أهم المصادر الثانوية هى الكتب التاريخية التى صيغت بأقلام بعض المؤرخين المعاصرين للأحداث ، وكذلك علماء الاجتماع الذين تطرقوا إلى دراسات

---

(١) قبارى محمد إسماعيل : مناهج البحث فى علم الاجتماع ، مواقف واتجاهات معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص : ٣٩٢.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص : ١٤٦.

(٣) على عبد الرازق جلبى وآخرون : مرجع سابق ، ص : ٢٥٣.

سوسيوتاريخية لبعض فترات تاريخ المجتمع المصرى ، وكذلك بعض التقارير التاريخية وبعض المنشورات التى تناولت الأحداث التاريخية المعاصرة لفترة الدراسة .

وفى محاولة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة علي تساؤلاتها ، وكذلك دراسة التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر دراسة سوسيوتارخية فى الفترة من (١٩٤٠ وحتى نهاية القرن العشرين) ، جاءت فصول الدراسة فى سبعة فصول كالآتى :-

الفصل الأول تحت عنوان : مدخل لدراسة التغير الاجتماعى

ويتعرض الباحث فى هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على تعريف التغير الاجتماعى وخصائصه والفرق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى مثل التطور والنمو والتغير الثقافى ، ثم التعرض إلى طبيعة التغير الاجتماعي وأنواعه وأهم الاتجاهات النظرية فى دراسة التغير الاجتماعى وأهم العوامل التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى وعلاقة التغير بالتكيف الاجتماعى ، ثم خاتمة الفصل .

والفصل الثانى بعنوان : أزمات الشباب فى المجتمع المصرى

ويتناول الباحث فى هذا الفصل مفهوم الشباب مع محاولة تحديده سوسيولوجياً وأهمية مرحلة الشباب وخصائصها ، والتعرض لضرورة الإعداد السياسى للشباب وموقع الحياة السياسية فى فكر واتجاهات الشباب ، ثم التعرض لأزمات الشباب المتعددة التى تؤدى إلى تمرده ورفضه للواقع ثم الخاتمة .

والفصل الثالث تحت عنوان : الحركة الطلابية والحركات الاجتماعية والسياسية

ويتطرق فيه الباحث إلى تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية وطبيعتها وبعض نماذجها وموقع الطلاب من الحركات الاجتماعية ، مع تناول الإطار العالمى للحركة الطلابية وعلاقتها بالديمقراطية وأزمة المجتمع المصرى ثم الخاتمة .

والفصل الرابع بعنوان : التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر . دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٤٠ – ١٩٥٢)

وتناول الباحث فى ذلك الفصل ملامح من التغير السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى الفترة من (١٩٤٠ – ١٩٥٢) وتأثيرها على الحركات الطلابية ثم عرض لرؤية الباحث للجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية

والفصل الخامس تحت عنوان : التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر . دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٥٢ – ١٩٧٠)

ويتعرض فيه الباحث لملامح من الدراسة السوسيوتاريخية للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الحركات الطلابية فى الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ورؤية الباحث السوسيولوجية لهذا الموضوع .

ويتناول الفصل السادس موضوع : التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر . دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٧٠ – ١٩٨١)

ويتطرق الباحث فيه إلى ملامح من التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وعلاقة الحركات الطلابية بها فى الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٨١) ، وكذلك رؤية الباحث السوسيولوجية لهذا الموضوع .

والفصل السابع بعنوان : التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر . دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٨١ – حتى نهاية القرن العشرين)

ويتناول الباحث فيه أهم ملامح التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وتأثيره على الحركات الطلابية فى الفترة من (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين) ورؤية الباحث السوسيولوجية للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الحركات الطلابية .

وأخيراً : عرض نتائج الدراسة على المستويين النظرى والسوسيوتاريخى .

ثم تعقيب وقضايا ختامية .

وختاماً :

إن كان فى هذا العمل من توفيق فهو من الله .... وإن كان هناك من تقصير فمن نفسى .

والله الموفق

الفصل الأول

مدخل لدراسة التغير الاجتماعى

مدخل لدراسة التغير الاجتماعى

محتويات الفصل

تمهيد

تتصف المجتمعات الإنسانية سواء كانت بدائية أو نامية أو متقدمة أو غير ذلك بأنها فى تغير دائـم ، فالتغير هو سمة الحياة الاجتماعية وآثاره واضحة فى كل شيء حولنا . فالنظم الاجتماعية والمعـارف والعلوم والعادات والتقاليد وأنماط السلوك ، كلها يصيبها التحول والتغير ، ومهما حاولت أى قـوة أن تبقى تلك الأوضاع على حالها دون أن يصيبها التغير ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .(١)

ولذلك يشغل تحليل التغير الاجتماعى مركزاً رئيسياً فى البحث منذ بدايـة ظهـور علـم الاجتمـاع الحديث . ويعتبر التغير موضوعاً من الموضوعات التى صاحبت علم الاجتماع منذ نشأته ، (٢) عندما قام أوجست كونت وهربرت سبنسر وأتباعهما بتفسير أسباب ونتائج التغير الاجتماعى فى ضوء أحداث الثورة السياسية الصناعية التى وقعت فى القارة الأوربية ، خصوصاً الفرنسية والثورة الصناعية فـى إنجلترا وما نتج عنهما من تغيرات فى نظام الحكم والمعتقدات الفكرية للشـعوب وعلاقـات الإنتـاج ومستويات المعيشة وأنماط الحياة الاجتماعية .(٣)

لذا كان من الضرورى البحث عن نظرية فى التغير الاجتماعى أو الديناميكا الاجتماعيـة يمكنهـا الكشف عن قوانين حركة المجتمعات . وكان لقيام المجتمع الرأسمالي والثـورات الاجتماعيـة التـى صاحبته بما فى ذلك النمو الحضرى وحراك الناس ، الفضل فى إثارة الاهتمـام الواضـح بالتحليـل السوسيولوجى للتغير .(٤)

ولقد اهتم المعاصرون من علماء الاجتماع بالتغير الاجتماعى ، على اعتبار أنه سنة من سنن الحياة الاجتماعية ، فلا يمكن أن تمر لحظة إلا وتحدث فيها سلسلة من التغيرات الاجتماعية التى يترتب عليها حدوث تعديلات فى المجتمع ، وينجم عنها حدوث تغير اجتماعى آخر هو بمثابة رد فعل للتغير السابق ، وهكذا تظل حلقات التغير الاجتماعى مستمرة ، فكل تغير يتبعه تغير آخر .(٥)

---

(١) أحمـد رأفـت عبـد الجـواد : مبـادئ علـم الاجتمـاع ، مكتبـة نهضـة الشـرق ، القـاهرة ، ١٩٨٣. ص: ١٢٠.

(٢) سـناء الخـولى : التغيـر الاجتمـاعى والتحـديث ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسـكندرية ، ١٩٩٣، ص: ٣٠.

(٣) إحسان محمد الحسن : المدخل إلى علـم الاجتمـاع ، دار الطليعـة ، بيـروت ، الطبعـة الأولـى ، ١٩٨٨، ص: ١٧٨.

(٤) عبد الهادى الجوهرى: قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجـامعى الحـديث ، الإسـكندرية ، الطبعـة الثالثـة ، ١٩٩٨ ، ص: ٦٥.

(٥) حسن على خفاجى : التغير الاجتماعى والمجتمع المتحضر ، مؤسسة الطباعة والصحافة والنشـر ، جـدة ، الطبعـة الأولى ، ١٩٧٤ ، ص: ٧.

فالباحث المتعمق في دراسة المجتمع بهدف استخلاص قواعد عامة تحكم الظـواهر الاجتماعيـة ، يلاحظ على سبيل المثال لا الحصر كيف تتغير القيم من عصر إلى عصر ، ومن مجتمع إلى آخـر ، وحتـى فى نفـس المجتمع الواحد نجد أننا لو أخذنا فترة زمنية محددة وبحثنا كيف تغيرت بعض القيم الاجتمـاعية خـلال مرحلتين ، على سبيل المثال مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليـو (١٩٥٢) ثـم مرحلة ما بعد قيام الثورة . وإذا أخذنا العمل كقيمة نجد أن الثورة قد أحدثت تغيراً جذرياً فى تلك القيمة ، ولم يعد ينظر إلى العمل كقيمة حقيرة سواء كان يدوياً أو فكرياً ، وإنما أصبح العمـل هـو المحـدد لمكانة الفرد فى المجتمع الجديد .(١)

والتغير قد يكون مخططاً ويسير وفق برامج معينة لتحقيق أهداف متفق عليه ، أى يكـون التغيـر إرادياً ومحسوباً ، وهنا يطلق عليه مصطلح التغيير وقد يتم هذا التغيير المطلوب بطريق تدريجى مـن خلال حركة إصلاح أو بطريق فورى من خلال ثورة تهز المجتمع مـن أعماقـه هـزاً ، وحركـات الإصلاح تسعى لتغيير الأوضاع المجتمعية والثقافية غير المرغوب فيها واستبدالها بأخرى لكن علـى مهل ووفقاً لنظام المراحل ، ومن أمثلتها حركات الشباب فى المجتمعات الديمقراطية ــ ويتضح ذلـك فيما بعد ــ لكن الثورات تسعى إلى تغيير هيكل المجتمع وقلب البنية الاجتماعية كلها رأساً على عقـب وفى أقل فترة زمنية ممكنة .(٢)

وفى محاولة لدراسة التغير الاجتماعى للوقوف على أهميته ومكانته بين الدراسات السوسيولوجية ، يتضمن هذا الفصل بعض الأطر العامة التى تحيط بموضوع التغير الاجتماعى ، من خلال إلقاء الضوء عليها بهدف كشف الغموض الذى يحيط بتعدد الرؤى والاتجاهات فى دراسة هذا الموضوع ، ويتركـز الاهتمام على النقاط الآتية :-

* إلقاء الضوء على تعريف التغير الاجتماعى وخصائصه .
* ملامح عن الاتجاهات النظرية فى دراسة التغير الاجتماعى .

---

(١) عبد الحميد محمود سعد : دراسات فى علم الاجتماع الثقافى . التغير والحضارة ، مكتبة نهضة الشـرق ، القاهـرة ، ١٩٨٠، ص: ٥١.

(٢) صلاح الفوال : علم الاجتماع بـين النظريـة والتطبيـق ، دار الفكـر العربـى ، القـاهرة ، الطبعـة الأولـى ، ١٩٩٦، ص: ١٣٩.

* العوامل التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى .
* التغير والتكيف الاجتماعى .

أولاً : تعريف التغير الاجتماعى وخصائصه

لا تزال مشكلة تحديد المفاهيم ووضع التعريفات المميزة والمحددة فى علم الاجتماع ، من أهم الصعوبات التى تواجه المهتمين بهذا العلم ، وهذا ما ينطبق عموماً على العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وترتبط هذه المشكلة بطبيعة التباين والاختلاف بين المتخصصين فى هذا العلم ، ونوعية القضايا الأساسية التى يطرحونها للمناقشة والتحليل وتباين وجهات النظر المفسرة لها ، والمناهج أو الطرق المنهجية وجمع البيانات التى يستخدمها العلماء عند دراسة هذه الموضوعات أو القضايا .(١)

من هنا فقد تعددت المصطلحات حول مفهوم التغير الاجتماعى ، وأصبحنا نملك تراثاً من التعريفات المتباينة والمتعددة يأخذ كل منها اتجاهاً معيناً يميزه عن غيره من الاتجاهات بسمات محددة .(٢)

ولا تنبع مشكلات التعريف من تعدد المفهومات وتضاربها فحسب ، بل تنبع فى الأساس من تعقد عملية التغير الاجتماعى نفسها ، فالحديث عن التغير الاجتماعى يعنى أولاً : الحديث عن المجتمع برمته فى تفاعلاته المعقدة واتساعه فى الزمان والمكان ، كما أنه يعنى ثانياً : الإشارة إلى نقيضه أى إلى عناصر الثبات والاستقرار فى المجتمع ، فليس هناك تغير بغير ثبات ، وأخيراً : فإن الحديث عن التغير الاجتماعى يعنى صعوبة القياس وصعوبة الإمساك بالعناصر الأساسية فيه ، أى لا يمكن التنبؤ بحدوثها .(٣)

يشير لويس كوزر Lewis Coser إلى أن التغير الاجتماعى هو التعديلات التى تتم وتؤثر على النسق الاجتماعى العام ، سواء جاءت من داخل النسق أم خارجه ، ويتأثر النسق الاجتماعى بهذا التبدل عن طريق عنصرين مهمين هما : الوقت اللازم لإحلال التغير ثم مدى تأثر النسق بهذا التغير ، وتكيف

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع . النشأة والتطور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص: ٣٥٠.

(٢) سالم عبد العزيز محمود : دراسات وبحوث سوسيولوجية وأنثروبولوجية في المجتمعات الريفية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص: ٨١.

(٣) أحمد زايد واعتماد علام : التغير الاجتماعى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص: ١١.

البناء الاجتماعى مع درجة التغير ومداه .(١)

ومن ثم فالتغير الاجتماعى يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعى والنظم والعادات وأدوات المجتمع ، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير ، إما فى بناء فرعى معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعى أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية .(٢)

ويشمل التغير الاجتماعى داخل النسق عدة محاور تتمثل فى الظواهر الاجتماعية والأجزاء المكونة للنسق مثل (النظام التعليمى) ، وترتبط عملية التغير الاجتماعى بمكونات النسق المتنوعة ومنها :-

١- العناصر الجوهرية (أعداد ونوعية الأفراد وأفعالهم) .

٢- العلاقات المتداخلة بين تلك العناصر (التماسك الاجتماعى ــ التبعية ــ الارتباط والتفاعل بين الأفراد ــ التبادل) .

٣- الوظائف التى تؤديها تلك العناصر داخل النسق ككل (الأدوار المتبادلة التى يلعبها الأفراد) .

٤- حدود النسق (ظروف عملية التكيف بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة ــ الاتفاق فى المبادئ والأهداف) .

٥- الأنساق الفرعية التى تكون النسق الاجتماعى .

٦- البيئة (الظروف الطبيعية ــ البيئة السياسية والجغرافية ــ المقارنة بين الظروف البيئية فى مجتمعات متنوعة) .

وتحدث عملية التغير الاجتماعى فى كل أو بعض تلك المكونات عن طريق عمليات التوازن واللاتوازن ، الإجماع واللاإجماع ، التوافق واللاتوافق ، التعاون والصراع ، السلام والحرب . وهذا التضاد فى العمليات الاجتماعية يساهم إلى حد كبير فى تفسير مفهوم التغير الاجتماعى .(٣)

ويعرف دافيز سيلز Davis Sills التغير الاجتماعى فى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فى جزئها الرابع عشر بأنه التغير الملحوظ فى البناء الاجتماعى ، أى فى أنماط الفعل

---

(1) Mayer, Robert : Social Planing and Social Change , Prentice - Hall , Inc., London , 1972 , P: 30

(٢) نخبة من أساتذة قسم الاجتماع : المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة ، ص: ٤١٥ .

(3) Sztompka, Pioter : The Sociology of Social Change , Block Well Published , New York , 1993 , P: 5 .

الاجتماعى وتفاعلاته ، ويشمل النتائج والمظاهر الكامنة فى معايير السلوك والقيم والعـادات والتقاليـد والتراث الثقافى ، ويمكن ملاحظة هذا التغير فى دورة حياة الإنسان والنظم المتعاقبة والمستمرة ونظام القرابة والسلطة .(١)

ويتعرض كل من جيرث Gerth وميلز Mills إلى ماهية التغير الاجتماعى ويعتبرانه هو التحول الذى يطرأ على الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الأفراد ، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعى التى يتضمنها البناء الاجتماعى فى مدة معينة من الزمن .(٢)

ويعرف ماكليننج لى التغيرات الاجتماعية بأنها ليست تغيرات فى ماهية الحياة الاجتماعية أو فـى جوهرها ، وإنما هى التغيرات التى تصيب البنيان الاجتماعى والأنساق والنظم الاجتماعية ، وهو بذلك لم ينظر إلى التغير فى صورته البنائية فقط لأن هذا تغير شكلى ، وإنما التغير من وجهة نظره هو الذى ينفذ إلى وظيفة البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى المجتمع .(٣)

ويذهب روجرز Rogers إلى أن كلمة تغير تعنى أى اختلافات يمكن أن نلاحظها خلال فتـرة محددة من الزمن ، أما كلمة اجتماعى فتشير إلى الإنسان وعلاقاته بالآخرين ، وبذلك يكـون التغيـر الاجتماعى ــ فى نظره ــ عملية مستمرة خلال فترة من الزمن تؤثر فى إحداث تعديلات واختلافـات للعلاقات الاجتماعية لمجموعة من الناس فى بيئة اجتماعية معينة .(٤)

وينظر فيرتشيلد Fairchild للتغير الاجتماعى على أنه أى تعديل يحـدث فـى جوانـب العمليـات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية ، وهو مصطلح يشمل كافة المستويات (اجتماعى ، ثقـافى ، قيمـى واقتصادى) وقد يكون التغير تقدمياً أو رجعياً ، دائماً أو مؤقتاً ، مخططاً أو غير مخطط ، وقد يكـون موجه أو غير موجه ومفيداً أو ضاراً.................... إلخ .(٥)

---

(١) سالم عبد العزيز محمود : مرجع سابق ، ص: ٨٢.

(٢) محمد الدقس : التغير الاجتمـاعى بـين النظريـة والتطبيـق ، دار مجـدلاوى للنشـر والتوزيـع ، عمـان ، ١٩٩٦ ، ص: ١٧.

(٣) سالم عبد العزيز محمود : مرجع سابق ، ص . ص: ٨٥ – ٨٧.

(٤) فادية عمر الجولانى : التغير الاجتماعى ، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير ، دار الإصلاح للطباعة والنشر ، الـدمام ، ١٩٨٤ ، ص: ١٥.

(5) **Fairchild, H. : Dictionary of Sociology , Ahelix Book Row Man & Allan Held , New Jersey , 1984 , P: 277**

ويشير التغير الاجتماعى طبقاً للاتجاه التكاملى إلى أنه كل تحول يقع فى مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة ويصيب الأنساق والنظم والظواهر الاجتماعية ، سواء كان ذلك فى البناء أو الوظيفة ، كما يشتمل أيضاً على التغير فى أنماط السلوك والأفكار والمعتقدات والقيم والاتجاهات ، وهذا يحدث نتيجة مجموعة من العوامل وليس عاملاً واحداً فقط .(١)

ونستخلص من هذا العرض لتعريفات التغير الاجتماعى نقاطاً أساسية يمكن أن تميز ملامح التغير الاجتماعى وخصائصه ، نوجزها فيما يلى : -

١- إن التغير الاجتماعى سمة أساسية من سمات المجتمع فى الماضى والحاضر ، وأنه لايوجد مجتمع من المجتمعات يبقى ساكناً دون تغير .

٢- إن التغير قد يكون شاملاً لكل قطاعات المجتمع ، وقد يحدث فى قطاع واحد فقط ، وتظل بقية القطاعات فى حالة ثبات أو بطء نسبى .

٣- يكون التغير أسرع فى درجته ومحتواه فى جانب الثقافة المادية والتكنولوجية ، بينما يكون أبطأ نسبياً فيما يمس القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات ، أى مظاهر الثقافة اللامادية .(٢)

٤- يحدث التغير عندما تعجز النظم الحالية عن تأدية الوظائف المطلوبة منها ، نتيجة لدخول أنماط وظيفية حديثة لتحقيق الأهداف المرغوبة ، وليس من الضرورى أن يؤدى التغير إلى القضاء على النظم الموجودة ، بل قد يعدل فيها أو يحورها حتى تكون ملائمة له .(٣)

٥- ليست التغيرات مؤقتة كما لا يمكن عزلها مكانياً ، أى أن التغيرات تحدث فى سلسلة متتابعة وليس فى صورة أزمات مؤقتة ويتبعها فترة هادئة وتمتد النتائج لتشمل أقاليم بأكملها أو العالم كله .

٦- تزداد نسبة التغير المعاصر كثيراً عن نسبته فى العصور السابقة ، سواء كان التغير مخططاً أو ناشئاً عن نتائج ثانوية ناتجة عن الابتكارات المقصودة .(٤)

---

(١) طلعت مصطفى السروجى و محمد ذكى أبوالنصر : التغير الاجتماعى والانحراف ، دار الثقافة و النشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١، ص: ٢٠١.

(٢) سالم عبد العزيز محمود : مرجع سابق ، ص: ٧٩.

(٣) محمد يسرى إبراهيم : العلاقات الاجتماعية للسائح ، رؤية فى أنثربولوجيا السياحة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص: ١٠٧.

(٤) عبد الهادى الجوهرى : مرجع سابق ، ص: ٦٦.

٧- قد تكون التغير تقدمياً ارتقائياً مقصوداً نحو تحقيق أغراض معينة ، قائمة على أساس من الدرس والبحث وذلك مثل التطور المستمر فى ميدان العلوم المختلفة التى نشأت فى البداية فى أحضان الدين ثم الفلسفة ثم استقلت تلك العلوم وطورت مناهجها ومضامينها .

٨- قد يكون التغير عملية انتكاسية وهذا ما يحدث عادة إثر الانقلابات ، وبعض الحركات السياسية وفى أوقات الحروب والاضطرابات .(١)

٩- التغير الاجتماعى نسبى دائماً فهو أحياناً يعيد ترتيب النظام الأساسى وبناء المجتمع ، وأحياناً أخرى قد لا يتأثر إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعى ، ومثال ذلك أن إدخال الأدوات الحديثة فى العائلة الريفية قد لا يؤثر فى نمط حياتها إلا قليلاً وقد يعيد ترتيب أنماط السلوك كلية ، ولذلك تميل النواحى المختلفة للنسق الثقافى أو الاجتماعى إلى التغيير بمعدلات مختلفة .(٢)

ويتأثر الشباب بتلك الخصائص ، فعلاقة الشباب بعملية التغير قوية وعضوية من ناحية لأنهم أصحاب القدرة على بذل الجهد من أجل التغيير ، ومن ناحية ثانية لأنهم فى تكوينهم البيولوجى والنفسى والاجتماعى يمثلون مرحلة تغير وانتقال ، وتظهر الحاجة لديهم إلى بذل الجهد لبناء الحاضر انطلاقاً إلى المستقبل ، أو السعى بعنف لتدمير الحاضر والقضاء عليه من أجل فتح الطريق نحو المستقبل ، ويصبح التغيير هو الشعار الذى يحكم تفاعلات عملية الانتقال ، من هنا كان الشباب دائماً هم الحاضرون بين كل الداعين إلى التغيير أو الذين يعملون على تجسيد شعاراته .(٣)

اتضح من خلال التعريفات السابقة أن التغير الاجتماعى يعنى التغير فى البناء الاجتماعى ، وأن أى تغير يحدث فى هذا البناء يترتب عليه مجموعة من أنماط التغير البنائى ، وهناك مجالات حيوية وهامة تتأثر بعملية التغير الاجتماعى منها :-

* **القيم الاجتماعية** : فيؤدى تغيير القيم إلى حدوث تغيرات كبيرة فى المجتمع ، وإن كانت عملية

---

(١) عبد الهادى الجوهرى : أسس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص: ١١١.

(٢) محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ص: ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٣) علي ليلة : الشباب العربى : تأملات في ظواهر الإحياء الدينى والعنف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣، ص: ٢٠.

التغير فى النسق القيمى تعد من التغير البطيء جداً ، ويترتب على تغير القيم تغير مجموعة أنماط التفاعل والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية .(١)

* **النظم الاجتماعية** : ويحدث التغير فى الأدوار والمعايير المتضمنة فى النظم فيحالتين :-

الأولى : إذا تم استحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع ، كما هو الحال فى استحداث دور الطبيب أو المدرس أو المهندس داخل مجتمع بدائى أو تقليدى .

أما الحالة الثانية : فإنها تتمثل فى تغير التركيز النسبى على بعض الأدوار والمعايير ، مثل التركيز على أهمية العمل اليدوى بعد أن كان ينظر إليه على أنه عمل محتقر .(٢)

* **مراكز الأشخاص** : تختلف أهمية التغيرات فى مراكز الأشخاص من شخص لآخر ومن مجتمع لمجتمع آخر ، ولكن من المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التى تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة ، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث فى المجتمع .

وبعبارة أخرى قد لا يكون فى تعاقب الأشخاص تغير بنائى فى حد ذاته ، لكنه قد يتسبب فى إحداث تغير بنائى فى ظل ظروف معينة .(٣)

ومثال ذلك عندما تتهيأ الظروف لنجاح الانقلابات أو الحركات السياسية ويحدث تغير فى مراكز الأشخاص ، يتبعه تغير اجتماعى وسياسى واقتصادى وفقاً للرؤى الجديدة لهؤلاء الأشخاص والتى كانت محددة قبل ذلك ، وهذا ما حدث مع ثورة يوليو ١٩٥٢ كما سيتضح فيما بعد .

وعلى الرغم من أن مفاهيم مثل التطور ، التغير ، التقدم والنمو تبدو مفاهيم متقاربة بل متشابهة ، فإن كثيراً من علماء الاجتماع حرص على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها .

يقول بوتومور Bottomore " ونلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية أن مفاهيم التغير ، التطور ، النمو والتقدم كانت تختلط فى بعض الأحيان ، أو يربط الفكر بينها فى مفهوم واحد ، وكان يحدث فى حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطاً

(١) محمد الجوهرى : دراسات أنثروبولوجية معاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص: ١٩٤.

(٢) نبيل محمد توفيق السمالوطى : قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع ، دراسة نقدية لأزمة علم اجتماع التنمية ، دار المطبوعات الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص: ١٤٢.

(٣) محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعى والتخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ ، ص: ٢٤.

منطقياً " (١)

فالتطور هو الحالة الطبيعية للجماعة الإنسانية ، حقيقة قد يكون التطور فى جماعة أوضح منها فى جماعة أخرى ، لكن المؤكد أنه لا يخلو مجتمع من التطور ، ويشبه التغير من حيث أنه قد يكون تقدماً ارتقائياً وقد يكون تقهقراً وضعفاً ، ويختلف عن التغير من حيث أن التطور يتم تدريجياً وفق مراحل معينة دون تدخل أو تخطيط مقصود ، بينما التغير قد يكون تلقائياً وقد يتم عن طريق التخطيط مما يجعله يخرج عن تلقائيته ويصبح مرسوماً مقصوداً .(٢)

ويسير **التقدم** نحو هدف محدد أو نحو نقطة نهائية ، ويرتبط هذا الهدف دائماً بنوع من الغائية ، بمعنى أنه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعى بوصفها عملية تقدمية ترمى إلى غاية يتحقق فيها نوع من المثل الأعلى أو المجتمع المثالى ، وغالباً ما يكون هذا المجتمع المثالى أفضل من كل الصور السابقة عليه .(٣)

بينما تكون حركة التغير إلى الأمام أو إلى الخلف ، إلى أعلى أو إلى أسفل ، ارتقاءً وتقدماً أو نكوصاً وتخلفاً ، ذلك أن المجتمعات قد تشهد ارتقاءً فى جانب وتأخراً فى جانب آخر ، وليس هناك تقدم أو تحسن مضطرد أو مطلق بل هناك تحول وتغير .(٤)

ويشير **النمو** إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمى ، ومن أمثلة التغيرات الكمية التى يعبر عنها مفهوم النمو ، التغيرات التى تطرأ على حجم السكان وكثافتهم ، التغيرات فى أعداد المواليد والوفيات ، وكذلك التغيرات فى حجم الدخل القومى ونصيب الفرد منه ، وتشترك كل هذه التغيرات فى أنه يمكن قياسها كمياً ، ولذلك فإن مفهوم النمو أكثر انتشاراً فى الدراسات السكانية والاقتصادية .(٥)

ويعبر مصطلح **التغير الثقافى** عن كل تغير يطرأ على الظروف أو العناصر الثقافية ، طالما كان هذا التغير يؤثر فى بناء المجتمع أو على أدائه الوظيفى ، وهذا التحديد هو الذى يميز التغير الثقافى عن التغيرات السطحية أو المحدودة ذات الطبيعة المادية أو الشخصية التى لا تؤدى إلى إحداث تغيرات

---

(١) محمد أحمد الزغبى : التغير الاجتماعى بين علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩١، ص: ١١٨.

(٢) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق ، ص: ١٢٧.

(٣) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٨.

(٤) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق ، ص: ١٢٦.

(٥) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩.

بنائية .[١]

ولا يعدو التمييز بين التغير الثقافى والاجتماعى أن يكون مجرد مسألة فنيـــة لأغـــراض التحليـــل والبحث النظرى فقط ، وذلك لأنه من الصعوبة التمييز بين المجتمع والثقافة لأن كلاهما وجهان لحقيقة واحدة .[٢]

فالتمييز بينهما ليس له معنى فى العلوم الاجتماعية ، ذلك لأن التغيرات هى نتيجة لكل من القـــوى البنائية والثقافية ، ويشير التغير الاجتماعى إلى التغير الذى يحدث فى البناء الاجتمـــاعى أو التنظـــيم الاجتماعى للمجتمع ويؤثر فى عدد كبير من الأفراد داخل المجتمع ، والتغيرات التى تؤثر فقط فى عدد قليل من الأفراد لا يهتم بها علماء الاجتماع ، ويشير التغير الثقافى إلى التغير فى ثقافة المجتمع ، على سبيل المثال ، اختراع التليفزيون ودوره فى التأثير على ثقافة الأفراد وظهور معايير جديـــدة تتصـــل بالأدوار فى المجتمع .[٣]

ويتضمن كذلك كل التغيرات التى تحدث فى فروع الثقافة المتنوعة مثل الفن ، العلم ، التكنولوجيـــا والفلسفة ، وكذلك التغيرات فى قواعد ومعايير التنظيم الاجتماعى .[٤]

ثانياً : ملامح عن الاتجاهات النظرية فى دراسة التغير الاجتماعى

تقاس كفاءة النظرية بمدى شموليتها وقدرتها على تقديم فهم لأوجه التغير الواقعية التى تدخل فـــى إطارها ، معنى ذلك أن تتحدد كفاءة أى نظرية عن التغير الاجتماعى بقدرتها على تقديم فهم لإحـــدى عمليات التغير أو كافة العمليات . [٥]

وتتعدد الاتجاهات النظرية التى تدرس عملية التغير الاجتماعى بل وتتنوع ، فليس هنـــاك أســـس وقواعد واحدة تميز جوهر عملية التغير الاجتماعى ، يمكن أن يتفق عليها علماء الاجتماع وذلك بسبب

(١) محمد الجوهرى : مرجع سابق ، ص: ١٩٤.

(٢) علي عبـــد الـــرازق جلبـــى وآخـــرون: علـــم الاجتمـــاع الثقـــافى ، دار المعرفـــة الجامعيـــة ، الإســـكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص: ٢٢٦.

(3) Cohen, Bruce and Orbuch, terril : Introduction to Sociology , McGraw – Hill Publishing Company , New York , 1990 , P: 143 .

(4) Strasser, Hermann and Randall, Susan : An Introduction to Theories of Social Change , Rout ledge & Kegan Paul , London , 1981, P: 16 .

(٥) محمد الجوهري وآخـــرون : التغـــــير الاجتمـــــاعى ، دار المعـــرفة الجامعيـــة ، الإســـكندرية ، ١٩٩٢، ص: ٧٨.

اختلاف المذاهب والاستراتيجيات من نظرية إلى أخرى ، وإن المعانى والتصورات الاجتماعية لمفهوم التغير يمكن أن تتطور خلال الفترة الزمنية الواحدة من نظرية إلى أخرى تختلف عنها في التوجهات النظرية .(١)

ومن أهم تلك الاتجاهات

١- الاتجاه التطورى

أ- النظريات الخطية

تفترض نظرية التغير الاجتماعى الخطى أن جميع ظواهر وعمليات ونظم المجتمع متغيرة باستمرار ، وتغيرها هذا يكون نحو أهداف محددة ومرغوب فيها ، علما بأن هذا التغير لا يتمخض عنه تكرار الحوادث التى وقعت من الزمن الماضى ، بل يتمخض عنه وصول المجتمع إلى مراحل سامية ومتطورة تتميز بالفاعلية والتشعب والقدرة على تلبية طموحات الإنسان والجماعة .(٢)

ومن أهم علماء تلك النظرية **أوجست كونت A. Comt** الذي اعتبر التغير الاجتماعي محصلة النمو الفكرى للإنسان ، وقد صاغ نظرية في التغير تحت مسمى " قانون المراحل الثلاثة " من الارتقاء لأساليب الفكر اللاهوتى الدينى إلى الأسلوب الميتافيزيقى إلى الأسلوب الوضعي للفكر ، ويصاحب هذا تغيرات في النظم الاجتماعية.(٣)

وكذلك **هربرت سبنسر Herbert Spencer** الذى يرى أن المجتمعات تتطور بصورة طبيعية نحو الأشكال الأعلى فى المكانة من حيث درجة تقدمها ، وتعتبر عملية التغير الاجتماعي حتمية ، فالمجتمعات دائماً تتغير من المرحلة البدائية إلى الحضرية ومن المجتمع البسيط إلى النمط المعقد ومن الأدنى إلى الأعلى ومن المجتمع الزراعى إلى المجتمع

(1) Weilenmann, Alexander : Evoluation Research and Sosial change , The United Nation Educational , Scientific and Cultural Organization , Belgium , Unesco , 1980, P: 18 .

(٢) إحسان محمد الحسن : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨، ص: ١٨١.

(٣) توم بوتومور : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١، ص: ٤٠٧.

الصناعى وهكذا .[١]

ويقترب سبنسر بأفكاره من قانون التطور الطبيعى عند داروين وهذا القانون يجعل حركة التغيــر تسير عبر مراحل تطورية متعاقبة ، ويتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى عن طريق عمليتي الانتشــار والاختراع ، وبالرغم من ذلك فإن التغير لن يحدث بنفس الأسلوب فى كل المجتمعات ، حيث تختلــف المجتمعات فى خصائصها البنائية والظروف السياسية التى تؤدى فى نفس الوقت إلى الاختلاف فــى مدى ومدة الانتقال من حالة إلى أخرى .[٢]

وعلى اعتبار رؤية أنصار تلك النظرية للتغير الاجتماعى على أنه عملية حتمية ، تظهر الشــريحة الشبابية ــ خاصة الواعية ــ باعتبارها آلية التحول أو الانتقال نحو ما ينبغى أن يكون ، حيث تغييــر الواقع حسب المثال تجسيداً للمستقبل الذى هو المحصلة النهائية لذلك ، ويعنى ذلــك أن هنــاك قناعــة أساسية ترى أن الشباب هم أكثر الفئات رغبة فى التجديد وتطلعاً إلى تقبــل الحــديث مــن الأفكــار والتجارب ، ولذلك فإنهم يمثلون مصدراً أساسياً من مصادر التغير فى المجتمع ، ومن الضــرورى أن نأخذ فى الاعتبار كيفية إستيعاب النظام القائم لهذه الرغبة فى التجديد دون تناقضات أو صراعات حادة يمكن أن تقع بين الشباب والنظام القائم .[٣]

ب ــ النظريات الدائرية

على النقيض من النظريات الخطية السابقة يؤكد أصحاب هذه النظريات على أن التغير يسير فــى حركات دائرية أو شبه دائرية أو قد تأخذ شكل تموجات قد تتجه صعوداً وهبوطاً ، فالتغير يبــدأ مــن نقطة ثم ينتهى فى نهاية الدائرة أو شبه الدائرة ليبدأ من جديد دورة أخرى .[٤]

ومن هذا المنظور يعتبر التغير الاجتماعى دورة طبيعية تبدأ من سقوط بعض الأنظمة الاجتماعيــة وصعود أنظمة جديدة بديلة ، ويفترض أصحاب هذا المنظور أن كل المجتمعات تمتلك ساعة بيولوجية

---

(1) Johnson, Allan : Human Arrangements , An Introduction to Sociology , Harcourt Brace Jovanovich Collage Publisher , New York , 1992 , P: 580 .

(2) Perseil, Caroline : Understanding Society , An Introduction to Sociology , Harper & Raw Publishers , Inc., New York , 1987 , P: 488 .

(٣) علي ليلة : مرجع سابق ، ص ص: ١٦٩ – ١٧٠.

(٤) عبد الله محمد عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص: ٣٦٣.

داخلية هى التى تحدد مدة بقاؤها وحياتها الطبيعية .[١]

ومن أهم العلماء الذين يمثلون أفكار هذه النظرية عبد الرحمن بن خلدون الذى وضع قانون الأطوار الثلاثة وفيه يرى أن أى مجتمع فى تطوره لابد وأن يسير دائرياً من طور النشأة والتكوين إلى طور النضج والاكتمال ثم إلى طور الشيخوخة ، ويرى ابن خلدون أن العصبية هى دعامة المجتمع القبلى ، وعندما يتجه المجتمع إلى غيره من القبائل يغير عليها ويقيم من مجموعها دولة جديدة تبدأ رويداً رويداً حتى اكتمل نضجها ، يراودها الفساد مرة أخرى وبخاصة فى النواحى الاقتصادية وفى القيم الروحية ، فينتهى الأمر بالمجتمع إلى الهرم والشيخوخة والضعف .[٢]

وجاءت تحليلات سوروكين Sorokin عن دائرية التغير الاجتماعى فى كتابه " الديناميات الاجتماعية الثقافية " ويتصور وجود التغيرات فى عمليات خطية تأخذ الشكل الدائرى أو شبه الدائرى فى كثير من الأحيان ، والتى تفسر عموماً عمليات التغير فى المجتمعات الإنسانية .[٣]
حيث يقرر أن التغير الاجتماعى يأخذ شكلاً صاعداً متقدماً إلى أن يصل حداً معيناً ، يحدث للتغير منحنى معاكساً فى شكل دورات معاودة للتطور السابق ، ويبلغ هذا المنحنى أيضاً حده النهائى ثم يرجع إلى تطوره فى الاتجاه المعاكس مجدداً .[٤]

ويحاول باريتو Pareto أن يفسر التاريخ الإنسانى عن طريق فهمه لحدوث التغير الاجتماعى نتيجة حدوث صراع بين الجماعات التى تسعى للحصول على القوة السياسية ، كما أنه تصور وجود نوعين أساسين من الصفوة ، الأولى : تتمثل فى الطبقة الحاكمة والثانية : الصفوة غير الحاكمة ، ويحدث نوع من التباين فى معدلات التغير نتيجة لامتلاك إحدى القوتين للسلطة السياسية ، فعندما تمتلك السلطة الأولى القوة السياسية يتغير المجتمع ويمر بخطوات سريعة ، على النقيض من ذلك يحدث التغير بصورة بطيئة عندما تحتل الصفوة غير الحاكمة السلطة ، ويرى باريتو أن هناك نوعاً من تناوب

(1) Neubeck, Kenneth : Sociology , A critical Approach , McGraw – Hill , Inc. , New York , 1996 , P: 279.

(٢) صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص: ٣٢٤.

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص: ٣٦٤.

(٤) حيدر إبراهيم على : التغير الاجتماعى والتحضر ، مدخل نظرى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص: ١١١.

السلطة بين الصفوتين ، أو يتم امتلاكهما للسلطة بصورة دائرية أو تبادلية .(١)

٢- دراسة التغير بالتركيز على العوامل المسببة له

أ- النظريات التكنولوجية

لقد بذلت كثير من المحاولات لربط التغير الاجتماعى بالتغير التكنولوجى ، فمما لا شك فيه أن تطور التكنولوجيا الحديثة يؤدى إلى تكوين أشكال جديدة للعلاقات الاجتماعية ، وبالتالى إلى تكوين أنماط ثقافية لم تكن موجودة من قبل .(٢)

وعلى سبيل المثال نجد **أوجبرن** Ogburn يسعى إلى تفسير بعض سمات المجتمعات الصناعية الحديثة ، ويرفض تفسير التغير فى ضوء مراحل يمر بها المجتمع ومن خلال دراسته للتاريخ يؤكد على أن التغيرات التكنولوجية استتبعها تغيرات اجتماعية بنائية ووظيفية .(٣)

ويقرر أن الاختراعات الحديثة تمر بمرحلتين حتى تصبح جزءاً من ثقافة المجتمع ، ففى المرحلة الأولى يتغير السلوك تدريجياً ليحتضن الاختراع الجديد ، وفى المرحلة الثانية تبدأ الأنساق والنظم العقائدية فى التغير بدورها لتطلق العنان للاختراع الجديد .(٤)

ب ــ نظرية الصراع

يؤكد نموذج الصراع ضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة ضد جماعة ، ويزخر بتعارض المصالح وكفاح القوى المتنافسة الذى يؤدى إلى إعادة توزيع هذه القوى ، ويظل الكفاح مستمراً ومع كل مقاومة للقوة يتغير المجتمع .(٥)

وهناك نوع آخر من الصراع يتمثل فى الصراع بين الدول على امتلاك مقومات السيطرة والتحكم ، فعندما تحكم الدول القوية سيطرتها على الدول الأقل فى القوة ، وذلك بامتلاك مظاهر القوة العسكرية

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ص: ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٢) إس . سى . دوب : التغير الاجتماعى ، ترجمة: عبدالهادى الجوهرى وآخرون ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص: ٨٠.

(٣) س.دوب : التغير الاجتماعى والتحديث ، مدخل تكاملى لفهم واستيعاب ظاهرة التغير الاجتماعى ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٩، ص: ٦١.

(٤) إس . سى . دوب : مرجع سابق ، ص: ٨١.

(٥) مريم أحمد مصطفى والسيد عبد العاطى السيد : التغير ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢، ص: ١١٧.

والاقتصادية ، فيصبح من اليسير بعد ذلك أن تحدث التغيرات التى تفرضها على الدول الضعيفة بما يحقق أهدافها السياسية .[١]

ويرى **كارل ماركس** K.Marx أن السبب الرئيسى للتغير إنما يكمن فى إنتاج الصراع فى المجتمع عن طريق تأثير التنافس الاقتصادى للطبقات الاجتماعية المختلفة ، فالمجتمع دائما فى حالة ديناميكية والطبقة فى حالة مستديمة من التغير التى تقودها فى نهاية المطاف إلى نظام اجتماعى جديد " المرحلة الشيوعية ".[٢]

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تعميم تلك الأفكار على كل المجتمعات ، وأيضاً تحجيم عوامل التغير الاجتماعى فى عامل واحد فقط وهو العامل الاقتصادى ، مع تجاهل العوامل الاجتماعية الأخرى التى تساهم فى إحداث التغير الاجتماعى ، مثل الاعتبارات الدينية ، الاجتماعية ، الأخلاقية ، القانونية التى لا تقل عن الجانب الاقتصادى شأناً .[٣]

٣- النظرية الوظيفية

تتأسس النظرية الوظيفية على فكرة رئيسية هى فكرة التوازن حتى أنه يطلق عليها نظريات التوازن ، فهناك مؤسسات فى المجتمع مثل الأسرة ، الدين ، الحكومة ، الصحة والتعليم من المفترض أنها تتعايش وتتكامل بعضها مع البعض لكى يحدث التوازن والاستقرار فى المجتمع ، وأى تغير يحدث فى إحداها يتبعه تلقائياً تغير بالمثل فى المؤسسات الأخرى .[٤]

ويؤكد **بارسونز** Parsons أبرز ممثلى تلك النظرية على أن التغير المنظم غالباً ما يكون بفعل عوامل خارجية تأتى أساساً من النسق الثقافى عن طريق التجديد المستمر ، والتى تقوم على التأثير الدائم لعوامل عملية وتكنولوجية ، وإن التغيرات التى تنبثق أصولها من شخصيات أعضاء النسق الاجتماعى أو الكائنات العضوية السلوكية الكائنة وراء هذه التغيرات التى تجد أصولها فى النسق

---

(1) Bottomore, T.B : Sociology , A guide to Problems and Literature , Allen & Un win , London , 1991, P: 30.

(٢) مريم أحمد مصطفى والسيد عبد العاطى السيد : مرجع سابق ، ص: ١١٧.

(3) McLeish, John : The Theory of Social Change, Rout ledge and Kegan Paul Lted , London , 1998, P: 1.

(4) Taylor, Maurice and others : Introduction to Sociology , Macmillan Publishing Company , New York , 1987, P: 483.

الثقافى على هذا النحو فإننا يجب أن نصفها على أنها تغيرات من الخارج ، على عكس الفهم الشائع الذى يقصر التغيرات من الخارج فى البيئة الفيزيقية .(١)

وبارسونز مثله مثل جميع الوظيفيين يؤكد على أن الأصل فى النسق الاجتماعى هو الثبات والاتزان ، فإذا ما حدث أن اختل لسبب ما هذا النسق (اضطرابات ــ مظاهرات ــ ثورات وغيرها) فإنه سوف يعود إلى وضعه السابق الطبيعى ذاتياً ، أو بواسطة التعليم والضبط الاجتماعى .(٢)

وطالما أن الوظيفية تنظر إلى الظواهر (الأنساق) الاجتماعية باعتبارها أجزاء فى بناء متكامل ومتشابه ، فإن أى انحراف يتخذ صورة جمعية يمكن دراسته فى ضوء الصور التقليدية للسلوك الجمعى ، ويفسر ذلك اهتمام بارسونز ومدرسته بموضوع الحركات الاجتماعية ويعتبرها موجه للتغير ، ويؤكد على ضرورة دراستها لاستكمال فهم ميكانيزمات التغير فى المجتمع ، كما أنها تصبح أكثر إلحاحاً لفهمها إذا كنا بصدد دراسة توجيه التغير أو التجديدات وأساليب انتشارها أو امتصاصها فى المجتمع .(٣)

ثالثاً : العوامل المؤدية للتغير الاجتماعى

تتجه الأوساط العلمية فى دراسة علم الاجتماع الحديث إلى البعد عن هيمنة عامل واحد فقط على إحداث التغير الاجتماعى ، بل إن هناك عوامل متعددة تحدث التغير بعضها يكون داخلى المنشأ " داخل المجتمع " يتعلق بالنسق الاجتماعى ، والبعض الآخر خارجى المنشأ " قهرية " وبعضها يمكن التنبؤ به والآخر ليس بتلك السهولة .(٤)

لذلك يمكن تصنيف عوامل التغير الاجتماعى بتقسيمها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية مع افتراض وجود التداخل بينهما ، ويقصد بالعوامل الخارجية العوامل التى ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان بها كالعوامل الفيزيقية أو الطبيعية ، أو التى ترتبط بمؤثرات ثقافية قادمة من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافى ، أما العوامل الداخلية فيقصد بها العوامل الناتجة

---

(١) فادية عمر الجولانى : مرجع سابق ، ص ص: ١٧٩ – ١٨٠.

(٢) محمد أحمد الزغبى : مرجع سابق ، ص: ١٢٠.

(٣) مريم أحمد مصطفى : التغيير ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣، ص: ٢٠٦.

(4) Boudon, Raymond and Bourricaud, Francis : Acritical Dictionary of Sociology , Translated by : Peter Hamilton : The University of Chicage Press , New York , 1989, P: 326.

عن تفاعلات أو خصائص داخلية كالدور الذى يقوم به التنظيم السياسى والعوامل التكنولوجية ودور الأفراد ، وكما سبق فإن كلا النوعين من العوامل يرتبط بالآخر وأن التغير غالباً ما يحدث فى ضوء تفاعل كل هذه العوامل سوياً .(١)

ويتم عرضها كما يلى :-

١- العوامل الداخلية

أ- النظام السياسى

لا يستطيع أحد أن ينكر دور السلطة والتكوين السياسى إلى جانب الروح المعنوية للشعب فى عمليات التغير والإعداد له والمساعدة فيه ، فالحكومة الصالحة والحاكم العادل الديمقراطى يأخذان بمجتمعاتهما إلى تغير محمود ومقبول فى جميع الجوانب سواء كانت مادية أو لا مادية ، فالحكومة الرشيدة تسهر لتوفير الأمن والأمان لمواطنيها فلا تسمح بتجاوز أو ظلم ، وتقرب الفوارق بين الناس عن طريق تثبيت أسس التكافل الاجتماعى .. إلى غير ذلك حسب النظام السياسى الذى تتبعه الدولة .(٢)

ومن المتفق عليه أن حكومة أى دولة هى التى تلعب الدور الحاسم فى رسم سياسة هذه الدولة فى الداخل والخارج ، وهى على هذا النحو تحدد ـ من خلال تكوينها وطريقة اتخاذها للقرارات ـ إذا كانت جامدة أو مرنة متحررة أم محافظة ، ولا يمكن إغفال تأثير ذلك بصورة مباشرة فى التغير الاجتماعى ، ولهذا فإن شكل نظام الحكم القائم فى مجتمع معين يلعب دوراً بالغ الأهمية فى تطلعات الجماهير وفى إمكانية الوصول إلى تحقيق هذه التطلعات ، فالحكم القائم على حرية الفكر وحرية التعبير يختلف صداه عن الحكم القائم على الاستبداد والتسلط وكبت الحريات الخاصة .(٣)

ويلعب النظام السياسى فى الدول النامية دوراً أساسياً فى عملية التغير الاجتماعى ، ولا يقتصر دوره على رسم السياسات أو التدخل فى الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها أو الإشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين وغيرها ، بل إن دوره يمتد لتطوير البناء السياسى

---

(١) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ٢٣.

(٢) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق ، ص: ٢٣.

(٣) عادل مختار الهوارى : التغير الاجتماعى والتنمية فى الوطن العربى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣، ص ص: ٥٨ – ٥٩.

ذاته .(١)

ويلتقى العامل السياسى والعامل الأيديولوجى فيما يمكن تسميته بدور العامل الذاتى فى التغير الاجتماعى ، فالحزب أو الطبقة الاجتماعية المتواجدة فى أو على رأس السلطة تحاول من خلال موقعها السياسى فرض أيديولوجيتها فى المجتمع ككل ، فى حين تتسلح الأحزاب والفئات الاجتماعية المعارضة بأيديولوجية مضادة ، خلال كفاحها من أجل الوصول إلى السلطة بغية التحكم فى عملية التغير الاجتماعى بما يخدم مصالحها .(٢)

ب ـ العوامل الاقتصادية

من المعروف أنه إذا كانت الحياة والنظم الاقتصادية تخضع لتأثير الظواهر الاجتماعية فإن النواحى الاقتصادية تؤثر إلى حد كبير فى سائر نواحى الحياة الاجتماعية ، فتأثيرها واضح فى نشأة الجماعات وتكوينها وفى حياة المجتمع السياسية والفكرية بل وفى كل تصرفاته الحضارية ، فالسكان فى أى بقعة فى العالم يتأثرون بالنشاط الاقتصادى .(٣)

وتحدث العوامل الاقتصادية تأثيرات عميقة وواضحة فى النظام الاجتماعى لأى مجتمع ، ويتوقف سرعة أو بطء التغير الاجتماعى على نوع النظم الاقتصادية السائدة والقوى الاقتصادية المسيطرة ودرجة الاستقلال والتبعية الاقتصادية ، لهذا فالنظرية الاقتصادية تفسر التغير الاجتماعى بتلك التغيرات التى تحدث فى المعايير والنظم التى تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد ، والمجتمع يتكون من مجموعات متعارضة المصالح إلى حد كبير وهذا يؤدى حتماً إلى وجود صراع ، ونتيجة لهذا الصراع وتطوراته يتحدد شكل التغير فى المجتمع .(٤)

وكذلك ترتبط سياسات الاقتصاد الاستعمارى بإحداث التغير الاجتماعى عن طريق حماية مصالحها الاقتصادية العالمية ، فتقوم بناءً على ذلك تغييرات اقتصادية واجتماعية معينة تتفق مع سياستها لتحقيق تلك الأهداف .(٥)

---

(١) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ٢٩.

(٢) محمد أحمد الزغبى : مرجع سابق ، ص: ٩٤.

(٣) عادل مختار الهوارى : مرجع سابق ، ص: ٥٩.

(٤) سالم عبد العزيز محمود : مرجع سابق ، ص: ١٠١.

(5) Palmer, Monte : Dilmmas of Political Development , F.E. Peacock Publisher , Inc. , New York , 1985. P: 81.

لذا فالتغير الذى يحدث نتيجة لذلك هو تغير لصالح الفئة المسيطرة وليس لصالح أفـراد المجتمـع أنفسهم ، فحالة التبعية الاقتصادية تقف حائلاً بين الدولة التابعة وامكاناتها فى التنمية ، ويلاحظ أنه كلما كان الاقتصاد متحرراً من كل القيود كلما زاد ذلك من سرعة التغيرات البنائية والوظيفية فى المجتمع ، فالبلاد التى تعانى من التبعية والاستغلال تقل فيها سرعة التغير الاجتماعى وتنعدم فيها عمليات التنمية ، وذلك لبطء نمو القوى الإنتاجية وانخفاض كفايتها وصدور القـرارات الاقتصـادية مـن المصـادر الاستغلالية التى تسيطر على اقتصاديات المجتمع وتتحكم فيه .(١)

ج ـ العوامل التكنولوجية

ننتقل الآن إلى ظروف التغير الاجتماعى التى تخلقها بالتأكيد ألوان نشاط الإنسان نفسه ، ففى سعى الإنسان لإشباع مطالبه يبنى حضارة وفى استخدامه لكل أنواع التكليفات تحدث تغيرات اجتماعية أكثر اتساعاً وعمقاً مما كان ينوى فى أى وقت ، فنحن بابتكارنا لأساليب جديدة لإشباع مطالبنا القديمة نخلق مطالب جديدة أيضاً .(٢)

ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختراع الراديو الترانزستور وما تبعه من ثورة فى عـالم الاتصـال ، وكذلك اختراع جهاز التليفزيون والكمبيوتر وماكينات التصوير وأبحاث الفضاء وما ترتب عليها مـن ثورة فى عالم التكنولوجيا والاتصالات .(٣)

فالتغير التكنولوجى يترك أثره على كل بقعة ومساحة فى المجتمع فالتقدم الطبى قد يطيل الأعمـار المتوقعة ويساعد على تخفيض معدل الوفيات ، وهذا بالتالى يحدث تغيراً فى التركيبة السكانية .

إن الاختراعات التكنولوجية الصناعية دفعت إلى تشغيل آلاف العمال وتطوير الآلات الصناعية القديمة خلال بضع سنوات ، وزادت من انتقال النشاطات الثقافية عن طريق مخترعاتها .(٤)

ويؤدى التقدم التكنولوجى إلى هجرة بعض الظواهر الاجتماعية وانتقالها من مجتمع إلى آخر على أثر تقدم وسائل الإعلام المختلفة ، ومنها ما يتعلق باللغات أو الديانات أو النظم السياسية أو الاقتصادية

---

(١) سالم عبد العزيز محمود : مرجع سابق ، ص: ١٠٢.

(٢) ر.م. ماكيفر وشارلز بيدج : المجتمع ، الجزء الثالث ، ترجمة: سمير نعيم أحمد ، مكتبة النهضـة المصـرية ، القـاهرة ، ١٩٧١، ص: ٩٠٦.

(٣) محمـد عمـر الطنـوبى : التغيـر الاجتمـاعى ، منشـأة المعـارف ، الإسـكندرية ، ١٩٩٥، ص: ١١٩.

(٤) فهمى سليم الغزوى وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيـع ، عمـان ، ١٩٩٧، ص: ٣٠٤.

أو الاجتماعية أو الفكرية المختلفة ، مما كان له أثره على كثير من التغيرات في المجتمعات الإنسانية".[١]

ولذلك فهناك ارتباط بين وسائل الاتصال المتنوعة وتأثير العوامل التكنولوجية على التغير الاجتماعي ، فهي التي تساعد على نقل المعارف والمهارات والأفكار التي تتلاءم مع التقدم التكنولوجي وبخاصة الممارسات السلوكية الجديدة من مجتمع إلى مجتمع آخر ، أو حتى داخل المجتمع الواحد عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد في الجماعة أو الاتصال الجماهيري بواسطة وسائل الإعلام المختلفة أو بالاثنين معاً .[٢]

د ـ الفعل الإنساني

يشكل الفعل الإنساني أحد مصادر التغير الاجتماعي الذي يتم من خلال القادة العظماء والحركات والأفعال الجماعية لأعداد كبيرة من الناس .

ويوضح علماء الاجتماع أن شخصية وطموحات القادة ما هي إلا نتاج الثقافة والقوى الاجتماعية التي نشئوا فيها ، ومن وجهة النظر التي يراها علم الاجتماع بأن التغير الاجتماعي يتم من خلال وجود فرد يتصف بالطموح والرغبة الشديدة في الإنجاز وتقمص الأدوار المستقبلية ، وهذا الفرد يحمل على أكتافه مهمة نقل مجتمعه من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى المرحلة الحديثة المتقدمة المتطورة .[٣]

ولقد شهدت المجتمعات نماذج من هؤلاء القادة من أمثال لينين وغاندي وعبد الناصر وغيرهم ، لقد نجح هؤلاء في إحداث تغييرات هامة في مجتمعاتهم ، واستطاعوا أن يتحولوا إلى نماذج للدور الذي يمكن أن تلعبه القيادة في إحداث التغير الاجتماعي .[٤]

ومن الآراء الرائدة في هذا الخصوص نظرية ماكس فيبر M. Weber عن الزعامة (الكاريزما) ، والتي تذهب إلى أن هناك رجالاً قيضهم الله لخدمة مجتمعهم يقدرون على القيادة ويؤمنون بحقهم فيها ، ويصفهم بارسونز بأنهم قادرون على القيادة الأخلاقية وهم يلقون من المجتمع

---

(١) منصور حسين وكرم حبيب : التغير الاجتماعي والتعليم ، مكتبة الوعي العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص: ٣٠.

(2) Arensberg, Conrad and Niehoff, Arthur : Social Change A manual for Community Development , Aldine Publishing Company , New York , 1981 , P: 92.

(٣) فهمي سليم الغزوي وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٢٩٦.

(٤) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ٣٢.

التقدير والاستحسان معاً ، ويمارسون كذلك دورهم فى معظم الحركات الدينية والسياسية الكاريزمية وتتضح معالم هذا الدور فى كثير من المجتمعات .(١)

٥ ـ الثورات والحروب

تتعرض المجتمعات لثورات داخلية وأيا كانت أسباب هذه الثورات فإنها تقوم من أجل إحداث بعض التغييرات فى بناء المجتمع وأنظمته ، وقد تكون هذه التغييرات جزئية فتشمل تعديل بعض الأوضاع وتصحيحها طبقاً لفلسفة الثورة القائمة أو تغييرها كلية ، بحيث تختفى الأولى لتحل محلها أوضاع جديدة مما يغير من شكل البناء القائم تغييراً يشمل وظائفه .(٢) مثل ثورة ٢٣ يوليو فى مصر وثورة الفاتح فى ليبيا وثورة المليون شهيد فى الجزائر وغيرها من الثورات التى أتت بفكر جديد وقيادة وطنية وأهداف وخطط جديدة ، أدت إلى تغييرات فى بناء المؤسسات والمنظمات وتطوير فى أدائها واستيراد التكنولوجيا ، وتشجيع البحث العلمى ومحاربة البطالة والانحراف والتخلف والأمية والفقر والتطرف والفساد وغير ذلك .(٣)

ومن نتائج الحروب أيضاً سيطرة جماعة من العسكريين على جماعة أخرى فتصبح العلاقة بينهما حاكم ومحكوم ، يفرض الحاكم مجموعة من المعايير والتغيرات التى تناسب ثقافته على المحكومين ، فالانتصارات العسكرية التى يحققها تمنحه القوة والهيمنة لكى يمارس سلطته ونفوذه بما يؤدى إلى حدوث تغيرات اجتماعية فى كل بقعة داخل المجتمع المحتل ، فيتغير المجتمع من بناء ثقافى وقيمى واقتصادى إلى بناء اجتماعى آخر .(٤)

العوامل الخارجية

أ- العامل البيئى

ويقصد به مكونات البيئة الطبيعية التى يعيش فيها الإنسان وتتضمن الموقع الجغرافى والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية ، وبالرغم من أن التغيرات فى البيئة الطبيعية نادرة الحدوث إلا أن

(١) على محمد المكاوى : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص: ٢٤٨.

(٢) منصور حسين وكرم حبيب : مرجع سابق ، ص: ٢٤.

(٣) محمد عمر الطنوبى : مرجع سابق ، ص: ١١٨.

(4) Biersted, Robert : The Social Order , McGraw – Hill Book Company , New York , 1974, P: 538.

تأثيرها عندما تحدث يكون عظيماً فى حياة المجتمع ، فقد تؤدى إلى الهجرة الجماعية وإلى إحداث تغيير شامل فى حياة الجماعات .(١)

وإن سطح كوكبنا لا يتصف إطلاقاً بالثبات فهناك تغيرات جغرافية بطيئة وكذلك انتفاضات عرضية للطبيعة فى شكل عواصف وزلازل وفيضانات ، وتوجد تحولات أكثر دواماً فى الأحوال الجوية واختلافات فى الحرارة والرطوبة والرياح ، ولما كانت هذه التغيرات يمكن أن تتأثر عملياً بالنشاط الإنساني فإن التغيرات الاجتماعية التى تنجم عنها يمكن اعتبارها مجرد استجابات تكيفية .(٢)

ويتضح ذلك في محاولة المواطنين تنظيم مجتمعهم الإنسانى طبقاً للظروف البيئية المتطرفة ، حيث يبدعون فى تنظيم أسلوب حياتهم مع تغير الظروف الجوية ، على سبيل المثال : القاطنون فى الإقليم القطبى ينظمون أسلوباً معيشياً وطريقة للحياة ويقيمون أشكالاً اجتماعية تختلف مع الذين يقطنون فى المناطق الاستوائية ، فكل مجتمع يمكنه التكيف مع أسلوب الحياة الذى تخلقه الظروف البيئية ويتغير هذا الأسلوب بتغير الظروف المناخية والبيئية المتعددة .(٣)

ب ــ العامل الديمجرافى

يقصد بالعامل الديمجرافى حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديمجرافية ، فالملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية فى تزايد مستمر ، فقد تزايد حجم السكان على سبيل المثال من عام (١٩٥٠) إلى عام (١٩٨٠) من (٢٥٠٠ مليون نسمة) إلى (٥٠٠٠ مليون نسمة) أى تضاعف تقريباً خلال ثلاثين عاماً ، وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى آخر فهى كبيرة فى البلدان النامية عنها فى البلدان الصناعية .(٤)

ويؤثر النمو السكانى ــ كما يرى عالم الاجتماع الفرنسى إميل دوركايم ــ فى تغيير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتطورها ، فتزايد السكان يؤدى إلى التخصص وتقسيم العمل مما يحول المجتمعات البشرية من مجتمعات متماسكة تماسكاً آلياً إلى مجتمعات متماسكة تماسكاً عضوياً ، الأمر

---

(١) سناء الخولى : مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢، ص: ٢٥٥.

(٢) ر . م . ماكيفر وتشارلز بيدج : مرجع سابق ، ص: ٩٠١.

(3) Giddens, Anthony : Sociology , Polity Press , Cambridge , 1997, P: 522.

(٤) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ٢٥.

الذى يؤدى إلى تقدم المجتمعات وتطورها .[١]

ويؤثر حجم السكان كذلك على العلاقات الاجتماعية ففى المجتمعات التى يقطنها عدد قليل من السكان فإن العلاقات بينهم تكون أغلبها بدائية بسيطة ، حيث يعرف كل واحد منهم الآخر على أساس غير رسمى ومن خلال اللقاءات التى يغلب عليها المصادفة والمواجهة وجهاً لوجه ، أما المجتمعات المكتظة بالسكان فإن الحياة الاجتماعية فيها تتغير بشكل ملحوظ ويغلب على أفرادها العلاقات الثانوية الرسمية ، وتظهر مؤسسات جديدة وهيئات نظامية رسمية تحل محل الجماعات غير الرسمية .[٢]

ج ــ الانتشار الثقافى

يحدد علماء الاجتماع الطريقة الهامة التى تساهم فى حدوث التغير الاجتماعى وهى الانتشار ، حيث يجب أن يمر التغير بمراحل تبدأ من الفرد إلى الفرد فى الجماعة وذلك عن طريق انتقال الأفكار الجديدة أو الأفعال ، وتتحدد درجات الانتشار بداية من عملية الاتصال البسيطة التى تحدث بين أعضاء الجماعة داخل الأسرة الواحدة لتنتشر سريعاً خارج نطاق الأسرة عن طريق التفاعل مع المجتمع المحيط ، وتتوسع عملية الاتصال لتشمل الاتصال الثقافى أو الغزو الثقافى الذى يحدث عندما تتوغل الأفكار الثقافية لإحدى المجتمعات فى مجتمع آخر على استعداد لتقبل تلك الأفكار بهدف تحقيق التغير المخطط .[٣]

وتتأثر درجة التغير باختلاف درجة الاتصال بالآخرين فى مجتمعات مختلفة ، وهناك بعض المجتمعات لم تتغير كثيراً ويطلق عليها المجتمعات التقليدية ، فى حين أن هناك مجتمعات أخرى حدث لها التغير نتيجة الاتصال بالثقافات الأخرى عن طريق الاستعمار أو ثورة الاتصالات والمعلومات ، فالعوامل الثقافية مثل المعتقدات واللغة والقواعد والطرائق الشعبية التى تمثل ثقافة أى مجتمع لا يمكن أن تنعزل عن ثقافة المجتمعات الأخرى ، وتتأثر بدرجة أو بأخرى بعضها بالبعض عن طريق وسائل الاتصال المتنوعة .[٤]

---

(١) سيدى محمود : المشاكل الهيكلية للتنمية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥، ص: ٥ ،١٠.

(٢) فهمى سليم الغزوى وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٢٩٢.

(3) Levin, Jack and Spates, Jamesl : Starting Sociology, Harper & Raw Publishers , New York , 1985, P: 313.

(4) Odonnell, Gerard : Mastering Sociology, Macmillan Educational Lted, London , 1985, P: 241.

وذهب ماكس فيبر M. Weber إلى اعتبار العوامل الثقافية أساس التغيرات الأخرى كالاقتصادية والتكنولوجية وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية ، والثقافة تؤثر فى وسائل الإنتاج ونوعه وفى طرق الاستهلاك وفقاً لعادتنا ومعتقداتنا .(١)

ويختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة باختلاف طبقات المجتمع وفئاته ، فمثلاً وجد رينيه موينيه أن الطبقات الدنيا فى المجتمع تتقبل بسرعة الأشياء المادية كالسلع والمنتجات الاستهلاكية ، بينما نجد أن الطبقات العليا أكثر تقبلاً للأنماط الثقافية والسلوكية ، حيث تريد الفئة الأولى الفائدة المادية بينما تريد الفئة الثانية تدعيم هيبتها ومركزها بسلوك معين يميزها عن الطبقات الدنيا .(٢)

رابعاً : التغير والتكيف الاجتماعى

يعتقد بعض المفكرين أن التكيف مع البيئة من أهم وظائف التغير ، فقد عرفوا الثقافة باعتبارها ميكانيزماً تكيفياً يساعد على تكيف النظام الاجتماعى مع كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية.(٣)

وترتكز عملية التكيف على وجود حد أدنى من التشابه بين ظروف البيئة الاجتماعية التى تواجه جميع أفراد الجماعة ، بحيث يستطيعون القيام بفاعليات متلفة ولكن بحد أدنى من التصادم والمقاومة ، ويتضمن التكيف تبدلات فى العادات والتقاليد والمواقف والنماذج الثقافية المتصلة بها والتى تنتقل وتسرى نتيجة التعلم والتجربة الاجتماعية ، ولذلك تعد الأنماط والنماذج الثقافية نتيجة لازمة لعمليات التوافق والتكيف التى يقوم بها الأفراد مع محيطهم الاجتماعى وبيئتهم عامة .(٤)

لذلك فإن التغير يتطلب عاملاً أساسياً ألا وهو ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم وحراكهم الاجتماعى ، لأنهم إذا وقفوا جامدين ولم يتفاعلوا مع ما يتمخض عنه التغير الاجتماعى من أوضاع غلبوا على أمرهم والتمسوا الفرار من ضغط البيئة موضوع التغير ، ولذلك يجب أن يكون الأفراد أدوات حية وعناصر مرنة تستجيب فى سهولة لدواعى التغير حتى يمكنهم مسايرة ركب الحضارة وملاحقة عملية الارتقاء والتطور .(٥)

---

(١) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق ، ص: ١٣١.

(٢) عبد الهادى الجوهرى : مدخل لدراسة المجتمع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص: ١١٢.

(٣) إس . سى . دوب : مرجع سابق ، ص: ٨٤.

(٤) أحمد الخشاب : التغير الاجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،١٩٧١، ص: ٧٦.

(٥) منصور حسين وكرم حبيب : مرجع سابق ، ص: ١٦.

والتغير السريع له نتائج أكثر عمقاً ودلالة ، حيث أنه يفرض مطالب على الناس من أجل التوافق والتكيف إذا ما قورن بالتغير التدريجي ، ذلك أن خبرة التوافق تنطوى على جوانب متميزة ولكنها فى الواقع مرتبطة إحداها بالأخرى ، فمن الضرورى أولاً : التوافق مع وقائع الوجود المادى المتغير ، لذا علينا أن نتعلم كيف نتعايش مع الحياة الحضرية والصناعية الحديثة بما تفرضه من أوضاع وما يصاحبها من أنظمة أصبحت جزءاً من البيئة الطبيعية المحيطة بنا ، ومن الضرورى ثانياً : أن نتعلم القواعد الجديدة التى تحكم مواقف لم تكن لدينا خبرة سابقة بها ، فالتغير الاجتماعى السريع يخلق مواقف اجتماعية تحتاج إلى تطوير قواعد ومعايير جديدة علينا أن نتعلمها ، ومن الضرورى ثالثاً : أن نكتسب أدواراً جديدة فى عصر التغير الاجتماعى السريع ، فالأوضاع الاجتماعية التى يشغلها الناس والأدوار والأنماط السلوكية المتوقعة منهم تتغير ، مما يفرض ضرورة اكتساب أدوار جديدة .(١)

ونعيش اليوم سلسلة من التغيرات الاجتماعية المتلاحقة تتمثل فى ظهور نظام عالمى جديد وما يتبعه من عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة ، إلى جانب طغيان القيم المادية وانتشار المعلوماتية كآلية جديدة للتحكم فى العالم كله فلا يمكن الافتراض بأننا نعيش فى عالم لا متغير .(٢)

ومما لاشك فيه أن التطورات والتحولات التى يشهدها العالم الآن كانت لها تأثيراتها القائمة بل والمحتملة على الصعيد السياسى ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى تغير بعض المفاهيم السياسية .(٣)

حيث يرى أنصار العولمة أن تطبيقها سيعنى حتماً سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريته ، كذلك يساعد على حل المشكلات التى تواجه العالم كله مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئى وإحلال السلام العالمى ، لكن الرأى المعارض يفند هذه الآراء والتوقعات مرتكزاً إلى الواقع الحالى والذى يشهد سيادة العولمة بدرجة أو بأخرى ، فعالم اليوم يضج بالمشكلات والحروب والأزمات ، سواء على المستوى الدولى أو المستوى المحلى لكل دولة .(٤)

---

(١) محمد عمر الطنوبى : مرجع سابق ، ص: ٢٢٠.

(2) Persell , Caroline : op.cit , P: 478.

(٣) فضل الله محمد سلطح : العولمة السياسية، انعكاساتها وكيفية التعامل معها ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص: ١٠٤.

(٤) عبد الرحيم تمام أبوكريشة : التراث والعولمة ، دراسة أنثروبولوجية للتراث الشعبى بريف صعيد مصر في ضوء ظاهرة العولمة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩، ص: ٣٤.

ومن الملاحظ أنه من الصعب الوصول إلى تكيف اجتماعى تام فى مجتمع ديناميكى متطور ، وخاصة إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الاتجاهات الفردية المتحررة ـ إلى حد ما ـ من مقتضيات ومستلزمات التوافق الاجتماعى أو الانسجام الكامل بين الفئات والمستويات الاجتماعية المتفاوتة .(١) ولذلك فإن عملية قبول التغير ليست عملية سهلة فى المجتمعات الإنسانية ، فبعض منها يظهر التغير فيه على درجة عميقة ومنتشرة ، وبعضها يضع العقبات فى طريق التغير الاجتماعى مما يؤدى إلى بطء التغير أو إلى الجمود .(٢)

فالبناء الاجتماعى للمجتمع ينطوى على مجموعة من العلاقات والنظم التى قد تشجع على حدوث التغير الاجتماعى كما قد تعوق حدوثه ، وفى كلتا الحالتين يعتبر هذا البناء الاجتماعى هو المصدر الأساسى الذى يحفز أو يثبط عملية التغير ، ويمكن إجمال مجموعة العوامل التى تعرقل أو تعوق التغير فيما يلى :- (٣)

١- السلطة .

٢- الرغبة فى المحافظة على الثقافة التقليدية .

٣- الصراع والمصالح الشخصية .

٤- ركود حركة الابتكار والتجديد .

خاتمة

يحتل موضوع التغير الاجتماعى بؤرة الدراسات السوسيولوجية فى الوقت الراهن نتيجة للتحولات السريعة والمتلاحقة التى تصيب كل جوانب البناء الاجتماعى ، ولقد حاول علماء الاجتماع المعاصرين دراسة التغير الاجتماعى بهدف التوصل إلى تحليل وتفسير أسبابه ونتائجه على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهم فى سعيهم إلى ذلك ربطوا بين الأحداث المتلاحقة على المستوى العالمى وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على عملية التغير الاجتماعى فى الثورة المعلوماتية وغزو الحدود

---

(١) أحمد الخشاب : مرجع سابق ، ص: ٧٧.

(٢) فهمى سليم الغزوى وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٣٠٠.

(٣) على محمد المكاوى : مرجع سابق ، ص: ٢٤٨.

الجغرافية بشتى ألوان الفكر والثقافة بهدف إحداث تغيرات اجتماعية مخطط لها .

ويمكن إجمالاً عرض مجموعة من القضايا المتعلقة بعملية التغيـر الاجتمـاعى وتأثيرهـا علـى الحركات الطلابية فيما يلى :-

أولاً : إن عملية التغير الاجتماعى حتمية تحدث فى كل المجتمعات والعصـور فهـى سـمة الحيـاة الاجتماعية ، وتبدو آثارها فى كل مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثانياً : يعتبر التغير فى النظم والقيم الاجتماعية ومراكز الأشخاص من أهم أنواع التغير الاجتمـاعى ، وتؤثر فى سلوك واتجاهات الشباب وتشكيل رؤاهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية التى تساهم فى بناء المجتمع واستقراره .

ثالثاً : عندما يحدث التغير الاجتماعى تتوارى أنماط سلوكية وتظهر أخرى قد تكـون متناقضـة مـع السابقة ، لذا يجب أن تواكب عملية التغير الاجتماعى عملية تكيف لازمة لإحداث الاستقرار فى المجتمع .

رابعـاً : تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التى تساهم بدور كبيـر فـى عمليـة التكيـف الاجتماعى باعتبارها مؤسسة تعليمية وتثقيفية وتحتوى أكثر الفئات نشاطاً وحيوية وتأثراً بالتغير وهى الشباب الجامعى .

خامساً : تمارس درجة التغير من حيث السرعة والبطء تأثيراً كبيراً على قدرة المجتمع للتكيـف مـع التغيرات الجديدة ، وتمثل العولمة صورة من صور التغير السريع نظـراً للثـورة الإعلاميـة والاتصالية ، ويحدث التغير فجائياً فى وقت قصير مما يستلزم عملية تكيف بأقصى سرعة حتى يتم تقبل التغير ، وإن لم يحدث فيعتبر التغير مرفوضاً من قبل فئات المجتمع .

سادساً : عندما لا يستطيع الشباب التكيف مع الواقع الجديد الذى ينجم عن عملية التغير الاجتماعى أو العولمة بجوانبها الاجتماعية ويتم رفض الواقع والتمرد عليه ، يصبح عاملاً من عوامل إحـداث التغير عند المشاركة بالرؤى الاجتماعية فى تغيير الواقع من خلال وسائل الاحتجاج أو الحركات الطلابية .

الفصل الثانى

أزمات الشباب فى المجتمع المصرى

أزمات الشباب في المجتمع المصرى

محتويات الفصل

تمهيد

أولاً : تعريف الشباب

ثانياً : أهمية مرحلة الشباب

ثالثاً : خصائص مرحلة الشباب

رابعاً : الإعداد السياسى للشباب

خامساً : الشباب والحياة السياسية

سادساً : أزمة الشباب المصرى

١- أزمة المجتمع

٢- أزمة البطالة

٣- أزمة الاغتراب

٤- أزمة المشاركة السياسية

سابعاً : الشباب وحركات التمرد

خاتمة

تمهيد

يشكل تزايد الاهتمام بقضايا الشباب ومشكلاته ظاهرة عالمية حديثة لا ينفرد بها تخصص علمى دون آخر وإن اختلفت الأطر النظرية التى توجه هذا الاهتمام ، وذلك بما للشباب من مكانة فى بناء المجتمع المعاصر وتأثيره على مكوناته .(١)

فالشباب يشغل مكانة رئيسية فى المجتمع وأن أوضاعهم وثقافتهم وأنماط سلوكهم ومشاركتهم الاجتماعية هى ظواهر ينبغى أن تخضع للبحث العلمى الدقيق ، وعلى الرغم من كثرة الدراسات ـ نسبياً ـ التى تناولت الشباب فى المجتمعات الغربية المتقدمة ، إلا أننا لا نجد اهتماماً موازياً بدراسة الشباب فى دول العالم الثالث ، مما يترتب عليه وقوع الكثيرين فى هذه الدول فى خطأ تبنى الإطارات الفكرية التى صيغت فى المجتمعات الغربية التى لن تكون ملائمة لتحليل قضايا الشباب فى دول العالم الثالث ، التى تعيش واقعاً اجتماعياً ، اقتصادياً وسياسياً مختلفاً ـ إلى حد كبير ـ عن واقع العالم الغربى ، ومن ثم لنا أن نتوقع أن تكون قضايا الشباب فى هذه الأقطار مختلفة تمام الاختلاف عنها فى أقطار العالم الغربى .(٢)

وترجع هذه الأهمية لثلاثة عوامل ، أولها : أن شريحة الشباب تمثل القطاع السكانى الغالب فى مجتمعات العالم الثالث ، وإذا كانوا هم الأغلبية فهم المتحملون لأعباء العملية الإنتاجية فى المجتمع وعلى أكتافهم تلقى مسئولية استمرار المجتمع . ويتمثل العامل الثانى : فى أن شريحة الشباب هى الشريحة الأكثر احتياجاً لعطاء المجتمع وإيجابيته ، فهى مرحلة التفتح للإشباع لأنها البداية الحقيقية للدخول فى عالم البالغين وتحمل مسئولياتهم .

ويرتبط العامل الثالث : فى أنهم الشريحة الأكثر وعياً فى المجتمع ، ربما لأنها التجمع الأكثر تثقيفاً أو تعليماً ، أو لأنهم الأكثر متابعة لحركة المجتمع وارتباطاته المتنوعة ، ومن ثم فهم الأقدر على التقييم إن نقداً أو مباركة .(٣)

---

(١) السيد عبد العاطى السيد : صراع الأجيال ، دراسة في ثقافة الشباب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧، ص: ٩.

(٢) محمد على محمد : الشباب والمجتمع ، دراسة نظرية وميدانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠، ص: ٦.

(٣) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ٢٥.

غير أن الشباب الذين يمثلون كل هذه الأهمية يفرضون على النظام السياسى العديد من المطالب الواجب مراعاتها فى إطار السياسات العامة ومن ثم تتجلى مطالبهم بحكم المرحلة ، حيث يسعى إلى تكوين أسرة وتوفير فرص العمل الحقيقية التى تتلاءم مع نوع التعليم الذى تلقاه هؤلاء الشباب ، بحيث تمثل إضافة فعلية للاقتصاد القومى ، ويمثل الوفاء بتلك المطالب التى ينشدها الشباب عاملاً مهماً فى إحساسهم بالانتماء إلى المجتمع وعدم الاغتراب عنه ومن ثم الانسحاب منه أو رفضه من خلال العنف الاجتماعى أو السياسى .(١)

وإذا نظرنا إلى واقع الشباب المصرى ، فمن المنظور التاريخى احتل الشباب المصرى بؤرة أى حركة تسعى إلى تغيير الواقع أو حتى مجرد التمرد عليه ، فقد كان الشباب المصرى دائماً وقود الثورات وحركات التحرر الوطنى فى التاريخ الحديث لمصر ، وإذا كان السعى إلى مطلب التغيير والثورة والرفض يعد سمة من سمات الشباب كمرحلة عمرية فى كل المجتمعات ، إلا أن تأصيل القومية المصرية والشعور الوطنى فى وجدان الشباب المصرى بصفة خاصة كان أحد المحركات له ليتبوأ عبر التاريخ دور الفاعل فى صنع حاضره .(٢)

ولذلك تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله من مصدر للتجديد والتغيير ، فهم عادة ما يرفعون لواء الحديث من السلوك والعمل من خلال القيم الجديدة التى يتبناها الشباب ، والتى عادة ما تدخل فى مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية ، ولهذا يعد الشباب مصدر التغيير الثقافى والاجتماعى فى المجتمع ككل .(٣)

وفى محاولة للوقوف على قضايا الشباب الاجتماعية والسياسية ، يركز الباحث فى هذا الفصل على الموضوعات الآتية :-

- تحديد مفهوم الشباب
- أهمية مرحلة الشباب

---

(١) عبد السلام نوير : قضايا الشباب فى مصر، فى: المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية (٧ - ١٠ مايو ٢٠٠٠) ، المجلد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص: ٨٥١ - ٨٥٢.

(٢) نجوى أمين الفوال : الشباب وقضاياه في مصر دراسة توثيقية (١٩٧٠-١٩٩٠) ، مطابع الطوبجى التجارية ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص: ١٢.

(٣) محمد على محمد : مرجع سابق ، ص: ٣١.

- خصائص مرحلة الشباب
- الإعداد السياسى للشباب
- الشباب والحياة السياسية
- أزمة الشباب المصرى
- الشباب وحركات التمرد

أولاً: تعريف الشباب

إن مشكلة التعريفات والمصطلحات فى العلوم الاجتماعية تعد من أصعب المشكلات وأعقدها ، وذلك نتيجة لاختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين وتكوينهم العلمى ، كما أنه من الصعب وضع تعريف واحد يقبله الجميع يحدد المقصود بالمصطلحات المختلفة ، وذلك أيضاً لاختلاف الظروف البيئية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى تسود كل مجتمع على حده .(١)

وتختلف الآراء وتتعدد الاتجاهات فى تحديد مرحلة الشباب ، فهناك اتجاه يميل إلى الاعتماد على البعد الزمنى ، ويميل أصحاب هذا الرأى إلى اعتبار الشباب فترة زمنية تبدأ من سن وتنتهى فى سن معين ، وهناك اتجاه آخر يأخذ معيار النضج والتكامل الاجتماعى للشخصية ، ويميل أصحاب هذا المعيار إلى تحديد مجموعة من الخصائص التى تطبق كمقياس على أفراد المجتمع بحيث نستطيع أن نميز الشباب عن غيرهم من الفئات بصرف النظر عن المرحلة العمرية .(٢)

فالشباب يمثل فئة عمرية تتسم بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية والنفسية المتميزة ، وتختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع ، وليست مرحلة الشباب فى ضوء ذلك مرحلة منفصلة عن بقية مراحل العمر وخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة ، وإنما هى امتداد لهذه المرحلة الأخيرة بالذات .(٣)

وفى رؤية جديدة لمفهوم الشباب طرحت فى الجلسة الخامسة عشر للمؤتمر العام لليونسكو ، أكدت

---

(١) يحيى مرسى بدر : الإدراك المتغير للشباب المصرى ، دراسة فى الأنثروبولوجيا المعرفية ، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٨، ص: ١٥٤.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات : وزارة الإعلام ، الشباب أمل وعمل ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص: ٧.

(٣) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥، ص: ٢٦.

على أن اختلاف التجارب والخبرات بين الدول فى أنحاء العالم تؤدى إلى اختلاف طبيعة تناول مفهوم الشباب ، كذلك مراعاة الطبيعة الثورية التى تميز مرحلة الشباب كفئة لها خبرات خاصة وسمات معينة ، كل ذلك يؤدى إلى صياغة مفهوم الشباب بصورة موضوعية ودقيقة ، مما يؤدى إلى فهم مباشر لطبيعة وأهمية تلك الفئة .(١)

ولعل علماء السكان هم أول من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب ، فى هذا التحديد تجدهم يستندون إلى معيار خارجى يتمثل فى العمر الذى يقضيه الفرد فى أتون التفاعل الاجتماعى ، ويختلف علماء السكان فيما بينهم حول نقطة البداية والنهاية لهذا العمر .(٢)

حيث يؤكد بعضهم على أن الشباب من هم دون سن العشرين محددين بذلك نقطة النهاية دون تحديد نقطة البداية ، وثمة من يؤكد أنهم يقعون فى الشريحة العمرية ابتداء من سن الخامسة عشرة إلى سن الخامسة والعشرين ، بينما يذهب آخرون إلى أن الشباب هم من يزيدون على سن السادسة عشرة باعتبارهم المؤهلين للانضمام إلى قوة العمل .(٣)

ويرى آخرون أنها تغطى الفترة من سن السابعة عشرة حتى السابعة والعشرين أو ما بعدها ، بل أن بعض الباحثين الذين يبدءون بها عند الخامسة عشرة يصلون بنهايتها إلى حدود الثلاثين ، ويرى آخرون أنه من الصعب تحديدها حيث تختلف بدايتها ونهايتها من فرد إلى آخر ومن جنس إلى جنس آخر ومن ثقافة إلى ثقافة .(٤)

غير أن هذا الاتجاه فى تحديد مرحلة الشباب ــ البعد الزمنى ــ يستخدم فى الغالب إطاراً بيولوجياً يعتمد أساساً على فكرة النضج الجسمى والعقلى ، ومن ثم فإنه يتجاهل حقيقة هامة مؤداها أن الشباب يمثل حقيقة اجتماعية أكثر منها ظاهرة بيولوجية .(٥)

---

(1) The unesco, (Report) : Youth in The 1980s , The unesco Press , 1981. P: 13.

(٢) محمد أحمد قطب : اتجاهات الشباب الجامعى إزاء قضاياه ومجتمعه ، فى: مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد العاشر ، أغسطس ، ١٩٩٢، ص: ٩.

(٣) حسن سلامة : الشباب وحركات التمرد ، فى: الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد السادس ، ربيع ٢٠٠٢، ص: ٩٠.

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات : وزارة الإعلام ، مرجع سابق ، ص: ٨.

(٥) محمد حافظ : الرؤى الاجتماعية والسياسية للشباب الجامعى ، دراسة ميدانية ،فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠-١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ٤٥٥.

ولذلك يرى علماء الاجتماع أن فترة الشباب تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل الفرد لكى يحتل مكانة اجتماعية ، ولكى يؤدى دوراً أو أدواراً فى بناء المجتمع وتنتهى فترة الشباب عندما يتمكن الفرد من احتلال مكانته الاجتماعية ويبدأ فى أداء أدواره فى المجتمع .(١)

فمرحلة الشباب تتميز بالانتقال من مرحلة التبعية إلى مرحلة الاستقلال وتحمل المسئولية ، والتى تأخذ مكانها فى المجتمعات الغربية بشكل ملحوظ بواسطة بعض المسئوليات القانونية التى ترتبط بالاستقلال عن الأسرة والزواج ، واستخدام الحقوق السياسية مثل حق التصويت فى الانتخابات والترشيح وغير ذلك . ولذلك فإن الشباب لا يعتبر جماعة عمرية فقط ، بل مجموعة تتميز بأشكال معينة من السلوك الرشيد التى تؤكد على انتقاله من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ والرشد .(٢)

ومن الجدير بالذكر أن الخط الفاصل بين مرحلتى الطفولة والمراهقة من جهة والشباب من جهة أخرى ، يمكن تحديده على أساس فكرة المسئولية ، إذ لا يصبح الشاب مكتملاً أو ناضجاً إلا إذا تحمل مسئولية محددة ، ومن ثم لا ينبغى إطالة فترة الطفولة لتجنب النتائج غير المرغوبة لها ، إذ أن الشباب الذى لا يقوم بأى دور فى المجتمع يفشل فى اكتساب الإحساس بالمسئولية ، فتتبدد طاقاته الهائلة وقد تتجه إلى اتجاهات مضادة للمجتمع ، فلا يصبح الشباب عامل بناء بقدر ما يكون عامل هدم .(٣)

لكن علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعى يربطون بداية ونهاية مرحلة الشباب بعد اكتمال البناء الدافعي للفرد ، وذلك في ضوء استعداداته واحتياجاته الأساسية على المستوى الوجدانى والادراكى والتطوعى ، وتعنى عملية المواءمة بين هذه الأمور امتلاك الفرد لبناء دافعى متكامل يمكنه من التفاعل السوى فى المجال الاجتماعى .(٤)

ويعتبر الشباب ــ من المنظور النفسى ــ حالة ذهنية أو مجموعة من السمات النفسية والسلوكية التى يتصف بها الفرد فتكسبه صفة الشبابية ، كأنه يكون دائم القدرة على التعلم ويتميز بطاقة وقوة وميل إلى المغامرة ويتصف بالإقدام والجرأة والتحرر ، أى أن يكون مرناً فى تكوين علاقاته وذا حيوية

---

(١) مسعد عويس : القدوة في محيط النشء والشباب ، دراسة علمية تربوية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص: ٣٣.

(2) Court, Catherine : Basic Concepts of Sociology , Checkmate Publication , London , 1987. P: 266.

(٣) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص: ٢٧.

(٤) مسعد عويس : مرجع سابق ، ص: ٣٣.

وحركة دائبة .

ويرى كثيرون أن الشباب طاقة إنسانية متجددة فى العمل والابتكارات ذات ميول جدية للابتكارية وذات تفكير اجتماعى حيوى .(١)

وإذا كان علماء السكان والاجتماع والنفس قد حاولوا تقديم تحديدهم الموضوعى للشباب ، فلعلماء البيولوجيا رؤيتهم كذلك ، وهى الرؤية التى تؤكد على ربط نهاية هذه المرحلة باكتمال نمو البناء العضوى والفيزيقى ، من حيث الطول والعرض أو من حيث نمو واكتمال كافة الأعضاء التى لها وظائف معينة فى بناء الجسم سواء كانت أعضاء داخلية أو خارجية كالغدد وغير ذلك ، بينما تتمثل نقطة البداية فى مجموعة التغيرات النوعية التى تحدث فى البناء البيولوجى للكائن الحى .(٢)

ومرحلة الشباب ذات أهمية خاصة فى المنظور السياسى ، ففى هذه المرحلة يحاول الشباب الانتقال إلى مرحلة الرشد ، ويصبحون أكثر إدراكاً للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية الأساسية ، وتتوقف نوعية هذه المواقف على التجارب الاجتماعية والسياسية التى يمر بها الشباب ، وعلى ظروف المجتمع عند بلوغهم سن الرشد .(٣)

ويؤكد A. Kriekemans على أن الشباب يمتلك ثقافة خاصة به ، تتشكل من خلال البيئة الثقافية المحيطة به ، ومن وجهة نظره فأن مصطلح الشباب ربما يغطي أكثر من مرحلة عمرية ، ولذلك يجد الباحث نفسه في وسط خضم هائل من التفاعلات والسلوكيات تميز تلك المرحلة الهامة ، مما يؤدي إلى صعوبة تعريف وتحديد هذا المفهوم ، فهو يشتمل على مستويات متنوعة من الصراع ويمتلك هوية خاصة ومتميزة وكذلك طريقة أو أسلوباً للحياة .(٤)

وأخذاً في الاعتبار تلك الرؤى جميعها ، يمكن القول بأن مرحلة الشباب هي مرحلة تغير كمى ونوعي فى ملامح الشخصية ، تتميز بدرجة عالية من التعقيد إذ تختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعى والتمرد على ما سبق إنجازه ، إلى جانب الإحساس بالمسئولية والرغبة فى

---

(١) محمد علاء الدين عبد القادر : دور الشباب في التنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٨. ص: ٢٥.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ٣٨.

(٣) السيد شحاتة السيد أحمد : دور الثقافة السياسية فى مواقف الشباب نحو العمل السياسى ، دراسة للمجتمع المصرى فى فترة السبعينات ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٣. ص: ١٨٧.

(4) Eyber, Emiel : Restless Youth in Ancient Rome , Routledge and Kegan Paul Lted , London , 1993. P: 5.

مجتمع أكثر مثالية مع السعي المستمر إلى التغيير ، وبذلك فإن هناك من العناصر ما إن توافر فإنه يعكس ملامح ما يمكن أن يسميه البعض بالشخصية الشابة ومن هذه العناصر: العنصر البيولوجى والعنصر الاجتماعى الذى يتزود فيه الفرد ببعض الحاجات الاجتماعية التى يسعى لإشباعها جنباً إلى جنب مع حاجاته البيولوجية الأساسية ، والعنصر السيكولوجي الذى يعنى مجموعة الخبرات التى يكونها الشخص نتيجة التعامل مع العالم الخارجى ، إلى جانب اتجاهاته حول هذا العالم وأخيراً المكون أو العنصر الثقافى والذى يتم من خلاله ضبط حركة الفرد فى السياق الاجتماعى .(١)

ثانياً : أهمية مرحلة الشباب

ظهرت الكتابات المتنوعة التى تتناول الشباب وثقافتهم الفرعية ، وذلك منذ فترات بعيدة حددت مفهوم الشباب كمفهوم هام ينبغى دراسته سوسيولوجياً ، حيث إنه اتخذ مكاناً بين الدراسات الاجتماعية ، وإن اختلفت الرؤية نحو تحديد مكانة تلك الفئة عبر الفترات التاريخية المتنوعة ، وذلك لاختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، فعندما ارتفعت معدلات البطالة كحقيقة واقعية فى المجتمع أصبح الشباب أكثر سلبية تجاه قضايا المجتمع ، حتى أنه قد ظهرت فئات من الشباب أطلق عليه الشباب المتمرد على الواقع الاجتماعى ، وهذا يؤكد على أهمية وضرورة المحاولات السوسيولوجية التى تهتم بتلك الفئة الهامة .(٢)

ما من شك أن الشباب هو بؤرة اهتمام أى من المجتمعات الإنسانية ، لما حباه الله من طاقات تجعله أكثر قابلية للتزود بالمعرفة والخبرة وأوفر قدرة على تحمل المسئولية ، أملاً فى تمكينه من تحقيق متطلبات أساسية ، لعل من أبرزها الحفاظ على طبيعة ونمو خصائصه ودعم بناءات القوة وتركيباتها الاجتماعية ، وإذا كانت للشباب أهميته البالغة فى جميع بلاد العالم فإن أهميته تزداد فى الدول النامية ، حيث يحمل الشباب المتعلم لواء التغيير والتجديد بما يملكه من طاقات وقدرة على العمل والنشاط .(٣)

ويمثل الشباب قوة للمجتمع ككل فهو شريحة اجتماعية تشغل وضعاً متميزاً فى بنية المجتمع ،

(١) حسن سلامة : مرجع سابق ، ص ص: ٩٠ – ٩١.

(2) Wallacc, Claire and Crss, Malcolm : Youth in Transition , The Sociology of Youth and Youth Policy , The Falmer Press , New York , 1990. P P: 1- 2.

(٣) محمد علاء الدين عبد القادر : مرجع سابق ، ص: ٢٩.

فضلاً عما يتسم به من مرونة وقدرة على التكيف مع المواقف التى تواجهه من جهة ، ودعامة يعتمد عليها المجتمع في رسم سياسات استثمار جهود الشباب من أجل التنمية والبناء من جهة أخرى ، ونظراً لأن الشباب يمثل فئة عمريه هامة وشريحة اجتماعية تستطيع أن تلعب دوراً في عملية التنمية المنشودة ، فإن هذا يفرض على المجتمع أن ينظر إلى الشباب كطاقة كبرى يمكن استثمارها وإتاحة الفرص لها للمساهمة الإيجابية فى كافة مجالات التنمية .(١)

إن الشباب في كل مكان وفي أى فترة تاريخية يمثل عاملاً هاماً فى إحداث التقدم الاجتماعى ، حيث إنه من فترة زمنية لأخرى يؤدى الشباب دوراً حيوياً فى الصراع ضد كل مظاهر القمع والقهر ، وذلك من أجل التحرر الاجتماعى وحماية المصالح القومية ، ففي بداية مرحلة الشباب يتم صياغة النماذج المثالية التى تتضمن أفكار التحرر والكفاح وكذلك اكتساب أنماط الثقافة الوطنية أو العكس ، فالشباب هم مستقبل الأمة ويعتمد عليه المجتمع في مراحل بنائه ، فهم يتميزون بالطاقة والحماس ونمو قوى الإبداع والقيم التى يمكن أن تدعم وتساهم فى التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والعلمية للمجتمع .(٢)

يعتبر الشباب العنصر الاقتصادى المنتج الذي يعتمد عليه أى مجتمع فى تحقيق مشروعاته الخاصة بالتنمية في المستقبل ، وكذلك المحافظة على المبادئ والقيم الاجتماعية التي يسير عليها المجتمع ، والعمل على الدعوة لهذه المبادئ وكذا محاولة نشرها كما تتكون منه القوة العسكرية التى تنمى المجتمع وتدافع عن كيانه.واستقلاله ، وعلى قدر ما يكون شباب الأمة من قوة وكفاءة يكون قدر الأمة من تقدم وازدهار ورخاء .(٣)

وليس أدل على مدى الاهتمام بقضايا الشباب من الجهود الكبيرة للأمم المتحدة ومنظماتها في هذا الصدد ، و ذلك بغية تقوية السلام العالمى والتوصل إلى دعم الحقوق الإنسانية ، ويظهر اهتمام الأمم المتحدة بالشباب فى تقرير سكرتيرها العام الذى يوضح أن الأطفال والشباب هم الدوافع الأساسية

---

(١) طلعت ذكرى : الشباب والقضايا الاجتماعية المعاصرة ، مكتبة المحبة ، القاهرة ، ١٩٨٩. ص: ١١.

(2) Ceausescu, Nicola : Youth The Future of our Socialist Nation , Meridiane Publishing House , Bugharest , 1981. P P: 15 – 16.

(٣) المجلس الأعلى للشباب والرياضة : اهتمامات النشء والشباب المصرى ومعوقات إشباعها ، مطبوعات المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص: ٥٥.

للبرامج الاقتصادية و الاجتماعية التى تعنى بها الأمم المتحدة ، فإن اهتمامها بالشباب هو بند هام من بنود برنامج طويل يشمل الصحة والتعليم والتدريب المهنى عن طريق تحقيق نظرة شاملة ، ودراسة كاملة عن المظاهر المختلفة لموقف الشباب ودوره في التطور الاقتصادى والاجتماعى .(١)

وأهمية تكوين الشباب لا تكمن فى خلق جيل جديد ناجح وقادر من الناحية السياسية والفنية فحسب ، وإنما أهمية ذلك تمتد إلى أن الجيل الجديد هو الذى سيتحمل المسئولية في المستقبل القريب ، ومهمة تكوين الشباب الواعى والقادر والناضج سياسياً وخلقياً وعلمياً وفنياً لا تحتمل التأخير ، كما أن مسئولية الشباب جسيمة بقدر جسامة الهدف الذى تتطلع إليه الدولة .(٢)

بالإضافة إلى ذلك ، يمثل الشباب قطاعاً مهماً فى البناء السكانى للمجتمع المصرى ، حيث تفيد بيانات التعداد العام للسكان عام (١٩٩٦) ، أن من يقعون فى الفئة العمرية من (١٥) وحتى أقل من (٣٠) عاماً قد بلغت نسبتهم (٢٧,٦ ٪) من إجمالي سكان الجمهورية ، و من يقعون فى فئة السن (١٥–٢٠) بلغ (٤٢,٣ ٪) من إجمالي شباب الجمهورية ، وتتجلى أهمية هذه النسبة حينما ندرك أن هؤلاء ما زال معظمهم في سن التعليم ، الأمر الذي يفرض مطالب على النظام السياسى لا تتصل بالخدمات التعليمية فحسب وإنما يمتد إلى فرص العمل لأولئك الشباب المتعلم والتى يجب أن يوفرها الاقتصاد القومى لاستيعاب هذه الطاقات التى تتدفق على سوق العمل عاماً تلو الآخر ، أما من يقعون فى فئة السن (٢٠ – ٢٥) فقد مثلوا (٣٠,٧ ٪) أى أقل من ثلث مجتمع الشباب فى الجمهورية وبعض هؤلاء يندرجون فى التعليم العالى والجامعى وينطبق عليهم التحليل السابق ، غير أن بعضهم الآخر قد دخل سوق العمل بالفعل وصار لزاماً على النظام الاقتصادى توفير فرص عمل حقيقية لهم.(٣)

إن المكانة المعاصرة التى يشغلها الشباب فى كافة المجتمعات (ومنها المجتمع المصرى) ، ممكن النظر إليها بوصفها نتاج للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والديمجرافية والتعليمية والتربوية التى شهدها القرن العشرون ، كما أن هذه المكانة قد انبثقت وتجددت من خلال الاتجاهات والتيارات المعاصرة

(١) فرد ميلسون : الشباب في مجتمع متغير ، ترجمة: يحيى مرسى ، دار الهدى للمطبوعات ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠. ص: ٨.

(٢) السيد شحاتة السيد أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٨٦.

(٣) عبد السلام نوير : مرجع سابق ، ص ص: ٨٥٢ – ٨٥٣.

الثقافية والاجتماعية والنفسية ، ولقد ترتب على هذه المكانة التى يمثلها الشباب فى بناء المجتمع المعاصر نتائج بالغة العمق ، انعكست على مختلف مكونات بناء المجتمع وعلى طبيعة العلاقات بين الأجيال ونوعية هذه العلاقات ومداها ، ومن المؤكد أن يتأثر معدل التغير فى المجتمع وإيقاعه تأثيراً مباشراً بأوضاع الشباب فى المجتمع والوظائف المتعددة التى يؤديها فى مختلف قطاعاته .(١)

فالشباب فى مجتمعنا المصرى يمثل مورداً بشرياً أكثر وفرة من الموارد المادية ، وهذا بدوره يفرض علينا أن ننظر إليه كطاقة كبرى يمكن استثمارها وإتاحة الفرص لها للمساهمة الإيجابية فى كافة مجالات التنمية .(٢)

ثالثاً : خصائص مرحلة الشباب

يتكون الشباب من نوعيات مختلفة ومن شرائح متعددة يتكون من الذكور والإناث ، وينقسم وفق الموقع الجغرافى إلى شباب المدينة وشباب القرية ، كما أنه ينقسم أيضاً حسب نوعية العمل فى المصنع والحقل وحسب الحرفة والمهنة ، كما أنه ينقسم وفق موقعه من مراحل التعليم (إعدادي ــ ثانوى ــ جامعى) ، ولكل شريحة من هذه الشرائح تطلعات اجتماعية واقتصادية ، كما أن لها تكويناتها القيمية الخاصة بها وإن اشتركت كلها فى خصائص عامة تجمع الشباب .(٣)

فمرحلة الشباب تمتاز بخصائص جسمية وحركية وعقلية واجتماعية وانفعالية تميزها عن غيرها من مراحل النمو ، وهذا التمييز لا يعنى فصل المرحلة عن المراحل الأخرى وإنما هى مكملة لما قبلها ، كما أنها امتداد للمرحلة التالية لها .(٤)

وهناك عدد من الخصائص المميزة للشباب أعرضها فيما يلى :-

١- الدينامية

إن الشباب فى المجتمع يعبر عن تلك الفئة التى تتسم بأعلى درجة من النشاط والحيوية لما لها من خواص دينامية متفردة ، غير أن الشباب عادة لا يدرك أن الوسط الاجتماعى المحيط به ليس نتاج

---

(١) محمد علاء الدين عبد القادر : مرجع سابق ، ص: ٣٠.

(٢) المجلس الأعلى للشباب والرياضة : مرجع سابق ، ص: ٥٦.

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات . وزارة الإعلام : مرجع سابق ، ص: ١٠.

(٤) محمد علاء الدين عبد القادر : مرجع سابق ، ص: ٢٦.

نشاطه فحسب ، وإنما هو نتاج لأنشطة قامت بها وتحملت مسئوليتها الأجيال السابقة ، ولهذا يتجاهل الشباب الحقيقة التى مؤداها أنه نتاج للمجتمع الذى يعيش فيه ، وقد يكون ذلك هو المسئول عن الصراعات والتناقضات بين الأساليب التقليدية للحياة والأساليب الجديدة التى يسعى الشباب إلى توكيدها .(١)

ذلك لأن فترة الشباب عادة ما تكون هى الفترة الكائنة بين مرحلتى الإعداد والقيام بدور فعال فى بناء المجتمع ، ولذلك فغالباً ما تتميز ملامح الشخصية فى هذه المرحلة بالغموض لأنها مازالت فى مرحلة التشكل ، وهذا هو السبب فى امتلاء هذه المرحلة بتفاعلات متوترة وقلقة لأنها تسعى وراء الاستقلال وشغل الدور بعد انتهاء الاكتمال والتدريب وممارسته .

ويرجع تميز الشخصية الشابة بالدينامية إلى طبيعة التكوين البيولوجى والفسيولوجى والوضع الاجتماعى للشخصية الشابة ، إذ نجدها عادة حساسة لكل ما هو جديد لأنها لم تستقر بعد ، ذلك من شأنه أن يجعلها فى شوق دائم للتغير .(٢)

٢- الإيمان بالتغير

إن الشباب هو مرحلة الانتقال وهى مرحلة صعبة فى حياة الناشئة ، فهم يمرون خلالها بتغييرات جسدية ونفسية بالإضافة إلى الضغوط والتوترات فى مجتمعهم الذى ربما كان أيضاً يجتاز تغييرات اجتماعية سريعة ، وفى أثناء فترة الانتقال تلك يمر الشباب بعملية التعرف بأنفسهم وتكييف اتجاهاتهم ومطامحهم ، وعلاوة على ذلك فإن الشباب لا يوصف بالثبات فهو يتغير باستمرار وبسرعة ، وهذا التغير الذى يحدث فى التركيب الاجتماعى ربما يكون مرتبطاً بتغيير وجهات النظر والتطلعات .(٣)

وجدير بالذكر أن الشباب هم أكثر فئات المجتمع تأثراً بنتائج التغيرات الاجتماعية السريعة خصوصاً من حيث العلاقة بين الأجيال ، فهذه التغيرات تخلق تناقضاً بين اتجاهات الأجيال المختلفة ، فهى عادة ما تكمن وراء الصراعات بين جيل الشباب من جهة وجيل الكبار من جهة أخرى ، إذ أن

(١) محمد على محمد وآخرون : الشباب المصرى في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فى : أبحاث إعادة بناء الإنسان المصرى ، جامعة الإسكندرية ، دون سنة ، ص: ١٠.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٦٥.

(٣) حبيب مدثر : تطلعات الشباب صلته بمجتمعه وبالعالم ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٧٥ ، ص: ١٨.

الأخير غالباً ما ينزع إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ومن ثم يرفض ويعارض كل ما هو جديد ، على حين يشجع الشباب النتائج المصاحبة للتغيرات الاجتماعية .(١)

ولذلك يوجد ميل قوى لدى الشريحة الشبابية لتجاوز الواقع المحيط دائماً بالنظر إلى مثال يتمسك به أعضاؤها ، فهى تميل إلى تجاوز ما هو كائن انطلاقاً إلى ما ينبغى أن يكون ، من هنا يصبح إيمان الشباب بالتغير ظاهرة موضوعية ومطلوبة ، يدعم ذلك أنهم أقل ارتباطاً بالواقع القائم وأكثر إمكانية على استيعاب المتغيرات المتجددة .(٢)

٣- القابلية للتشكل

إن الشباب طاقة للتغير والتشكل ومن المؤكد أن بعض خصائصه قابل للاستبدال كلية ، وهو يكتسب هذه الخصائص خلال ما يمر به من تجارب فى حياته الاجتماعية وفى اتصاله بغيره من الناس .(٣)

حيث أن حماس الشباب ــ الجامعى خاصة ــ ومثاليتهم وحساسيتهم الشديدة للواقع الاجتماعى تجعلهم أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة وأكثر تمثلاً لها ، وهذا ما يفسر النمو والانتشار السريع للتيارات الفكرية والأيديولوجية بين المجتمع الشبابى ، ومن ثم سعى كثير من هذه التيارات لاستقطاب الشباب ونقل هذه الأفكار ونشرها من خلاله ، وتبدو خطورة هذه الخاصية حين لا يتوفر لدى الشباب الجامعى ــ خاصة ــ الوضوح الأيديولوجى فى مجتمعهم ، ومن ثم تقليد للتيارات الأيديولوجية الوافدة وإقباله على الانتماء إليها .(٤)

٤- إنتشار مشاعر القلق والتوتر .

من أهم الأسباب التى تؤدى إلى تردد الشخصية الشابة وعدم ثباتها ، الطفرة السريعة فى النمو الجسمى والفسيولوجى التى تمر بها ، فبعد أن كان نموها مستقراً هادئاً بطيئاً فى مرحلة الطفولة سرعان ما يتصف نموه بالسرعة ، مما يؤدى إلى شعوره بالقلق والتوتر والاضطراب الذى يزداد

(١) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص: ٥٩- ٦٠.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٦٩.

(٣) محمد علاء الدين عبد القادر : مرجع سابق ، ص: ٢٩.

(٤) محمد خميس : الوعي السياسى لدى طلاب الجامعة في مصر ، واقعه ومستقبله ، ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠١، ص: ١٤٤.

بتقدمه فى العمر ويتسبب فى شعوره بعدم الراحة .[١]

ويرجع ذلك لعوامل عديدة ، أولها : طبيعية المرحلة التى يتخطاها بين الإعداد للدور والقيام به وما يصاحب ذلك من اختيارات قد تفرض عليه ولا تلائمه ، العامل الثانى : يتمثل فى الهوة الكائنة بين النضج الفسيولوجى والنضج الاجتماعى ، أى اعتراف المجتمع به كمواطن مستقل ، وله دور اجتماعى يؤديه دون مشاكل ، والعامل الثالث : أنهم يتميزون بالحساسية وسرعة الاستجابة بالرفض لأن روابطهم ضعيفة بالأوضاع القائمة .[٢]

وتنعكس هذه الحالة من القلق والتوتر على احتياجات الشباب ، فيكون فى حاجة لتفهم ظروف هذه المرحلة والمساعدة من المحيطين به لتقبل هذه المتغيرات الفسيولوجية والاجتماعية ومحاولة إشباع هذه الاحتياجات بالوسائل الملائمة .[٣]

٥- الرفض والتمرد

يعتبر الرفض والتمرد من الخواص المحورية المميزة للشريحة الشبابية ، وتعنى هذه الخاصية عدم اقتناع الشباب بما هو كائن ومن ثم رفضه ، وقد يرجع عدم الاقتناع هذا إلى أنواع الحرمان التى تواجهها الشخصية الشابة فيما يتعلق بإشباع حاجاتها الأساسية ، وقد يتخذ الرفض صورة رفض مؤسسات الدولة التى تحيط بالشباب والتى يصبحون أمام ضخامتها وفعاليتها فاقدى القوة والفاعلية ، وقد يتخذ الرفض شكل التمرد على منطق الوصاية الذى يحاول المجتمع فرضه على الشباب بحجة عدم اكتمال نموهم .[٤]

وتظهر حالة التمرد فى محاولة الشباب التخلص من كافة ألوان الضغط والقهر المسلطة عليه لتأكيد التعبير عن الذات ، ونتيجة لهذه النزعة الاستقلالية يتسم الشباب بأنه أكثر تقدمية وأقل امتثالا للسلطة .[٥]

(١) محمد عبد العزيز عيد : مشكلة الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم ، مطبعة معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص: ١٥.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص ص: ١٦٦ - ١٦٧.

(٣) مصطفى إبراهيم عوض وآخرون : الشباب والتنمية المتواصلة ، دراسات نظرية وميدانية في البيئة المصرية ، دار مصر للخدمات العلمية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص: ١١.

(٤) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٧٥.

(٥) محمد علاء الدين عبد القادر : مرجع سابق ، ص: ٢٨.

لذلك تعتبر مرحلة الشباب مرحلة أزمة وليس من السهل تقدير حدة الأزمة بدقة ولكنها بالقطع ليست هينة ، وما الاضطرابات والتمردات والسلوك غير الاجتماعى وما إليها سوى مؤشرات على ذلك ، فمعظم الشباب في مجتمعاتنا يعانون ، بعضهم يعانى فى هدوء أو صمت ، والبعض الآخر تدفعه المعاناة إلى التمرد وقد تدفعه إلى الثورة .(١)

٦- الاشتراك فى ثقافة شبابية واحدة

يمثل الشباب مرحلة من مراحل النمو الإنسانى لها ثقافتها الخاصة ، التى تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التى تحظى بالموافقة والقبول من تلك الفئة العمرية والاجتماعية – الشباب – وثقافة الشباب من هذا المنظور تمثل إحدى الثقافات الفرعية فى المجتمع ، ولنا أن نتوقع أن تشترك مع التيار الثقافى العام فى بعض السمات أو تختلف عنه وشأنها فى ذلك شأن أى ثقافة فرعية أخرى .

ويستخدم الشباب هذه الأنماط الثقافية في تطوير وصياغة مجموعة المعايير التى تمنح الشباب قوة لاكتساب المهارات والخبرات والتجارب الاجتماعية ، التى يتعذر اكتسابها من خلال المعايير الثقافية العامة التى ينقلها إليهم جيل الآباء أو الكبار من أعضاء المجتمع عموما .(٢)

وربما يوجد صراع بين ثقافة الشباب وجيل الآباء نظراً لاختلاف المعايير والقيم المكتسبة ، ولكننا لا نستطيع إنكار حقيقة هامة مؤداها أنه توجد جوانب من الاتفاق والتوافق بين الثقافتين ، كل ذلك لا يقف حائلاً أمام تكوين وتشكيل ثقافة فرعية خاصة بالشباب تشترك فى مجموعة من القيم والمعتقدات والاتجاهات ونماذج سلوكية معينة .(٣)

وكذلك أنماط من التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية ، وتتميز ثقافة الشباب بالاشتراك والتوحد مع هوية الجماعة التى ينتمون إليها ، واعتبار الخروج على تلك الهوية الجماعية وتفضيل مصلحة الذات على مصلحة الجماعة هو نوع من الانحراف عن القواعد والأسس التى تحكمها وتنظم

(١) الهيئة العامة للاستعلامات . وزارة الإعلام : مرجع سابق ، ص: ١٢.

(٢) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص: ٨٠.

(3) Court, Catherine : op.cit , P: 266.

العلاقات بينها .[١]

وتميل ثقافة الشباب عادة إلى رفع شعارات ذات طابع راديكالي كرفض التسلط والوصاية والسلطة ، وذلك فى مقابل التطلع إلى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ، وكذلك تدور عادة تلك الثقافة حول الجديد وترفض القديم ، وتتطلع إلى المستقبل ولا تحاول أن تعمق جذورها أو مرتكزاتها في الحاضر .[٢]

وتؤثر الخصائص السابقة لمرحلة الشباب على توجهاته وسلوكياته السياسية فتتسم بالخيالية ، والمثالية ورفض الواقع والرغبة فى التجديد إلى جانب التذبذب وعدم الاستقرار ، ومن هنا لا يمكن فصل الحركات الطلابية عن طبيعة وخصوصية مرحلة الشباب وانعكاساتها على السلوك السياسى الشبابى .[٣]

رابعاً : الإعداد السياسى للشباب

لا يمكن للمجتمع أن يحقق أركان وجوده إلا إذا تأسس على مجموعة من المبادئ العامة التى تحكم سلوك أفراده وتحدد أهدافه العليا فى التقدم والرقى ، كما لا يمكن أن يحقق استمراره واستقراره إلا إذا استطاع أن يدمج الأفراد والجماعات فى إطار هذه المبادئ العامة بحيث يتوحدون معها ، ويوازنون بين تحقيق طموحاتهم وأهدافهم الخاصة وبين مساعدة المجتمع على تحقيق أهدافه العليا ، ويستطيع الأفراد حل هذه المعادلة الصعبة إذا ما اكتسبوا قدراً كبيراً من الثقافة السياسية عبر عمليات نموهم الشخصى والاجتماعى .[٤]

وما ينطبق على المجتمع ككل ينسحب على الشباب باعتبارهم الفئة الحيوية النشطة التى يتكون منها ومن باقى الفئات السكانية فى مجتمع من المجتمعات ، إلا أن الشباب لهم أهمية خاصة والتنشئة السياسية لهم تكتسب لنفسها وضعاً متميزاً باعتبار الشباب هم الفئة التى تتحمل قيادة العمل السياسى إن

---

(1) B. Mike : The Sociology of Youth Culture and Youth Subcultures, Rout ledge & Kegan Paul Lted , London , 1980, PP: 165 – 166.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٧١.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : الظاهرة الطلابية في مصر ، محاولة للتفسير، فى: اليقظة العربية ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، إبريل ، ١٩٨٦، ص: ٦٤.

(٤) عبد الهادى الجوهرى : دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثامنة ، ٢٠٠١، ص: ٣٠٥.

آجلاً أو عاجلاً ، وبقدر نجاح عملية التنشئة السياسية فى إعدادهم لتحمل مسئولياتهم والقيام بأدوارهم المختلفة المتوقعة منهم ، بقدر زيادة معدل مشاركتهم السياسية وفعالية هذه المشاركة بالنسبة لجهود بناء وتغيير وتنمية مجتمعهم .(١)

وتعد درجة إلمام الفرد بالثقافة السياسية ودرجة مشاركته فى الحياة السياسية لمجتمعه من أهم المؤشرات فى قياس درجة الاستقرار السياسى للمجتمع ، ويستطيع المجتمع أن يحقق مستوى كبير من الاستقرار إذا ما تمكن من تطوير آليات للتنشئة السياسية للأطفال والشباب ، تمكنهم من تكوين رصيد فعال من الثقافة السياسية من ناحية والمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية للمجتمع من ناحية أخرى .(٢)

وهناك مجموعة من المؤسسات تسهم فى إعداد الشباب اجتماعياً وسياسياً لكى يؤدى أدواره فى المجتمع ومنها : الأسرة ، الجامعة ، الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التى تؤدى وظائف محددة من أجل استمرار المجتمع فى الوجود محافظاً على توازنه ، ويختلف الدور الذى تلعبه هذه المؤسسات والأهمية النسبية لكل منها باختلاف المجتمعات والمراحل التاريخية التى تمر بها ، وطبيعة النظام السياسى والأيديولوجى السائد فى كل منها ، والواقع أن هذه المؤسسات المختلفة تهدف إلى دعم الأدوار الاجتماعية للشباب على نحو يمكن معه تشكيل شخصياتهم وإعدادهم لكى يكونوا أعضاء إيجابيين فى المجتمع ، كما يتضح فيما يلى :- (٣)

١- الأسرة

تأخذ الأسرة مكانة قوية على رأس المنشئين الاجتماعيين بسبب تأثيرها على الأطفال فى المرحلة المبكرة ، وبخاصة كيفية التنظيم واكتساب الاتجاهات والسلوكيات ، وطبقا لمور More فإن الأسرة تزود أعضائها بالتعليمات والنصح والإرشاد ، وتدريب الشباب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية والسياسية التى يتوقعها منه المجتمع .(٤)

وتعود أهمية الأسرة فى عملية التنشئة السياسية إلى أنها اللبنة الأولى التى من خلالها يكتسب الفرد

(١) سعد إبراهيم جمعة : الشباب والمشاركة السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص: ٨٤.

(٢) عبد الهادى الجوهرى : دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ، ص: ٣٠٥.

(٣) محمد على محمد : الشباب والمجتمع . دراسة نظرية ميدانية ، مرجع سابق ، ص: ٥٩.

(4) K, Peter : Understanding Exceptional Children and Youth , Little Brown Company , Boston , 1987, P: 396.

قيمه ، ويبنى شخصيته ويحدد سلوكه ، فالأسرة تشرع فى توجيه سلوكيات الطفل بما يتفق مع قيمهم ومبادئهم ومعاييرهم واتجاهاتهم إلى أفضل مستوياتها ، وتؤثر طريقة ممارسة هذه الأسرة للسلطة على قيمه واتجاهاته ، فإذا كان الأب شخصاً سلطوياً فى علاقته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه والسلبية والفردية ، وبالمقابل إذا تميز الأب بالديمقراطية فإن قيم الحرية والاهتمام والجماعية يمكن أن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء .(١)

وتسهم التنشئة السليمة فى مرحلة الطفولة فى إدراك الشباب كيفية التعامل مع المواقف الجديدة ، وكذلك كيفية مواجهتها والتكيف معها مثل المواقف الخاصة بالانهيار الأسرى والعقبات المادية والمشاكل الخاصة بمرحلتهم ، فإن استطاعوا التكيف معها أدى ذلك بالطبع إلى شخصية سوية تساهم وتشترك فى الأنشطة المختلفة ، وإن لم يتكيفوا معها أصبحت الشخصية مغتربة لا تبالى بالمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية .(٢)

وحتى تصبح الأسرة فعالة فيما يتعلق بتنشئة الشباب فإن عليها أن تعمل على تبصيرهم باحتمالات التجسد الواقعى المنحرف للنماذج والمثل ، ومن ثم بأنماط السلوك فى مواجهة هذا الانحراف وذلك حتى لا يفاجأ بها الشباب ، بيد أنه من الضرورى فى إطار ذلك أن تتكامل الأسرة فيما يتعلق بمضمون التنشئة مع مؤسسات التنشئة الأخرى ، حتى لا يحدث أى تناقض بين وظائف هذه المؤسسات .(٣)

٢- الجامعة

صدر القانون رقم (٤٩) لسنة (١٩٧٢) بشأن تنظيم الجامعات فى مصر ، فيصفها بأنها معقل الفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ومصدر للاستثمار وتنمية الثروة البشرية ، وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية والعربية والأجنبية .(٤)

لذلك يضطلع التعليم الجامعى بدور إيجابى فى تقويم وتدعيم التنشئة الاجتماعية والثقافية للشباب ،

---

(١) إبراهيم أحمد النجار: نحو دور فاعل للشباب فى الحياة السياسية ، فى: الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص: ١٣٦.

(2) H, Peter : Acritical Dictionary of Sociology, The University of Chicago and Rout ledge , London , 1989, P: 88.

(٣) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ٩٧.

(٤) سيدة إبراهيم سعد : بناء شخصية الشباب، رؤية عينة من أساتذة بعض الجامعات المصرية ، مصر للخدمات العلمية القاهرة ، ١٩٩٩، ص: ٢٧.

إذ أن هذا النوع من التعليم يتولى مسئولية الإعداد العلمى والمهنى للقوى العاملة اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويلعب التعليم الجامعى دوراً هاماً فى صياغة وبلورة الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب ، وتأكيد مشاعر الولاء والانتماء نحو المجتمع بوصفهم السواعد الفنية التى سوف تنهض بأعباء التنمية الشاملة ومشروعاتها فى مختلف المراحل .(١)

وتسهم الجامعة فى تحديد هوية الشباب واتجاهاتهم واكتشاف ذاتهم إلى جانب المعرفة والمهارات المختلفة ، كل ذلك يؤدى إلى اتساع مدارك الشباب وتنمية وعيهم بحقوقهم وواجباتهم ، وتسهم بدور فعال فى المجتمعات الديمقراطية فى تشجيع هؤلاء الشباب على المشاركة فى صنع القرار سواء داخل الجامعة أم خارجها بشتى صور المشاركة الرسمية منها وغير الرسمية ، وتتشكل الثقافة السياسية للشباب واعتناق مذهب حزبى معين يتوحد معه ويؤيده وبخاصة فى فترة الانتخابات .(٢)

ويمكن أن نؤكد على الدور السياسى للجامعة حيث يقع على عاتقها دعم فاعلية النظام السياسى ، وذلك عن طريق إعداد مواطنين صالحين على درجة كبيرة من الوعى السياسى يمكنهم من المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ويبدو أهمية الدور السياسى للجامعة فى إعدادها لطلابها سياسياً ليتصدوا للتيارات الغريبة عن المجتمع ومعتقداته التى تهدف إلى احتواء الشباب ، فإذا كان الطلاب على قدر كبير من الإعداد السياسى ولديهم درجة عالية من الوعى الراسخ فلا يستجيبون لمثل هذه التيارات وبذلك تصبح عملية إعداد الطلاب سياسياً هى المطلب الذى يضمن له القوة والصلابة .(٣)

٣- الأحزاب السياسية

يبدو أن الأحزاب السياسية فى الدول النامية تلعب دوراً يقترب إلى حد كبير من الدور الذى تلعبه الأسرة فى عملية التنشئة السياسية ، أو فى خلق وتغيير الثقافة السياسية من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية لدى الأفراد ، وذلك بهدف توجيههم وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب ، وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير .(٤)

---

(١) السيد عبد الفتاح عفيفى : بحوث في علم الاجتماع المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص: ٥٥.

(2) Jeffs, Tony and Smith, Mark :Youth Work, Macmillan Education Lted, London, 1987, PP: 56 – 58.

(٣) محمد خميس : مرجع سابق ، ص.ص: ١٣٧ – ١٣٩.

(٤) إبراهيم أحمد النجار : مرجع سابق ، ص: ١٣٧.

فهناك من يرى فى الأحزاب أدوات تربوية تسهم فى إكساب الفرد الأساليب والقدرات التى تساعده على المشاركة ، فالأحزاب هى همزة الوصل بين المواطنين والحكومة فهى تتكفل بتحويل الفكر الاجتماعى إلى أسلوب سياسى ملموس ، حينما تجعل منه برامج محددة تطالب الحكومة بتنفيذها .(١)

ويمكن بلورة أهمية الأحزاب السياسية ووظائفها فيما يلى :-

أ ــ تحاول استقطاب المواطنين وتساعدهم فى المساهمة الحقيقية فى النشاط السياسى القائم فى المجتمع .(٢)

ب ــ العمل على زيادة الوعى السياسى لدى أعضاء المجتمع ، بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ج ــ يهيئ لأعضاء المجتمع السبيل إلى التعبير عن آرائهم بطريقة منظمة ، مما يزيد التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم .(٣)

٤- وسائل الاتصال

تلعب وسائل الاتصال دوراً هاماً فى التنشئة السياسية ، فهى تزود الفرد بالمعلومات العامة والسياسية ، وتشارك فى تكوين وترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية ، وتسهم فى ربط المجتمع المحلى بالمجتمع القومى وفى توعية المواطن بالقضايا القومية بل والعالمية ، ونقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها ، غير أن معرفة المرء بالقيم والمعايير والأفكار السياسية الجديدة ، لا تستتبع بالضرورة تحوله إلى الأخذ بها والتخلى عن تقييمها ، إذ ترتبط هذه العملية بعدة متغيرات ، من بينها استقرار الثقافة التقليدية فى المجتمع وفى نفس المواطن ، وكذا خصائص شخصيته والإطار الاجتماعى السائد .(٤)

غير أنه قد يحدث عدم اتساق فى الآراء بين مختلف المؤسسات المسئولة عن التنشئة السياسية ،

---

(١) عبد الهادى محمد والي : المشاركة السياسية ، دراسة مقارنة بين الريف والحضر ، الحضارة للطباعة والنشر ، طنطا ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥، ص ص: ٦٩ – ٧٠.

(٢) إبراهيم أبوالغار : علم الاجتماع السياسى، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ ، ص: ١٧٣.

(٣) إسماعيل علي سعد : مبادئ علم السياسة ، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢، ص: ٢٠٤.

(٤) إبراهيم أحمد النجار : مرجع سابق ، ص: ١٣٧.

ويؤدى ذلك بالتالى إلى تناقض القيم الذى يؤدى إلى إضعاف مضمون التنشئة ، ومن ثم عدم استيعابه بصورة كاملة أو رفضه والخروج عليه للبحث عن مضامين قيميه متماسكة تحكم السلوك الاجتماعى ، وقد يجدها الفرد من خلال الخضوع لجماعات مضادة للنظام القائم ، وقد يتغلب الفرد على هذه المعضلة عن طريق اعتناق بعض القيم التى تؤكد على المصلحة الخاصة بغض النظر عن طبيعة علاقتها بالمصلحة العامة ، ولذلك يجب أن تراعى مؤسسات التنشئة المختلفة التوحد مع قيم مشتركة تؤدى بالشباب إلى حالة الاتزان الانفعالى ، مما يؤثر على استقراره ومن ثم استقرار المجتمع .(١)

خامساً : الشباب والحياة السياسية

لكل مجتمع بشرى بنى ونظم اجتماعية أساسية تشكل هيكله وإطاره الخارجى ، وتحدد علاقات وممارسات وتفاعلات أعضائه ، وترسم نموذج جوهره الداخلى وعناصره المثالية والروحية التى تسبب تماسكه وديمومته ونموه وتطوره .(٢)

ويعتبر السياق الاجتماعى هو المجال الذى يتفاعل فى إطاره الشباب مع العناصر الاجتماعية الأخرى من ناحية ، ثم هو النطاق الذى يتفاعل فيه الشباب ــ كعنصر فى بناء المجتمع ــ ذاته من ناحية أخرى ، إضافة إلى ذلك ، فعلى ساحة السياق الاجتماعى تتفاعل متغيرات عديدة بعضها ينطلق من مصادر عالمية تغزو المجتمع وتفرض عليه ضرورة التفاعل ، بينما ينطلق البعض الآخر من عناصر محلية ، ويتلقى الشباب هذه التفاعلات الكثيفة التى تؤسسها متغيرات متنوعة بالأساس ومتناقضة أحياناً .(٣)

والمؤسسات السياسية جزء من البناء الاجتماعى ومما يضمن فاعلية وديمومة البنية السياسية ، تهيئة الجماهير للمشاركة فى الفعاليات السياسية كتعيينهم فى المراكز الإدارية والدبلوماسية فى المنظمات السياسية ، وإتاحة المجال أمام الجماهير بالمشاركة فى الانتخابات العامة ، ومنحهم الحريات الكافية بالتعبير عن آرائهم حول القضايا السياسية المهمة التى تقرر مصير ومستقبل بلدهم .(٤)

---

(١) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٠٠.

(٢) إحسان محمد الحسن : البناء الاجتماعى والطبقية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص: ٩.

(٣) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ٩٣.

(٤) إحسان محمد الحسن : البناء الاجتماعى والطبقية ، مرجع سابق ، ص: ١٥.

لكن من الصعب النظر إلى أحوال الشباب وأحوال السياسة فى مصر فى الألفية الثالثة مثلما كنا ننظر إليهما طوال القرن الماضى ، فإذا قلنا أن شباب اليوم ليس هو شباب الأمس وأن اهتمامات من يعيش ثورة المعلومات وثقافة البريد الالكترونى ليست هى اهتمامات وثقافة من عاش فى عصر الاحتلال ، فإن من المؤكد أن السياسة فى نفس هذا العصر تختلف أيضاً عن السياسة فى العصر الماضى ، وإذا كانت السياسة ومفاهيم العمل السياسى قد تغيرت فى عصر العولمة ، فإن بقاء العمل السياسى فى بلادنا حكرا على الجيل والمفاهيم القديمة أضر ليس فقط بالسياسة إنما أيضاً بتفاعل الشباب معها .(١)

فمازال الشباب يعانى من تقييد حريته فى مجالات أثيرة لديه ، أهمها حريته فى تقرير مصيره وفى تكوين آراء مستقلة ، وهنا نستطيع أن نرصد اتجاهين : أحدهما : اتجه مباشرة إلى التمرد لمجرد التغيير دون وعى أو تحمل لمسئولية ما بعد التغيير ضد كل الأطر الاجتماعية التسلطية والأسرية والدينية والسياسية التى تنال من حرياته ، وضد كل النظام القيمى الذى أطاحت به الثورة العلمية التكنولوجية ، أما الاتجاه الآخر : هو هروبى – انسحابى– (٢) حيث يندمج مع الفئات غير المهتمة بالسياسة ، ويرى علماء الاجتماع السياسى أن المستويات المنخفضة للمشاركة السياسية بين الشباب ترجع إلى تقييد الحريات بصورة غير مباشرة – أو مباشرة – مما يصيب الديمقراطية المعلنة بالانهيار ، ويؤدى كل ذلك إلى فقدان المجتمع مشاركة أكثر الفئات حيوية ونشاطا – الشباب – فى صنع القرارات السياسية .(٣)

ولذلك ينبغى التأكيد على أن الاستماع إلى الشباب من مرتكزات المرحلة الحالية للعمل الشبابى ، من أجل الوصول إلى تحقيق مبدأ تمكين الشباب حتى يصبح أهم القوى الأساسية فى المجتمع ، وفى

---

(١) عمرو الشبكى : الشباب ، هل أنهى علاقته بالعمل السياسى؟ فى: الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص: ٨١.

(٢) ضياء الدين زاهر : مستقبل الجامعات العربية (تحديات وخيارات) ، فى: بحوث مختارة من المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية المنعقد فى جامعة عدن ١٩٨٥، مطبوعات اتحاد الجامعات العربية ، عمان ، ١٩٩٠، ص: ١١٧.

(3) **Furlong, Andy and Cartmel Fred : Young People and Social Change , Open University Press , Buckingham , 1997, P: 96.**

هذا الصدد يجب التأكيد على ضرورة النظر للشباب كمورد يجب تنميته .(١)

وتعتبر الجامعة المصرية من أهم موارد تنمية الشباب ، حيث إنها فى علاقة جدلية دائمة بوسطها المحيط وبالعصر الذى تعيشه ، فهى تؤثر وتتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى .(٢)

إن علاقة الجامعة بالسياسة لم تكن وليدة العصر الحالى ، ولم تكن نتيجة للتطورات والتغيرات المتلاحقة التى تعيشها فى مجتمعنا والمجتمعات الأخرى ، ولكن نشأة الجامعة بداية كانت نشأة سياسية ، والغرض الأساسى من الإهتمام بها كان سياسيا ، فمثلا فى عصر الاحتلال كانت سلطات الاحتلال تهيمن على المؤسسات التعليمية ومنها الجامعة بهدف ترسيخ الوجود الاستعمارى الفكرى فى عقول الأجيال الشابة .

وإذا تأملنا فى خصائص المجتمع الطلابى نجد أن تلك الصفات وغيرها تجعل الشباب وطلاب الجامعة بصفة خاصة أكثر الفئات علاقة بالعمل السياسى ، وهذا ما يجعل الدولة تحاول الاستفادة من طاقات الشباب فى هذا المجال ، بما يضمن تحقيق ما يهدف الشباب إليه ، فلجأت الدولة إلى تكوين منظمات اجتماعية سياسية للشباب ، كمنظمات الشباب والاتحادات الطلابية داخل الجامعات والتى تعد مجالا خصباً لتدريب الشباب وتنمية وعيهم وقدراتهم على المشاركة الإيجابية فى العمل السياسى .(٣)

والواقع الذى يعيشه طلاب الجامعة هو أن سلطات الجامعة تؤدى دورها استناداً إلى افتراض أن الطلبة ليسوا كباراً بالغين ، ومن ثم ليست لهم حقوق البالغين فيما يتعلق بحق التعبير السياسى أو التصرف فى الشئون الخاصة ، باعتبار أن ذلك يشكل جانباً هاماً فى التنظيم الجامعى فليس من المدهش إذاً فى ظل هذه الظروف أن تصبح القيود التقليدية التى تفرضها الجامعة على الحياة الاجتماعية للشباب ، موضع اهتمام جماعى من قبل الطلبة .(٤)

وأدى ذلك بالتالى إلى عزوف الطلاب عن المشاركة فى نشاط الاتحادات الطلابية بالجامعة

---

(١) على الدين هلال : السياسات الشبابية . الآمال والتحديات ، مركز دراسات واستشارات الإدارة لعامة ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص: ٢٠.

(٢) سيد أبو ضيف أحمد عمر : الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية ، دراسة حالة لجامعة قناة السويس ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٣، ص: ح.

(٣) محمد خميس : مرجع سابق ، ص.ص: ١٣٥ – ١٤٤.

(٤) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٢٤.

كمحاولة منهم للتحرر من تلك القيود ، ويدل على ذلك دراسة د . ليلى عبد الوهاب .(١)

" والتى أكدت فيها أن نسبة من يشاركون فى نشاط الاتحاد الطلابى داخل الجامعة لا يزيد عن (٣٩,٢ ٪) من مجموع عينة الدراسة ، ويعبر ذلك عن فقدان الاتحادات الطلابية لفعاليتها خاصة فى ظل اللائحة الطلابية التى تفرض العديد من القيود حول ممارسة الشباب لدوره السياسى والثقافى ، مما ساعد على شيوع مناخ القهر الذى كرسه وجود أجهزة الأمن داخل الجامعة وتدخلاتها المباشرة فى تحديد وتوجيه نشاطات الشباب وتنظيماتهم الطلابية ."

إن هذا المناخ الجامعى يؤكد على أن عدم وجود سياسة تعليمية تأخذ فى اعتبارها تنمية الوعى السياسى للشباب لكى يكونوا فى وضع يمكنهم من المشاركة السياسية الإيجابية ، يكمن وراء الكثير من الظواهر السلبية فى هذا الصدد التى تتبدى فى إحجام الكثيرين عن المساهمة فى العمل السياسى ، والشباب يمثلون القوة الكبرى التى يعتمد عليها العمل السياسى الذى يستهدف تلبية حاجات ومصالح كافة الطبقات والجماعات الاجتماعية فى البلاد ، فإذا أحجم الشباب عن الإسهام فى هذا المجال الهام من مجالات تنمية المجتمع وتطويره ، فإننا بذلك نكون قد بددنا طاقاتنا الحقيقية وفقدنا أهم عنصر من عناصر العمل السياسى الهادف إلى التغيير الاجتماعى ، وهو عنصر القيادات الشابة الواعية النشطة المخلصة للمجتمع .(٢)

بالإضافة إلى ذلك فإن فتور النشاط السياسى بين الشباب المثقف ، صرف هذا الشباب عن الاهتمام بالشئون العامة ومن ثم أخذ يبحث عن متنفس آخر لطاقاته المختزنة فلم يجد هذا إلا فى نشاط محظور أو متطرف ، ولذلك ينبغى إعداد الشباب لتحمل مسئولياته فى المستقبل على أسس قومية وذلك عن طريق الجامعات ، بحيث ينشأ الشباب خلقياً وعلمياً وسياسياً لكى يكون مصدراً للقادة الصالحين الذين يحسنون تصريف الأمور ، كما ينبغى الاهتمام بفئات الشباب الأخرى التى لم تتح لها الظروف الالتحاق بالجامعات ، وذلك بتدريب هؤلاء الشباب وتوعيتهم ودعم القيم الدينية والروحية فى نفوسهم وتقوية

---

(١) ليلى عبد الوهاب : مشكلات الشباب والتعليم الجامعى ، دراسة ميدانية نقدية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣، ص: ١٠٧.

(٢) محمد على محمد : الشباب والمجتمع ، دراسة نظرية وميدانية ، مرجع سابق ، ص: ١٢٣.

شعورهم بالانتماء للوطن والمشاركة فى تطوره وتقدمه .(١)

سادساً : أزمة الشباب المصرى

إن التنمية الشاملة السريعة التى ينشدها مجتمعنا تتطلب طاقات بشرية واعية تلم بأصول العمل والإنتاج وتمتلك المعارف والمهارات اللازمة لها ، والشباب يأتون فى مقدمة هذه الطاقات وعليهم قبل غيرهم مسئولية إنجاح خطط التنمية وترجمة أهدافها إلى مشروعات وعمل مثمر ، ولا شك أنه يجب على المجتمع قبل أن يطالب الشباب بالقيام بدوره هذا أن يقوم بالعمل على إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته .(٢)

وفى الوقت الحاضر إهتم علماء الاجتماع والنفس والسياسيين وحتى وسائل الإعلام بفئة الشباب ومشكلاتهم التى تؤدى إلى إحباطاتهم وقلقهم من المستقبل ، وخاصة فى ضوء مطالبهم واحتياجاتهم التى لابد من أن تثير انتباه المسئولين ، ولا يمكن إنكار وجود مشكلات للشباب المصرى وخاصة أن المجتمع المصرى قاسى فى الوقت الحديث من مرحلة التحول أو الانتقال ، التى تأثر بها الشباب وبخاصة التحولات الاقتصادية .(٣)

لذلك تعد المشكلات الاجتماعية التى تتمثل فى أزمة الشباب المصرى المعاصر ثمناً للتغير الاجتماعى الذى طرأ على البناء السياسى والاقتصادى والقيمى ، وعندما تتدخل الظروف السياسية والاقتصادية والتشكيلات الاجتماعية فى عدم وفاء المجتمع بمختلف احتياجات الأفراد أو معظمها ، فإن النتيجة الحتمية هى تأثر هؤلاء الأفراد بوعى – أو بدونه – فى قضية الامتثال والانصياع للقواعد والمعايير والقيم الاجتماعية للمجتمع ، ومن هنا ينشأ الصراع ومن هنا تنشأ الأزمة .(٤)

فإذا كان المجال الذى يتحرك فيه الشباب شديد الحواجز شديد الصلابة بالنسبة للحركة ، فإن ذلك يعنى الإحباط ويؤدى ذلك إلى تعطيل طاقته ، وحيث أن الطاقة لابد لها من منصرف فإذا لم تجد

(١) موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤ – ١٩٩٠) ، مطبوعات المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، المجلد الحادى عشر ، ١٩٩٠، ص ص: ٣٤٨ – ٣٤٩.

(٢) مصطفى إبراهيم عوض وآخرون : مرجع سابق ، ص: ١٧.

(3) El safty, Madiha : Youth Problems in Egypt , In: The National Review of Social Sciences , No: 1,2,3. Vol 19 , 1982, P: 110.

(٤) نادية رضوان : الشباب المصرى المعاصر وأزمة القيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص: ١٢٩.

المسالك الطبيعية البناءة اتجهت إلى مسالك أخرى غير سوية وهدامة ، والطاقة تنصب فى هذه الحالة على الموضوع المحبط المعوق بمهاجمته ، سواء تمثل فى شكل شخص أو ممتلكات أو قيم أو قوانين ، ذلك باعتبارها حاجزاً أو معوقاً لحركته فى الحياة .[1]

لذلك كله يتسم وضع الشباب فى المجتمع الآن ــ خاصة الجامعى منه ــ بما يمكن أن نطلق عليه " بالأزمة " ، وهى حالة تتعدى فى حجمها وأبعادها وآثارها ما اصطلح على تسميته فى علم الاجتماع بالمشكلة الاجتماعية ، فالمشكلة الاجتماعية فى الغالب تكون محكومة بموقف معين يؤثر فى عدد من الأفراد يكون مصدر للمتاعب والصعوبات ، ولكنه فى نهاية الأمر يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه ، أما عندما تتعدد المواقف وتتعقد وتتنوع المشكلات وتتسع قاعدة الأفراد الذين يتعرضون لها ويعانون من آثارها وأضرارها ، فنحن فى هذه الحالة أمام أزمة ذات أبعاد وجوانب مختلفة .[2]

ونعرض لبعض أبعاد تلك الأزمة فيما يلى :-

١- أزمة المجتمع

تشير التقارير الدولية والمحلية إلى انخفاض مستويات المعيشة وتدنى التنمية البشرية فى مصر ، وطبقاً للتقارير الدولية تصنف مصر فى فئة الدول التى تقع ضمن اقتصاديات الدخل المتوسط ، حيث يبلغ نصيب الفرد فى مصر من الناتج القومى عام (١٩٨٩) ٦٤٠ دولار وهو يقل كثيراً عن المتوسط المرجح للاقتصاديات متوسطة الدخل وهو (٢٠٤٠) دولار ، كما تصنف مصر أيضاً فى هذه التقارير حسب مستويات التنمية البشرية فى فئة البلاد ذات التنمية البشرية المنخفضة حسب بيانات (١٩٩٢) ، فى حين أنها كانت تصنف ضمن البلاد ذات التنمية البشرية المتوسطة عام (١٩٩٠) ، وهذا يعنى وجود قصور فى خدمات التعليم والصحة والمرافق والإسكان .[3]

ويمثل انخفاض مستوى الأجور فى مصر أزمة حقيقية فى حياة الشباب المصرى ، حيث يؤدى هذا الانخفاض إلى عدم القدرة على مواجهة الحاجات الضرورية الآتية ، فى الوقت الذى يرى فيه القدرة

---

(١) سعد المغربى : الإنسان وقضاياه النفسية الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص: ٩٦.

(٢) ليلى عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص: ٥.

(٣) عفاف عبد القوي : القوى العاملة المصرية ومتغيرات النظام العالمى ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، مرجع سابق ، ص: ١٨٧.

المادية الفائقة التصور لدى بعض الفئات التى غالباً ما تكون نتيجة لبعض الوسـائل والطـرق غيـر المشروعة ، مما ينعكس على الشباب فى صورة الشعور باللامساواه والظلم الاجتماعى .(١)

وقد يعانى المجتمع أيضاً ــ ومعه الشباب ــ من مشكلة الإسكان وأزمة الموصلات والازدحام ونقص سلع الغذاء ، وهى المشكلات التى تجعل حياته اليومية معاناة تعسة ينبغى التخلص منها بالهروب أو المواجهة .(٢)

وتعد أزمة الإسكان محوراً آخر من محاور أزمة الشباب ، حيث ترجع تلك الأزمة بالدرجة الأولى إلى استغلال وجشع بعض الأفراد ومتاجرتهم بهذه الأزمة لتحقيق أرباح خيالية على حساب الكادحين من أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك أزمة عدم التوازن بين قلة الدخل وارتفاع الأسعار ، إذ أن جوهر المشكلة الاقتصادية فى المجتمع المصرى المعاصر يمكن أن يتحدد فى ضوء ذلك ، بوصفه يعبر عن معادلة غير متوازنة بين الدخل والأسعار ، فى حين أن الأسعار فى ارتفاع دائم والدخل فى حالة ثبات مما يترتب عليه عدم قدرة معظم الطبقات المحدودة الدخل بالذات على إشباع حاجاتها الأساسية .(٣)

٢- أزمة البطالة

إن إرساء مقومات المجتمع الأصيلة يتطلب دراسة المشكلات الاقتصادية التى تواجه المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة ، نظراً إلى أن المشكلات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً فى خلق حالة من القلق تنعكس دائماً آثارها ونتائجها على المجتمع كله .(٤)

وتمثل مشكلة البطالة إحدى المشكلات الهامة المسببة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسى ، وترجع هذه المشكلة إلى انهيار الترابط العضوى بين النظام التعليمى والاقتصادى فى المجتمع وعدم التنسيق بين مدخلاتهما ومخرجاتهما من حيث الأفراد المؤهلين ، من شأنه أن يدفع إلى ظهور مشكلة البطالة بين المثقفين ، وهى المشكلة التى أصبحت تؤرق النظم السياسية .(٥)

(١) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص: ١٣٤.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٧٨.

(٣) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص.ص: ١٢٢ – ١٤٠.

(٤) مضبطة مجلس الشورى ، تقرير اللجنة الخاصة لدراسة قضية الشباب ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص: ١٣.

(٥) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٣٧.

ويترتب على تلك المشكلة العديد من المشاكل التى لها تأثيرها السلبى الواضح على تفكير وسلوك العديد من الشباب ، وبطالة الشباب فى مصر ليست وليدة الوقت الحاضر ولكنها نتيجة تراكمات لسياسات متعددة متعارضة انتهجت منذ بداية الستينات ، وتتطور تطوراً مضطرداً ومما يدل على ذلك بيانات التعدادات السكانية ، ففى تعداد (١٩٦٠) كان معدل البطالة (٢,١ ٪) من قوة العمل ، وفى عام (١٩٧٦) بلغ (٤,٣ ٪) ثم وصل فى تعداد (١٩٨٦) إلى حوالى (١٥,٣ ٪) من قوة العمل . وهناك شواهد تدل على أن الوضع الآن أسوأ مما كان عليه سنة (١٩٨٦) فهناك باستمرار تراكم جديد من الخريجين .(١)

وتتضح الصورة أكثر عندما نعرض أعداد العاطلين ، فقد ارتفعت أعدادهم فى مصر من (١٦٦,٥٥) ألف عاطل عام (١٩٦٠) إلى (٥١٣,٤) ألف عاطل طبقاً لتعداد عام (١٩٧٦) ، بعدها ارتفعت أعدادهم إلى (١,٤٢٦) مليون عاطل وفقاً لتعداد عام (١٩٨٦) ثم ارتفع العدد إلى (١,٤٩٤) مليون عاطل طبقاً لتعداد عام (١٩٩٦) .(٢)

وفى مواجهة ذلك التزايد المضطرد فى أعداد العاطلين ، أكد كل من Aston and Maguire أن مشكلة توظيف الشباب تنتج من خلال التركيز على عدد محدود من القطاعات والطلب المتزايد على وظائف بعينها ، فى ظل ندرة تلك الوظائف وعدم استيعابها للعدد المتزايد عليها ، لذلك يرى كل من Aston and Maguire أن التوسع والاهتمام بقطاع الخدمات ومحاولة جذب الشباب إليه هو أحد الحلول المطروحة للقضاء على مشكلة البطالة .(٣)

وهذا الوضع السيئ لزيادة معدلات البطالة ، ينعكس على رؤى الشباب ــ الجامعى خاصة ــ حول قضية انعدام فرص العمل وعجز دولاب العمل عن استيعاب المزيد من القوى العاملة الجديدة ، فلقد أبدى عدد كبير من المبحوثين فى إحدى الدراسات مخاوفهم من أنهم قد يعجزون عن توفير فرص العمل التى يتطلعون إليها رغم حاجتهم الشديدة لها ، فكانت نسبة من يؤكدون على ندرة فرص العمل

(١) المجلس الأعلى للشباب والرياضة : مرجع سابق ، ص: ٦٨.

(٢) أشرف البنان : الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة ، فى: كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد : ١٨٩، سبتمبر ، ٢٠٠٣، ص: ١١.

(3) Coles, Bob : Young Careers The Search for Jobs and The New Vocationalism , The Editor and Contributors , Oxford , 1988, P.P: 23 – 27.

فى الوقت الراهن هى (٦٣,٥٪) من العينة الإجمالية ، ولعلهم بذلك يطرحون ما اصطلح على تسميته ببطالة الخريجين ، تلك القضية التى تدق ناقوس الخطر أمام صانعى القرار فى مصر لمواجهة تزايد أعداد جيش البطالة فى مصر ــ خاصة ــ من بين حملة الشهادات .(١)

٣- أزمة الاغتراب

يشعر العديد من الشباب فى الوقت الحالى بالاغتراب ، ويعتبر الاغتراب ظاهرة إنسانية تظهر فى مختلف النظم والثقافات والمجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث ، ويظهر الاغتراب حينما يوجد أفراد يشعرون بتفردهم وتميز شخصياتهم وبالعجز عن التجاوب مع الأوضاع السائدة فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، والثقافة التى ينتمون إليها ويرفضون القيم العامة التى تسود هذه الثقافات والتى يتقبلها بقية أفراد المجتمع .(٢)

وعندما يصبح المجال الاجتماعى المؤثر على العملية الثقافية - الاجتماعية مؤلفاً من مؤسسات خاضعة لهيمنة الدولة ، بكل ما تقدمه من غذاء دعائى وبرمجة لأفكار الناس فى اتجاه أحادى يخدم مصالح أصحاب السلطان ، وعلى المستوى السياسى المحلى قهر سياسى متصل واستبداد بالرأى وسلطة فردية مطلقة ، وفى ظل وجود مجتمع قهر اقتصادى وسياسى واجتماعى يدعم شعور الدونية ويفاقم مشاعر الإحباط ويفجر طاقات العدوان ، يشعر الشباب بالعجز عن المشاركة فى اتخاذ القرارات أو إبداء رأى فى طبيعة نظام الحكم السائد .(٣)

ويلاحظ الشباب أن ثمة فجوة واسعة بين القول والفعل على صعيد الممارسة الديمقراطية ، فالخطاب السياسى مفعم بالحديث عن الديمقراطية كركيزة للاستقرار ، لكن الممارسة تبتعد إلى حد كبير عن هذا الخطاب وتشوبها شوائب كثيرة تتنافى مع قواعد الديمقراطية ، ومثال ذلك ما يحدث فى الانتخابات العامة من ممارسات تأباها الديمقراطية السليمة ، وعدم اكتراث الأحزاب السياسية القائمة بتمثيل الشباب داخلها .(٤)

---

(١) محمد حافظ : مرجع سابق ، ص.ص: ٤٧٩ - ٤٩١.

(٢) محمد عبد العزيز عيد : مرجع سابق ، ص ص: ٣٤ - ٣٥.

(٣) شوقى جلال : الشباب بين الموروث والواقع المتغير ، فى: المنار ، العدد: ٣٦ ، ديسمبر ، ١٩٨٧، ص: ٦٧.

(٤) كمال المنوفي : أزمة الهوية والدور ، فى: مصر فى عيون شبابها ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص: ٧١.

ويقود ذلك الأمر إلى حالة عدم الرضا والرفض للأوضاع السياسية ونوع العلاقة القائمة بين المواطن والدولة ، والإنسان المغترب سياسياً لا يشعر أنه منسجم مع حكومته ويحس بهوة فسيحة تفصل بين الأوضاع السياسية السائدة وبين الأوضاع السياسية التى يتمناها ، وكلما زاد إحساسه بهذه الهوة ازداد رفضاً للمنطلقات والاتجاهات السياسية السائدة فى الدولة .(١)

هذا الواقع أدى إلى الشعور بالإحباط لدى الشباب حاضراً ومستقبلاً ، مما دفعهم إلى رفض هذا الواقع ، ووضعهم فى موقف العاجز عن عمل أى شىء يحقق آمالهم فى المستقبل .(٢)

ويؤدى ذلك إلى تخلى الأفراد عن الحرية الطبيعية لهم ، والتى تعتبر موضوع قبول داخلى يؤثر على اختياراتهم فى تحديد مواقفهم تجاه القضايا المختلفة ، على اعتبار إيمانهم بأن المشيئة العامة ــ النظام ــ تسود وتسيطر على مشيئة الفرد ، مما يؤدى إلى حدوث فجوة اجتماعية تساهم فى عزلة الفرد عن المجتمع .(٣)

ويفقد اهتمامه بكل ما يدور حوله سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى ، وانسجامه بعيداً عن الإسهام الخلاق فى مواجهة مشاكل المجتمع ووقوفه موقف المتفرج من الأزمات المتلاحقة التى يواجهها الاقتصاد القومى ، ويتمحور اهتمام الشباب حول ذاته فقط أو من يعولهم مباشرة .(٤)

وخلاصة القول أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والتركيب الطبقى فى المجتمع المصرى قد أفرز عدة ظواهر مرضية ، أبرزها ظاهرة الهامشية الاجتماعية التى تعتبر انعكاساً للتباين الثقافى ، وإن اغتراب الشباب فى المجتمع المصرى المعاصر يمكن رده إلى المصاحبات الاجتماعية للنسق

---

(١) محمد نعمان : حول ضرورة الثورة الثقافية في العالم الثالث ، في: قضايا عربية ، العدد الخامس ، السنة السادسة ، سبتمبر ، ١٩٧٩، ص: ٧١.

(٢) نواف شطانوف وصلاح عثامنة : التنمية وخدمة المجتمع المحلى ، مركز بيضون للكمبيوتر ، الأردن ، ١٩٩١، ص: ٧٧.

(3) H, Peter : op.cit , P: 30.

(٤) محمد أحمد بيومى : علم الاجتماع بين الوعي الاسلامى والوعى المغترب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص: ٥٢٢.

الاجتماعى ، والتشوهات الاقتصادية للنسق الاقتصادى والمؤثرات السياسية فى النسق السياسى .[١]

٤- أزمة المشاركة السياسية

إذا افترضنا أن الشريحة الشبابية هى صاحبة الحق الجوهرى فى تشكيل مستقبلها بما يلائم إمكانياتها ، وإذا قلنا إن شريحة الشباب الجامعى هى الشريحة الأكثر وعياً بهذا المستقبل والاهتمام به والأكثر إدراكاً للطرق الملائمة ــ من وجهة نظرها ــ التى تقودنا لهذا المستقبل ، فإنه استناداً إلى ذلك تتأكد مشروعية المشاركة الاجتماعية من قبل هذا الشباب الواعى فى كافة المجالات الاجتماعية ، لكننا نلاحظ انخفاضاً وعزوفاً عن المشاركة الاجتماعية ، فمثلاً فى إحدى الدراسات تبين انخفاض المشاركة الثقافية للشباب إلى نحو (٥٢ ٪) والاجتماعية إلى نحو (٧٦ ٪) والسياسية إلى نحو (٨,٥ ٪) ، وبرغم انخفاض المشاركة الشبابية فى مختلف المجالات إلا أننا نجد أن هذا الانخفاض حاد فى المجال السياسى .[٢]

ولذلك على الرغم من أن الشباب يحيون فى مجتمع ، فإنهم قد لا يشعرون بالحاجة إلى الاهتمام بسياسة ذلك المجتمع ولا بالحاجة أيضاً إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولا إلى الاعتزاز بالمؤسسات السياسية لذلك المجتمع ، وإذا كان بعض الشباب يهتم بهذه الأمور فإن الكثير لا تعنيه تلك الأمور فى شىء .[٣]

فيعزف الكثير من الشباب المصرى عن الاشتراك فى المناقشات السياسية لعدم الثقة فى الآخرين ولوجود الشك السياسى ، كما تبدو بعض مظاهر الاغتراب بين الشباب المصرى بعدم الحرص على الإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاءات أو فى الانتخابات لاعتقادهم بأن أصواتهم غير مؤثرة ، ولا قيمة لها فى توجيه مسار العمل السياسى فى بلادهم وفى اختيار ممثليهم .[٤]

ونجد أن كثيراً من الحكومات ترفض تسييس الجامعة تحت حجة أن الطالب الجامعى ينبغى أن يكون طالب علم فقط ، بحيث نجد أن سلوكيات النظام السياسى هذه قد تدفع الشباب إلى الانسحاب من

---

(١) على الكاشف : التغير الاجتماعى واغتراب الشباب الحضرى - العمالى ، فى: مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والسكانية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص: ٩٩.

(٢) على ليلة : مرجع سابق ، ص ص: ١٨١ - ١٨٢.

(٣) روبرت. أ . دال : التحليل السياسى الحديث ، ترجمة: علا أبو زيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٣، ص: ١٢٧.

(٤) سعد إبراهيم جمعة : مرجع سابق ، ص: ٧٨.

المشاركة ، غير أن حالة الانسحاب هذه قد تفرخ بداخلها تمرد الشباب على النظام السياسى فى محاولة لفرض المشاركة تجاوزاً لحالة الانسحاب هذه .(١)

إن هناك اتفاقاً عاماً على أن المجتمع المصرى يمر بأزمة مجتمعية ومركبة وحادة ، واستمرارها يمكن أن يؤدى إلى الانفجار بشكل يهدد النظام السياسى – الاجتماعى برمته ، فأزمة المجتمع المصرى تتكون من عدة أزمات فرعية ، أزمة اقتصادية (المديونية ، التبعية الاقتصادية ، تدهور المعيشة وغيرها) وأزمة اجتماعية (مشكلة الإسكان ، الازدواجية بين الريف والمدينة ، تزايد الهوة بين الطبقات ، تخلخل نظام القيم ، غياب القدوة وغيرها) وأزمة سياسية (عدم تمكن بعض القوى الاجتماعية الفاعلة من التعبير عن نفسها بشكل رسمى ، تذبذب العلاقة بين النظام والمعارضة ، وجود ترسانة من القيود والقوانين المقيدة للحريات وغيرها) ، ناهيك عن تدهور أداء النظام فيما يتعلق بالمشكلات اليومية للمواطن (المواصلات ، المرافق ، الصرف الصحى ، الأسعار وغيرها) ، ووجود قدر من الاضطراب فى سياسته الخارجية (علاقة مصر وإسرائيل ، وعلاقتها بالغرب وعلاقتها الخاصة بأمريكا وغيرها) .(٢)

وبالتالى تنعكس تلك الأزمة على جيل الشباب وما يتولد عنها من ردود أفعال حادة أو هادئة ، ولأن نصيب جيل الشباب من بعض هذه الأزمات أحياناً يكون نصيب الأسد فيمكن اعتبارها هى مقدمات ظهور أزمة الشباب ، ولكى تحل مشكلات الشباب لابد من مواجهة الأزمة العامة للمجتمع ، هذا مع الاعتراف بتميز الشباب كمرحلة عمرية وكخبرة اجتماعية لها رؤاها وأحاسيسها وطموحاتها الخاصة ، وبالتالى احتواء احباطات وانفجارات الشباب بأكبر مقدار .(٣)

سابعاً : الشباب وحركات التمرد

إن من طبائع الأمور أن يكون جيل الشباب مرتفع الصوت فى سعيه للبحث عن حياة أفضل لنفسه وبلده ، ذاك هو الحال فى الظروف العادية فمن باب أولى أن يكون هو الحال فى الظروف غير العادية

(١) على ليلة : مرجع سابق ، ص ص: ١٣٦ – ١٣٧.

(٢) إبراهيم أحمد النجار : مرجع سابق ، ص: ١٣٧.

(٣) أحمد عبد الله : قضية الشباب .. مصرياً وعربياً.. إسلامياً ودولياً ، مركز الجيل للدراسات السياسية والاجتماعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤، ص: ١٨.

، أى ظروف الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية وسياسية تجعل مـن الحيـاة اليومية مَيدان معركة كبرى لكن هذا على أى حال ليس بالأمر الغريب ، فمصر بلد عريق فى حضارته لكنها أيضاً بلد نام ، يعرف ما تعرفه المجتمعات النامية من ضعف فى القدرات الاقتصادية وتمايز فى توزيع الثروة وتخلف فى الإدارة واستبداد فى أسلوب الحكم .(١)

فالشباب يعيش واقعاً تسارع إيقاع التحول فيه محلياً وعالمياً ، ويفرض رؤى عديدة وأنماط وقـيم سلوكية واجتماعية متباينة فيما بينها ومناقضة للموروث مما يثير خللاً أو اختلالاً وتوتراً وصـراعاً ، والواقع المعاش لا يلبى حاجات الشباب وطموحاته بـل يـدعم لديـه الشـعور بـالعجز والقصـور والإحباط .(٢)

ولهذا يمثل الشباب ـــ من وجهة النظر الاجتماعية ـــ مرحلة تساؤل واستفسار قد تكون ذات طابع رومانسى أحياناً ، حينما تسيطر المثاليات المطلقة على طريقة تناول الشباب لمشكلات حياتـه وعلـى أسلوب تفكيره ومشاعره قبل أن تسمح مرحلة النضج بتوضيح الواقع بكل أبعاده الحقيقيـة ، فيحـاول التخلص من كافة الضغوط وألوان القهر المتسلطة عليه من أجل تأكيد التعبير عن الذات ، ولهذا كلـه يوصف الشباب بأنه أكثر راديكالية وأقل رغبة فى الامتثال للسلطة المفروضة عليه .(٣)

وشباب مصر لا يختلف عن شباب العالم فيما يجتاحه من موجات الرفض التى تبدو واضحة جليـة فى المجتمع العالمى ، فهى تظهر فى مجتمع الكفاية والإنتاج الوفير ، كما تظهر فى الوقت ذاتـه فـى مجتمع الفقر والكفاف ، وتأخذ – فى كل هذه المجتمعات – صور التمرد أو الإرهـاب أو العنـف أو الثورة أو السلبية .(٤)

ومع ذلك فإن الشباب فى مصر لا يزال يتسم بخصائص مميزة تمنحه هوية خاصة ، تعبر عن القيم الأساسية السائدة فى المجتمع المصرى وتترجم تراثه الحضارى ، ويجب العمل على الاحتفـاظ بهـذه الشخصية المتميزة والإفادة منها فى تنمية المجتمع ، مع إتاحة الفرصة للشباب المصرى لإثراء تجاربه

(١) أحمد عبد الله : مرجع سابق ، ص: ١٥.

(٢) شوقى جلال : مرجع سابق ، ص: ٦٦.

(٣) محمد عاطف غيث : مجالات علم الاجتماع المعاصر ، أسس نظرية ودراسات واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢، ص: ٥٠٨.

(٤) مضبطة مجلس الشورى : مرجع سابق ، ص.ص: ٧ – ٩.

وتعميق خبراته من خلال الاتصال والتفاعل على الصعيد العالمى .(١)

ويشير ذلك إلى أن حركات التمرد هى بمثابة ظاهرة عالمية عرفتها شتى المجتمعات الإنسانية ، مع اختلاف فى أسباب قيامها وفى شتى الأحداث المرتبطة بها ، ومدى نجاحها فى تحقيق أهدافها ومدى قدرة النظام على التعامل معها ، ويمكن اعتبار الرفض أو التمرد الذى يمارسه الشباب ظاهرة معبرة عن وعى المتمرد بأن هناك أوضاعاً أو ظروفاً اجتماعية قد تفرض الاعتراض أو التمرد .(٢)

ويكشف البحث الدقيق فى الحركة الشبابية المعاصرة أنها حركة سياسية بالأساس ، فهى وإن قامت بها فئة ذات ملامح محددة إلا أنها تتخذ عادة شكل مواجهة النظام السياسى بحثاً عن تحقيق مطالب محددة قد تكون متصلة باحتياجات الفئة الشبابية أساساً ، إلا أنها قد تتصاعد لتتناول قضايا تتصل بالنظام السياسى والاجتماعى القائم .(٣)

ويمكن تلخيص أهم العوامل التى تدفع الشباب للانضواء تحت لواء حركات التمرد الرافضة للمجتمع فيما يلى :-

١- غياب قنوات المشاركة السياسية التقليدية من أحزاب وجماعات ضغط وشيوع ظواهر الانفراد والاستبداد بالسلطة .

٢- تردى وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، ومن ثم عجز النظام السياسى عن تلبية حاجات مواطنيه من توفير السلع أو الخدمات أو فرص التعليم أو المسكن .

٣- التباين فى عملية الحراك الاجتماعى والتعسف فى عمليات الارتقاء أو السقوط الاجتماعى لأفراد المجتمع بما ينتجه من اختلالات فى نسيج العلاقات الاجتماعية .

٤- ضعف مصادر الشرعية للنظام ، إما لعدم قدرته فى تلبية حاجات مواطنيه ــ خاصة الشباب ــ أو تعرضه لهزيمة عسكرية .(٤)

---

(١) محمد عاطف غيث وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٥١٥.

(٢) حسن سلامة : مرجع سابق ، ص: ٩٢.

(٣) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ١٢٩.

(٤) حسن سلامة : مرجع سابق ، ص ص: ٩٤ - ٩٥.

خاتمة

من خلال العرض السابق تتضح أهمية دراسة مرحلة الشباب بما تتضمنه من خصائص وسمات وثقافة خاصة تتميز عن الثقافات الأخرى ، وأيضاً معايشته لأزمات مجتمعية تنعكس على رؤيته للمستقبل والمشاركة فى مجالات التنمية المختلفة ، ويمثل المجال السياسى أهم تلك المجالات فلا يوجد استقرار مجتمعى بدون مشاركة الشباب فى صنع الحاضر والمستقبل وبخاصة فئة الشباب الجامعى ، ولن تؤتى جهود التنمية السياسية ثمارها إلا بمشاركة طاقات الشباب الحيوية .

ومعنى ذلك أن أى جهد يبذل بهدف تنمية المجتمع المصرى يجب أن ينصب أولاً على القضاء على السلبيات والمعوقات التى تعوق الشباب ــ الجامعى خاصة ــ للمشاركة الفعالة فى صنع القرار السياسى .

ويمكن إجمالاً أن نعرض عدداً من القضايا التى تتعلق بالمسألة الشبابية فيما يلى :-

أولاً : إن تمرد الشباب ورفضه للواقع واتجاهه لتغيير هذا الواقع من أهم خواص الشخصية الشابة ، وتصبح فى مرحلة الكمون ولا تظهر فى حالة استقرار المجتمع عند تلبية احتياجات الشباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتظهر عند معايشته للأزمات المجتمعية المتتالية .

ثانياً : إن دور الجامعة فى الإعداد السياسى للشباب المصرى حيوى وهام ، وذلك لأنها مجال هام من مجالات التفاعل وتبادل المعلومات وتنمية الوعى السياسى للطلاب ، لذلك يجب عدم فصل الجامعة عن السياسة .

ثالثاً : تشكل أزمة البطالة والاغتراب أهم مكونات أزمة الشباب المصرى ، وتؤثر على رؤيته للقضايا القومية والمحلية واتجاهاته السياسية .

رابعاً : يمكن الربط بين أزمة المجتمع المصرى اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وأزمة الشباب المصرى بما تنعكس عليه من مشكلات تضع حاجزاً قوياً أمام إشباع احتياجاته المتنوعة .

خامساً : تظهر حالات الاحتجاج السياسى للشباب فى حالة عدم فعالية قنوات المشاركة السياسية المتنوعة والرسمية ، وضعف المؤسسات السياسية فى جذب الشباب وبخاصة الأحزاب السياسية .

سادساً : تؤدى أزمة الشباب إما إلى ظهور حالات الاغتراب أو اللامبالاة أو إلى المشاركة فى تنظيمات سياسية ، وذلك فى محاولة من الشباب لتوضيح رؤيته للقضايا الاجتماعية والسياسية التى تتعلق بالمجتمع واحتياجاته ومطالبه ، فتظهر الحركات الطلابية كصورة من صور المشاركة السياسية فى المجتمعات الديمقراطية .

الفصل الثالث

الحركة الطلابية والحركات الاجتماعية والسياسية

الحركة الطلابية والحركات الاجتماعية والسياسية

محتويات الفصل

تمهيد

ظهرت الحركات الاجتماعية والسياسية منذ القرن الثامن عشر ، حيث عرفت إنجلترا حركة المثيودية وهم أتباع الحركة الدينية الإصلاحية التى قادها فى أكسفورد عام (١٧٢٩) تشارلز وجون ديزلى محاولين فيها إحياء دور الكنيسة ، وتعتبر الثورة الفرنسية التى قامت عام (١٧٩٨) بداية تفجر الحركات الاجتماعية والسياسية فى أوروبا ، فقد فتحت هذه الثورة عيون الشعوب الأوروبية على فكرتى الديمقراطية والقومية .[١]

وبداية من القرن التاسع عشر تم تنظيم الحركات الاجتماعية ، التى ازدادت سرعتها وانتشرت عبر الحدود القومية ، عن طريق التقدم فى وسائل الإعلام والاتصال ــ المطبوعة فى ذلك الوقت ــ والتى تحمل أنباء تلك الحركات إلى كل ركن من أركان العالم .[٢]

ويكشف سجل القرن العشرين الدرجة التى أصبحت بها هذه الحركات شيئاً طبيعياً وملازماً للنظام الاجتماعى والهيئة السياسية ، فقد شهدت إنجلترا نشاطاً ملموساً فى هذا الصدد فى مجال الحركة العمالية ، وقد حدثت حركات عديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٢٠) والتى برزت كرد فعل للرعب الدموى فى ذلك الوقت .[٣]

وتمثل حركة الطلاب (١٩٦٨) الحركة الرائدة فى العقد السادس من القرن العشرين ، فقد بدأت حركتهم كنشاط مستقل فى الحياة السياسية للمجتمع العالمى خاصة فى أوروبا ومجتمعات العالم الثالث ، وتبلورت فى النهاية فى حركة اليسار الجديد التى وجدت ميداناً واسعاً بين طلاب الجامعات فى أمريكا وأوروبا على وجه العموم وخاصة فى فرنسا عام (١٩٦٨) .[٤]

وشهدت الجامعات المصرية ــ وبخاصة جامعات القاهرة ، الإسكندرية ، المنصـــورة ، طنطـــا ، الزقازيق وأسيوط ــ خلال منتصف الثمانينات نشاطاً طلابياً واسع النطاق ، أخذ غالباً صورة خـــروج

(١) عبد العاطى محمد أحمد : الحركة الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطى ، دون دار ، دون بلد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، ص: ١٧.

(2) Mcdam, Doug and others : Comparative Perspectives on Social Movements , Cambridge University Press , New York , 1996, P: 52.

(٣) إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص.ص: ١٩٧- ٢٠١.

(٤) إسماعيل على سعد : قضايا علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١، ص: ٢٣٦.

جماهير الطلاب فى شكل مظاهرات سلمية واحتجاجية ضد بعض القرارات والممارسات الصادرة من السلطة السياسية والتى كان موضوعها الطلاب أو المجتمع بأسره أو بعض الأحـداث والمواقـف ذات الدلالات القومية .(١)

غير أن المتتبع للحركات الطلابية يستطيع أن يعرف أن هذه الصورة لم تتغير كثيراً فى السبعينات والثمانينات ، فما زالت الكثير من الأهداف التى قبلها الشباب أو تلك التى رفضوا الأخذ بها لم يطرأ عليها تغيرات جوهرية ، فمعظم الشباب فى ذلك الوقت ــ وفى الوقت الحاضر أيضاً ــ يريدون أن يتقبلهم المجتمع ، ويعيشون حياة يتمتعون فيها بالصحة والرعاية والأمان وغير ذلك ، وما زالت هناك فئات شبابية لا تتقبل التكيف مع أزمات المجتمع الاجتماعية والسياسية .(٢)

وقد أثار ذلك انتباه علماء الاجتماع ، فاهتموا كثيراً بهذه الحركات فى العمل السياسى فهى لا تشكل فقط أساساً أو إطاراً لتطور فعاليات سياسية منظمة بشكل أرقى ، بل كذلك كونها قوى سياسية فى حد ذاتها تعيش جنباً إلى جنب ــ وأحياناً ــ فى صراع مع أحزاب ومجموعات ضغط قائمة ، فهى مسعى جماعى لتكريس أو مقاومة التغير فى المجتمع الذى تؤلف جزءاً منه .(٣)

ويتضح من ذلك كله أن التعرف على رؤى الشباب الاجتماعية والسياسية يشكل ضرورة حيوية لاستقرار المجتمع وتنمية قطاعاته ، وتعتبر الحركة الطلابية إحدى القنوات التى تعبر من خلالها تلك الرؤى فتصل إلى القيادة السياسية ، فى محاولة منها لإحداث التغير الاجتماعى فى جوانب المجتمع المختلفة ، وفى محاولة من الباحث دراسة حركة التغير فى المجتمع وانعكاساتها على الحركة الطلابية ومدى مواكبة الحركات الطلابية لدواعى وظروف التغير ، يتطرق فى هذا الفصل إلى عدد من النقاط تتمثل فى :-

- مفهوم الحركات الاجتماعية

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سابق ، ص: ٥١.

(٢) محمد حافظ : مرجع سابق ، ص: ٤٥٣.

(٣) توم بوتومور : علم الاجتماع السياسى ، ترجمة: وميض نظمى ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦، ص: ٥٢.

- طبيعة ونماذج الحركات الاجتماعية
- الطلبة والحركات الاجتماعية
- الإطار العالمى للحركة الطلابية
- الديمقراطية والحركة الطلابية
- الحركة الطلابية وأزمة المجتمع المصرى

أولاً : مفهوم الحركات الاجتماعية

يمكن القول إن ما يشكل الطابع المميز للحركات الاجتماعية هو علاقتها بتحليل التغيير والصراع الاجتماعى والأفعال الجماعية التى تتضمن بدرجة أو بأخرى رفضاً صريحاً للممارسات والمعتقدات السائدة ، وهكذا فإن كلاً من الحركات الاجتماعية والفعل الجماعى يتضمن وجود هيكل ، أى تنظيم ما للأفراد وكذلك معتقدات ومشاعر حول ما ينبغى أن يكون ، وما سوف يحدث فى ضوء عملية التغيير والصراع الاجتماعى .[(١)]

وفى ضوء تباين التصورات والتعريفات نجد بلومر Blumer يقدم تصوراً محدداً لمفهوم الحركة الاجتماعية فى إطار السلوك الجمعى ، فهو يعرف الحركة الاجتماعية بأنها مشروع جماعى لتثبيت دعائم نظام جديد فى الحياة ، وهى تصدر أساساً عن حالة من القلق وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة ، ومن الرغبات والآمال التى تصبو إلى تخطيط نظام جديد ، وكلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلاً أكثر تنظيماً وانطبعت بتقاليد متميزة كما تتميز بقيادات مستقرة .[(٢)]

والحركات الاجتماعية والسياسية بوجه عام يعرفها غالبية دارسيها باعتبارها فعلاً منظماً ومتفقاً عليه من قبل جماعات ذات معتقدات مشتركة ، تستهدف إحداث تغير أو مقاومة تغير فى النظم والمؤسسات الاجتماعية أو فى النظام الاجتماعى العام ، والحركات السياسية ــ بصفة خاصة ــ قد تتخذ بعض ملامح الحركات الاجتماعية ، غير أن أهداف الحركات السياسية تميل بحكم طبيعتها لكى

(١) هالة مصطفى : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، ص: ٤٤.

(٢) السيد حنفى عوض : الحركات السياسية للطبقة العاملة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧، ص: ١٠.

تكون أيديولوجية وسياسية .[١]

وتتميز الحركات الاجتماعية بأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو تدعو لأيديولوجية معينة ، أو قد تناصر قيادة كارزمية ، أو قد تكون الحركة صادرة عن طبقة اجتماعية معينة كالطبقة العاملة أو حركة الطلاب أو حركة السود فى أمريكا ، وقد تنتهى الحركة الاجتماعية إلى تكوين حزب سياسى أو قد يستولى عليها أحد الأحزاب السياسية وفى بعض الأحوال قد تتحول إلى جماعة ضغط .[٢]

ويتداخل مفهوم الحركات الاجتماعية ــ أحياناً ــ مع غيره من المفاهيم الاجتماعية والسياسية التى ترتبط بعملية التغيير الاجتماعى ، فقد يتشابه مع الاتجاهات أو الميول الاجتماعية حيث إن كلا منهما يتعلق بالظاهرة العامة للتغيير الاجتماعى ، إلا أن ذلك لا يعنى تماثل المفهومين فالمفهوم الأخير ينطوى على نوع من التحولات الواسعة فى الاتجاهات والقيم السائدة ، أى أنه يعبر فى النهاية عن عملية اجتماعية وفى المقابل فإن الحركات الاجتماعية تتجاوز هذه العملية لتعبر عن نفسها فى شكل تجمعات ترتبط بنوع من السلوك الاجتماعى المتماسك والمستمر وتمتلك فى الوقت نفسه أهدافاً واضحة ومحددة ، ويشير " رودلف " إلى أن الحركة الاجتماعية تعكس عادة الاستجابة للتغيرات التى وجدت فى شكل ميول واتجاهات .[٣]

ولا شك أن الحركات الاجتماعية والسياسية تعتبر عملاً جمعياً يتضمن بناءً وتنظيماً ، ولذلك فهى تختلف عن الجماعات الضاغطة التى تعتبر جماعات منظمة تهتم بصورة رئيسية بالأهداف السياسية ، وهى تحاول التأثير فى الحكام والتقرب منهم بهدف تحقيق منافع خاصة ، فهى تقوم على المصلحة الخاصة أولاً وأخيراً ، ولذلك فأهدافها محدودة إذ لا تهدف إلى إحداث تغير عام فى البناء الاجتماعى والسياسى فى المجتمع .

وتختلف مع الأحزاب السياسية فالأحزاب تتنافس من أجل الوصول للسلطة بينما الحركات لا تتصارع على القوة فى المجتمع الذى تنشأ فيه ، ولكنها تعمل بكل جهدها لإحداث تغييرات اجتماعية

(١) عاطف أحمد فؤاد : علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥، ص: ١٢٢.

(٢) إسماعيل على سعد : مرجع سابق ، ص ص: ٢٣٠ – ٢٣١.

(٣) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص ص: ٤١ – ٤٢.

وسياسية شاملة لأنظمة المجتمع كلها .(١)

ويختلف مفهوم الحركات الاجتماعية أيضاً مع مفهوم الحشد ، حيث يشير المفهوم الأخير إلى تجمع عدد من الأفراد بصورة مؤقتة من أجل لفت الانتباه إلى بعض القضايا أو الأحداث ، والتركيز على وضع قائم يريد الحشد تغييره عن طريق مطالب محددة ومعلنة .(٢)

بينما تعتبر الحركات الاجتماعية سلوكاً جمعياً يساهم أو يعوق التغير الاجتماعى ، ولكنها على عكس كثير من الأشكال الأخرى من السلوك الجمعى ، تستغرق الحركات الاجتماعية فترة طويلة من الزمن لكى تنجز أهدافها أو حتى تثير الانتباه إلى مطالبها .(٣)

ويلخص " جوزفيلد " العناصر الأساسية لتعريف الحركات الاجتماعية فى خمسة عناصر :

١- السمة الجماعية ــ أى غير الفردية ــ فهى تعبير عن ظواهر جماعية ، وينصب الاهتمام على أفعال الجماعة وليس على أفعال الأفراد .

٢- وجود أنشطة ومعتقدات ، أى أفعال وأفكار تبغى إحداث تغيير ما ، أى إدراك ما هو سلبى فى المجتمع ورؤية لكيفية تغيير الوضع القائم .

٣- وجود مطالب معينة تحرك العمل الجماعى ، سواء كان ذلك للمطالبة بإحداث تشريعات اجتماعية جديدة أو تغيير النظم القائمة فى المجالات المختلفة .

٤- الدعوة إلى التغيير ، إذ يتضمن الفعل الجماعى ليس فقط عدم الرضا عن الوضع القائم ، ولكن وجود رغبة فى خلق وضع جديد .

٥- ارتباط مطالب التغيير بالنظام الاجتماعى بحيث تتعدى المطالب الجزئية والأهداف قصيرة المدى لتمتد إلى النظام الاجتماعى بأكمله .(٤)

ثانيا : طبيعة ونماذج الحركات الاجتماعية

ربما أمكننا فهم طابع الحركات الاجتماعية فى المجتمعات الغربية ، إذا ما أخذنا فى اعتبارنا طبيعة

---

(١) إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، مرجع سابق ، ص ص: ٢١٢- ٢١٣.

(2) Tischler, Henry : Introduction to Sociology , Holt Rinehart and Winston Inc., London , 1990, P: 593.

(3) Hobbs, Donald and Blank Stuart : Sociology and The human Experience, Macmillan Publishing Company , New York , 1985, P: 418.

(٤) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص ص: ٤٥ - ٤٦.

النظام الديمقراطى الذى تأخذ به وما ينطوى عليه من طابع تعددى ، فحركات الإصلاح وحملات الجماعات الضاغطة تهدف ــ فى نهاية الأمر ــ إلى إحداث تعديلات جزئية داخل البناء الاجتماعى القائم ، وعلى ذلك تصبح الجهود المبذولة فى هذا المجال موجهة لإقناع الصفوات الحاكمة بضرورة إحداث بعض التعديلات الطفيفة ، كسن بعض القوانين التى تحمى الأحداث وكبار السن ، أو اعتماد تشريعات تحقق مزايا إضافية للفقراء ، أما مبرر بذل هذه الجهود فهو الإحساس بأن بعض قطاعات المجتمع تتعرض لأضرار اجتماعية خلا ل تحول المجتمع ، وأن من الضرورى أن تنال نصيبها الأدنى من الخدمات .(١)

ولا يمكن فهم طبيعة هذه الحركات وأثرها على الديناميات السياسية لمجتمعاتها الخاصة إلا بالوقوف على خلفية عمليات وظروف تاريخية محددة ، وإن كانت دائمة التغير يتطور فى إطارها باستمرار البرنامج السياسى والثقافى الحديث وما به من توترات وتناقضات ، إن التوترات والتناقضات الجارية بين المقدمات المنطقية الأساسية للبرامج السياسية والثقافية وبين هذه المقدمات المنطقية والتطورات داخل الساحات المؤسسية الدولية والقومية المختلفة ، هى التى أدت إلى قيام الحركات الاجتماعية الرئيسية .(٢)

إن فهم الحركات الاجتماعية فى مناطق العالم الثالث لابد أن يرتكز على التمييز بين نوعين من التوترات هما :

١- توتر نتيجة لعدم كفاءة النظام الاجتماعى والذى يرجع إلى الفقر المزمن ، أو انخفاض مستوى المعيشة المستمر وارتفاع معدلات البطالة المستمرة ، أو اغتراب المثقفين أو اغتراب الصفوة أو إحباط طموحات الشعب .

٢- الصراع بين النسيج والبناء الاجتماعى كدليل على نقص الحراك الاجتماعى ، حيث أن النسيج هو القالب الاجتماعى الذى يعطى شكلاً للظروف التلقائية والتى لا تخضع للتحليل عادة على مستوى

---

(١) السيد الحسينى : علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص ص: ٣٣٢ – ٣٣٣.

(٢) س . ن . أيزنشتات : تناقضات الديمقراطية ، أوجه الضعف والاستمرار والتغير ، ترجمة: مها بكير ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢، ص: ٤٨.

الوحدات الاجتماعية الكبرى ، ولكنه يمكن أن يفهم على المستوى الاجتماعى الصغير .[١]

ويرى بعض علماء الاجتماع أن الحركة الاجتماعية تمر بمراحل أربعة قبل أن تصل إلى مرحلة التنظيم ، تبدأ بالقلق الاجتماعى مروراً بمرحلة الإثارة الجمعية ومرحلة التشكيل انتهاء بالمرحلة التنظيمية ، مع الأخذ فى الاعتبار عدم وجود فواصل وحدود قاطعة بين كل مرحلة وأخرى .

ويقصد بالمرحلة الأولى الخاصة بالقلق الاجتماعى وجود حالة من عدم التوازن فى المجتمع بسبب عدم إشباع حاجات ومطالب عدد من الأفراد ، فيكون أعضاء المجتمع فى حالة تبرم مما يؤدى إلى حالة من القلق الاجتماعى التى تؤدى بدورها إلى المرحلة الثانية وهى الإثارة الجمعية بمعنى تحريك الأفراد ، واستثارة دوافع وأفكار جديدة تزيد من حالة التبرم الموجودة وتنمو روح الجماعة التى تنقل مشاعر الأفراد من حالة التشتت إلى التماسك ، وبالتالى تعطى استمرارية للحركة الاجتماعية ، وهذه الروح الجماعية تعمل على تنظيم مشاعر الأفراد وتقود إلى المرحلة الثالثة والرابعة وهى تشكيل الحركة الاجتماعية بشكل منظم .[٢]

ولعل المظهر الأكثر أهمية لأى حركة سياسية أو اجتماعية ناجحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها هو وجود تنظيم خاص بها ، ذلك لأن التنظيم يعنى أن هناك حدوداً تحدد الجماعة وتميز من خلاله بين الأعضاء وغير الأعضاء من خلال المراكز التى يحددها التسلسل الهرمى للأدوار .[٣]

وقد صاغ زالد وأش Zald and Ash مصطلح البناء التنظيمى للحركة للإشارة إلى واقع أن هذه الحركات تتكون من تنظيم ينضوى تحت لوائه أعضاء وقادة ، وواقع الحال أن هذه النقطة بالغة الأهمية حيث أن الأفكار لا يكون لها تأثير إلا من خلال بناء تنظيمى .[٤]

ويؤدى القادة فى الحركات الاجتماعية دوراً مؤثراً ، فهم الذين يمتلكون القدرة على تشكيل الإجماع حول القضايا الهامة التى تطالب بها الحركات ، ويبذلون الجهد اللازم من أجل تحقيق وإنجاز الأهداف

---

(١) إيمان جابر شومان : الحركات الاجتماعية والسياسية مع الإشارة إلى الحركة العمالية في مصر الحديثة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٨٧، ص: ٢٠.

(٢) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص ص: ٤٦ - ٤٧.

(٣) إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٤.

(٤) محمد محى الدين : حركات اجتماعية فى المدن أم حركات حضرية ، فى: المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠-١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ١٤٨.

التى تبتغيها الحركة ، هذا إلى جانب قدرتهم على صياغة أيديولوجيا مميزة للحركة ، وإقناع الأعضاء على الالتزام بمبادئ وأهداف الحركة وغالباً يوجد أكثر من قائد داخل الحركة ، ذلك لأنه لا يوجد شخص واحد يجمع فى شخصيته كل المقومات والمهارات التى تحتاجها الحركة .(١)

ولكن اللافت فى أمر الحركات الاجتماعية والسياسية هو الحكم عليها من زاويتى السوء والانحراف ، فالحركات السياسية تعد ظاهرة مرضية من وجهة نظر السلطة الحاكمة ، الأمر الذى ينبغى معه مقاومتها ووضع القوانين اللازمة لمعاقبة القائمين بها أو المحرضين عليها ، فلا يختلف الحكم على الحركات السياسية باختلاف أنظمة الحكم السائدة على الظواهر المرضية سواء أكان نظام الحكم الواقع عليه الاعتداء نظاماً ديمقراطياً أم نظاماً ينزع نحو الدكتاتورية ، فالحكم فى جميع الحالات واحد لأن هدف الحركات السياسية ــ التى تسعى نحو السلطة ــ أو على الأقل النتائج التى تترتب عليها هو اهتزاز البناء السياسى للمجتمع إن لم يكن تصدع هذا البناء .(٢)

ولكن هناك حركات اجتماعية لا تستهدف الوصول إلى السلطة ، وإنما سعيها الحثيث يرمى إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعى ، سواء على المستوى المحلى أو على مستوى المجتمعات الصغيرة ، أو على المدى البعيد تحاول ترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسى ككل وأهم هذه الحركات تتمثل فى حركة الشباب فى الستينات ، وتتسم هذه الحركات بأنها تقع خارج إطار السياسة المنظمة سواء فى ذلك الأحزاب السياسية أو أجهزة الدولة أو جماعات المصالح الرئيسية ، فكل ما تصبو إليه هو التأثير على أجهزة السلطة على المستوى المحلى أو فى قطاع من القطاعات ، فى حين أنها لا تستهدف أن تصل بأعضائها أنفسهم إلى قمة أجهزة السلطة ، وترفض مبدأ التنظيم بمعناه الدقيق الذى تتسم به الحركات الاجتماعية التى تصبو إلى السلطة والمركز ، ولكنها تعتمد على التنظيم المحدود على المستوى المحلى أو القطاعى .(٣)

وعلى الرغم من اتجاه الحركة فى كثير من الأحيان نحو التعبير عن مصالح جماعة معينة ، إلا أن

---

1) Persell, Caroline : op.cit , P: 493.

(٢) عاطف أحمد فؤاد : الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسة تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٨٠، ص: ١٠٥.

(٣) مصطفى كامل السيد : دراسات في النظرية السياسية ، دون دار ، دون بلد ، ١٩٩٨، ص ص: ٣٠٣ – ٣٠٥.

هذا يتم فى ضوء قيم وحقائق تتسم بالشمولية والعالمية يدركها الناس فى كل مكان ، فالحركات الاجتماعية تعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية يحددها تورين Touraine فى :

١- **مبدأ التوحيد** : فالحركة الاجتماعية يجب أن تحدد أولاً التعريف الاجتماعى للجماعة التى تعبر عنها ومتطلباتها وأهدافها ، وهل هى طبقة العمال أو الطلاب أو الفلاحين وغير ذلك ، أم أنها تعبر عن المجتمع ككل .

٢- **مبدأ المعارضة** : فالحركة ليس لها وجود كحركة اجتماعية بدون المعارضة التى تمثل أهم خصائصها .

٣- **مبدأ الشمولية** : يوضح أن الحركة الاجتماعية تنطلق من خلال قيم وأفكار عليا وأيديولوجيا جديدة .[١]

ويمكن عرض بعض نماذج من الحركات الاجتماعية بالإشارة إلى خاصيتين هامتين هما : البقاء (الدوام) والخاصية الثانية : أهداف الحركات الاجتماعية فمن خلال البقاء يمكن عرض نموذجين للحركات الاجتماعية .

أ ـ الحركات الاجتماعية العامة

تهدف إلى إحداث تغير شامل وعريض وذلك مثل التوسع التدريجى فى الحريات المدنية ، كحرية الحديث والاجتماع والمعتقدات ،[٢] وذلك من خلال تجمع عدد من الأفراد فى جماعات غير منسقة ، وقد تكون فجائية تتجه نحو أهداف غير واضحة ـ إلى حد ما ـ وموضوعية وتطالب بإحداث تغيرات طفيفة .

ب ـ الحركات الاجتماعية الخاصة

وعلى العكس تمثل الحركات الاجتماعية الخاصة تجمعاً من الأفراد يتميز بالتنظيم الجيد مع أهداف محددة ومعلومة ، وكما يرى ماوس Mauss فإن الحركات الاجتماعية الخاصة لها قيادة معترف

---

(١) مريم أحمد مصطفى : دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة ، ص: ١٣٥.

(٢) بيث هس وآخرون : علم الاجتماع ، تعريب: محمد مصطفى الشعبينى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٩، ص: ٦٣٩.

بها ، ووجود منظومة لتقسيم وتوزيع الأدوار .(١)

ويؤكد بلومر Blumer أن تلك الحركات تتميز بأنها مؤقتة ومحددة من حيث الزمان والمكان وذلك مثل الحركة التى دافعت عن حرية الرأى فى جامعة كاليفورنيا فى بداية الستينات .(٢)

كذلك يمكن عرض بعض من نماذج الحركات الاجتماعية بالنظر إلى الأهداف التى تبتغى تحقيقها وذلك على النحو الآتى :-

أ ـ الحركات الإصلاحية

يتحدد هدف الحركات الاجتماعية الإصلاحية فى تغيير بعض مظاهر المجتمع وليس تحديث المجتمع ككل وذلك من خلال تجمعات ومظاهرات سلمية ،(٣) وترتبط هذه الحركات الاجتماعية فى التغيير فى حدود النظم الاجتماعية السائدة أى بما يمكن إحداثه دون التعرض للبناء الاجتماعى ذاته .(٤)

إن المنتمين إلى الحركات الإصلاحية ينشدون التغير الدائم والمستمر نحو الأفضل فهم يرغبون فى الإصلاح فقط من خلال التعرض لقيم المجتمع التى تعوق مصالح فئات معينة ومثال ذلك : قيم المساواة ، حقوق المرأة ، الارتقاء إلى مستوى معيشى أفضل فى بيئة طيبة مع كفالة الحقوق المدنية .(٥)

ب ـ الحركات الثورية

لا تكتفى الحركات الثورية بإحداث تغييرات جزئية فى حدود النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعى السائد ، وإنما تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية فى نظام القيم والبناء الاجتماعى ، ومن هنا تلجأ فى سبيل تحقيق تلك الأهداف إلى وسائل غير عادية يمكن أن تثير الرعب والخوف بين الناس ، ولكن الحركات الثورية لا تلجأ جميعها إلى العنف فكثير من الحركات الثورية فى أنحاء عديدة من العالم كانت ثورات بيضاء لم ترق فيها دماء ، مثل : الحركة الثورية التى قادها اتحاد العمال فى بولندا

(1) Taylor, Maurice and others : Introduction to Sociology , Macmillan Publishing Company , New York , 1987, P: 477.

(٢) بيث هس وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٦٣٩.

(3) Knox, David : Living Sociology , West Publishing Company , New York , 1990, P: 429.

(٤) بيث هس وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٦٤٠.

(5) Hobbs, Donald and Blank Stuart : Sociology and The human Experience, Macmillan Publishing Company , New York , 1985, P: 420.

لإحداث تغيير جذرى فى النظام السياسى والاقتصادى للبلاد .(١)

وتستلزم الحركات الثورية حدوث تغير سريع وعنيف داخل المجتمع وتهدف إلى قلب النظام الاجتماعى القائم وإحلال نظام آخر مكانه ، هذا النظام الجديد يتألف من القيم التى تؤمن بها الحركات مثال ذلك الحركات اليسارية التى قامت فى بداية الستينات .(٢)

ثالثاً : الطلبة والحركات الاجتماعية والسياسية

يمثل الشباب الجامعى النخبة الممتازة من أبناء المجتمع ، فهو يمتاز بذكائه الذى مكنه من اجتياز الكثير من العقبات والحواجز خلال مراحل تعليمه السابقة ، وهو أيضاً يمتاز بعلمه حيث أتيحت له فرص الحصول على معارف وخبرات فى مختلف الفنون والعلوم بما لم يتح لغيره من الشباب ، إلى جانب تمتعه بالحيوية والنشاط نظراً لتحلله من قيود وضغوط العمل وإحساسه بأنه يعد من صفوة المجتمع ، والجامعة عليها مسئولية خطيرة تجاه أبنائها من الشباب الجامعى فهى مسئولة عن وضع الشباب على طريق المعرفة والبحث فى مختلف التخصصات ، وهى مسئولة أيضاً أن تقدم له فرص الثقافة العريضة والعميقة التى تساعده على فهم التحولات السريعة التى تموج بها الحياة ووعى أحداثها وتطوراتها .(٣)

لذلك أصبح الطلبة محوراً للاهتمام فى الغرب والشرق على السواء ، وأخذ رجال الدولة والساسة والفلاسفة والأدباء يوجهون إليهم كلامهم ، كما أخذت الصحف الكبرى توالى متابعة أوجه النشاط الطلابى المختلفة ، ووضعت كثيراً من المقالات والأبحاث لدراسة دورهم فى المجتمع وفى الحركة الثورية التى شهدتها أقطار عديدة ، والطلبة من وجهة النظر العلمية – التقليدية يمثلون جماعة أو شريحة من المثقفين فى المجتمع بصفة عامة ، إذ يتركز المئات أو الألوف من الشباب فى نطاق المؤسسات التعليمية .(٤)

إن سعة حجم هذه الشريحة والسمات والخصائص التى تتسم بها والمهمات التى تنتظرها تجعل منها

---

(١) بيث هس وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٦٤٠.

(2) Cohen, Bruce and Orbuch, terril : Introduction to Sociology , McGraw – Hill Publishing Company , New York , 1990, P: 175.

(٣) المجلس الأعلى للشباب والرياضة : مرجع سابق ، ص: ٥٨.

(٤) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص: ٩٢.

عنصراً مهماً من عناصر بناء المجتمع ، ففيها تتمثل كل عناصر النهوض وتطور المجتمع والوعى بالحقوق والواجبات ، والاعتماد على هدى العقل والضمير فى مواجهة مشكلات الحياة ، ويتمثل فى هذه الشريحة أيضاً الأصالة والتمسك بالقيم والاستمداد من الإيمان بالتربية والعلم والعمل على ترسيخ بواعث الالتزام بواجبات المواطنة ، وتعد هذه الشريحة أداة التغيير والتعديل والتطوير الذى يرتجى إحداثه .(١)

ويمثل الطلاب قوة سياسية بارزة مطالبة بالتغيير حتى فى النظم السياسية المستقرة القائمة على التعددية الحزبية ، ويتميز الطلبة – خصوصاً فى المجتمعات النامية – بأنهم الأكثر تعليماً فى مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية ، كما أنهم الفئة التى تتم منها عملية التجنيد السياسى وإمداد الحياة السياسية بالناشطين والقادة .(٢)

ومن ثم فإن الطلبة يشكلون عنصراً هاماً من عناصر الحركة السياسية فى المجتمع حيث يتمتعون بدرجة من الوعى بسبب التعليم ، قد لا تتوافر عند الأغلبية من المواطنين إلى جانب امتلاكهم لقدرة عالية على التنظيم بسبب تركزهم بأعداد كبيرة فى أماكن محدودة بما يسهل حركتهم الجماعية .
هذه العوامل تجعل من الطلبة – خاصة فى النظم التى تعرف قدراً من التقييد السياسى على حرية التعبير والتنظيم – إحدى القوى الاجتماعية الهامة للضغط السياسى ، والتى تعبر عن نفسها خارج نطاق القنوات المؤسسية ، وفى المقابل أدت نفس العوامل بالعديد من التيارات والتنظيمات السياسية للسعى لاجتذاب هذا القطاع الحيوى من المجتمع ، وهو ما أضفى درجة عالية من التسييس على الحركة الطلابية وربطها بمسار ومجريات الصراع السياسى فى المجتمع .(٣)

وقد ظهر مفهوم قوة الشباب كنتيجة لتنامى حركات الطلاب فى النصف الثانى من الستينات وبداية السبعينات ، مما أتاح لهم فرصة المشاركة فى صنع القرار السياسى وبخاصة فيما يتعلق بسياسة

---

(١) عبد الجليل إبراهيم الزوبعى ومهدى صالح السمرائى : تأثير المناخ الجامعى فى اتجاهات الطلبة الذكور والإناث بعضهم نحو البعض الآخر ، فى : مجلة التعريب ، المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، ١٩٩٣، ص: ٧٥.

(٢) أحمد التهامى : الشباب والسياسة ، خبرات العمل الطلابى ، فى: مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر ، رؤية الشباب ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ، مصر فى عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢، ص: ٣٥٧.

(٣) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص ص: ٣٦٣ – ٣٦٤.

الجامعة أولاً ثم المشاركة بقدرتهم وقوتهم التأثيرية فى إصلاح المجتمع عامة اجتماعيـاً واقتصـادياً ، وظهور هذا المفهوم يوحى بأن الطلاب قد يستخدمون القوة ــ أحياناً ــ لإنجاز مطالبهم وأهدافهم مثـل تحقيق الحرية السياسية داخل الجامعة والمشاركة فى صنع القرار عنـد وضـع المنـاهج التعليميـة وغيرها .(١)

إن الأهداف التى تسعى هذه الحركات إلى تحقيقها لا ينظر إليها على أنها أهداف الطلبة وحـدهم ، وإنما يتصور المشتركون فى هذه الحركات أنهم ينوبون عن المجتمع ككل فى الدعوة إليها ، ورغم أن هذه الروح المثالية تجعل الطلبة يقبلون بعض المخاطر الناجمة عن نشاطهم السياسـى ، إلا أن مقـدار المخاطرة هو أقل بكثير للطلبة عنه بالنسبة لقطاعات اجتماعية أخرى تشكل الضغوط المختلفة فى موقع العمل بعض الجزاءات المتوقعة عند استخدامه فى أعمال الاحتجاج الجماعية ، وذلك باستثناء الأنظمة المفرطة فى سلطويتها والتى تعظم فيها المخاطرة المترتبة على الاشتراك فى النشاط السياسى بالنسـبة للطلبة وغير الطلبة على السواء .(٢)

رابعاً : الإطار العالمى للحركة الطلابية

لا يمكن فهم الظاهرة الطلابية فى المجتمع المصرى بعيداً عن إطارها العالمى وجذورها التاريخية ، فمثل هذه النظرة تمكن الباحث من مقارنة هذه الظاهرة بمثيلاتها فى المجتمعـات الأخـرى ، وبـذلك يستطيع أن يحدد الملامح المشتركة بين الظاهرة الطلابية فى مصر وغيرها من المجتمعات والسـمات المتفردة لهذه الظاهرة فى واقعها المصرى .

إن الظاهرة الطلابية بمعنى " خروج الطلبة وبخاصة طلبة الجامعات فى شكل مظاهرات سـلمية لإعلان الاحتجاج على بعض السياسات أو القرارات التى قد يكون موضوعها الطلبة أو المجتمع بأسره " تعرفها كل المجتمعات الراهنة متقدمة ومتخلفة ، اشتراكية ورأسمالية ومن هنا تتسم الظاهرة بصـفة العالمية .(٣)

فلقد أصبحت الحركة الطلابية فى الستينات من القرن العشرين ظاهرة عالمية ، حيث جـذبت انتباهـاً

(1) Burg, David : Encyclopedia of Student and Youth Movements , Facts on File Books Inc., New York , 1998, P: 185.

(٢) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة في مصر ، دور جماعات المصالح في النظـام السياسـى المصـرى (١٩٥٢ – ١٩٨١) ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص: ٢٤.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سابق ، ص ص: ٥٣ – ٥٤.

متزايداً باعتبارها شكلاً جديداً من العمل السياسى ، وفى كثير من الدول كانت الحركة الطلابية تنطلق بحدة أكثر مما كان يحدث فى الماضى كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد هناك تقليد قوى من الانغماس الطلابى الفعال فى الأمور السياسية ، وفى الدول الأوربية حيث النشاط السياسى الطلابى فى الفترات السابقة كان عن قرب بالأهداف والمذاهب الخاصة بالحركات الراديكالية الأوسع أو مساندة لها بصفة عامة .[١]

وقد بلغت الحركة الطلابية ذروتها فى أوروبا والولايات المتحدة فى عام (١٩٦٨) متجسدة بشكل دراماتيكى للغاية فى تمرد مايو للطلبة الفرنسيين الذى دعمه لفترة وجيزة جزء كبير من حركة الطبقة العاملة ، وبعد ذلك بدأت الحركة بالهبوط فى كل مكان تقريباً نتيجة ـ إلى حد كبير ـ للإجراءات القمعية التى شملت أعمالاً مثل الاحتلال العسكرى السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا ، وتهديد ديجول باستخدام الجيش الفرنسى فى حرب أهلية شاملة والملاحقة العامة للراديكاليين .[٢]

وقد بدأت حركة الطلاب كنشاط مستقل فى الحياة السياسية للمجتمع العالمى خاصة فى أوروبا ومجتمعات العالم الثالث ، وتبلورت فى النهاية فى حركة اليسار الجديد التى وجدت ميداناً واسعاً بين طلاب الجامعات فى أمريكا وأوروبا على وجه العموم .[٣] فالحركة الطلابية التى اجتاحت الجامعات الأمريكية فى سنوات الحرب الفيتنامية ، كانت حركة أفزعتها خسائر الحرب ـ خاصة البشرية منها ـ فوقفت ضد المزيد من التورط فيها حقناً لنزيف المال والرجال ، وربما كان لبعض أجنحتها موقف اجتماعى ضد مكاسب أرباب صناعة السلاح من الحرب أو لجناح آخر بالنسبة للاضطهاد العنصري ، لكنها كانت أجنحة ضئيلة فى جسد الحركة الأساسى والذى يؤكد هذا أنها لم يكن لها موقف معاد للحروب عامة خاصة الحرب فى الشرق الأوسط والتأييد الأمريكى الواضح لإسرائيل فى عدوانها ، كما أن هذه الحركة توقفت بمجرد توقف حرب فيتنام .[٤]

إن التأثير العالمى الذى اكتسبته الحركة الطلابية الأمريكية يرجع إلى أهمية الدور السياسى الذى

---

(١) عادل مختار الهوارى : علم الاجتماع ، منظور اجتماعى نقدى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص: ٢٥١.

(٢) توم بوتومور : مرجع سابق ، ص ص: ٥٩ – ٦٠.

(٣) إسماعيل على سعد : قضايا علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٢٣٦.

(٤) رفعت السعيد : فرسان الأمل ، فى: كتاب الأهالى ، رقم ٧٤ ، يوليو ٢٠٠٢، ص: ٣٣.

تقوم به فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرجع أيضاً إلى حقيقة أن الطلبة الأمريكيين قد أصبحوا أول المنقسمين فى الصراع الرئيسى الذى كان يدور داخل الجامعة نفسها .[١]

وفى أوروبا نمت الحركة الطلابية من داخل اليسار الجديد ، وبعبارة أخرى أنها جاءت نتيجة انتعاش نوع تقليدى من الراديكالية والذى أخذ شكله فى عام (١٩٥٦) بمعارضة الهجوم الأنجلو فرنسى على قناة السويس ، وثورة العمال والمثقفين البولنديين والمجريين ضد النمط الستالينى من المجتمع والذى احتفظ بروابط قوية مع الحركات العمالية والاجتماعية القائمة منذ فترة طويلة .[٢]

وفى النصف الأخير من العقد السادس وحتى منتصف السابع للقرن العشرين ، ظهرت فى فرنسا وإيطاليا واليابان حركات طلابية قومية ذات أفق اجتماعى واسع تطلعت وتمردت لإحداث التغيير الشامل المنشود ، متمردة ليس على المؤسسة البرجوازية الحاكمة فحسب بل وعلى اليسار التقليدى ، حركة كوهين بندت فى فرنسا والتى أطلق عليها اسم تمرد مايو (١٩٦٨) ، والحركة الطلابية (كايانا) فى إيطاليا وحركة جنزا كورين الطلابية فى اليابان ضد موقف الحزب الشيوعى اليابانى من القواعد الأمريكية والوجود الأمريكى عامة .

وتعتبر حركة مايو (١٩٦٨) الفرنسية من أشهر الحركات الطلابية الأوروبية فى القرن العشرين ، وهى الأوسع فى نقض كافة القيم الاجتماعية الفرنسية من الكنيسة إلى اليمين البرجوازى إلى اليسار الماركسى ، كما أنه مما لا شك فيه أنها تركت أثراً على مسار الأوضاع حتى فشل التمرد .

لقد شغلت وسائل الإعلام العالمية بهذه الحركة وشغلت العالم بها أشهراً طويلة ، بحيث لم يبق مكان فى العالم إلا وكان أنباء هذه الحركة جزءً لا يتجزأ من حيز الإعلام اليومى ، وذلك لأنها حركة شاملة من خلال الخلفية التاريخية التى أوجدتها المنطلقات النظرية المنسلخة بالكامل عن الماركسية واستهدافها لمجمل المؤسسات الفرنسية .[٣]

ففى يوم (٢٦) يناير (١٩٦٨) قامت مجموعة من طلبة الآداب فى جامعة نانتير بمظاهرة

(١) عادل مختار الهوارى : علم الاجتماع ، منظور اجتماعى نقدى ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٣.

(٢) عادل مختار الهوارى : المرجع السابق ، ص: ٢٥٢.

(٣) رفعت السعيد : مرجع سابق ، ص ص: ٣٣ – ٣٥.

صغيرة ، جوالى أربعين طالباً يحملون بعض اللافتات العدائية ضد الشرطة وأدى ذلك إلى بعض الاحتكاك مع عمال الكلية مما أدى إلى استدعاء البوليس لفض هذه الاحتكاكات ، تجمع الطلبة لمقاومة الشرطة ــ آلاف الطلبة هذه المرة ــ ومن يومها وقد بدأت حركة نانتير ولم تنته والتى عرفت فيما بعد بحركة (٢٢) مارس ، نظراً لأنها فى ذلك اليوم اتخذت شكلاً تنظيمياً حيث تكونت لجنة (٢٢) مارس من الطلبة لمقاومة القهر .(١)

وفى (٣) مايو اندلعت فى جامعة باريس (السوربون) ما سميت بثورة الطلاب ، حيث استولى الطلاب على الجامعة وتولوا إدارتها بما فى ذلك اختيار المواد التى تدرس فيها ومناهج تدريسها ، ولم يتم إخماد تلك الثورة الطلابية إلا بعد أن اقتحمت قوات الأمن الفرنسى حرم الجامعة وشلت بالقوة حركة المقاومة فيها ، وقد روع الرأى العام الفرنسى أن تنتهك حرمة الجامعة أكثر مما روعته ثورة الطلاب وضحايا العنف المتبادل بينهم وبين قوات الأمن ، فقد كانت حرمة الجامعة وحصانتها قد تحولت على مدى قرون طويلة إلى أن تكون أحد التقاليد الحضارية المستقرة ، وأدى ذلك إلى التفات الرأى العام وراء ثورة الطلاب .(٢)

هذه هى الأحداث التى أطلقت حركة الطلبة ليخرجوا فى أخطر حركة هزت فرنسا بعد ثورة (١٨٤٨) ، ومن الواضح أن ما حدث لا يكفى لتفسير هذه الحركة الهائلة ، فالجامعات الفرنسية ــ رغم كل ما يقال عنها ــ ضمت دائماً اتجاهات يسارية وفوضوية وفى كل وقت كان هناك مجموعات يسارية ترفض النظام القائم ، ولكن هذا لم يؤد إطلاقاً إلى قيام حركات طلابية مماثلة ، كذلك ــ رغم ما يقال عن الحرية فى فرنسا ــ فإن بها قدراً يسمح دائماً بحمل اللافتات العدائية ضد الشرطة والسلطة ، وبعد اضطرابات الطلاب بحوالى ثلاثة أسابيع أعلن ديجول حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة ، وبإعلان نتائج الانتخابات فى آخر يونيو عاد النظام إلى فرنسا وشكلت حكومة جديدة .(٣)

وكانت حركة الطلاب فى مصر مصاحبة لهذه الحركة الطلابية العالمية ، وتمثل حركة الطلاب فى

---

(١) حازم الببلاوى :علم المستقبل على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص: ١٠١.

(٢) عصمت سيف الدولة : الشباب العربى ومشكلة الانتماء ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١، ص: ٧٠.

(٣) حازم الببلاوى : مرجع سابق ، ص.ص: ١٠٢ – ١٥٩.

المنصورة وجامعة الإسكندرية عام (١٩٦٨) ثم حركة الجماهير فى يناير عام (١٩٧٧) الذروة فى هذا المجال .(١)

وفى ضوء التحليلات السابقة تظهر صعوبة التعميم على الحركات الطلابية وأنشطتها وأهدافها وانطلاقتها الفكرية والأيديولوجية والقضايا التى تسعى لها ومطالبتها بحقوقها وواجباتها ، وذلك فى دول العالم الثالث والتى تختلف كلية عن واقع الدول المتقدمة ، نظراً للاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأبنية الثقافية وأيضاً الحضارية بين تلك الدول ، وقد تظهر الاتحادات الطلابية فى بعض دول العالم الثالث وتكون لها أنشطتها التقليدية فى بعض الجامعات الغربية إلى حد ما ، وقد لا تكون هناك شرعية على الإطلاق لوجود تلك الاتحادات فى العديد من جامعات دول العالم الثالث ، كما تختلف بالطبع اهتمامات وقضايا الطلاب فى هذه الدول عن طلاب جامعات الدول المتقدمة ، فما زال لشباب دول العالم الثالث مشاكله وهمومه التى قد تختلف كلية عن مشكلات شباب الدول المتقدمة ، ولكن توجد كثير من السمات المشتركة بين ثقافات الشباب ومطالب هذه الفئة العمرية مع اختلافها حسب نوعية الحياة الواقعية ، أو التى يتمناها كل من طلاب الدول المتقدمة أو النامية .(٢)

خامساً : الديمقراطية والحركة الطلابية

يتوقف وصف أو تصنيف نوع الحكم ــ ديمقراطى أو أوليجاركى أو تسلطى أو استبدادى وما إلى ذلك من مسميات ــ على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه ، والديمقراطية كما عرفها قاموس علم الاجتماع تعنى : توفر فرصة المشاركة لدى أعضاء المجتمع فى اتخاذ القرارات فى أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ، وبخاصة المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرارات السياسية التى تؤثر فى حياتهم الفردية والجماعية على السواء .(٣)

ولما كان الشعب هو الذى يراقب الحكومة فى النظم الديمقراطية ، فإن الديمقراطية بمعناها السياسى تصبح عبارة عن ترتيبات نظامية ، تؤكد حرية الفرد فى المشاركة فى عملية ضبط ومراقبة القوة

---

(١) إسماعيل على سعد : قضايا علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٢٣٦.

(٢) عبد الله محمد عبدالرحمن : سوسيولوجيا التعليم الجامعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١، ص: ٢٦٤.

(٣) إسماعيل على سعد : قضايا علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٢١٨.

السياسية العليا .(١)

وطبقاً لزهرا آرات Zehra Arat ينبغى للديمقراطية الحديثة أن تتبنى سياسات تحترم وتحمى الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها ، وتوفر استجابة فاعلة لحاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية كى تحافظ على شرعيتها ، فالحاسم فى مصير الديمقراطية هو التوازن بين هذين المجالين فى أداء الحكومة ، فالعنصران الأساسيان للشرعية فى الأوقات الحديثة هما : الحرية الفردية والمساواة .(٢)

لذا فإن المشكلة الأساسية التى تواجه الديمقراطية تتمثل فى التوفيق بين الحرية والسلطة ، ذلك أن الديمقراطية تنفر من القهر وتشجع الحرية دائماً ، ومع ذلك فإن الحكومات الديمقراطية عليها أن تمارس مسئولياتها فتقوم بوظائفها حتى يكتب لها البقاء والاستمرار ، ذلك أن ضعف الحكومة الديمقراطية يولد الفوضي ويؤدى إلى ظهور ديكتاتوريات تعمل على تقييد الحريات .

والواقع أن الصراع بين تحقيق الصالح الجماعى وصيانة حقوق الأفراد وحرياتهم قائم منذ تاريخ بعيد ، ولهذا يقال أن الحلول النهائية لنظرية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة يتوقف إلى حد كبير على نتيجة هذا الصراع ، وعلى ما ينتهى إليه التنظيم السياسى فيما يتصل بالعلاقة بين الفرد والجماعة والتوازن بين الحرية والسلطة .(٣)

إن الاتجاه نحو الديمقراطية عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية ، من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية ، لذلك فهى عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحول فى الأبنية والأهداف والعمليات التى تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية ، وهى محصلة لمجموعة من العمليات تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

ويشير التحول الديمقراطى إلى إعادة تضمين أو تضمين ممارسات التعددية السياسية الحزبية والتنافسية فى الجسد السياسى ، ويتم فى إطار هذه العملية إحلال قيم التعدد والتنوع والتنافس محل قيم

---

(١) عبد الهادى محمد والى : مرجع سابق ، ص: ٥٢.

(٢) ملك بويوفيك وباولو سيرجيو : كيف تعزز الديمقراطية ؟ مدخل إلى حقوق الإنسان ، ترجمة: السيد عبد المطلب غانم ، فى: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد: ١٤٣، مارس ١٩٩٥، ص: ٨٨.

(٣) محمد على محمد : أصول الاجتماع السياسى ، السياسة والمجتمع والعالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الثانى ، ١٩٨٥، ص ص: ٢٢٨ – ٢٢٩.

الطاعة والوحدة التى تسود فى نظم الحزب الواحد .(١)

إن المطلب الهام للديمقراطية هو أن الشعب أو الناس ـ وليس القائد أو الصفوة أو الطبقة ـ هو صاحب السيادة ، الشعب ليس مصدراً للقوة السياسية فحسب بل هو سيد أى حكومة يؤسسها لتخدم مصالحه فهو سلطة الرقابة ، وحتى يمكنه مراقبة الحكومة يجب أن يكون هناك :-

١- التعبير عن الرأى .

٢- أجهزة تشريعية فعالة لتمثل الشعب .

٣- انتخابات حرة يستطيع الناس من خلالها تغيير الحكومة بطرق مشروعة سلمية .(٢)

وفى ظل نظام حكم ديمقراطى يسمح للجماعات والأفراد الذين لا يسعون إلى المنصب السياسى بالضغط على الهيئات العامة ، وإبداء الآراء ضد سياسات معينة بل ويتم تشجيعهم للقيام بذلك ، وهكذا تضمن هذه الجماعات أن تكون السياسة بالنسبة لقطاع كبير من السكان نشاطاً مستمراً ، ويتم هذا فى حرية وفعالية مع الثقة بأن هذا الوضع سيتم السماح به فى المستقبل .(٣)

وهناك بلدان مارست الديمقراطية منذ زمن بعيد وأصبحت تشكل نهجاً أساسياً فى حياتها ، وبالتالى يمكن القول بأن تجربتها الديمقراطية قد نضجت ، وعلى العكس من ذلك فإن هناك بلداناً حديثة عهد بالتطبيق الديمقراطى ، وبالتالى لا تزال تتعامل مع الرأى الآخر بشئ من الحذر حيناً وبكثير من الضيق حيناً آخر ، بعض البلدان يكفل لمعارضى النظام الحقوق التى أقرها إعلان حقوق الإنسان ، والبعض الآخر يحرمهم من هذه الحقوق .(٤)

وقد شهدت مصر تطورات هامة على طريق نمو الوعى الديمقراطى والدفاع عن الحرية وغيرها من حقوق الإنسان ، ولكن هذه التطورات على طريق الحرية والديمقراطية كان يغلب عليها طابع الإصلاح والإحسان من ناحية ، والتأثر بالقيم البرجوازية الغربية من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من هذه التطورات فإن الواقع ينبئنا بأن قضية الحرية والديمقراطية لا تزال فى أزمة ،

(١) شادية فتحى : مستقبل التحول الديمقراطى فى مصر ، فى: مصر فى عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، العدد: ١٩ ، ٢٠٠١، ص ص: ١٥١ – ١٥٢.

(٢) مهنا حداد : مدخل إلى العلوم الاجتماعية ، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٢، ص: ٣٣٠.

(٣) عبد الهادى الجوهرى : أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص: ١٦٣.

(٤) عبد الهادى محمد والى : مرجع سابق ، ص: ٥٨.

وإن المتابع المدقق لما يجرى على مسرح الحياة الاجتماعية فى مصر يدرك أن الحرية والديمقراطية فى مصر قاصرة ، لأنها تفتقد أجنحتها الرئيسية وهى : العدالة الاجتماعية متضمنة حقوق الإنسان ، والعدالة السياسية التى تعوقها بعض القيود التى تفرض على الممارسات السياسية فى مصر .(١)

إن الديمقراطية تسعى إلى احترام الحقوق والحريات ، وهذه الحريات التى تعمل الديمقراطية على تحقيقها قد تطورت منذ القرن الثامن عشر ، فقد كانت هذه الحريات ذات صيغة فردية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، ويعتبر إعلان حقوق الإنسان خير دليل على ذلك ، إذ وضع هذا الإعلان الفرد مع حقوقه الطبيعية أساساً لكل تنظيم اجتماعى ، فالفرد له مطلق الحرية فى حدود ما تتطلبه مصلحة الجماعة .(٢)

فتشير المادة (٣) من هذا الإعلان الذى صدر فى (١٠ ديسمبر ١٩٤٨) أنه لكل إنسان الحق فى الحياة والحرية والأمن الشخصى ، وتشير المادة الخامسة إلى أنه لا يجوز تعريض أى إنسان للتعذيب ولا لضروب المعاملة أو العقوبة القاسية المهينة المنافية للكرامة الإنسانية .(٣)

وتؤكد المادة (١٩) على الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل من جانب أى جهة ، واستقاء الأنباء وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت ودون التقيد بالحدود الجغرافية والسياسية ، مع مراعاة القواعد التنظيمية الضرورية التى يضعها القانون ، ويتصل بهذا الحق المشار إليه كذلك الحق فى التجمع أو التظاهر السلمى والمشاركة مع الآخرين فى تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها حماية لمصالح الأفراد وحقوقهم .(٤)

وينص الدستور المصرى على ذلك أيضاً فيوجد من بين الحقوق المدنية والسياسية حق حرية الرأى والتعبير (المواد : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩) ، وحرية الاجتماع السلمى (المادة ٥٤) من الدستور المصرى

---

(١) عبد الهادى محمد والى : التنمية ، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١، ص ص: ٢٨٧ – ٢٨٨.

(٢) إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، مرجع سابق ، ص: ١٤٨.

(٣) أنور عبد الملك : دراسات فى الثقافة الوطنية ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢، ص: ٣٠.

(٤) أحمد الرشيدى : الضمانات الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقاتها فى بعض الدساتير العربية ، فى: الليبرالية الجديدة ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية السادسة (١٨ – ٢٠ مايو ١٩٩٥) مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص: ٣٠.

، على أن النصوص الدستورية المتعلقة بهذه الحقوق المدنية والسياسية المشار إليها وضماناتها ، قد صيغت فى حالة الضمانات القضائية فى عبارات عامة أمكن للحكومة من خلالها وبدعوى التنظيم وضع الضوابط اللازمة للتضييق من نطاق التمتع بمثل هذه الحقوق والإفادة من تلك الضمانات ، فبدعوى المحافظة على النظام العام والأمن العام وحماية الاستقرار وتطبيقاً لعبارة وفقاً لأحكام القانون لم تتردد أى دولة عربية ــ ومنها مصر ــ فى وضع القيود التنظيمية التى كادت تفرغ النصوص الدستورية المذكورة من مضامينها الحقيقية .(١)

وتنعكس الديمقراطية وتطبيقاتها وما يتبعها من الإيمان بمبادئ حقوق الإنسان على الجامعة وطلابها ، فقضية الديمقراطية داخل الجامعة لا يمكن فصلها عن قضية الديمقراطية داخل المجتمع ككل .(٢) فإنه من الملاحظ ميل الطلاب إلى اتخاذ اتجاه يسارى ، وفى الحقيقة فإن من النادر أن تنمو منظمات طلابية يمينية اللهم إلا فى سياق منظمات طلابية قائمة وثورية وذات اتجاه يسارى متطرف ، وعلى الرغم من أن الطلاب نادراً ما يبرزون كزعماء لحركات ثورية مستديمة إلا أن جامعاتهم ــ وفى كثير من الأحيان ــ تشكل مهد الهياج الثورى ، وموقع التفريغ لهؤلاء المثقفين الشباب الذين هم فى نهاية المطاف يصبحون زعماء ثوريين ، فالطلاب فى العواصم السياسية ــ ومنها القاهرة ــ يستطيعون أن يلعبوا أدواراً أساسية فى الهياج السياسى فى مجتمعاتهم .(٣)

وبعد الحركات الطلابية فى أواخر الستينات من القرن العشرين أصبحت المشاركة السياسية تتسم بالأشكال الثورية ، وذلك عن طريق المطالبة بالمشاركة فى صنع القرارات الاجتماعية والسياسية التى تتعلق بهم وبمجتمعاتهم ، وبخاصة بعد إصابتهم بالإحباط نتيجة لعدم تلبية مطالبهم عن طريق قنوات المشاركة الأخرى ، فظهرت صور الاحتجاج الطلابى نتيجة لهذا الإحباط فى صورة مظاهرات ، وقد بدت عند ظهورها لأول مرة بأنها مظاهر غير تقليدية لا متعارف عليها .(٤)

وإذا كانت الأنظمة السياسية التقليدية والرجعية والتسلطية قد حظرت على بعض فئات الشباب

---

(١) أحمد الرشيدى : المرجع السابق ، ص ص: ٧٤ – ٧٥.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سابق ، ص: ٦٦.

(٣) توماس هوجرين : الحركات الثورية المقارنة ، بحث عن النظرية والعدالة ، ترجمة: تركى الحمد ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦، ص ص: ٧١ – ٧٢.

(4) Milbrath, Lester and Goel, M.I. : Political Participation. How and Why Do People Get Involved in Politics ? , University Press of America , New York , 1989, P: 144.

(الطلاب على وجه الخصوص) الاشتغال بالسياسة ، فإن المجتمعات الثورية الحديثة لم تعد تؤمن بضرورة فرض حظر الاشتغال بالسياسة على المواطنين من طلابها ، هذا إلى جانب أن الجامعات فى عصرنا الحاضر لم تعد مجرد مراكز أكاديمية للبحث العلمى البحت ، بحيث يستشعر الطلاب فيها انفصالاً عن الحياة العامة فى المجتمع ، بل هى أضحت تنظيمات ثقافية للشباب يتم فى رحابها تفاعل حيوى وضرورى بين شتى الاتجاهات الفكرية ، ولذلك يتعين أن يتوافر للطلاب الجامعيين المناخ الملائم لاكتساب أدوار القيادة من خلال إقامة فرص المشاركة السياسية لهم سواء كانت اعتيادية أو غير اعتيادية .(١)

وهذا ما أكده بيان مؤتمر آسيا والباسفيك خلال المؤتمر الإقليمى الذى عقد عام (١٩٩٧) والذى جاء فيه " وعلى المستوى الإقليمى ينبغى إنشاء جمعية أو منتدى لتحريك إسهام منظمات الطلبة فى الجهود السائدة ، التى تهدف إلى جعل مؤسسات التعليم العالى بمثابة شركاء أكثر قوة ونشاطاً وفاعلية فى مجال تدعيم وتنشيط تنمية قوية فى آسيا والباسفيك " وكذلك خلال المؤتمر الإقليمى الأفريقى عام (١٩٩٧) فى داكار الذى اشتمل على أقوى المشروعات التى تتناول الطلبة فى كافة المؤتمرات الإقليمية حيث أكد بيانه على " أهمية إشراك الطلاب فى هيئات اتخاذ القرار ، وينبغى إعطاؤه كل التعزيز والتأييد والتدعيم مع إعطاء المزيد من الاهتمام باحتياجاتهم من خلال النظر بعين الاعتبار لوجهة نظر الطلبة والتى غالباً ما تكون متلائمة وتحليل المشاكل ، علاوة على البحث عن حلول قابلة للتطبيق العملى ، وإشراك الطلبة يعتبر أيضاً وسيلة لغرس مهارات القيادة فى أذهان الطلبة الذين سيحتاج إليهم المجتمع من حيث هم عاملون ومواطنون عقب تخرجهم وانتهائهم من مرحلة التعليم .(٢)

وفى هذا الإطار تبرز الحركات الطلابية كنوع من المعارضة السياسية ، وهدفها إعلان الاحتجاج والرفض لبعض القرارات أو السياسات أو الشخصيات الحكومية ، وفى كثير من الأحيان كانت المظاهرات الطلابية مقدمة لاتساع دائرة المشاركين فى أعمال العنف والشغب ضد النظام ، وبالرغم

---

(١) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص: ١٨٤.

(٢) مالكوم سيكيلبيك وهيلين كونيل : إدارة وتمويل التعليم العالى ، فى: مستقبليات ، العدد رقم ٣ ، المجلد: ٢٨ ، سبتمبر ، ١٩٩٨، ص: ٤٢٤.

من الاختلاف فى التوجهات الفكرية داخل الحركات الطلابية (فهناك من يعبرون عن التيار الإسلامى ، وناصريون وهناك شيوعيون وماركسيون) إلا أن كافة العناصر الطلابية تلتقى حول حد أدنى من الأهداف المشتركة قوامها رفض الواقع ، والمطالبة بالتغيير نحو الديمقراطية داخل وخارج الجامعة .(١)

والمدقق فى ملامح الحركة الطلابية كنشاطات موجهة نحو إقامة نظام جديد للحياة ، وكقوة اجتماعية توجه حركة التنمية وتصارع مختلف أشكال القهر باعتبارها من صنع المثقفين ، والمتابع لآثار الحركات الطلابية فى تجنيد الشباب للمشاركة السياسية ورفع مستوى الوعى ، يلحظ العلاقة القوية التى تربط بين الحركات الطلابية والديمقراطية ، خاصة وأن الديمقراطية لا تتحقق بمجرد المطالبة بها ولكنها يمكن أن تتحقق إذا ناضلت فئات الشعب ـ ومن بينها الطلبة ـ من أجلها ، والحركات الطلابية فى بحثها عن الحرية ومعارضتها لمختلف أشكال القهر والحكم المتعسف تناضل لكى تحول دون تركز السلطة فى يد قلة أو صفوة ، من هنا يتضح أثر الحركات الطلابية فى تطوير الديمقراطية .(٢)

هذا ويرتبط مستقبل الحركة الطلابية المصرية إلى حد كبير بمستقبل المناخ السياسى العام فى المجتمع المصرى ، فإذا ما شهد هذا المناخ درجة أعلى من الديمقراطية وحرية التعبير فإن ذلك سينعكس بدوره على الحركة الطلابية بشكل اكثر إيجابية ، أما إذا ما شهد المناخ السياسى العام حالة من النكوص الديمقراطى المتخم بالإدعاء بأننا نحيا فى مجتمع ديمقراطى ـ مثلما هو حالنا اليوم ـ فإن ذلك سينعكس بصورة سلبية على الحركة الطلابية بالطبع ، بخاصة أن الحركة الطلابية العالمية فى بدايتها نشأت فى خضم الدعوة لحركة الحقوق المدنية ، حيث تزعم قيادة حركة الطلبة جماعة أطلقت على نفسها " حركة الطلبة من أجل المجتمع الديمقراطى " وقد انشغل الطلبة من خلالها بالديمقراطية واستقلال الجامعة .(٣)

فقد كانت جماعات الشباب تعتقد أن الديمقراطية لا تتيح للفرد أن يشارك فى إصدار القرارات التى

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سابق ، ص ص: ٦٨ – ٦٩.

(٢) على عبد الرازق جلبى : النقد الاجتماعى وأزمة الديمقراطية ، فى: علم الاجتماع والسلطة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢، ص ص: ١٦٣ – ١٦٤.

(٣) نفيسة حسن : الحركة الطلابية فى مصر كما تعكسها الصحافة المصرية خلال عقد التسعينات، فى: الشباب ومستقبل مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، ص ص: ٧٦ – ٧٧.

تؤثر على حياته ، ومن ثم طور الشباب مفهوم ديمقراطية المشاركة الذى يمكن من خلاله أن يسيطر الإنسان على مصيره ويتخلص من سيطرة التنظيمات الكبرى .(١)

فهل تستطيع الحركة الطلابية المصرية لعب دور مماثل يهدف إلى دعم مفهوم ديمقراطية المشاركة الذى يدعو إلى مشاركة الجميع فى صنع القرار ، بمعنى أن يقوم الطلاب المصريون فى مختلف الجامعات المصرية بحمل لواء الديمقراطية ــ إذا جاز لنا هذا التعبير ــ وذلك بواسطة بذل مزيد من الجهد نحو السعى إلى تحقيق ديمقراطية واستقلالية الجامعات المصرية ، الأمر الذى ينعكس بدوره على حركة الديمقراطية فى المجتمع ككل ، أى ينعكس الوضع فبدلاً من أن ينتظر الطلاب تحقيق الديمقراطية فى المجتمع ككل حتى يتمكنوا من تحقيق الديمقراطية داخل الجامعات ، على الطلاب أن يسعوا لانتزاع حقهم فى مناخ ديمقراطى داخل جامعاتهم .(٢)

سادساً : الحركة الطلابية وأزمة المجتمع المصرى

تعكس الحركات الطلابية طبيعة الظروف الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، القومية والعالمية ، وظهور الاتجاهات الراديكالية التى أثرت كثيراً فى الفكر الأيديولوجى لشباب الجامعات ، كما تساهم فى مطالبة الطلاب بالمزيد من الحقوق والممارسات الفعلية داخل الجامعات ، وخاصة بعد أن ازدهرت الجامعات من ناحية القوة العددية للطلاب وأصبحوا بالفعل قوة مؤثرة شكلت ضغطاً كبيراً على العديد من الحكومات والإدارات الجامعية .(٣)

والواقع أن الظروف التى أحاطت بالحركة الطلابية فى مختلف أقطار العالم المتقدمة والنامية ــ على حد سواء ــ قد دفعت الطلاب إلى المشاركة فى الحياة السياسية على نحو أدى إلى ظهور جماعات سياسية شبابية ، كانت تتسم أساساً باتجاهها الراديكالى ورفعت هذه الجماعات شعارات لإحداث تغيير فى مختلف قطاعات المجتمع ، وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها كانت مسرحاً لهذه الحركات ، وخاصة ما عرف باتجاه اليسار الجديد بين الشباب الذى حاول أن

---

(١) أحمد زايد : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤، ص: ٢١٣.

(٢) نفيسة حسن : مرجع سابق ، ص: ٧٧.

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٧.

يدعم مجموعة من القيم المستمدة من الأيديولوجية الاشتراكية ، والتى تهدف إلى تجنب الآثار السلبية للنظام الرأسمالى ، بل إن الحركات الشبابية اتخذت لها طابعاً سياسياً واضحاً من خلال العمل على طرح العديد من القضايا أمام الرأى العام ، وخصوصاً تلك المتصلة بالأوضاع الداخلية والخارجية للمجتمع .(١)

وظهر ذلك بعد فترات الركود الاقتصادى مع بداية الثلاثينات نتيجة للأزمات المالية التى تعرضت لها الأسواق المالية الأمريكية عام (١٩٢٩) ، فظهرت الاتحادات الطلابية بصورة كبيرة تطالب بمزيد من الإصلاح والتغيير ، وبعد فترات أخرى من الهدوء النسبى فى الخمسينات ظهرت بوادر الأزمات الاقتصادية فى الستينات وخرجت أكبر المظاهرات الطلابية من الجامعات الأمريكية وخاصة فى عام (١٩٦٤) ، وتشكل الأحداث السياسية والاجتماعية الأخرى جزءاً كبيراً من المؤثرات التى شجعت على زيادة حدة الحركات الطلابية وخاصة مع أواخر الستينات وأهم تلك الأحداث الحرب الفيتنامية التى ساهمت بشدة فى زيادة الحركات الطلابية بالولايات المتحدة ، إن ذلك الحدث السياسى شكل محوراً أساسياً فى سياسات الرفض للأيديولوجيات السياسية الخارجية للدولة من قبل الطلاب واتحاداتهم .(٢)

ولذلك فإن الأحداث التى تتزامن مع ظهور الحركات الطلابية تدل على أن تلك الحركات تسعى للبحث عن الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بل وتكافح من أجل الحصول عليها وقد تدخل مع الأنظمة الحكومية فى دائرة من العنف والعنف المضاد فى سبيل تحقيق مطالبها .(٣)

إن أوضاع الأزمة المجتمعية فى مصر تمثل مناخاً ملائماً لتنامى أعمال الاحتجاج والعنف ، وبغض النظر عن النتائج الإيجابية التى تحققها السياسة الحكومية والإنجازات فى مختلف المجالات فإن مكونات الأزمة قائمة ، بل إن بعض جوانبها قد تفاقم ومن أهم المؤشرات على ذلك : عجز النظام عن إشباع الحاجات الأساسية لقطاع من المواطنين ، وتبلور التفاوتات الاجتماعية على نحو واضح ، وشيوع ظواهر الفساد السياسى والإدارى وارتفاع معدلات الجريمة والعنف الاجتماعى .(٤)

---

(١) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص: ٩٤ – ٩٥.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٥٦ – ٢٥٧.

(3) The unesco, (Report) : Youth in The 1980s , The unesco Press , 1981, P: 22.

(٤) أحمد ثابت : أزمة الدور الاجتماعى للدولة فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ – ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ٣٢٣.

إن المجتمع المصرى يواجه أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد والمستويات ، فعلى المستوى الاقتصادى هناك مشكلة تراكم المديونية ، العجز فى ميزان المدفوعات إلى جانب تدهور قيمة الجنيه المصرى وزيادة حدة التضخم وزيادة المكون الأجنبى فى الاقتصاد المصرى يضاف إلى ذلك استمرار بعض مظاهر وآثار الانفتاح الاستهلاكى ، وعلى المستوى السياسى ورغم تأكيد القيادة السياسية على ضرورة تعميق قيم وممارسات الديمقراطية إلا أن ترسانة القوانين سيئة السمعة لا تزال تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، كما أن التنظيمات الحزبية الشرعية لا تعبر عن كافة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فى المجتمع والنظام يضع العديد من العراقيل أمام هذه القوى للتعبير عن نفسها بصورة شرعية ومنظمة ، وعلى المستوى الاجتماعى تلتقى أزمة الإسكان مع أزمة المواصلات مع التفاوت الطبقى الصارخ مع انتشار قيم اجتماعية مبتذلة ومشوهة ، تلتقى كافة الأزمات السابقة مع عجز النظام عن تقديم حلول جذرية لها ، الأمر الذى يؤدى إلى تراكمها فى المستقبل بشكل يهدد النظام الاجتماعى ككل وأبعاد الأزمة على مستوى علاقات مصر الخارجية تتمثل فى : عربدة إسرائيل فى المنطقة العربية وتحديها لعملية السلام التى تحرص القيادة السياسية المصرية على تأكيد الالتزام بها إلى جانب زيادة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية .(١)

أضف إلى ذلك إن مستقبل الأكثرية من الطلاب يتوقف على المكان الذى يمكن أن يشغلوه فى سوق العمل وهى سوق تخضع لقوانين خاصة بها ، ولقد شكلت هذه العوامل وغيرها مجموعة من القوى التى أدت إلى إحساس الطلاب بالأغتراب وفقدان الهدف من التعليم ، والشعور باليأس أمام مستقبل تهدده البطالة وفى الوقت ذاته نطلب منهم أن يمتثلوا للنظم القائمة ، وأن ينشغلوا فحسب بدراساتهم دون أدنى مشاركة سياسية أو اجتماعية ، لقد عملت هذه العوامل على تفاقم الأزمة التى يعيشها شباب الطلاب .(٢)

وعلى هذا الأساس لا يمكن فهم المظاهرات الطلابية إلا فى إطار حالة الإحباط التى يعانى منها الشباب المصرى ، فالإحباط يولد العنف ومن هنا تأتى المظاهرات الطلابية كنوع من التعبير عن القلق

(١) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سابق ، ص ص: ٥٨ – ٥٩.

(٢) محمد على محمد : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص: ٩٤.

والتوتر وإعلان الاحتجاج على إخفاق النظام فى مواجهة الأزمة المجتمعية بشكل إيجابى وفعال .(١)

بالإضافة إلى ذلك أن لكل فرد مجموعة من الاحتياجات والمطالب الأساسية والمحددة وهناك درجات مختلفة يمكن على أساسها الوفاء بهذه الاحتياجات ، فمثلاً قد يستطيع الفرد أن يحصل على قدر كبير من احتياجاته المادية أو قد يكون عكس ذلك ، وعلى هذا فإن الوفاء بالاحتياجات يمكن أن يقسم إلى قسمين : حقيقى ومتوقع ، أما الحقيقى فإنه يشير إلى مدى ما يتحقق فعلاً من الاحتياجات ، والمتوقع يشير إلى المدى الذى يشعر فيه الفرد بالعدالة فى تحقيق احتياجاته ، وعلى هذا فإن هناك تحقيقاً لاحتياجات الأفراد ولكن سوف تكون التوقعات أكثر مما تم تحقيقه فعلاً ، وعلى هذا تكون هناك فجوة بين ما تم تحقيقه فعلاً وما نتوقع الوفاء به من احتياجات ، وبذلك يشعر الفرد بالحرمان النسبى نتيجة لنقصان الاحتياجات الحقيقية عما هو متوقع .(٢)

ويظهر هذا الحرمان النسبى عندما يشعر به هؤلاء الذين يقارنون أحوالهم الراهنة بأحوالهم فى الماضى ، أو بما توقعوا أن يحصلوا عليه من منافع ومزايا ويدركون بأنهم فقدوا الكثير أو أنهم لم يحصلوا على ما يعتقدونه حقاً مشروعاً لهم ، وينشأ الحرمان النسبى أيضاً عندما يقارن المرء نفسه بغيره ممن يعتبرهم مساويين له ويرى أنه عومل معاملة غير منصفة .(٣)

ويؤدى ذلك إلى عدم شعوره بالسعادة نتيجة لهذه التفرقة ، ويمكن تحت بعض الظروف أن يصبح هؤلاء المحرومون عناصر فعالة للحركات ، ومن الأمور الهامة فى هذا المجال أن يقتنع هؤلاء بأن مشاعر الضيق والتوتر التى يرزحون تحتها إنما تكون نتيجة لبعض المشاكل القائمة فى المجتمع ، وبصفة خاصة تلك المشاعر المتوترة التى سببتها بعض السلطات الحكومية السياسية ، أى أن مشاعر الغضب والضيق ينبغى أن تتحول وتأخذ طريقها للسير وفق معتقدات الحركات وأفعالها ، والتى تكون أهدافها الجمعية غير عادلة فى نظر الأفراد ، وإذا توصل الجميع إلى هذه النقطة فإن الأفراد ــ الطلبة خاصة ــ يندمجون بشكل فعال فى الحركة من أجل تخليص أنفسهم من التوترات فيعارضون الحكومة

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سابق ، ص ص: ٥٩ – ٦٠.

(٢) إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٣٠ – ٢٣١.

(٣) بيث هس وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٦٤٤.

لكى لا يحدث حرمان أكثر من ذلك الذى يعانون منه .[١]

والواقع أن الحرمان يعد شرطاً ضرورياً لكنه ليس كافياً لكى يبرز الشكل التنظيمى للحركة إلى حيز الوجود ، وكما أوضح تيرنر فإن هناك دائماً قدراً أكبر من الحرمان وقدراً أقل من الحركات المنظمة ، وبناءً علية يصبح من المشروع أن نسأل لماذا يفضى بعض الحرمان إلى حركات فى حين لا يؤدى البعض الآخر إلى ظهور تلك الحركات ؟

والإجابة على هذا السؤال تؤكد على ضرورة توافر ثلاث عوامل ذات أهمية هى : فرص التعبئة ، الاعتقاد فى فعالية التعبئة ومدى إتاحة الموارد التى تمكن التنظيم الحركى من الاستمرار ، وتعتبر الاستجابة الواقعية والمتوقعة من قبل الدولة ذات أهمية بالغة فى هذا المقام ، فإذا ما كانت هناك تقاليد مستقرة فى بلد ما فإن ذلك سيشجع على تحول الحرمان إلى تعبئة منظمة ، أما فى ظروف القهر فيحدث قدر أقل من التعبئة .[٢]

ولذلك يجب تهيئة المناخ العام لكى يسمح بممارسة النشاط الطلابى أو على الأقل لا يتعرض له بالقمع ، ومن ثم تتحول الحركة الطلابية إلى تنظيم اجتماعى مستقر وتكتسب شرعيتها ويعترف بها .[٣]

وخلاصة القول : بالرغم من أن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفقر الواسع الانتشار والاختلافات الحادة فى التركيب الطبقى للمجتمع تعد أسباباً قوية لحدوث الحركات الطلابية التى تطالب بالتغيير ، لكن من الممكن أن توجد جميع هذه الأسباب أو بعضها دون أن تنشأ الحركة فعلاً لأن هناك مجموعة من الشروط أو المتطلبات المنبثقة من هذه الأسباب وهى التى يمكن أن تمثل العوامل المباشرة أو المفجرة لقيام الحركة ، ويمكن إجمالها فى اهتزاز القيم والمعايير والقلق الاجتماعى والحرمان والسخط والإحباط .[٤]

وذلك فى ظل ضعف المؤسسات الوسيطة بين النظام السياسى والطلاب وعدم قدرتها على التعبير عن مطالب الفئات التى تمثلها ، وذلك على اختلاف أنواع تلك المؤسسات من اتحادات طلابية وثقافية

(١) إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، مرجع سابق ، ص: ٢٣١.

(٢) محمد محى الدين : مرجع سابق ، ص ص: ١٦٢ – ١٦٣.

(٣) بيث هس وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٦٤٥.

(٤) عبد العاطى محمد أحمد : مرجع سابق ، ص: ٢٠.

وأحزاب سياسية .(١)

وأخيراً تكشف لنا التحليلات السابقة عن أن الحركات الطلابية تمثل إحدى القضايا التى تعبر عن الأزمات المتعددة التى تواجه الجامعات فى الوقت الحاضر ، كما تتداخل هذه المشكلة فى فهمها مع العديد من القضايا والمشكلات التى تعترض مؤسسات التعليم العالى سواء فى الدول المتقدمة أو النامية ، وتعكس طبيعة الحركات الطلابية نوعية الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والأيديولوجى المتغير الذى يعتبر موجهاً أساساً لقضايا الطلاب ومشكلاتهم فى حياتهم الأكاديمية الجامعية ، كما توضح الحركات الطلابية المشكلات الواقعية التى تعلن بصورة مباشرة عن تيارات التمرد السياسى والرغبة فى المشاركة السياسية ، وتدعو إلى عمليات التحديث والتغيير وقبول سياسات الإصلاح الجذرى الذى يغير من الوظائف التقليدية للجامعات ويجعلها أكثر انفتاحاً لحل مشكلات مجتمعاتها المحلية وتكيفاً مع الأوضاع العالمية الحديثة .(٢)

خاتمة

تعتبر الحركات الاجتماعية والسياسية ظاهرة عالمية تكتسب شرعيتها فى المجتمعات الديمقراطية ، حيث تعد شكلاً من أشكال المشاركة فى صنع القرار السياسى فهى ظاهرة طبيعية تتميز بها كل المجتمعات فى الشرق والغرب وذلك منذ تاريخ المجتمعات الإنسانية ، وظلت كذلك خلال المراحل التاريخية المختلفة .

ويعتبر الطلاب الجامعيون أهم عناصر تشكيل الحركات الاجتماعية والسياسية ، ويرجع ذلك إلى أعدادهم الضخمة وتمركزهم فى مكان واحد أطول فترة ممكنة ، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والتعليمية التى تميزهم عن العناصر الأخرى وهذا ما أكدته الأحداث التاريخية ، فلقد لعبت الحركات الطلابية دوراً هاماً فى عمليات التحرر الوطنى وبناء المجتمع الجديد .

---

(١) على الدين هلال : انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، دراسة وتحليل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة ، ١٩٩٢، ص: ١٣.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن : سوسيولوجيا التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٨.

ويمكن إجمالاً أن أعرض عدداً من القضايا التى تتعلق بطبيعة العلاقة بين النظام السياسى والحركات الطلابية ودورها فى المجتمع كما يلى :-

أولاً : يتأثر الطلاب بانعكاسات الظروف الاجتماعية والدولية وما يترتب عليها من أزمات تتمثل فى حرمان بعض الدول أو الأفراد من حقوقهم السياسية ، كالحرية والمساواة فى توزيع الثروة والأمن النفسى والاجتماعى ، ونظراً لغياب القنوات المؤسسية الشرعية كالأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية يؤدى ذلك بالطلاب إلى التظاهر السلمى للمطالبة بتلك الحقوق وغيرها .

ثانياً : أثبتت الحقائق التاريخية أن أسلوب التعامل مع الحركات الطلابية من قبل سلطات الأمن هو أهم العوامل التى يمكنها أن تخلق من الحركة الطلابية المظهر السلمى أو الراديكالى ، الذى يتحول فى أحيان كثيرة إلى العنف كما حدث فى فرنسا (١٩٦٨) فالعنف يتولد عنه عنف مضاد .

ثالثاً : تؤكد المؤشرات الواقعية الواضحة لكل فرد فى المجتمع المصرى وجود أزمة مجتمعية شاملة تصيب الحكومة بالعجز عن إيجاد الحلول الملائمة لها ، وبالرغم من ذلك إذا حاول الطلاب التعبير عنها وعرض رؤاهم الاجتماعية حولها والمطالبة بالتغيير ــ وهذا حق كفله الدستور المصرى لهم ــ صاروا خطراً على الأمن العام ويجب مواجهته بكل حزم .

رابعاً : على الرغم من أهمية الحركات الطلابية كصورة من صور المشاركة السياسية فى المجتمعات الديمقراطية ، إلا أن عدم النضج السياسى والالتزام فى مظاهرات التعبير عن الرأى ، قد تحول المظاهرة السلمية إلى حشد يتجه إلى العنف وفى ضوء ذلك قد يخسر هذا الحشد تأييد وتعاطف المجتمع .

خامساً : تؤكد الحكومات المختلفة على أنها ترتكز على دعائم الديمقراطية بالرغم من أن الشواهد الواقعية تنفى ذلك ، وعندما يشعر الطلاب بالقهر والظلم والحرمان ينتفضوا للتعبير عن آرائهم والمطالبة بالديمقراطية داخل وخارج الجامعة ، وتؤكد لهم السلطات عند مواجهتهم بالعنف أو الاعتقال أن الديمقراطية التى تؤمن بها الحكومة ــ فى عالمها الخاص ــ لا أساس لها من الصحة على المستوى الواقعى .

سادساً : يختلف هيكل التنظيم الطلابى وأهدافه ومبادؤه ووسائله من فترة تاريخية إلى أخرى ، وكذلك تختلف صور التأييد له من قبل مؤسسات الدولة ، حيث أن عهد الاستعمار والملكية ليس هو عهد الثورة والاشتراكية أو الانفتاح والرأسمالية أو الإصلاح الاقتصادى ، فلكل مرحلة سلبياتها ومشاكلها التى تنعكس على المجتمع .

الفصل الرابع

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٤٠ - ١٩٥٣)

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٤٠ – ١٩٥٢)

محتويات الفصل

أولاً : ملامح التغير السياسى فى الفترة بين (١٩٤٠ – ١٩٥٢)

ثانياً : ملامح التغير الاقتصادى فى الفترة بين (١٩٤٠ – ١٩٥٢)

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى الفترة بين (١٩٤٠ – ١٩٥٢)

رابعاً : الحركة الطلابية فى الفترة بين (١٩٤٠ – ١٩٥٢)

تعقيب

أولاً : ملامح التغيير السياسي فى الفترة بين (١٩٤٠ - ١٩٥٢)

تعددت القوى السياسية التى شكلت الحياة السياسية فى المجتمع المصرى خلال فترة الأربعينات من القرن العشرين ، بين الأحزاب والقصر والإنجليز بالإضافة إلى الحركات التى شاركت فى الصراع ضد الإنجليز .(١)

وكان يوجد داخل الحركة الوطنية المعادية للاحتلال العديد من المؤسسات السياسية ذات المنزع الموروث أو الوافد ، وصار كل من الفكر الوافد والموروث يضم بين جنباته عديداً من التعبيرات عن مصالح سياسية واجتماعية متباينة ، ويمكن القول إن التيار الآخذ من الفكر الوافد كان يضم الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة ــ من انشق عن الوفد ــ والحركة الشيوعية ، وأن التيار الآخذ عن الفكر الموروث يضم الإخوان المسلمين ويقف على مشارفه من انحدر من الحزب الوطنى القديم كمصر الفتاه والحزب الوطنى الجديد .(٢)

وقد أكد الوضع السياسى على اتباع نظام التعددية السياسية فى صياغة النظام السياسى المصرى ، هذا الاتجاه نحو التعددية بدأ ينمو ويزدهر بصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت مقيدة ومتحيزة للنظام الملكى بل إنها كانت تابعة للملك فاروق وسلطة الاحتلال .(٣)

وبدأت تتضح الملامح العامة للصورة السياسية عندما تولى الملك فاروق الحكم فى عام (١٩٣٦) بعد وفاة أبيه ، فأخذ يعبث بالدستور ويتلاعب بتأليف وإقالة الوزارات ، واستشرى أمر المحسوبيات والعصبيات وأمعنت الحكومة فى اتهام الخصوم واعتقال الوطنيين من الشباب وإساءة معاملتهم فى السجون بواسطة ما كان يسمى بالبوليس السياسى واتسع نطاق الوشايات والدسائس .(٤)

وقد اعتمد القصر فى تنفيذ سياسته على أحزاب الأقلية المعبرة عن مصالح الطبقات الحاكمة ، كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض فكلف أحمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف وزارة تمثل فيها

---

(1) Hopwood, Derek : Egypt , Politics and Society (1945 – 1990) , Rout ledge , London , 1993, P: 20.

(٢) طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧، ص: ٣٤.

(3) Mayfield, James : Local Government in Egypt: Structure process and The Challenges of Reform , The American University in Cairo Press , Cairo , 1996, P: 33.

(٤) عادل طاهر : الشباب . ماضيه – حاضره – مستقبله ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥، ص: ٣٤.

كافة أحزاب الأقلية (السعديون ، الأحرار الدستورين ، الكتلة والحزب الوطنى) على أن يحل البرلمان الوفدى وتجرى انتخابات جديدة تصطنع نتيجتها بما يكفل تمثيل الأحزاب الأربعة فى مجلس النواب بحيث لا يكون لأى منهم أغلبية مطلقة ، وكان القصد من تجميع أحزاب الأقلية فى الوزارة ومجلس النواب تكتيل القوى الرجعية استعداداً لفترة ما بعد الحرب ، وتصديا للحركة الشعبية المتوقعة ومحاربة الوفد الذى كان ــ برغم ما طرأ عليه من ضعف ــ حزباً جماهيرياً واسع النفوذ وقوة يعمل لها حساب كبير ، وبقدر ما يزداد عدد الأحزاب فى الوزارة والبرلمان بقدر ما يصعب على أحدها أو بعضها أن ينافس سلطة القصر .[1]

لذلك اتسم الوضع الديمقراطى بالصراع الدائم بين سلطة الملك من ناحية ومدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحية أخرى ، والتناسب بين الطرفين تناسب عكسى على الدوام ، ما يحد سلطة الملك يفسح الحركة للجماهير والعكس ، ويؤكد الدستور وجود الملك كحقيقة غير قابلة للتغيير ، ثم كانت حرية الاجتماع والإضراب والصحافة والتنظيم الحزبى كلها غير طليقة ، تحدها جملة من الأطر القانونية والنظم التشريعية ، والاحتلال البريطانى ذو وجود فعلى أكسبته الشرعية معاهدة (١٩٣٦).[2]

وبالرغم من وصف النحاس باشا هذه المعاهدة بأنها " وثيقة الشرف والاستقلال " إلا أنها لم تكن كذلك ، فقد كان فى بنودها سلبيات وإيجابيات فلقد احتفظت بريطانيا بقواعد بحرية فى مصر ، مع حقها فى استخدام التسهيلات لقواتها التى تنسحب إلى منطقة قناة السويس بعد (٨ سنوات) ، وقد اعترفت بريطانيا بسيادة مصر على القناة كما اعترفت مصر بأن القناة وسيلة دولية للمواصلات ، وأنها وسيلة مواصلات حيوية بين الأطراف المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وأن من حق بريطانيا أن تبقى قواتها فى منطقة القناة إلى الوقت الذى تصبح فيه مصر قادرة عسكرياً على حماية القناة ، كما أن للجيش البريطانى حق العودة فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، وحق المطالبة بفرض الطوارئ

---

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص: ١٩.

(٢) طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ٢٩.

ولإعلان الأحكام العرفية فى حالة قيام الحرب .[١]

وبعد أن تصور النحاس باشا رئيس وزعيم حزب الأغلبية أنه بحصوله على معاهدة (١٩٣٦) قد حقق آمال مصر ، وأوهم الشعب أن هذه المعاهدة هى وثيقة الشرف رغم الوجود العسكرى البريطانى على جزء من أرض مصر ، فقامت الجماهير بتأييد النحاس بشكل مبالغ فيه شجعته على الغرور والتعالى على زملاء كفاحه ، وبخاصة فى أسلوب تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان حيث شاب هذا المشروع شبهة انحراف وزير أشغاله عثمان محرم بإسناده هذا المشروع إلى شركة كهرباء إنجليزية دون العرض فى مناقصة عامة كما تقضى الأصول المالية .[٢]

ولقد شهدت هذه المرحلة التاريخية تدخلاً بريطانياً مكثفاً فى الحياة السياسية المصرية ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نرصد دور هذا التدخل فى إسقاط الوزارات الواحدة تلو الأخرى (مع ملاحظة أن الأصل فى الوزارة فى ظل دستور { ١٩٢٣ } أنها هى التى تهيمن على مصالح الدولة) .[٣]

وتتداخل تجاوزات السلطة التنفيذية مع الأحزاب والاحتلال البريطانى فى صياغة المناخ السياسى المصرى ، ففى (٣١ يوليو ١٩٣٧) انتهز النحاس باشا فرصة التغيير الوزارى بمناسبة تولى الملك سلطاته الدستورية وقام باستبعاد بعض زملائه من التشكيل الوزارى ، معتمداً فى ذلك على تأييده المطلق من البرلمان والشعب وتحوله منذ ذلك التاريخ إلى ديكتاتور ، فقام بفصل النقراشى باشا من الهيئة الوفدية وكذلك الدكتور أحمد ماهر من الوفد وكان من أبرز رجال العمل الوطنى ، وكل هذه تجاوزات مارسها النحاس كرئيس وزراء ورئيس حزب الوفد الذى قام أساساً على وجوب احترام الأسلوب الديمقراطى والدستورى ، وبذلك انقلب النحاس إلى صورة الزعامة المقدسة التى لا يصح أن تراجع فى أى أمر أو تصرف .[٤]

وجاءت حادثة (٤ فبراير ١٩٤٢) لتؤكد الانطباع بتهادن الوفد مع الإنجليز ووصوله إلى الحكم

---

(١) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣، ص ص: ٨٩ – ٩٠.

(٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية . ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص: ٣١.

(٣) أسامة أحمد العادلى : النظام السياسى المصرى ، الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية (١٨٦٦ – ١٩٨١) ، دون دار ، دون بلد ، ٢٠٠٠، ص: ٣٩٤.

(٤) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ص: ٣١.

بواسطة الضغط الإنجليزى .[١]

ولقد بدأت الظروف التى هيأت لوقوع هذا الحادث مع مطلع عام (١٩٤٢) عندما قامت وزارة حسين سرى ـ استجابة لمطلب بريطانيا ـ بقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية بحجة تعاونها مع الاحتلال الألمانى لفرنسا دون أن يعرض الأمر على الملك ، وسعى على ماهر ورجاله فى القصر إلى تصوير الموقف له على أنه تجاهل لموقعه وأن الوزارة قد تجاوزت اختصاصاتها واعتدت على حقوقه فى الإشراف على العلاقات الدبلوماسية الخارجية ، وعندما تصاعدت الأزمة اضطر وزير الخارجية أن يقدم استقالته من منصبه ، الأمر الذى رأى فيه حسين سرى موجباً لاستقالته هو الآخر ، إلا أن تدخل بريطانيا لدى القصر كان له الأثر الكبير فى إبقاء وزارة حسين سرى ، ولم ينقض وقت طويل على انتهاء الأزمة حتى وصلت أنباء نصر قوات روميل الألمانية على الحلفاء فطافت بها المظاهرات فى (٢ فبراير ١٩٤٢) مرددة أسوأ هتاف عدائى لبريطانيا فى تلك المرحلة إذ هتفت الجماهير بحياة روميل .[٢]

وفى يوم (٣) فبراير يقابل السفير البريطانى الملك ويلمح له أن حكومة بريطانيا منزعجة من الشعور العدائى لبريطانيا من مصر ، ووزارة حسين سرى لم تعد تحظى بالتأييد الشعبى أو الملك ولذلك سعت بريطانيا لإيجاد البديل ، وكان هذا البديل هو الوفد ذلك الحزب الشعبى الذى يحظى بتأييد شعب مصر ويصبح هو الطرف الرئيسى الذى يمكن عن طريقه إخماد المظاهرات ، فقامت السفارة البريطانية بتسليم الملك إنذاراً واضحاً بضرورة تأليف النحاس الوزارة وذلك يوم (٤) فبراير وفيه جانب كبير من التهديد ، وقد اقتحمت القوات العسكرية البريطانية بوابات قصر عابدين وهددت الملك بعزله ، فقبل الملك فاروق تكليف النحاس بتأليف وزارة وفدية تنفيذاً لرغبة السفير البريطانى .[٣]

ولقد كانت حادثة (٤) فبراير مدمرة لسمعة الوفد وشعبيته ، فقد اعتبر الكثيرون أن الوفد جاء إلى الحكم على أسنة الحراب البريطانية ، واستنتج البعض بأن إنجلترا ما كان يمكن أن توجه إنذارها إلى

---

(١) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص: ١٨١.

(٢) أسامة أحمد العادلى : مرجع سابق ، ص ص: ٤٠٠ – ٤٠٢..

(٣) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ص: ٣٤.

الملك دون الاتصال سلفاً بالوفد ، وأن الواقعة تضمنت إهانة بالغة لرئيس الدولة المصرية ــ الملك ــ وأن ذلك كان شيئاً قاتلاً للوجدان المصرى فى وقت كانت الجماهير مازالت مرتبطة بشخص الملك .(١)

كانت مظاهرات الابتهاج من أنصار الوفد بعودة النحاس إلى الحكم مأساة ، حيث استقبلت جماهير المهنئين من أنصار الوفد السفير البريطانى لدى وصوله لتهنئة النحاس بمجلس الــوزراء بالترحيــب وحملته على الأكتاف ، وكان الشعب قبل أقل من شهر يقوم بالهتاف فى المظاهرات ضد بريطانيا دولة الاحتلال .(٢)

وبعدما أدت وزارة الوفد دورها فى تهدئة الجماهير تخلى الاستعمار عنها وأسرع الملــك يصــدر قراراً بإقالتها يوم (٨ أكتوبر ١٩٤٤) بعد أن وقعت بروتوكول الإسكندرية الخاص بإنشــاء جامعــة الدول العربية فى اليوم السابق مباشرة .(٣)

ولقد شهدت مصر عدداً من الأحزاب الصغيرة التى لم يكن لها من الوجود الشعبى ما يناوئ الوفــد وهى حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والهيئة السعدية والكتلة الوفديــة وحــزب الاتحــاد وحزب الشعب ، وقد اتصفت هذه الأحزاب عموماً بصفتين :

١- التناقض الصارخ بين مبادئها المعلنة وسياستها العملية عندما تكون فى الحكم .

٢- الانتهازية السياسية التى تمثلت فى استعدادها للبطش بالدستور وانتهاك أحكامه وتقييد الحريات من أجل الوصول للحكم أو الانفراد به .

وما أن قاربت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء حتى بدأت تتبلور فى مصر حركة سياسية عامــة ، تهدف إلى تحقيق الأمانى القومية فى الجلاء التام ووحدة مصر والسودان ، مستغلة بذلك ظروف ما بعد الحرب والاتجاه إلى إقامة نظام دولى يعتمد فى مبادئه على المساواة بين الدول وإلغاء علاقات التبعيــة القديمة ، إلا أن هذه الحركة الوطنية فوجئت بأن تلك المبادئ هى عملية دعائية بحتــة ، وفــى تلــك المرحلة من نضوج الحركة الوطنية المصرية استخدمت السياسة البريطانية أسلوب المفاوضات لكــى

(١) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٨٢.

(٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ص: ٣٥.

(٣) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٨٧.

تفرض مزيداً من التبعية ومزيداً من الالتزامات على مصر ، متصورة أنها تستطيع جذب بعض العناصر الوطنية ــ التى تعتبرها معتدلة من وجهة نظرها ــ لتحقيق أهدافها الاستعمارية فى المنطقة .(١)

وبعد الحرب أيضاً دخلت الشئون العربية فى نسيج الحياة السياسية والنشاط الوطنى للشعب المصرى ، تتبعاً لأخبارها واهتماماً بها وتعليقاً عليها وإظهارها للتضامن مع كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار وضد الحكم الرجعى فى أى من هذه البلاد ، وكانت مشكلة فلسطين أكثر المشاكل العربية احتداماً وزادت عنفاً وتوتراً مع الأيام ، وفى (٢ نوفمبر ١٩٤٥) ــ ذكرى وعد بلفور ــ شهدت مصر مظاهرات عنيفة قادها الإخوان المسلمين وحدث فيها تدمير لبعض المنشآت الأجنبية ، وكان عنفها وشمولها تعبيراً عن موقف المصريين عامة من قضية مصير البلد العربى المتاخم .(٢)

ونتيجة لهذه المظاهرات تم تشكيل وزارة إسماعيل صدقى باشا فى (١٧ فبراير ١٩٤٦) ، وهو رجل دولة أكثر منه رجل سياسة كما أنه خادم مخلص للتاج وخصم عنيد للوفد .(٣)

وكان صدقى باشا بعد أن انتهت الحرب قد بدأ يظهر فى الحياة السياسية بخط سياسى يدعو له ، ويحاول به أن يستغل إمكانيات الموقف الدولى الجديد الذى أسفرت عنه الحرب ، وذلك لخدمة كبار الرأسماليين وحفظاً للنظام ولمصالحهم ضد ما يتهددها من أعاصير ما بعد الحرب ، وفور وصول حزب العمال إلى الحكم فى بريطانيا أرسل صدقى إلى مجلس النواب المصرى يطلب استغلال سياسة حكومة العمال ــ الأكثر مرونة ــ للعمل من غير توان على تصفية مسألتى الجلاء والسودان .(٤)

ومن هنا جاء مشروع صدقى ــ بيفن (١٩٤٦) الذى أكد على مبدأ الجلاء عن مصر فى أول سبتمبر (١٩٤٩) ، مع إبرام معاهدة للدفاع المشترك تستمر عشرين عاماً وهو دفاع يتعلق بحالة الاعتداء على مصر أو دخول بريطانيا الحرب بسبب الاعتداء على إحدى الدول المتاخمة لمصر ، وفى تلك الفترة كانت الحركة الوطنية المصرية تتبنى الوقوف ضد مبدأ الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية

---

(١) هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧، ص: ١٨٣.

(٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص.ص: ٢٥٥ – ٢٥٨.

(٣) مارسيل كولومب : تطور مصر (١٩٢٤ – ١٩٥٠) ، ترجمة: زهير الشايب ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، دون سنة ، ص: ٢٥٦.

(٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٩٢.

على اعتبار أن هذا الشكل من المعاهدات هو ما بدأ الاستعمار يخفى وجوده به فى الآونـة الأخيـرة ، لذلك وقف المصريون ضد المشروع فانهار رغم ما كان يعد به ــ لو تم ــ من جلاء خـلال ثـلاث سنوات .(١)

وأدى الفشل فى هذا المشروع إلى استقالة صـدقى فـى ديسـمبر (١٩٤٦) ، وتكونـت وزارة النقراشى الائتلافية التى حاولت الوصول إلى اتفاق جديد مع بريطانيا ولكنها وصلت إلى طريق مسدود ، الأمر الذى دعا الحكومة فى (٢٥ يناير ١٩٤٧) إلى قطع المفاوضات وإعلان قرارهـا بعـرض قضية مصر أمام مجلس الأمن الذى لم يتخذ قراراً فى الموضوع ، وفى ظل ذلك أعلن النقراشـى أن سياسة حكومته ستكون هى تجاهل الوجود الإنجليزى تماماً ، وأنها لن تتفاوض مع بريطانيـا إلا بعـد انسحاب القوات الإنجليزية من مصر وإنها ستسعى لإقامة علاقات خارجية جديدة ، وسـتركز علـى القضايا الداخلية وعلى تدعيم الجيش .(٢)

وفى (١٥ مايو ١٩٤٨) يصدر الملك أمره إلى الجيش المصرى باجتياز حدود فلسطين متخطيـاً بذلك البرلمان والحكومة وبصفته القائد الأعلى للجيش ، وذلك دون تبليغ النقراشى باشا رئيس الوزراء ويكلف حيدر باشا وزير الحربية بإبلاغه ، وكان هذا يعنى إعلان الحرب وهـى مخالفـة دسـتورية صارخة .(٣)

وكان يمكن للوزارة أن تستقيل لو أرادت عندما اتضح لها خطورة نتائج دخول الجيش الحرب وهو الأمر الذى لم يحدث ، بل لقد أعلن النقراشى فى جلسة مجلس النواب السرية بأن الجـيش علـى أتـم الاستعداد لهذه الحرب وأن كل الاعتمادات قد دبرت وأن كافة الاحتياطات قد اتخذت .(٤)

وتدهورت الأوضاع الداخلية فى البلاد بشكل واضح بنهاية حرب فلسطين وهزيمة الجيش المصرى هناك ، ومما زاد الأمر سوءاً أن البلاد ظلت تحت وطأة الأحكام العرفية التى أعلنت فـى (١٥ مـايو ١٩٤٨) عند بدء اشتراك الجيش المصرى فى الحرب .(٥)

---

(١) طارق البشرى : دراسات فى الديمقراطية المصرية ، مرجع سابق ، ص: ١٣٤.

(٢) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٦.

(٣) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ص: ٢٨.

(٤) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٧.

(٥) سيابى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧ – ١٩٥٢) ، مكتبة مدبولى ، القـاهرة ، ١٩٨٨، ص: ٤٠١.

وفي هذه الظروف برزت تيارات سياسية استطاعت أن تزيد قوتها على المستوى الفكري والتنظيمي في فترة الحرب في فلسطين ، وهي جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية والشيوعية ، وقد رأت السياسة البريطانية في التيار الديني تهديداً للوجود الأجنبي في مصر في صورته السياسية والاقتصادية ، وترى في التيار الاشتراكي بجماعاته المختلفة تهديداً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تهديداً للاستقرار السياسي ، ومؤشراً على تزايد النفوذ السوفيتي في مصر بتصور أنه هو الذي يشجعها .(١)

وقد نجحت حركة الإخوان في استقطاب عدد كبير بسبب قدرة المرشد العام الشيخ حسن البنا الفائقة على التخطيط والتنظيم ، ووجود التربة الثقافية والنفسية الملائمة في المجتمع المصري والتي تجعل الأذهان مهيأة للمشاركة في الدعوات الدينية .(٢)

وعندما عرفت مصر بعد الحرب العالمية الثانية موجة من أعمال العنف تمثلت في بعض حوادث الاغتيال وإلقاء القنابل بسبب افتقاد بعض الشباب ثقته في القيادات السياسية الموجودة ، ثم توجيه الاتهام إلى الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين بأنه هو الذي ينظمها ويقوم بها وأنه قد زاد نشاطه بعد حرب فلسطين .(٣)

ولذلك أصدر النقراشي في (١٨ ديسمبر ١٩٤٨) أمراً بحل جماعة الإخوان المسلمين بسبب تلك الأحداث ، وكرد فعل لذلك قام أحد أعضاء الجماعة باغتيال النقراشي ، وخلفه في رئاسة الهيئة السعدية والوزارة إبراهيم عبد الهادي وشكل وزارة السعديين والأحرار واتبع سياسة تقييد وكبت وإرهاب .(٤)

قام إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء (١٩٤٩) باضطهاد كل من يشتبه فيه وبخاصة من أعضاء جمعية الإخوان المسلمين قبل إثبات أي دليل ، وقامت الوزارة بالعديد من الاعتقالات وأساءت معاملة المعتقلين إساءات بالغة وتعدى الاضطهاد إلى ذويهم وأسرهم الأبرياء وقد أثارت هذه الاضطهادات شعور المواطنين .(٥)

---

(١) هدى جمال عبد الناصر : مرجع سابق ، ص: ١٨٤.

(٢) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٣٧.

(٣) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٠.

(٤) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٨.

(٥) محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص: ٣٦.

وعلى أية حال فقد كانت هذه المتغيرات من وراء إجراء الانتخابات الجديدة فى ظل تقارب ـ يحدث لأول مرة ـ بين القصر والوفد من ناحية وتفاهم بين الوفد وبريطانيا من ناحية أخرى ، وبطبيعة الحال فقد فاز الوفد بأغلبية ساحقة فى هذه الانتخابات التى أجرتها وزارة محايدة برئاسة حسين سرى ، وعلى الرغم من تأييد الملك للوفد إلا أنه لم يكن يتصور أن يحصل على مثل هذه الأغلبية ، فقد خشى الملك أن تتسبب الأغلبية الكاسحة فى عودة الوفد إلى معاداة القصر .[١]

لكن مجيئ الوفد إلى الحكم كان مخيباً لآمال القوى الوطنية وذلك بسبب سيطرة الجناح اليمينى للوفد على الموقف ، فبالنسبة للسراى اتبع الوفد سياسة الاستسلام المطلق بل سياسة التستر على مخازى الملك وحاشيته وبالتالى حمايته من غضب الشعب ، كما حاول الجناح اليمينى فى الوفد إصدار قانون أسماه " المشبوهون السياسيون " وكان سلاحاً فى يد الحكومة ضد العناصر الشعبية .[٢]

بينما استمر النحاس فى سياسته الخاصة بالتقارب مع الملك ، وأعيد فتح المفاوضات من جديد مع الإنجليز ولكن فى أجواء مختلفة تماماً عن أى مفاوضات سابقة أجراها الوفد مع الإنجليز .[٣]

فى (٨ أكتوبر ١٩٥١) ألقى رئيس الوزراء المصرى النحاس باشا ببيان أمام البرلمان تناول فيه المراحل التى مرت بها المحادثات المصرية البريطانية منذ تولى حكومة الوفد الحكم فى (١٦ يناير ١٩٥٠) وكيف وصلت إلى طريق مسدود بسبب تعنت الجانب البريطانى ، وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية ـ تحقيقاً لما وعدت به من الالتزام بتحقيق الأهداف الوطنية ـ قد قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) ، وقد حظى قرار الحكومة الوفدية بتأييد شعبى واسع النطاق .

ويمكن القول بشكل عام أن الحركة الوطنية فى أعقاب إلغاء المعاهدة قد اتسع نطاقها باشتراك أوسع مدى ممكن من القوى الاجتماعية المختلفة فيها ، وبدأت الدعوة إلى تكوين الكتائب لتنظيم الكفاح ضد الإنجليز ويتم بشكل تطوعى بإنشاء مراكز للتدريب على حمل السلاح فى المدن والقرى الواقعة فى

(١) أسامة أحمد العادلى : مرجع سابق ، ص: ٣٨٧.

(٢) صلاح زكى أحمد : مصر والمسألة الديمقراطية . دراسة فى تطور الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر (١٧٩٨ - ١٩٥٢) ، دار ابن زيدون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧، ص: ١٤٧.

(٣) رءوف عباس : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٥١ - ١٩٥٤) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ١٥.

منطقة القناة بالذات أو بالقرب منها ، وكان للضباط الأحرار دور واضح فى تنظيم حركة الكفاح المسلح فى القناة وتدريب المواطنين هناك على القيام بالأعمال الفدائية .(١)

وفى محاولة السياسة البريطانية لاحتواء ردود فعل حرب فلسطين وإلغاء معاهدة (١٩٣٦) على الجيش المصرى ، ومع تحالف السراى مع الاحتلال لضرب الحركة الوطنية ولتصفية الكفاح المسلح فى القناة ، تم توجيه الضربة القاتلة بغرض تصفية الثورة ، ففى (٢٦ يناير ١٩٥٢) أحرقت المخابرات البريطانية وعناصر السراى القاهرة وأرغمت حكومة الوفد على الاستقالة بعد أن أعلنت الأحكام العرفية مساء (٢٦ يناير) فكانت السلاح الذى قضى على الوفد وكفاحه .(٢)

ويوم الحريق كادت مصر أن تكون بغير سلطة سياسية وانفلت زمام الأمور ، ورغم ذلك لم تستطع التنظيمات القائمة مجتمعة أو منفردة أن تلتقط أيا من أطراف السلطة الملقاة طريحة ، وقد لوحظ فى تلك السنوات أن نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن القائد الذى تحتاجه مصر ، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية الذى أعقب الحريق وحتى (٢٣ يوليو ١٩٥٢) .(٣)

وبعد الحريق أصدر الضباط الأحرار منشوراً ينبه ضباط الجيش إلى أن الخونة من المصريين يظنون أن الجيش أداة طيعة فى أيديهم يمكن لهم بها البطش بالشعب ، وأكد المنشور على أن مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وصيانته .(٤)

ثانياً : ملامح التغير الاقتصادى فى الفترة بين (١٩٤٠-١٩٥٣)

كما رأينا على المستوى السياسى كان المجتمع لا يزال يرزح تحت نير الاحتلال البريطانى ، ولم تفلح صيغة المفاوضات السلمية التى انتهجها النظام القائم حينئذ فى تحقيق الاستقلال وإجلاء المستعمر عن أرض الوطن ، ولا شك أن ذلك انعكس على المستوى الاقتصادى حيث تعددت أدوات الاحتلال البريطانى لضمان تبعية الاقتصاد المصرى له ، ولعل من أبرز هذه الأدوات : التحكم فى النظام النقدى

---

(١) عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر . دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص.ص: ١١٥- ١١٧.

(٢) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٥٠.

(٣) طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص: ٣٦.

(٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٥٧٩.

المصرى ، وتوجيه رءوس الأموال الأجنبية نحو إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية كالقطن وتنمية طرق النقل الداخلية والموانى اللازمة لنقل وتصدير هذه المواد للأسواق الرأسمالية المسيطرة والمتحكمة فى الجهاز المصرفي .[١]

أدى ذلك إلى أن المجتمع المصرى قد عانى من أزمة حادة منذ الحرب العالمية الثانية حتى (١٩٥٢) ، انعكس أثرها فى الاضطرابات والقلاقل التى سادت البلاد فى هذه الفترة وكانت تتسم فى العنف فى كثير من الأحوال ، ويمكن أن ندرك عمق هذه الأزمة لو رجعنا إلى التركيب الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى فى ذلك الوقت والعوامل المتحكمة فيه .[٢]

وكان الاقتصاد المصرى – فى مجمله – يغلب عليه الطابع الزراعى حيث يعمل حوالى (٥٦,١ ٪) من الأيدى العاملة فى زراعة تساهم بـ (٤٩ ٪) من الدخل القومى ، مع تركز للملكية الكبيرة وتفتيت كبير فى بقية الأراضى وسيادة الإيجار كشكل لاستغلال الأراضى ، وظلت أساليب الإنتاج المستخدمة فى الزراعة أساليب بدائية فى معظمها ، وانحصرت الزراعة الرأسمالية فى جزء محدود من المزارع الواسعة التى يقوم بزراعتها كبار الملاك أو بعض كبار المستأجرين الذين تميزت مزارعهم باستخدام الآلة على نطاق واسع ، وباستخدام العمال الزراعيين على أسس رأسمالية ووجود أشكال من الإنتاج قائمة على أساس الاقتصاد المعيشى الذى لا تتجه أنشطته إلى التبادل التجارى أو السوق بقدر ما تتجه أساساً إلى إعادة إنتاج وحدة المعيشة أو العائلة .[٣]

أما الصناعة فكان نصيبها فى الدخل القومى لا يزيد على (١٠ ٪) وتقدر نسبة من كانوا يعملون فيها (٨,٥ ٪) من جملة العاملين ، وكانت تنحصر فى الصناعة الاستهلاكية التى تعتمد أساساً على الخامات الزراعية المحلية ، أما الآلات فكانت تستورد جميعها من الخارج ، وبالرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية التى زادت من أرباح الصناعة وضخمت من احتياطاتها إلا أن الاهتمام بالربح السريع وعدم الاهتمام بالأبحاث ورفع الكفاية الإنتاجية فيها أدت إلى تدهور الصناعة .[٤]

---

(١) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص: ٢٥.

(٢) كمال أحمد : الناصرية والعالم الثالث ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص: ٧٢.

(٣) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٦.

(٤) كمال أحمد : مرجع سابق ، ص: ٧٣.

ومن ناحية أخرى نجد أن مصلحة كبار الملاك التحمت عضوياً واندمجت مع مصلحة رءوس الأموال الكبيرة لتشكل ترابطاً بين ملاك الأرض ورجال الصناعة ، حتى صارت القاعدة أن أصبح ملاك الأرض هم رجال صناعة وتجاراً وتداخلت فى الوقت نفسه مصالح هذه الفئات مع مصالح الرأسمالية الاستعمارية وأصبحت الرأسمالية المصرية التابعة ذات طابع احتكارى ، وكان القانون الذى يحكم حركتها هو تحقيق أقصى ربح احتكارى عن طريق سيطرة الاحتكارات على السوق وليس عن طريق تطوير قوى الإنتاج .[١]

وكانت التجارة فى مركز دقيق إذ كانت تقوم أساساً على المحاصيل الزراعية وتعتمد عليها البلاد فى الحصول على العملات الأجنبية لسد احتياجاتها من الخارج ، وقدر نصيب المحاصيل الزراعية من الصادرات فى عام (١٩٥٢) بحوالى (٩٠ ٪) ، وكان القطن وحده يمثل حوالى (٨٥ ٪) من قيمة الصادرات التى اتجه (٧٩ ٪) منها إلى الدول الغربية .[٢]

واتسمت هذه المرحلة بسمات اقتصادية أدت إلى تفاقم الأزمة ومن أهمها :-

أ - عدم وجود سياسة اقتصادية مدروسة علمياً نظراً لارتباطها بتوجهات الأحزاب وتطلعاتها السياسية وصراعاتها على السلطة ، ودليل ذلك تشكيل أربع حكومات فى سنوات قليلة جداً سبقت قيام ثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) .

ب - تركز غالبية الأنشطة والمشروعات التجارية والصناعية فى أيدى الأجانب ، كما كانت البنوك وشركات التأمين تخدم المصالح الأجنبية بالدرجة الأولى .

ج - سوء توزيع الثروة ، حيث استأثرت فئة قليلة من الملاك الزراعيين بالأراضى الزراعية الشاسعة ، بينما كانت غالبية أفراد المجتمع مزارعين أجراء لا يمتلكون ما يكفى لسد احتياجاتهم الضرورية .[٣]

أضف إلى ذلك أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد المصرى كان خاضعاً لمصالح الجاليات الأجنبية الموجودة

---

(١) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٧.

(٢) كمال أحمد : مرجع سابق ، ص: ٧٣.

(٣) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٨٧.

فى المجتمع ، والتى لم تكن أداة استغلال للاقتصاد المصرى فحسب بل كانت عاملاً مهماً ومساعداً للوجود الاستعمارى ذاته ، حيث أصبحت غالبية المشروعات التجارية الكبيرة والمتوسطة ملكاً لرءوس الأموال الأجنبية .(١)

فى فترة الحرب قامت مصر بمد القوات البريطانية الموجودة بها بما تحتاجه من منتجات وحاصلات دون ثمن مدفوع ، ولكن عن طريق إصدار البنك الأهلى المصرى أوراق النقد بضمانة أذونات الخزانة البريطانية وعلى أساس سعر الصرف الرسمى المحدد بين عملتى البلدين ، وزاد بهذا النقد المصدر فى مصر من (٢٨ مليون جنيه) عام (١٩٣٩) إلى حوالى (١٥٤ مليون) فى نهاية (١٩٤٦) بغير زيادة فى الإنتاج تماثله ، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً عانت منه طبقات الشعب .(٢)

ولذلك تحولت مصر من دولة مدينة إلى دولة دائنة ، فلما حلت سنة (١٩٤٣) تحول ما بقى من ديون خارجية على مصر إلى دين محلى ، الدائنون فيه هم المصريون أو من الأجانب المقيمين فى مصر ، وبنهاية الحرب كانت مصر قد تحولت إلى دائن صاف لبريطانيا بمبلغ (٤٣٠ مليون جنيه استرلينى) وهو ما كان يعتبر مبلغاً ضخماً فى ذلك الزمان .(٣)

كل ذلك أدى إلى العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ، مما يعنى أن الموارد الذاتية للاقتصاد المصرى غير كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية ، وقد تركزت السياسة المصرية على البحث عن أساليب تمويل هذا العجز المستمر أكثر مما انصب على تعديل هيكل الاقتصاد وعلاج الخلل الأصيل فى قصور الموارد الاقتصادية عن سداد الاحتياجات المحلية .(٤)

واتضح ذلك خلال عام (١٩٥٠) من تفاقم لمشكلات مصر الاقتصادية والتى من أهمها :- التضخم المالى ، وارتفاع الأسعار ، وجمود الإنتاج الأهلى ، واختلال التوازن فى توزيع الدخل القومى ، وتضخم الميزانية الحكومية ، والإسراف فى فرض الضرائب غير المباشرة ، وفرض القيود التجاريا والمالية والتموينية والبطالة المستترة فى الريف وهجرة سكانه إلى المدن .(٥)

---

(١) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٥.

(٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ١٨٥.

(٣) جلال أمين : معضلة الاقتصاد المصرى ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤، ص: ١٥

(٤) حازم الببلاوى : فى الحرية والمساواة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥، ص: ١٠١

(٥) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٣١٩.

وظهر التناقض داخل الكتلة الحاكمة بين البرجوازية الصناعية وكبار الملاك الذين بسبب سيطرتهم على الدولة بذلوا قصارى جهدهم للحد من الإنتاج الصناعى ، وبالتالى من نمو القوة السياسية للجناح الصناعى للبرجوازية المصرية .(١)

وفى عام (١٩٥١) وجهت البرجوازية المصرية ضربتها الكبرى إلى العناصر الأجنبية ، حيث أصدرت القانون رقم (٣٧) لسنة (١٩٥١) بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية ، وقد نص على أنه " يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين ، اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية " .

فى تلك الأثناء كان الجناح الرأسمالى من البرجوازية المصرية يمارس دوره التاريخى فى انتزاع السيطرة الاقتصادية من العناصر الأجنبية ، ولكن نضال هذا الجناح لتحقيق هذا الهدف لم يتم بالشكل القاطع والحاسم ، ذلك أن ميدان المال والتجارة والصناعة كان ميداناً معقداً لا تستطيع البرجوازية المصرية أن تتقدم فيه وحدها دون التعاون مع العناصر الأجنبية ، ومن هنا فإن نضال الرأسمالية المصرية للنزول إلى السوق والسيطرة عليه كان نضالاً معقداً تتشابك المصالح الاقتصادية الوطنية مع المصالح الأجنبية .(٢)

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى الفترة بين (١٩٤٠-١٩٥٢)

لقد عرف المجتمع المصرى خلال تلك الفترة بنية اجتماعية مشوهة ، فيها تلازمت مع بعضها وتعايشت أنماط مختلفة من الإنتاج ، أنماط قديمة وحديثة ولم يستطع أى منها (أى القديم والحديث) أن يقوى ويفرض سيطرته على الآخر ، لذا نجد أن هذه الأنماط استطاعت بقدر تناقضها أن تعيش جنباً إلى جنب مع الأخرى ، ففى داخل القديم تباينت العلاقات الإنتاجية وفيه جاءت ملامح النمط الإقطاعى ونمط الإنتاج الخراجى وأيضاً علاقات إنتاجية سلعية بسيطة ، أما الحديث فقد أخذ مسحة النمو الرأسمالى للإنتاج ولكنه لم يكن نمطاً إنتاجياً رأسمالياً نقياً ، مما يؤكد على أن هذه الفترة لم تشهد تماماً

---

(١) تامر الميهى : الاستقلالية النسبية للدولة الناصرية . مساهمة فى فهم طبيعة الدولة الناصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، فى: إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر ، بحوث ومناقشات الندوة المهداة إلى أحمد صادق سعد (٣ – ٥ مايو ١٩٩٠) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢، ص: ١٥٦.

(٢) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٥٣.

نمطاً رأسمالياً خالصاً له القدرة على الهيمنة على الواقع الاجتماعى والاقتصادى .(١)

وتوطدت العلاقة بين الملك فاروق ومجتمع الأقلية من الرأسماليين والإقطاعيين ، وتركزت السلطة فى يد هذا التحالف نتيجة لاستحواذها على رصيد الثروة ممثلاً فى الأطيان الزراعية ورأس المال ، إلى جانب المناصب السياسية ، وساعد ذلك على زيادة الهوة بين أفراد المجتمع ـ أغنيائه وفقرائه ـ منذ سنوات الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لها ارتفع عدد أصحاب الملايين وازدادت ودائع الأغنياء فى البنوك ، ولم يصاحب التضخم المالى وما استتبعه من غلاء فى الأسعار ارتفاعاً فى أجور العمال وخاصة الفلاحين ومرتبات الموظفين .(٢)

وأدى ارتفاع نفقات المعيشة إلى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وبحق إنشاء النقابات ، واعترفت حكومة الوفد (١٩٤٢) للعمال بحق التكوين النقابى وذلك كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية التى اتبعتها فى هذه المرحلة الخطيرة من الحرب العالمية الثانية ، حيث أنه قد تفجر الاضطراب السياسى والاجتماعى قبل تولى هذه الوزارة بسبب قسوة ظروف المعيشة ، والعجز البالغ عن توفير المواد الضرورية فسادت المظاهرات تطالب بالخبز .(٣)

كل ذلك كان من أهم تأثيرات الحرب العالمية الثانية على الحياة الاجتماعية للمجتمع المصرى ، وبخاصة فيما يتعلق بارتفاع أعداد مالكى الأرض ورجال الأعمال من ناحية ونمو الطبقات المتوسطة والعليا من ناحية أخرى ، والتى كانت لا تتضمن فقط المصريين بل الأجانب وبعض الأعضاء غير الوطنيين .(٤)

على أن الأزمة الاجتماعية التى بدأت تتفجر منذ نهاية الحرب العالمية قد فرضت نفسها على جميع التنظيمات واقتحمت جميع العقول ، وكان صراع العمال وسخط الفلاحين ينمو مع الوقت ويفرض الصراع الطبقى نفسه على سائر التنظيمات والتيارات السياسية ، كما كان الفكر الاشتراكى

---

(١) شحاتة صيام : الدولة وإعادة إنتاج الفقر ، رامتان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص: ٩٦.

(٢) محمد عبد الحميد الحناوى : الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مطبعة الهلال ، أسيوط ، ١٩٩٦، ص ص: ٥ – ٦.

(٣) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص ص: ١١ – ١٢.

(4) Gudrum, Karmer : The Jews in Modern Egypt (1914 – 1952) , I.B.Tauris & Co., Ltd. London , 1989, P: 158.

يزداد انتشاراً بما يضع من حلول لهذه الأزمة ، وأن جماعة الإخوان كانت تضم جماهير شعبية غفيرة تضنيها مشاكل المجتمع وتعانى من استغلال كبار الملاك .(١)

ومن جهة أخرى ساد القلق بين المتعلمين فقد بلغ عدد المتعطلين من حاملى شهادة التوجيهية والشهادات الجامعية نحو عشرة آلاف ، يرون الأثر المدمر على مستقبلهم من وجود المستخدمين الأجانب أو المتمصرين بالشركات ودوائر الأعمال ، وذات الوضع يصادف التجار والصناع والحرفيين عند تعاملهم مع البنوك وتجار الجملة الأجانب ، وعند إحساسهم بضغط المنافسة الأجنبية على أرزاقهم ، وأسهم كل هذا فى إنضاج الوعى الاجتماعى لديهم بأثر الاحتلال فى مشاكلهم الاقتصادية .(٢)

ومن هنا احتلت المشكلات الاجتماعية مكاناً بارزاً بين القضايا الوطنية الملحة واستحوذت على بؤرة اهتمام المصريين ، وحظيت الأفكار الاشتراكية بانتشار سريع وبالذات فى أماكن التجمع العمالية والسكانية بالمدن الكبرى والصناعية ، ولم تخف بعض الجماعات السياسية تعاطفها مع المذاهب اليسارية المتطرفة والمناداة بالدفاع عن الطبقات الفقيرة التى تعانى من الفقر والجهل والمرض ، مثل لجنة العمال للتحرر الوطنى التى تأسست بالقاهرة فى أكتوبر (١٩٤٥) .(٣)

وقد بدأت هذه اللجنة عملها بالإعلان عن إصدار جريدة تهتم فقط بشئون العمال وذلك بهدف رفع الوعى السياسى للعمال المصريين ، وتركزت قضاياهم على صراع العمال من أجل الحرية والتحرر من هيمنة الغرب ، على اعتبار أن الإمبريالية وضغطها على العمال وإغلاق أبواب العلم والمعرفة هى سياسة تقييد للحريات وذلك بمشاركة الطبقات الحاكمة ، ليس هذا فحسب ولكنهم أيضاً طاردوا بعض العناصر العمالية لإرهابهم أو إيداعهم فى السجون لمجرد أنهم يطالبون بحقوقهم .(٤)

وزاد الأحوال سوءاً أن عملية الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى أهملت إهمالاً مطلقاً فى ظل الاحتلال البريطانى ، فلم ينفق شيئ من الإيرادات العامة على هذا الإصلاح فتدهورت حالة البلاد بصورة واضحة بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية المسئولة عن سوء حالة طبقات الشعب ،

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٣٧٩.

(٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص: ١٣.

(٣) محمد عبد الحميد الحناوى : مرجع سابق ، ص: ١٥.

(4) Ismael, tareqy and El-Said, Rifaat : The Communist Movement in Egypt (1920 – 1988) , Syracuse University press , New York , 1990, P: 43.

وانصرفت طبقة الخاصة من الأغنياء والإقطاعيين وكبار رجال المال والموالين للقصر والإنجليز إلى الحياة النفعية ، واتسمت حياتها بالإسراف والبذخ واقتباس مفاسد الحياة المدنية الغربية ، ولم تقتنع هذه الطبقة بما نالته من امتيازات على حساب غيرها بل عارضت كل دعوة إلى الإصلاح الاجتماعى ، من شأنها أن ترفع من مستوى معيشة الطبقات الدنيا ولو نسبياً .[1]

وشاعت المحسوبية ووزعت المناصب والأموال على المقربين والأصهار وعمت الرشوة ، وانغمس بعض الوزراء وأقاربهم فى صفقات التموين والمقاولات والتوريدات والمشتريات وعمليات الاستيراد والتصدير وفى استئجار أراضى الحكومة والأوقاف بالإيجار البخس واغتصاب أملاك الحكومة ، وسفه إنفاق الحكومة فى إصلاح القصور وإقامة التماثيل الملكية فى الوقت الذى صرف فيه النظر عن مشروع كهربة خزان أسوان ، وشاع سفر الملك والوزراء والأغنياء للاصطياف فى الخارج ونقلت الصحف الأجنبية إلى مصر القصص عن تبذل الملك وسلوكه المنتهك مما يمس إحساس المصريين بالكبرياء الوطنى .[2]

هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى نجد أن وضع التبعية فى مصر كان يقوم على وجود طبقة محلية مسيطرة ــ طبقة كبار الملاك العقاريين والبرجوازيين الكبار ــ جاءت ونمت تحت ضغط الإدارة البريطانية ووفقاً لأهدافها ، التى تتمحور حول صفت هذا المجتمع بجانب غيره من المجتمعات الأخرى فى الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس ، وإن كبار الملاك العقاريين يشكلون القاعدة الأساسية لمجمل الطبقة المحلية المسيطرة ، وفى الوقت ذاته المساعدين فى دمج الجماهير العريضة فى سياق استغلال رأسمالى منظم .[3]

وسيطر الإقطاع على كل الأمور الداخلية فى البلاد ، فكان الأفراد الذين يمثلون هذه الطبقة يملكون أكثر من (٩٠ ٪) من الأراضى الزراعية ، وكان منهم رجال الحكم وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب وكبار أعضاء الأحزاب ومجالس إدارات الشركات وممثلو الدولة فى البلاد الأجنبية إلى غير

---

(١) محمد عبد الحميد الحناوى : مرجع سابق ، ص: ٦.

(٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٣١٣.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٠٠.

ذلك من المراكز الرئيسية .

وشارك الإقطاعيون فى السيطرة على مقاليد الأمور فضلاً عن فئة الرأسماليين المستغلين الذين كانوا على بدء عهدهم بالصناعة قوة لا يستهان بها ، وكان الملك على قمة هذا الجهاز الإقطاعى الرأسمالى وكان يصول ويجول وراء غرائزه وشهواته ناسياً أن هناك شعباً يريد أن يحيا ويعيش ، فكان يضرب هذا بذاك ليحصل على ما يريد فإذا اتفق الجانبان استعان بالمستعمر .[١]

وفى ظل هذه الظروف نشأت طبقة وسطى جديدة طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادى ، وشملت هذه الطبقة خريجى الجامعات والمثقفين والمهنيين وقدمت القيادة الفكرية للتغير الاجتماعى والسياسى المنشود ، وعكس الإنتاج الثقافى فى نهاية الأربعينات حالة الضجر وعدم الاستقرار والاضطراب التى عاناها المثقفون ، فقد شعر المصريون خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة نتيجة رفض إنجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقى وهزيمة الجيش المصرى فى فلسطين ، وزاد إحساس المثقفين بأن القيادة السياسية لبلادهم قد تحالفت مع الإنجليز وهجرت الشعب ، وأدى ذلك كله إلى شعور عميق لدى النخبة المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية ولمستقبل مصر وإمكانية التغيير .[٢]

وفى قطاع الزراعة تركزت ملكية الأراضى فى أيدى العائلة المالكة وبعض كبار الملاك (٠,٤ ٪ من الملاك يملكون فيما بينهم ٣٤,٢ ٪ من المساحة المزروعة) ، بل إن هناك (٦١) شخصاً يمتلك ما متوسطه (٤٤٥١,٣ فداناً) ، وهذا يوضح سوء وبشاعة توزيع الملكية الزراعية فى مصر ، ولحد كبير سوء توزيع الدخول ومجافاتها الصارخة لمبدأ العدالة .[٣]

فقد عملت هذه الفئة بشكل عام على الحصول على أكبر عائد ممكن من الأرض دون بذل أى جهد لتطوير الإنتاج ، فلجأ أغلبهم إلى تأجير أرضه قطعاً صغيرة أو كبيرة بشروط مجحفة للمستأجر ، وكانوا يحفظون عقود الإيجار فى الدائرة ولا تعطى نسخة منها للفلاح المستأجر ، وكانت إدارة الدائرة

---

(١) عادل طاهر : مرجع سابق ، ص: ٢٤.

(٢) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٠، ص: ١٤٤.

(٣) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٧.

تقوم بتحديد قيمة الإيجار فى ظل نظام النسبة وهو نظام ابتدعه كبار الملاك لمواكبة زيادة أسعار القطن ، ويتم بمقتضاه تحديد قيمة الإيجار فى بداية كل عام زراعى وتزداد قيمة الإيجار بزيادة سعر القطن ، هذا واتخذت غالبية الإيجارات شكل المزارعة والإيجار العينى الذى كان يفرض على المستأجر فى غالبية الأحيان أن يعطى للمالك أكثر من نصف المحصول .(١)

ولم تحتكر فئة كبار الملاك ثروة المجتمع المتمثلة فى الأراضى الزراعية فحسب ، بل احتكرت نظامه السياسى كذلك وسيطرت على مؤسساته التنفيذية والتشريعية وسيرتها فى الاتجاه الذى يخدم المصالح المشتركة .

وترتب على ذلك أن أصبح التنظيم السياسى للقوة غير معبر عن مصالح بقية الشرائح الطبقية ، وخاصة فقراء الفلاحين التى شكلت قاعدة عريضة داخل التكوين الطبقى للمجتمع .(٢)

لقد بلغ عدد الفلاحين فى مصر عام (١٩٤٧) ــ على سبيل المثال ــ حوالى (١٤ مليون فلاح من جملة ١٩ مليون نسمة) وكانت الزراعة تشكل ركيزة الاقتصاد القومى فى مصر ، لذا نجد أنه ارتبط بها ما لا يقل عن (٧٥ ٪) من سكان البلاد ، وعلى الرغم من الكم الهائل من عدد الفلاحين فهناك أكثر من ثلثهم بقى دون عمل وخضعوا لشروط قاسية فى الحياة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فقراء الفلاحين كانوا يشكلون فى مجموعهم (٧٢,٢ ٪) من عدد الفلاحين ، فكان الفلاح يقاسى أبشع أنواع القهر من الاستغلال المزدوج من جانب الرأسمالية المحلية والأجنبية فى مجال الرى والاقتراض والتسويق .(٣)

وبقدر ما اطرد نمو هذه الشرائح وبرز وجودها الاجتماعى والسياسى ، بقدر ما اطرد حرمانها من حقوقها الاجتماعية والسياسية وضاقت عليها مؤسسات النظام التنفيذية والتشريعية ، فلم تعكس هذه المؤسسات أدنى صورة لنمو هذه الفئات ووجودها الحقيقى فى المجتمع ، كما لم تعبر عن مصالحها ، ولا عن آرائها فى التغيير الاجتماعى والسياسى ، وبدأ خروج الجماهير عن النظام وعلى أطره

(١) تامر الميهى : مرجع سابق ، ص: ١٥٨.

(٢) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٨.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٠٦.

الرسمية وإنخفضت نسبة مشاركتها فى الانتخابات ، مما يدل على شكها فى جدوى الإصلاح عن طريق الانتخابات ، ونظراً لفشل الحكومات المتتالية وعجزها عن التصدى لمشكلات المجتمع ، دل ذلك عن تفسخ النظام وعجزه مما أدى إلى التمهيد لنجاح حركة وتنظيم الضباط الأحرار فى (٢٣ يوليو ١٩٥٢).[١]

وبصفة عامة اتسمت الفترة السابقة لعام (١٩٥٢) بعدة سمات أهمها :-

١- ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغير الاجتماعى ، وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الاستجابة لها .

٢- دخول القضية الوطنية فى مأزق بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر فى معاهدة (١٩٣٦) وقيام الحكومة المصرية بإلغائها فى (١٩٥١) .

٣- حدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية التى أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثورى ، دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسى ما يمكنها من تغيير نظام الحكم .

٤- وتم ذلك فى إطار وضع اقتصادى يتسم بعدم العدالة الصارخة والتفاوت فى توزيع الدخل .[٢]

وكان أمراً طبيعياً أن تمسك تلك الظروف برقاب الأفراد والجماعات من كل جانب ، وأن تتفشى عوامل الانحلال والتفرقة وأن يعتمل السخط بالنفوس ، وعانى الشباب بسبب ذلك الكثير من المتاعب التى لا حصر لها لما أصابه من سخط على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى فترة الأربعينات .[٣]

وأدت هذه التوترات إلى ازدياد الاغتراب السياسى ونشوب الإضرابات والمظاهرات المستمرة ، ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائمة كالإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى والحركات الشيوعية وهيئة الضباط الأحرار ، لقد شهدت هذه الفترة نمواً للمنظمات التى استخدمت أساليب العنف والاغتيال وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسى .[٤]

---

(١) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٨ – ٢٩.

(٢) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٤٥.

(٣) عادل طاهر : مرجع سابق ، ص: ٢٥.

(٤) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٤٥.

وبالتبعية تأثر الطلاب بتلك الأمور على اعتبار أنها متعلقة بحياتهم ومصيرهم ولأنهم أكثر حساسية وشفافية بالقضية المصرية ، لدرجة أن الطلاب كانوا يتناسون أهدافهم الخاصة أمام الأهداف الوطنية في الثورات المصرية ، وقاموا بدورهم الطبيعي والمؤثر في هذه الثورات بشكل واضح وظاهر .

إن الحركة الطلابية في مصر لم تكن حركة تابعة بل كانت طليعية وفي المقدمة بصفة أساسية للحركات الوطنية المصرية .

ولم تنشأ الحركات الطلابية خلال فترة الأربعينات من فراغ ، ذلك لأنها — والتاريخ أيضاً — سلسلة متواصلة قد تحدث في الأربعينات ولكن جذورها في الثلاثينات ، لذلك كانت حركة الطلاب عام (١٩٣٥ ، ١٩٣٦) من أهم الحركات التي مهدت لنشاط الطلاب خلال فترة الأربعينات .[1]

فقد مارست الحركة الطلابية في مصر نشاطاً سياسياً ملحوظاً منذ الثلاثينات والأربعينات وقت صعود الحركة الوطنية ، وساعد على ذلك أن الساحة السياسية في ذلك الوقت كانت تموج بالعديد من التيارات والحركات السياسية الجديدة التي كانت تسعى لتدعيم مواقعها وبناء قواعدها الاجتماعية والسياسية ، وكانت القوة الطلابية إحدى الركائز الهامة التي سعت إلى اجتذابها ، وساعدت هذه العوامل على تسييس النشاط الطلابي .

وكان الاضطراب الذي ساد الحياة الدستورية في مصر في النصف الأول من الثلاثينات ، وعجز النظام وقتئذ عن التوصل إلى تحقيق الاستقلال التام عاملاً هاماً على التمرد الذي اجتاح صفوف الطلاب وأدى إلى خروجهم في مظاهرات للمناداة بمطالب البلاد في الاستقلال .[2]

وكانت مظاهرات الشباب قد بدأت تتصاعد وبشكل عنيف مع صبيحة يوم السبت (٧ ديسمبر ١٩٣٥) عندما رأى الجامعيون تخليد ذكرى شهدائهم الذين سقطوا في ساحة النضال ، فأعدوا نصباً تذكارياً تمثل أضلاعه السبعة كليات الجامعة المختلفة ، وتجمعت جموع الشباب في فناء الجامعة وأخذوا يهتفون بالهتافات الوطنية والعدائية ضد الإنجليز وتم إزاحة الستار عن النصب التذكاري

---

(١) عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ص: ٩ – ١٠.

(٢) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٤.

بالجامعة ، وعندما أرادوا أن يذهبوا ليزيحوا الستار عن النصب التذكارى بكلية الزراعة فوجئوا بأن مصلحة الكبارى قد فتحت كوبرى عباس حتى لا يستطيعوا الذهاب إلى قلب العاصمة ، ولكنهم استطاعوا إغلاقه بمعاونة بعض طلاب كلية الهندسة ولكن البوليس كان لهم بالمرصاد وتم إطلاق النار على الطلبة واعتقال بعضهم .[١]

وكانت النتيجة المباشرة لهذه الانتفاضة هى تكوين جبهة وطنية موحدة تضم الأحزاب السياسية ، الأمر الذى ساعد على دفع القصر لإصدار مرسوم ملكى فى (١٢ ديسمبر ١٩٣٥) يقضى بإعادة دستور (١٩٢٣) واستمرت الحركة الطلابية فى قيادة عمليات التمرد ضد الاحتلال .[٢]

حتى جاءت أحداث (١٩٣٦) والتى عرفت باسم ثورة الشباب ، وتندفع جموع الشباب المصرى مطالبة الأحزاب بتوحيد الكلمة والموقف فى وجه الاحتلال ، فتتكون الجبهة الوطنية الممثلة للأحزاب برئاسة الوفد وتبدأ التفاوض مع الإنجليز وتنتهى بعقد الوفد لمعاهدة (١٩٣٦) التى فرضتها الظروف الدولية السابقة للحرب العالمية الثانية .[٣]

إذا كانت مظاهرات الطلبة فى (١٩٣٥- ١٩٣٦) قد مثلت نقطة هامة فى مسار الحركة الطلابية على صعيد العمل السياسى ، فإنها أرَّخت أيضاً لبداية انضمام الطلبة وبأعداد كبيرة إلى التنظيمات السياسية الناشئة خارج نطاق الأحزاب السياسية التقليدية ، وعلى رأس هذه التنظيمات حركتا مصر للفتاة والإخوان المسلمين ، وكانت " مصر الفتاة " أول تنظيم سياسى يقيمه ويتزعمه طلاب وخريجون شباب ، حيث شكل الطلاب ما يقرب من نصف أعضاء هذه الحركة ولعب طلاب حركة " مصر الفتاة " دوراً رئيسياً فى انتفاضة (١٩٣٥ – ١٩٣٦) ، وبالمثل اهتم الإخوان المسلمين باجتذاب الطلاب بين صفوف جماعتهم ، حيث تم تنظيمهم فى أسر داخل الجامعة وتزايد نشاط الإخوان فى الحركة الطلابية بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى اعتبر الإخوان من القوى الرئيسية فيها .[٤]

---

(١) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة (١٩٣٠ – ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص: ٦٤٨.

(٢) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص ص: ٣٦٤ – ٣٦٥.

(٣) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص ص: ١٤١ – ١٤٢.

(٤) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٥.

رابعاً : الحركات الطلابية فى الفترة بين (١٩٤٠-١٩٥٣)

فى أواخر عام (١٩٤٥) بدا واضحاً أن الموقف يتطلب قيادة جديدة من بين القواعد الجماهيرية أو القطاعات المتقدمة فى المجتمع ، وكانت أكثر هذه القطاعات تقدماً هى الطلبة والعمال ، فبالنسبة للعمال بدأوا بطرح القضية المصرية فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى لنقابات العمال الذى عقد فى باريس فى أواخر سنة (١٩٤٥) والخاص بأثر الاستعمار البريطانى فى ضرب التصنيع والحركة النقابية فى مصر وإفساده للحياة الديمقراطية .(١)

وفى نفس الوقت عقد الطلبة الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعداداً للعمل الوطنى عند بداية العام الدراسي فى أكتوبر ، آملين فى تكوين جبهة واسعة ضد الاستعمار ، راغبين فى تحديد أساليب نشاطهم السياسى وتوضيح أهدافه وأعلنوا تشكيل اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة واضعين لها برنامجاً من ثلاث نقاط :-

١- أن الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ليس كفاحاً موجهاً ضد الاحتلال العسكرى فحسب ، ولكنه موجه كذلك ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .
٢- يجب القضاء على عملاء الاستعمار المحليين ، الإقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .
٣- أن الطريق لمقاومة الاستعمار هو طريق الوحدة الوطنية ، فلابد من اتحاد القوى المعارضة للاستعمار فى جبهة واحدة واسعة تكافح من أجل إلحاق الهزيمة بالنظام الاستعمارى .(٢)

فبدأ الطلاب كنتيجة مباشرة للموقف الضعيف المتهافت من حكومة النقراشى من قضية الاستقلال وإعادة النظر فى معاهدة (١٩٣٦) يتحركون ضد حكومة النقراشى بزعامة اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعات والمعاهد العليا ، وتمخض هذا التحرك عن عقد اجتماع تاريخى كبير فى مؤتمر جامعى فى (٩ فبراير ١٩٤٦) .(٣)

---

(١) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٤٤.

(٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٨٤.

(٣) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٤٤.

فقد كان صيف (١٩٤٥) على الصعيد السياسى حاراً كحرارة الطقس ذاته ، حيث كانت الحرب العالمية قد انتهت رسمياً ، وكانت الحركة الوطنية المصرية تنتظر أن تتجاوب بريطانيا مع مطالبها بعدما قدمت مصر من خدمات للحلفاء أثناء الحرب ، لذلك عقدت العناصر الطلابية اجتماعات مكثفة فى صالة الألعاب الرياضية بكلية الطب جامعة القاهرة ، وتراوح عدد الحاضرين فى تلك الاجتماعات ما بين عشرين وخمسين من القيادات الطلابية البارزة داخل الحركة ، وتضمنت الموضوعات الرئيسية التى طرحت للمناقشة ، الإمبريالية والتحرر الوطنى ، المعاهدات العسكرية والمقترحات الغربية للدفاع الجماعى عن الشرق الأوسط والديمقراطية والنظام الاجتماعى ، وكانت كل التيارات السياسية الطلابية تقريباً ممثلة فى هذه اللقاءات .(١)

فى ظل تلك الظروف كانت الصراعات الدموية أحياناً بين التيارين الدينى والليبرالى الحاكم تأخذ منعطفات خطيرة ، فقد دوت فيه طلقات الرصاص وانفجارات القنابل وظهور التيار السياسى واستخدامه الصحافة كوسيلة من وسائل الصراع مع التيار الليبرالى الحاكم ، بهدف إشاعة فكره السياسى وكسب أكبر قدر من الجماهيرية وفطن إلى ذلك التيار الليبرالى فبدأ فى مطاردة ومصادرة صحف اليسار ، كل تلك الصراعات أيضاً انعكست على الجامعة وطلابها .(٢)

فمع بداية العام الجامعى (٤٥ / ١٩٤٦) دعا الطلاب اليساريون إلى عقد مؤتمر عام فى (٧ أكتوبر) لمناقشة المواقف الطلابية إزاء المسألة الوطنية فى مواجهة تجدد تبادل المذكرات الإنجليزية المصرية ، وكان قد عقد الإخوان المسلمون اجتماعاً فى اليوم السابق قدموا من خلاله مذكرة إلى الحكومة باسم أرض مصر الخضراء ، طرحوا فيها آراءهم فى القضية الوطنية وقد طالب ممثلو الإخوان أن يقر المؤتمر القرارت التى اتخذوها فى اجتماعهم فى اليوم السابق ، ولكن المؤتمر لم يستجب لطلبهم وكانت النتيجة حدوث شرخ فى علاقاتهم بالطلاب اليساريين ، وفى الثانى من نوفمبر أعلن عدد من الطلاب الإضراب تضامناً مع عرب فلسطين فى ذكرى وعد بلفور .(٣)

---

(١) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١، ص ص: ٨٢– ٨٣.

(٢) عبد اللطيف محمود محمد : دور الطلبة فى السياسة المصرية ، فى: اليقظة العربية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، مايو ١٩٨٦، ص: ٤٧.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٨٣.

وفى (٢٠ ديسمبر ١٩٤٥) أرسل محمود فهمى النقراشى مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطالب فيها بسحب القوات البريطانية وقت السلم ، مشيراً إلى أن علاقات مصر وبريطانيا ستكون مستمرة على أساس من التحالف ، ومع ذلك جاء رد الحكومة البريطانية بعد شهر كامل ليقول أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة (١٩٣٦) سليمة فى جوهرها ، وأن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أثناء الحرب .[١]

وكان رد فعل هذا الاتجاه البريطانى من مذكرة الحكومة المصرية أن وحد الطلاب صفوفهم يوم (٢٦ يناير ١٩٤٦) للقيام بعمل موحد ، حيث أضرب طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عن الطعام داخل كليتهم وأصدر اتحاد خريجى الجامعة بيان احتجاج ، وتلا ذلك سلسلة من الاجتماعات فى العديد من الكليات والمعاهد والمدارس وعقد اجتماع جماهيرى بمقر جمعية الشبان المسلمين ، أصدر قراراً بتنظيم مسيرة فى (٩ فبراير) وتقديم مذكرة إلى القصر تدعو إلى وقف المفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة (١٩٣٦) ورفض أى معاهدة دفاع مع بريطانيا .[٢]

وفى صباح يوم (٩ فبراير) شهدت الجامعة أكبر حشد فى تاريخها ، تجمع الآلاف من طلبة الجامعة وطالباتها وكن يشتركن لأول مرة بعدما فرضن وجودهن الثقافى والسياسى ، وتم إلقاء كلمات تؤكد على بشاعة الاستعمار وتهادن القوى الرجعية مع المحتل وبؤس حالة الطبقات الشعبية وأن قضية الجلاء هى مسئولية الجماهير صاحبة المصلحة الأكيدة فى التحرير .[٣]

وتحرك الطلاب بعد المؤتمر فى مظاهرة كبيرة نحو قصر عابدين تحت شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وعندما وصلت المظاهرة فى طريقها إلى كوبرى عباس وجدته مفتوحاً ، فأصر الطلبة على عبوره وحاصرهم البوليس وانهال عليهم ضرباً فى قسوة شديدة ، ثم أطلقت بعض طلقات الرصاص مما دفع بعدد من الطلبة إلى إلقاء أنفسهم فى النيل .[٤]

---

(١) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص: ١٠٢.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٨٣ – ٨٤.

(٣) خالد محيى الدين : الحركة الطلابية ديمقراطية ثورية ، فى: كتاب الأهالى ، رقم: ٧٤ ، يوليو ٢٠٠٢، ص: ٢٢١.

(٤) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص: ١٠٢.

حيث غرق وجرح أكثر من (٢٠٠) طالب ، وفى اليوم التالى تجددت المظاهرات فى الجامعة وتصدى لها البوليس بوحشية ، وفى يوم (١١) كان يوم ميلاد الملك حطم الطلاب الزينات التى وضعت لهذه المناسبة على قمة الجامعة وداسوا صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار ، وهتفوا ضده واستقبلت الشعلة الملكية بمظاهرة صاخبة ، وفى اليوم التالى (١٢) تسير جنازة صامته لشهداء كوبرى عباس ، وتقام صلاة الغائب على أرواحهم فى الأزهر ، وتقع اشتباكات بين الطلاب والبوليس أمام كلية الطب أثناء محاولة فض مؤتمر عقده الطلاب بالكلية .[١]

لقد أشعلت مذبحة كوبرى عباس النار فى جموع الشعب فى المدن المختلفة ، وهنا أدركت السراى خطورة الطابع الجدى لحركة الطلبة ، فلما استقالت وزارة النقراشى تحدت السراى الشعب واختارت إسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات وعضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس لرئاسة الوزراء .[٢]

وكان ذلك بداية لتشكيل لجنة تنفيذية عامة للطلبة مكونة من طلاب الأزهر وجامعة فاروق واجتمعت يوم (١٦ / ٢ / ١٩٤٦) وأصدرت بياناً هاجمت فيه الحكومة ، ثم اتصل الطلبة بالعمال وصدر بيان هام وتاريخى فى حياة الحركة السياسية المصرية جاء فيه :[٣] قررت نقابات عمال القطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية أن يكون يوم الخميس (٢١) فبراير (١٩٤٦) يوم الجلاء ، يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه ، يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها عناصر الشعب المصرى ملتفة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة ، يوم إشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع أن الشعب المصرى قد أعد عدته للكفاح الإيجابى حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثماً على صدورنا منذ (٦٤) عاماً .[٤]

هذا إلى جانب بيان لجنة الطلبة التنفيذية الذى أكد أن الأسباب التى من أجلها بدأنا جهادنا لا تزال قائمة ، وهى أن تكون المفاوضة على أساس إصدار بيان رسمى من الجانب الإنجليزى يعترف بحقنا

---

(١) لويس جرجس : يوميات من التاريخ المصرى الحديث (١٧٧٥ - ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص: ٤٦٦.

(٢) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٤٥.

(٣) عبد اللطيف محمود محمد : مرجع سابق ، ص: ٤٨.

(٤) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٨٥.

الطبيعى فى الجلاء التام ووحدة وادى النيل ، واستمرت المظاهرات من الشباب تطوف أحياء القاهرة وشوارعها وتقوم فى الأقاليم وتنادى بالجلاء أو الثورة .(١)

وقد شهدت الفترة (١٧ – ١٩) فبراير لأول مرة محاولة جادة للتنسيق بين حركة الطلاب وحركة الطبقة العاملة ، وكان الطلاب اليساريون هم المحركون الأساسيون لهذه المحاولة ، حيث اتصل عدد منهم بمجموعة من النقابات العمالية عقب أحداث (٩) فبراير مباشرة ، ونجحوا فعلياً فى تشكيل جبهة مشتركة من كل العمال والطلاب وهى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى أصبحت أبرز اللجان الطلابية قاطبة ، وكان أغلب أعضاء اللجنة من اليساريين ، وقد شكل الطلاب من الإخوان المسلمين لجنة مماثلة تتكون من الطلاب فحسب تحت اسم " اللجنة القومية للطلبة " والذين رفضوا الاشتراك فى اللجنة السابقة .(٢)

ولم تنزعج السراى وحدها من هذه القيادة الجديدة للحركة الوطنية ، بل وجدت القوات البريطانية أن الموقف يتطلب نزولها المعركة ، فلما سارت المظاهرة التى دعت إليها لجنة العمال والطلبة فى (٢١ فبراير ١٩٤٦) تصدت لها القوات البريطانية فى ميدان التحرير فوقعت مجزرة رهيبة كانت أشبه بمعركة حربية غير متكافئة ، ونظراً لسقوط الضحايا فى المعركة استطاعت لجنة العمال والطلبة أن تمنع صدقى باشا من فتح باب المفاوضات مع إنجلترا ، وعلى الرغم من أن تلك اللجنة كانت تشير إلى طبيعة المرحلة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها لم تستمر أكثر من بضعة شهور لضعفها أمام القوة المعادية للثورة .(٣)

وتتابع عقد المؤتمرات للطلبة والشباب وغيرهما ، وسارت المظاهرات فى الأيام التالية بالقاهرة والإسكندرية وأسيوط ودمياط وبنها وغيرها من مدن الأقاليم ، ثم حددت لجنة الطلبة التنفيذية يوم الاثنين (٢٥ فبراير) ليكون يوم حداد عام ، فصدرت كثير من الصحف مؤطرة بالسواد تحمل المقالات الإثارية ، ثم عقدت لجنة الطلبة مؤتمراً عاماً فى (٢٦ فبراير) قررت فيه عقد مؤتمرات

---

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ١٠٠.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٨٥.

(٣) صلاح زكى أحمد : مرجع سابق ، ص: ١٤٦.

محلية فى كل معهد دراسى فى اليومين التاليين ، وفى ذات اليوم أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً نبهت فيه إلى أن وجود القوات البريطانية فى المدن الكبرى هو ما يعرض الأمن للخطر وطلبت سحبها فوراً ، مع اعتبار يوم (٤ مارس) يوم الحداد العام على أرواح الشهداء .(١)

وفى يوم (٢٦ نوفمبر ١٩٤٦) تجمع الطلاب فى قاعة الاحتفالات بجامعة فؤاد الأول وكونوا الجبهة الوطنية لطلاب وادى النيل ، ونظمت مظاهرات ضمت أكثر من أربعة آلاف كان من أهم مميزاتها العنف وإشعال النار فى الممتلكات العامة وبخاصة وسائل المواصلات ، وتحولت مع تدخل رجال البوليس إلى معارك منظمة استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة ، وكانت تلك المظاهرة تضم عناصر من الإخوان المسلمين والوفد ومصر الفتاة والحزب الوطنى ، وكان القمع عنيفاً حيث أغلقت الجامعات وكانت الدوريات بلا انقطاع فى شوارع القاهرة والإسكندرية وتضاعفت هجمات البوليس وأعمال التفتيش .(٢)

لقد أوضحت الانتفاضة الطلابية عام (١٩٤٦) مأزق كل الأطراف المعنية بالمسألة الوطنية المصرية (البريطانيون ، النظام المصرى ذاته والحركة الوطنية بشكل عام) ، حيث حثت الانتفاضة جميع هذه الأطراف على البحث عن سبل جديدة لحل المشكلة ، كما أكدت على أهمية الحركة الطلابية كمصدر للضغط من أجل إيجاد مخرج من الأزمة القائمة .(٣)

وكانت حركة (١٩٤٦) فيما كشفته من صراع اجتماعى ضد الطبقات والفئات المصرية المتعاونة مع الاستعمار تمثل فكراً ووعياً محدثين ، وهدفاً أكثر وضوحاً من أن يجتمع الكل عليه ، وأحزاباً قائمة يدافع كل منها عن وجوده الذاتى ، كما تكونت طلائع الحركة من عناصر شابة وإن امتازت بوعى واضح فى السياسة والفكر الاجتماعى ، فقد كان ينقصها الخبرة العملية وهيبة الزعامة بين الجماهير .(٤)

استمرت المظاهرات المتفرقة على مدى ما تبقى من العام الدراسى (٤٦ / ١٩٤٧) وازدادت حدتها

---

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ١٠٣.

(٢) مارسيل كولومب : مرجع سابق ، ص ص: ٢٦٩ – ٢٧٠.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٨٨.

(٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ١١١.

عند بداية العام الدراسى التالى (٤٧ / ١٩٤٨) ، ورداً على ذلك تم فرض الحظر على نشر أنباء المظاهرات الطلابية وتم إيقاف عدد من المجلات بسبب خرق قرار الحظر ، وقام البوليس بعمل سياج مسلح أحاط بجامعة فؤاد الأول ، وفى (٢٧ ديسمبر ١٩٤٧) حاول نحو ألفى طالب اقتحام هذا السياج إلا أنهم أجبروا على التراجع ، فاحتلوا مكاتب إدارة الجامعة مطالبين رئيسها إما بطرد البوليس أو الاستقالة وتم سحب أفراد السياج الأمنى فى (٣ يناير ١٩٤٨) ، ثم اندلعت الإضرابات ثانية فى جامعة فؤاد الأول عندما ألقت السلطات البريطانية فى السودان القبض على أعضاء وفد سودانى عند عودتهم من القاهرة ، وقد داس الطلبة المضربون صور الملك فاروق بنعالهم ، وقاموا بالهتاف ضد الملكية وتبعاً لذلك أغلقت الجامعة لبعض الوقت .(١)

وقد كانت الحركة الطلابية عام (٤٧ / ١٩٤٨) من أهم الحركات التى تلت حركة (١٩٤٦) فى النضال ، حيث سعت فى سبيل الاستقلال التام وقد أفشلت كافة المشاريع الاستعمارية التى حاول القصر والطبقة العميلة إبرامها مع المحتل ، صعدت نضالها ضد الرجعية المحلية والقصر من أجل الديمقراطية والعدل الاجتماعى والإعلان عن المعاداة الصريحة والواضحة للنظام الملكى .(٢)

ومع هذا النجاح الذى حققته الحركة الطلابية إلا أن حرب (١٩٤٨) قد أحدثت انقساماً داخلها ، حيث رفض اليسار تأييد الحرب ضد اليهود فى حين أن الحرب قد دعمت من موقف الإخوان المسلمين ، وزادت من استعداد الطلاب للجوء إلى العنف واندلعت معارك ضارية بين الطلبة والبوليس خلال الهدنة فى فلسطين ، وقتلت عناصر طلابية مدير أمن القاهرة وتم حل جماعة الإخوان المسلمين وألقى القبض على العديد من طلابهم خاصة أولئك الذين تطوعوا للحرب فى فلسطين ، واستمرت موجة العنف التى أودت بحياة النقراشى باشا رئيس الوزراء ثم الشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين .(٣)

وفى (٤ إبريل ١٩٥١) نظمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والتنظيمات الشيوعية مؤتمراً بنادى كلية الحقوق بجامعة فؤاد حضره كثير من الأساتذة والشباب والكتاب الأحرار ، وانتهى المؤتمر

(١) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص.ص: ٩٥ – ٩٦.

(٢) خالد محيى الدين : مرجع سابق ، ص: ٢٦٠.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٩٦.

إلى الموافقة على نص الميثاق الوطني الذي يعلن المبادئ الآتية :-

١- رفض أى معاهدة أو تحالف أو دفاع مشترك فى أى صورة من صور التعاهد مع الاستعمار الأنجلو أمريكى .

٢- عدم الاعتداء على الحريات العامة ، حرية الصحافة والرأى والاجتماع وغيرها .

٣- تدعيم الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين من أجل التحرر الكامل من براثن الاستعمار .

٤- إلغاء البوليس السياسى تلك الهيئة التى أقامها الاستعمار لتوطيد أقدامه ولمحاربة المواطنين الأحرار .(١)

وقد شهد أكتوبر (١٩٥١) تصعيداً فى النشاط الطلابى فكان هناك على الأقل خمسة عشر إضراباً ، وفى ديسمبر أنشئت تسع وثلاثون لجنة وطنية طلابية بالقاهرة ، وأصدر مؤتمر طلابى ميثاقاً وطنياً يطالب بدعوة الشعب إلى الكفاح المسلح وتحولت الجامعة نفسها إلى معسكر تدريب عسكرى ، وقام الإخوان المسلمين بتوفير السلاح بالإضافة إلى إرسال الكتيبة الأولى من فدائى الجامعة إلى منطقة القناة فى (٩ نوفمبر ١٩٥١) ، وساهم الطلاب من كل التيارات السياسية فى الأعمال الفدائية .(٢)

وعلى الرغم من قرار الوزارة بمنع المظاهرات منذ يوم (٦ ديسمبر ١٩٥١) ، فقد بدأت المظاهرات العدائية ضد فاروق تتجمع وتسير فى الشوارع منذ (٢٥ ديسمبر) ، وأخذت الهتافات العدائية تسمع فى فناء الجامعات والشوارع والميادين وكانت تلك المظاهرات نذيراً لما سيؤول إليه مصير الملك والملكية .(٣)

وتواكبت تلك المظاهرات مع المصادمات ضد الجيش البريطانى فى منطقة القناة ، وتحولت جنازة الطالب / عمر شاهين عضو الإخوان المسلمين فى (١٤ يناير) إلى مظاهرة قومية ، وانتقد الفدائيون حكومة الوفد لعدم منحهم مساعدة تذكر بينما هاجمتها بريطانيا بسبب تشجيعها للإرهاب ، فاضطرت

---

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٣٥٢ .

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٩٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧، ص:٨٢.

الحكومة في النهاية إلى الاستقالة بعد إعلان الأحكام العرفية فى (٢٦ ينــاير ١٩٥٢) إثــر حريــق القاهرة .[١]

ففي صباح هذا اليوم خرجت مظاهرات الطلبة والجنود وغيرهم من الجامعة متجهين إلى مبنى رئاسة الحكومة بشارع القصر العينى ، وكانت المظاهرات تتجمع فى الشوارع وتنمو أثناء سيرها وخرجت من الأزهر مظاهرة كبيرة اتجهت إلى ميدان عابدين ، وامتلأت الشوارع بالجماهير تنادى بحمل السلاح والسفر لمحاربة الإنجليز وتنادى أمام القصر الملكى بسقوط الملك .[٢]

وانتقلت مظاهرات هذا اليوم بعد ذلك إلى مرحلة جديدة مشبوهة هى حرق سينما ريفولى ثم ســينما مترو ثم نادى الترف كلوب البريطانى الذى اشتعل بمن فيه ، وتلاحقت الحرائق فى المتــاجر الكبيــرة والفنادق حتى شملت (٣٠٠ متجر) وفندق شبرد وعشرات من الحانات والبارات ومعارض السيارات وبنك باركليز البريطاني وغيرها ، مما حول وسط القاهرة إلى شعلة من النيران وكانت هذه هى نهاية الملكية وبزوغ فجر ثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) .[٣]

تعقيب :

بالتطبيق على الفترة التاريخية (١٩٤٠ – ١٩٥٢) من خلال التعرض لملامح التغير الاجتمــاعى بجوانبه الثلاثة وعلاقتها بالحركة الطلابية لاحظ الباحث ما يلى :–

الجانب السياسى

١– تدل الأحداث السياسية خلال تلك الفترة علي تنامى ظاهرة عدم الاستقرار فى النظــام السياســى ، حيث تعددت وكثرت الأحزاب بدون فاعلية إلا من حزب الوفد مــع تعاقــب وتعــدد التشــكيلات الوزارية ، وهذا كله كان يخدم مصالح الاستعمار البريطانى وحكومة القصر وعلى رأسها الملــك فاروق ، فعندما تتعدد الأحزاب وتتصارع فيما بينها على الوصول إلى الحكم والسلطة تلين قواهــا فيصعب منافسة سلطة القصر .

(١) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٩٧.

(٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، مرجع سابق ، ص: ٥٣٢.

(٣) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص: ١٧٠.

٢- جميع الحريات مقيدة من قبل الملك ووزرائه وحكومة الإنجليز .

٣- تميزت العلاقة بين حزب الوفد والإنجليز بالتوتر فى فترة الثلاثينات ، ثم الصداقة فى بداية الأربعينات ويؤكد ذلك على أن سياسة الأحزاب تتغير بتغير قادتها والمراحل والظروف التاريخية ، فحزب الوفد هو الذى عقد معاهدة (١٩٣٦) وكذلك هو الذى أعلن إلغاءها فى وزارته الأخيرة (١٩٥٠) ، وربما يدل ذلك أيضاً على مدى التخبط فى سياسة الأحزاب فى التعامل مع القضايا الوطنية فى تلك المرحلة .

٤- مثلت سياسة المواجهة والتحدى من قبل الوزارات بعداً هاماً قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم سلكت الوزارات المتتابعة طريق المفاوضات الذى ثبت فشله بعد الحرب العالمية الثانية .

٥- تعتبر الظروف السياسية فى كل مرحلة وفترة زمنية بعداً هاماً يساهم فى تشكيل وزارة بعينها ، كما حدث بعد أحداث (١٩٤٢) حيث تم تشكيل وزارة الوفد بقيادة النحاس باشا بهدف التهدئة ، وبعد أحداث الإخوان المسلمين (١٩٤٥) تشكلت وزارة صدقى باشا الذى يجيد التعامل مع تلك المواقف .

٦- مع تغير الأحداث السياسية تبرز اتجاهات وجماعات سياسية ، كما حدث عند تنامى التيار الدينى والاشتراكى والشيوعى مع حرب فلسطين كرد فعل لتلك الحرب واختفاء الوفد عن الساحة ثم ظهوره مرة أخرى عام (١٩٥٠) .

الجانب الاقتصادى

٧- يعكس تغلغل نفوذ الاستعمار البريطانى العسكرى السياسة الاقتصادية المتبعة ، حيث يعمل دوماً على تبعية وسائل وأدوات الإنتاج له ، ويتم توجيه الموارد الاستخراجية الأولية كالقطن للتصدير إلى بريطانيا وحلفائها فى وجود المصلحة الشخصية لأصحاب رأس المال المحلى وتفضيلها على مصلحة الجماهير أو بلدهم .

٨- سعى الاستعمار إلى عدم خلق سياسة اقتصادية مستقرة للدولة ، فارتبطت بفكر الأحزاب والوزارات المتعددة خلال فترة تواجد الوزارة على الساحة السياسية ، ويؤدى عدم الاستقرار السياسى إلى التذبذب فى معدلات النمو والإنتاج مما يدعم من تواجد الاستعمار فى مصر بصفته المالك لكل شيء .

٩- إن الصراع الدائم والمستمر بين البرجوازية المصرية والأجنبية صراع غير متكافئ ، حيث تمتلك

البرجوازية الأجنبية لكل وسائل القوة فى حين تفتقدها البرجوازيـة المصـرية ، ولـذلك أصـبح الاقتصاد المصرى فى خدمة النفوذ والاستعمار البريطانى فكانت موارد مصر وإنتاجها كله تقريبـاً موجه لتمويل القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية .

الجانب الاجتماعى

١٠- اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء فى تلك المرحلة ربما يعود إلى ترابط العلاقـة بـين الطبقـة الرأسمالية والإقطاعيين مع الملك فاروق تدفعها المصالح الشخصية ، وقد أدى ذلك إلى اسـتحواذ تلك الفئات على رصيد الثروة .

١١- ظهرت أزمة المتعلمين وغير المتعلمين أيضاً نتيجة لتغلغل النفوذ الأجنبى والموظفين الأجانـب بالشركات ودوائر الأعمال والتجارة والصناعة ، مما أدى إلى حدوث بطالـة عنـد الفئـات مـن المصريين بجميع أنواعها .

١٢- أدت الأزمة الاجتماعية المتمثلة فى الفقر والمرض والجهل إلى نضج الوعى السياسـى للعمـال والفلاحين والمتعلمين فى السعى نحو الحصول على حقوقهم ، وتعرية سياسة الاستعمار البريطانى والقصر المسببين لتلك الأزمة .

١٣- وجدت هوة واسعة بين الطبقات ، وسيطرة سياسة المصالح الشخصية على فئات المجتمـع فـى ظل سياسة بريطانية وحكم ملكى ضعيف ، فكان من المعتاد استغلال كبار المـلاك للمسـتأجرين بشتى الطرق مما زاد من نسبة فقراء الفلاحين والمعدمين ، وكان ذلك بناءً علـى تنفيـذ سياسـة الحكومة البريطانية فى إعطاء كل الفرص المتاحة لنمو رأسمالية مستغلة ، فى ظل انشغال ملك فى ملذاته وشهواته فى بناء القصور الفاخرة والتحكم فى أملاك الأوقاف بالإيجار واغتصـاب أمـلاك الحكومة وانتشار المحسوبية والرشوة ، وأدى كل ذلك إلى إحساس الطبقة الوسطى مـن المثقفـين والمتعلمين والموظفين بالاغتراب ووطأة الظلم والخضوع لذلك الواقع الاجتماعى .

الحركة الطلابية

١٤- بالرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى تفاقم أزمة اجتماعية واقتصادية فـى مصر ، إلا أن حركات الطلاب كانت دوماً تظهر على سطح الأحداث السياسية بهدف عام وطنـى ألا وهو إنهاء الاحتلال ، ويمكن أن يدل هذا على وعى وإدراك الطلاب بأن السبب فى تلك الأزمة هو الاحتلال بالتحالف مع سلطة القصر ، لذا يجب أن يزولا فتنتهى الأزمة الاجتماعية .

١٥- تتميز تلك الفترة بمشاركة فئات مجتمعية مع الطلاب فى حركاتهم ومن أهم تلك الفئات العمال ، حيث أعطت للحركات الطلابية القوة والفاعلية وظهر ذلك فى الحركة الطلابية عام (١٩٤٦) ، وربما يدل ذلك على وحدة وتكاتف قوى الشعب حول هدف واحد متمثل فى القضاء على القهر والظلم فى صورة محاربة الاستعمار والقوى الرجعية من حكومات ووزارات ورأسماليين وإقطاع ، وكذلك وحدة الفكر فى أن الوسيلة الوحيدة لهذا يجب أن تكون فى صورة مظاهرات حاشدة .

١٦- رغم تنوع القوى والانتماءات السياسية بين الطلاب فى الاتجاه اليسارى والإخوان المسلمين ومصر الفتاة وغيرهم ، إلا أنها كانت كلها فى وحدة الصف الطلابى لمواجهة العدو الأول (الاستعمار بجميع أشكاله) ظهر ذلك فى المؤتمرات والاجتماعات الطلابية ، وربما يرجع ذلك إلى تشوه البنية الاجتماعية وانعكاس ذلك على جميع فئات المجتمع من جراء التحالف الاستعمارى مع قوى الرجعية فى مصر آنذاك .

١٧- تتسم الحركة الطلابية فى تلك الفترة بتواجد وعى جماعى حول هدف عام ، لذلك تنوعت أساليب الحوار قبل تنظيم الحركة فى صور اضراب وبيانات احتجاج واجتماعات طلابية وغيرها ، وأدى ذلك إلى بلورة رؤى الطلاب وتفتحها من خلال تبادل الآراء ثم الاستقرار على مجموعة القضايا التى ينادى بها الطلاب فى المسيرة الطلابية .

١٨- تميزت الحركة الطلابية عام (١٩٤٦) بعدم وجود قائد جماهيرى واحد بين الطلاب ، بل كانت مجموعة من الطلاب مختلفى الانتماء السياسى وأهمهم الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والوفد والحزب الوطنى ، كان المتحدثون فى المؤتمرات الطلابية مجموعة عناصر من كل فئة يرى فيهم زملاءهم حسن البيان والخطابة ، ويمكنهم التأثير فى الآخرين وقد تميزت الحركة بالتنظيم والاستمرار لفترات طويلة بدأت من يوم (٩) فبراير وحتى (٢٦) نوفمبر عام (١٩٤٦) ، وتلاها مجموعة من المؤتمرات والندوات والمسيرات البسيطة فى عام (١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥١) كصورة من صور الضغط على الحكومة .

١٩- تميزت وسائل مواجهة تلك الحركات بالعنف والقسوة متمثلة فى الاستعمار والبوليس السياسى ، حتى أنه كان هناك ضحايا بين الطلاب وهذا يدل على عدم تواجد أى مظهر من مظاهر الديمقراطية للاستماع لآراء الطلاب فى تلك المرحلة من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدل على أن قوة الطلاب فى مجملها كانت من أهم وسائل الضغط على القيادات السياسية والاحتلال ، مما دعى إلى مواجهتهم بالقوة المسلحة كمحاولة لإخماد هذه الثورات الطلابية التى تثير الرأى العام .

الفصل الخامس

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٥٣ - ١٩٧٠)

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

محتويات الفصل

أولاً : ملامح التغير السياسى فى الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

ثانياً : ملامح التغير الاقتصادى فى الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

رابعاً : الحركة الطلابية فى الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

تعقيب

أولاً : ملامح التغيير السياسى فى الفترة بين (١٩٥٣ - ١٩٧٠)

ترجع خصائص أى نظام سياسى إلى مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية وخصائص النخبة الحاكمة فى كل مرحلة ، ويمكن القول إن السمات الرئيسية لنظام الحكم فى الخمسينات والستينات تعود أساساً إلى الظروف التاريخية التى ارتبطت بحركة الجيش فى (٢٣ يوليو ١٩٥٢) ، وتطور وقائعها وأحداثها فى السنوات التالية وتتسم تلك الحركة بأنها حركة عسكرية ، قوامها رجال عسكريون وأداتها تنظيم عسكرى (تنظيم الضباط الأحرار) ولم يكن ضمن عناصرها شخصيات مدنية ، كما أنها لم تقم بتخطيط مسبق أو تعاون مشترك مع حزب أو حركة سياسية مدنية خارج الجيش ، وقد انعكس ذلك على سمات نظام الحكم الذى تبلور بعد عام (١٩٥٢) .(١)

وكان تكوين التنظيم من شباب الضباط صغار الرتب لم يزد سن أكبرهم وقت قيام الثورة عن الخامسة والثلاثين ، تفتح إدراكهم السياسى فى الثلاثينات وسط اشتعال حركات التحرر الوطنى والاستقلال ، ولم يكن تنظيم الضباط الأحرار تنظيماً سياسياً عادياً شمل ضباطاً بالجيش وإنما كان تنظيماً سياسياً عسكرياً ، ولم ينفك عن الطبيعة العسكرية أيضاً من حيث الوسائل التى توحى بها تحقيق أهدافه السياسية ، والمؤسسة العسكرية هى عمود الارتكاز للسلطة السياسية للدولة وقلعتها الحامية ، ولها أسلوب معروف فى البناء التنظيمى يعتمد على الضبط والخضوع الرئاسى والحركة الدافعة من أعلى وهى كشأن أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية ، تتحرك (بالقرار الإدارى) فيستجيب المستوى الأدنى للمستوى الأعلى بغير بحث فى الأهداف والغايات .(٢)

فى إطار الملاحظات السابقة تتفق معظم البحوث التى أجريت عن مصر ما بعد (١٩٥٢) أن مجموعة الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة فى (٢٣ يوليو) ، لم يكونوا ملتزمين بأيديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعى بعينه وأنهم قد اتبعوا فى المقام الأول منهجاً بعقيدة جامدة ، لذلك بلور الحكام الجدد لمصر ما أسموه بالتجربة والخطأ ، وتطورت أفكارهم نتيجة خبرتهم وممارستهم العملية فى الحكم

---

(١) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ - ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٨٧.

(٢) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، فى: المستقبل العربى ، السنة السابعة ، العدد الرابع والستون ، يونيو ١٩٨٤، ص: ٧٧.

واعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة ، أضف إلى ذلك أن النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير أيديولوجى موحد ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد ، بل لقد تراوح الضباط الأحرار ما بين الاتجاه الإسلامى والاتجاه الماركسى .(١)

وظهر هذا التداخل بين الاتجاهات الأيديولوجية للضباط الأحرار نتيجة للتفاعل المستمر مع جماعات إصلاحية قبل الثورة وأهمها : جماعة الإخوان المسلمين وبعض جماعات الجناح اليسارى ، بل وأكثر من ذلك كان هناك بين أعضاء الحركة عناصر من تلك الجماعات .(٢)

وقد نجح النظام مع بداية حكمه فى تصفية معارضيه وبرز جمال عبد الناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع ، ووسط هذه الصراعات وبخاصة الصراع بين اللواء محمد نجيب من ناحية وعبد الناصر ورفاقه من ناحية أخرى ، والصراع داخل مجلس قيادة الثورة حول اتجاه النظام الجديد ، فى وسط هذه الصراعات اكتفى النظام فقط بالدعوة إلى تحقيق أهداف قيام الثورة فى المبادئ الستة المعروفة وهى :-

القضاء على الاستعمار ، القضاء على الإقطاع ، القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، إقامة عدالة اجتماعية ، إقامة جيش وطنى قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .(٣)

ولذلك بعد ما حدث الانقلاب العسكرى اتجه النظام الجديد إلى تعزيز الدولة بالقوة العسكرية لبناء جيش وطنى قوى ، وذلك بهدف حفظ الأمن العام وتزويد الجيش بأحدث المعدات العسكرية بالتعاون العسكرى مع الاتحاد السوفيتى (السابق) .(٤)

وكانت عملية اتخاذ القرار السياسى تتم من خلال مجلس قيادة الثورة ، الذى يتمتع بالسلطة الفعلية فى اتخاذ القرار أثناء تولى اللواء محمد نجيب الرئاسة (١٩٥٢ – ١٩٥٦) ، كما كانت السلطة الدستورية لاتخاذ القرار تتركز فى مجلس الوزراء ، وذلك طبقاً للإعلان الدستورى الصادر فى

---

(١) على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر . الديمقراطية والاشتراكية ، فى: مصر من الثورة إلى الردة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص: ٣٨.

(2) Mayfield, James : op.cit , P:33.

(٣) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٦٠.

(4) Owen, Roger : State, Power and Politics in The Making of The Modern Middle East , Rout ledge , London , 1992, P: 33.

(١٠ فبراير) عام (١٩٥٣) ، فقد كان مجلس الوزراء يصدق فى الواقع على قرارات مجلس قيادة الثورة ، كذلك كان مجلس قيادة الثورة يتخذ القرارات من خلال مناقشات مطولة لوجهات النظر المختلفة ، وينتهى إلى قرار معين من خلال التصويت فى معظم الأحيان .(١)

ولكن نتيجة للصراعات السياسية فى داخل مجلس قيادة الثورة بين اللواء نجيب ـ الذى كان رمز الثورة وواجهتها ـ ومجموعة الضباط الأحرار الأحدث سناً ، والصراع بين النظام الجديد والأحزاب السياسية ، وتخلل هذه الفترة أزمة مارس (١٩٥٥) والتى انتهت بهزيمة نجيب وإقصائه عن السلطة ، وتولى الرئيس عبد الناصر الحكم فى الفترة بين (١٩٥٦ حتى وفاته عام ١٩٧٠) اتسمت تلك الفترة بتمركز النظام السياسى حول شخصيته الكارزمية ، فقد نجح فى إقامة علاقات مباشرة بين الزعيم والشعب ، ومثلت هذه العلاقة المصدر الرئيسى لشرعية النظام الجديد .(٢)

وقد كان عبد الناصر امتداداً تاريخياً لظاهرة السلطة فى مصر ، فقد ورث عبد الناصر وتربع على قمة أقدم بيروقراطية فى أقدم دولة مركزية فى التاريخ ، واستطاع من خلال ذلك أن يسيطر على مجتمع مهيئاً ومعتاداً على هذه السيطرة من أعلى ، ومن هنا كانت المركزية فى بناء أجهزة الدولة وجمع عبد الناصر كل السلطات فى يديه ، وأصبحت هناك صورة هرمية واحدية تنفرد باتخاذ القرارات وتدفع السياسات زعامة فردية وحيدة .(٣)

وقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها ، وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع كله ، وتشكل الهيكل التشريعى على أساس من هذه السلطات المركزة ، واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية منها : سلطة تعيين كبار الموظفين ومتوسطيهم فى سائر القطاعات والأنشطة ، وسلطة فصلهم بغير إجراءات التحقيق وسماع الدفاع .(٤)

إن مركزية السلطة وما ارتبط بذلك من ضعف فى الدور الرقابى للبرلمان ، ومحدودية فى استقلال

---

(١) إبراهيم سعد الدين : كيف يصنع القرار فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨، ص: ٥٤.

(٢) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٨٤.

(٣) أحمد أنور : الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص: ٣٢٦.

(٤) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ١٠٨.

القضاء ، وتقييد لحرية الصحافة والإعلام ، كل هذه العوامل وغيرها أوجدت مناخاً ملائماً لتنامى ظواهر الفساد السياسى والإدارى ، خاصة وأن غلبة الطابع البيروقراطى على العملية السياسية قد أفسح المجال لوصول عناصر انتهازية إلى بعض المراكز القيادية فى التنظيمات السياسية والنقابية ، وقد نظرت تلك العناصر إلى السلطة كطريق للثروة وهذا لم يتحقق دون استعمال السلطة والانحراف بالوظيفة العامة .[(١)]

ويتضح مما سبق أن رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى ، وأجهزة الإعلام اللاسلكية والصحافة وغيرها كخطب المساجد تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل إلى الجماهير والرأى العام خط الدولة السياسى وتقوم بالدور التعبوى المطلوب ، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل إلى القيادة اتجاهات الرأى العام وقياساتها وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها ، واستغنى بذلك كله عن الوظيفة الحزبية من حيث أن الحزب صلة بين الجماهير والقيادة ينقل عنها وينقل إليها .[(٢)]

كان خوف النظام منذ أن قام فى (١٩٥٢) هو الأحزاب والتنظيمات المعارضة ، وهذا هو الخطر الذى تنبه إليه رجال الثورة والخط الذى اتخذوه منذ فترة مبكرة ، فكثيراً ما قال عبد الناصر ورردده فى خطبه أن " حكومة الثورة هى حكومة الأمة بطبقاتها جميعاً " ، وكان خوف عبد الناصر فى المقام الأول من أصحاب الفكر هو انتماؤهم إلى تنظيمات ، فالتنظيمات الخارجة عن إرادة الثورة كانت تهدف ــ عنده ــ إلى الاستيلاء على الحكم فضلاً عن اتصالاتها الخارجية التى يمكن أن تكرس لهذا الهدف .[(٣)]

فبعد أن أباحت قيادة الثورة فى (٨ سبتمبر) عام (١٩٥٢) للأحزاب السياسية إعادة تنظيم نفسها ، وتقدم خمسة عشر حزباً ومنظمة مهنية بالفعل ببرامجها وأنظمتها الداخلية ، عادت قيادة الثورة وأصدرت قرارها فى (١٦ يناير ١٩٥٣) بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها بل واعتقال

(١) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر، دراسة كمية – تحليلية – مقارنة (١٩٥٢– ١٩٨٧) ، فى: النظام السياسى المصرى ، التغير والاستمرار ، أعمال المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص: ١٥٠.

(٢) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ١٣١.

(٣) مصطفى عبد الغنى : المثقفون وعبد الناصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص: ٢٦٩.

قياداتها .[١]

بعد ما تأكد لرجال الحركة أن استمرار الأحزاب سوف يظل عقبة كؤوداً فى سبيل تحقيق أهدافهم ، فإلى جانب حل الأحزاب السياسية قامت الحركة بتعطيل صحافتها والصحافة المتعاطفة معها ، ووضعت قادتها تحت الإقامة الجبرية وإحالة بعضهم إلى محاكمات صورية أمام محاكم استثنائية ، كمحاكم الثورة التى تحللت من كل الإجراءات والضمانات اللازمة لتحقيق العدالة فى أبسط معانيها .[٢]

لقد كانت أزمة المشاركة السياسية أحد أبرز ملامح العهد الناصرى ، حيث اتسمت مؤسسات وتنظيمات المشاركة بالضعف والهشاشة وانعدام الفاعلية ، فبعد إلغاء الأحزاب السياسية شرعت النخبة الحاكمة فى بناء تنظيمها السياسى الخاص بها ، فأسست فى العام نفسه هيئة التحرير لتعبئة التأييد للنظام الجديد وسد الفراغ السياسى الذى نجم عن حل الأحزاب ، واعتباراً من عام (١٩٥٧) حل الاتحاد القومى محل هيئة التحرير ليكون إطاراً يجسد وحدة الأمة ويفسح المجال أمام الشعب كله للممارسة السياسية ، وفى عام (١٩٦٢) تم تأسيس الاتحاد الاشتراكى العربى ليحل محل الاتحاد القومى .[٣]

ونلاحظ أن التغيرات التى لحقت بكل من التنظيمات الثلاثة التى تعاقبت على الحياة السياسية فى مصر خلال هذه المرحلة ، قد نبعت من القيادة السياسية ممثلة فى جمال عبد الناصر ، فإلغاء هيئة التحرير وإقامة الاتحاد القومى تم بمبادرة من عبد الناصر ، وذلك بعد أن استنفد التنظيم الأول أغراضه عقب تحرر مصر من علاقتها ببريطانيا ، والتحول من الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى جاء بقرار آخر من عبد الناصر فى أعقاب سقوط الوحدة المصرية السورية ، وهكذا لم يولد أى من التنظيمات الثلاثة ولادة طبيعية من صلب الشعب ، بل ولدت جميعها ولادة مصطنعة ، اصطنعتها إرادة الرجل القابع على قمة السلطة .[٤]

١- هيئة التحرير (١٩٥٣ – ١٩٥٦)

لقد أعلن عن إنشاء هيئة التحرير فى (٢٣ يناير ١٩٥٣) وتولى جمال عبد الناصر أمانتها العامة

---

(١) مصطفى كامل السيد : التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٧٠.

(٢) أسامة أحمد العادلى : مرجع سابق ، ص ص: ٥٠٢ – ٥٠٣.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ١٥٥ – ١٥٦.

(٤) أسامة أحمد العادلى : مرجع سابق ، ص: ٥٠٥.

، ولكن الهيئة رغم ما أتيح لها من وسائل الدعوة والإعلان لم تتحول إلى حزب حقيقى ، وقد استثير لدى جمهور الرأى العام الحذر التقليدى من أى حزب ينشأ فى أحضان السلطة ، ودعم هذا الحذر أن أنشئت الهيئة مع إعلان حل الأحزاب جميعاً فى (١٧ ينساير ١٩٥٣) ، ورؤى وقتها فى هذه الإجراءات مجتمعة أن السلطة السياسية الجديدة عازمة على ولوج سبيل للحكم مغاير لما تبنته الحركة الحزبية وقتها .[١]

وذكر عبد الناصر فى خطاب له فى إبريل (١٩٥٣) أن هيئة التحرير ليست حزباً سياسياً يجر المغانم على الأعضاء ، أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان وإنما هى أداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة أساسها الفرد .[٢]

ولقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكام الجدد فى مصر بأن الشعب ليس مهيئاً بعد للحياة الديمقراطية وأنه لابد من إعداده لذلك وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السليمة ، وانعكست هذه الأفكار فى برنامج هيئة التحرير فقد كان شعارها (الاتحاد ـ النظام ـ العمل) .[٣]

وعكس النظام الأساسى لهيئة التحرير أهداف المرحلة الانتقالية ، فقد انقسمت الأهداف إلى داخلية وأخرى خارجية ، وكانت الأهداف الداخلية تتمثل فى تحقيق المصالح الأساسية للشعب وإقامة مجتمع على أساس الإيمان بالله والثقة بالنفس وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكفالة الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية وتبصير المواطنين بواجباتهم ، أما الأهداف الخارجية فقد تمثلت فى تحرير البلاد من الاستعمار بكافة صوره وأشكاله وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أى تأثير خارجى ، ودعم الصلات مع الشعوب العربية وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية .[٤]

ولقد وجدت جماعة الإخوان المسلمين ـ التى لم يشملها فى ذلك التاريخ قرار حل الأحزاب ـ وجدت فى الإعلان عن هيئة التحرير إعلاناً عن بديل منافس مدعوم بسلطة الدولة .[٥]

وكانت تلك الجماعة تمثل خطراً على مجلس الثورة بل كانوا فى منافسة مع النظام الجديد على السلطة

---

(١) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ١٢٨.

(٢) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٦٠.

(٣) على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ، ، مرجع سابق ، ص: ٤١.

(٤) على الدين هلال : موسوعة مصر الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٨٧.

(٥) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ١٢٨.

السياسية ، وفى شهر يناير عام (١٩٥٤) بدأ قادة جماعة الإخوان المسلمين بمظاهرات واسعة فى الشوارع تسعى إلى إجبار المجلس على تنفيذ خططهم لقيام ثورة إسلامية ، وعمل القادة العسكريون على إلقاء القبض على قادة هذه الجماعة ومنعوا المنظمة من العمل والتى أصبحت تعمل فى الخفاء ، وفى شهر أكتوبر من عام (١٩٥٤) حاول أحد أعضاء الإخوان المسلمين اغتيال عبد الناصر ، لهذا ازداد قمع رجال الشرطة لأفراد الجماعة وازدحمت السجون بالمساجين السياسيين ، وتمكن القادة العسكريون من القضاء على جميع معارضيهم ومنافسيهم على السلطة بحل الجماعة بالقرار الصادر فى (١٤ يناير ١٩٥٥) .[١]

وأعلنت قيادة الثورة فى يناير (١٩٥٣) عن تشكيل لجنة من خمسين عضواً لإعداد مشروع دستور جديد ، ثم أصدرت فى (١٠ فبراير ١٩٥٣) دستوراً مؤقتاً ليجرى العمل به ثلاث سنوات هى فترة الانتقال التى حددتها الثورة ، وتكتمل صورة الحكم والنظام السياسى فى تلك الفترة بعد الإعلان عن هيئة التحرير بتبنى هذا المشروع ، الذى أعلن أن جميع السلطات مصدرها الأمة وتركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء ، وجعل السيادة العليا للدولة من اختصاص قائد الثورة يباشرها بما يتفق وحماية الثورة وتحقيق أهدافها ، ونص الإعلان أيضاً على تكوين مؤتمر من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ومناقشة تصرفات كل وزير .[٢]

وأطلق هذا المشروع الحريات الفردية والجماعية وحرية الاجتماع ومنع حضور الشرطة الاجتماعات ، ولم يجز الإخطار مقدماً عن الاجتماعات إلا بالنسبة للاجتماعات العامة ولم يقيدها إلا بكون غرضها سلمياً ومن دون حمل سلاح وألا تتنافى مع الآداب ، وأباح المواكب والمظاهرات فى حدود القانون .[٣]

(١) دانييل ر. براور : العالم فى القرن العشرين . عصر الحروب العالمية والثورات ، مركز الكتب الأردنى ، عمان ، ١٩٩٠، ص ص: ٣٨٢ – ٣٨٣.

(٢) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٧٧.

(٣) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ٧٥.

٢- الاتحاد القومى (١٩٥٦ - ١٩٦٢)

بعد أن استقرت الأمور للثورة وانتهى الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر لصالح الأخير ، صدر دستور جديد وقد قام بوضع الدستور لجنة فنية ، ثم عرض على الشعب للموافقة فى استفتاء عام .[1]

وأصبح الاستفتاء الشعبى العام أساساً لشرعية النظام السياسى فى مصر من الناحية الدستورية لأول مرة فى تاريخها الحديث ، فقد صدر دستور (١٩٥٦) لينهى فترة الانتقال ويبدأ صفحة جديدة فى حياة الديمقراطية .[2]

وقد نص الدستور على توفير الدولة المستوى المعيشى اللائق لجميع مواطنيها ، تهيئ لهم فيه الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، وأن تكفل الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للجميع بغير استثناء ، وعن مظاهر النظام الرئاسى كما تضمنها الدستور فتتمثل فى أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للدولة وللحكومة معاً ، بما يعنى الاستغناء عن الازدواج الموجود فى النظام البرلمانى فى هذين المنصبين ، وكذلك حق رئيس الجمهورية فى اختيار وزرائه وعزلهم من مناصبهم وعدم مسئوليته سياسياً أمام مجلس الأمة .[3]

لقد أرسى دستور (١٩٥٦) الأسس العامة التى تنبع منها خصائص النظام السياسى فى ظله ، ويمكن القول إنه فى ظل هذه الخصائص حدث تغيير جوهرى فى المبادئ التى يقوم عليها النظام وطبيعة العلاقات بين الحاكمين والمحكومين ، وطبيعة نظام الحكم أيضاً ، يضاف إلى ذلك الأخذ بالتنظيم السياسى الواحد كوسيلة للربط بين السلطات الحاكمة والمواطنين ، ولكن ظلت السلطة العليا التى تملك صلاحية اتخاذ القرار السياسى سواء فى الشئون الداخلية أو الخارجية مركزة فى يد السلطة التنفيذية التى يقف على رأسها رئيس الجمهورية ، يعاونه فى ذلك عدد من أفراد النخبة الحاكمة وهم فى غالبيتهم أعضاء مجلس قيادة الثورة .[4]

---

(١) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ - ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٧٨.

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص: ١٥٣.

(٣) عزة وهبى: مرجع سابق ، ص ص: ٢٠ - ٢١.

(٤) بكر مصباح تنيرة : تطور النظام السياسى فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٦) ، دكتوراه (غير منشورة) ، اقتصاد وعلوم سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص: ٢٧١.

وأكد عبد الناصر أن الأحزاب عادة ما تكون أدوات فى يد قوى خارجية وإحدى قنـوات الحـرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين فى العالم فيقول " ولو أنى سمحت الآن للأحزاب أن تقوم على الفور ، فماذا تكون النتيجة ؟ أغلب الظن أننى سأجد هنا ثلاثة أحزاب ، أحدها يدعو إلى التحالف مع الغرب وثانيها يدعو إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتى أما الحزب الثالث فسيكون الحزب الذى ينادى بانتهـاج سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى ، وأعتقد أن العودة إلى السياسة الحزبية قبل تعلـيم الجمـاهير وتدريبها سوف يكون عودة إلى فوضى وفساد عهد ما قبل الثورة وأنا لا أريد أن تتمزق وحدة وطننـا من أجل مصلحة هذا البلد الأجنبى أو ذاك وإنما أريد صيانة وحدة هذا البلد حتى تثبت الفكرة الوطنيـة المنبثقة من أعماقه وتترسخ " .[١]

لذلك وطبقاً لدستور (١٩٥٦) فقد ظلت الأحزاب السياسية غير مصرح بها ، وبدلاً مـن هيئـة التحرير نص الدستور على تنظيم جديد هو الاتحاد القومى ليكون البوتقة السياسية التى ينخـرط فيهـا الشعب بكل طبقاته ، ولم يكن الاتحاد القومى ــ عند عبد الناصر وقادة الثورة ــ مجرد هيئة سياسـية لملء الفراغ الذى أوجده حل الأحزاب السياسية ، فقد كان بالنسبة لهم لا يندرج تحت نظـام الحـزب الواحد أو التعدد الحزبى باعتبار أن النظامين لا يناسبان احتياجات الوطن فى تلك المرحلـة ، فكـان الاتحاد القومى تعبيراً عن مصر كلها فهو كما قال عبد الناصر يمثل الشعب كله .[٢]

وهو إطار وطنى يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاسـتعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل وأثبتوا خيانتهم له ، ويمثل تعبئة جهود الشعب من أجـل تحقيـق أهداف الثورة وتدريب القيادات على المستويات المختلفة لدراسة المشاكل المحلية وحلها .[٣]

لقد ضمنت السلطة التنفيذية لنفسها القدرة على التحكم فى شكل البرلمان عندما ضمنت قانون الاتحاد القومى نصاً يشترط موافقة التنظيم السياسى على من يرشح نفسه لعضوية البرلمان ، ومن هنا لعبـت القوانين والقرارات الخاصة بالانتخابات دورها فى تأكيد سطوة السلطة التنفيذية ، وفى تكـريس عـدم

(١) على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ، ، مرجع سابق ، ص: ٤٢.

(٢) على الدين هلال : موسوعة مصر الحديثة ، مرجع سابق ، ص ص: ٨٧ – ٨٨.

(٣) على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ، ، مرجع سابق ، ص: ٤٣.

التوازن بين السلطات ، ففى عام (١٩٥٦) صدر قرار للانتخابات ، فتح باباً واسعاً لإمكانية انتهاك نزاهة أى انتخابات تجرى فى ظله ، حيث أباح أوضاعاً يستحيل معها فرض الرقابة القضائية على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها ، وهكذا استخدم نظام الانتخاب كأداة لإضفاء شرعية قانونية على ظاهرة الاستبعاد السياسى لصالح السلطة التنفيذية ، بل هناك مواد تنص صراحة على استبعاد فئات بعينها وحرمانها من ممارسة حقها فى المشاركة السياسية .(١)

إكتفى عبد الناصر فى قمع معارضيه وفرض سلطانه بالقانون رقم (١٥٣ لسنة ١٩٥٨) الخاص بحالة الطوارئ بعد أن أعيدت صياغته على الصورة التى تمنحه كل السلطات فى اعتقال معارضيه ، فقد كان يكفى لسلب حرية المواطن معيار من ثلاثة : أن يكون مشتبهاً فيه ، أو خطراً على الأمن العام ، أو خطراً على النظام العام حتى يجرى اعتقاله ، ولا معقب بعد ذلك على قرار الاعتقال ولا سبيل للطعن فيه أمام القضاء بأى طريق من طرق الطعن .(٢)

وفى ظل هذا المناخ جرت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير (١٩٥٨) فألغى دستور (١٩٥٦) ، وكان مجلس الأمة الذى انتخب وفقاً لهذا الدستور قد أجل انتخابه إلى (١٩٥٧) بسبب معركة تأميم القناة وأحداث العدوان الثلاثى على مصر .(٣)

وعندما قام عبد الناصر بإغلاق القناة أمام الملاحة قامت الدول الثلاث (بريطانيا ، فرنسا وإسرائيل) بالهجوم فى أواخر شهر أكتوبر من عام (١٩٥٦) وحاولت القوى الثلاث فى خطة عسكرية وصفت بأنها كانت ناجحة لكنها فشلت من الناحية السياسية ، سبب الفشل هو أن تلك القوى كانت تأمل بأن يتم إقصاء عبد الناصر عن الحكم ، لكن العكس حصل وأصبح عبد الناصر بطلاً قومياً وكانت أزمة السويس بمثابة أعظم نصر لعبد الناصر فقد تحدى الإمبريالية وانتصر .(٤)

وقد جاء دستور (١٩٥٨) شبيهاً فى كثير من مواده لدستور (١٩٥٦) وخاصة فى شكل نظام الحكم والعلاقة بين السلطات حيث أخذ بالنظام الجمهورى ، وكان لرئيس الدولة نفس سلطات الرئيس

---

(١) مصطفى كامل السيد : التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٧١ – ٧٢.

(٢) إبراهيم دسوقى أباظة : الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات ، الزهراء للإعلام العربى، دون بلد ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨، ص: ١٢٨.

(٣) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ١٠٦.

(٤) دانييل ر. براور : مرجع سابق ، ص: ٣٩٠.

فى دستور (١٩٥٦) ، ولكن تم النص أيضاً على إنشاء مجلسين تنفيذيين أحدهما للإقليم المصرى والآخر للإقليم السورى ، يعين أعضاؤهما بقرار من رئيس الجمهورية ويختص كل منهما بدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم ، أما بالنسبة للسلطة التشريعية فكان مقرها مجلس الأمة ، ونص الدستور على أن يتم اختيار أعضاء المجلس بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى .[١]

٣- الاتحاد الاشتراكى (١٩٦٢- ١٩٧٦)

لقد أدى الانفصال السورى فى سبتمبر (١٩٦١) واكتشاف أن قادته كانوا ممن تولوا مناصب أساسية فى الاتحاد القومى إلى إثارة قضايا هامة فى تفكير عبد الناصر وهيكل نظام حكمه ، وقاده إلى إعادة النظر فى عدد من الأفكار والمؤسسات السياسية ، لذلك ففى (٤ نوفمبر ١٩٦١) أعلن عبد الناصر عن خطة لإعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر على مرحلتين :-

الأولى : تعيين لجنة باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لحث وتحديد معايير انتخاب ممثلين عن الشعب لهذا المؤتمر .

الثانية : انتخاب المؤتمر الوطنى الذى سوف يناقش مشروعاً لميثاق العمل الوطنى الذى سوف يقدمه الرئيس .[٢]

لقد تبلورت أيديولوجية الثورة بصورة نسبية عند صدور ميثاق العمل الوطنى (١٩٦٢) ، الذى تضمن أوفى بيان بمجموعة المبادئ والأفكار الأساسية للثورة ، لقد تحدث الميثاق عن حتمية الحل الاشتراكى لأسلوب التخلص من التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، ومع ذلك فعلى الرغم من تغييراته الثورية أحياناً ، نجد أن الميثاق كان أكثر ميلاً إلى الإيحاء بأن الاتجاه نحو الاشتراكية كان ضرورة عملية أكثر مما كان اختياراً أيديولوجياً .[٣]

---

(١) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص ص: ١٨٠ – ١٨١.

(٢) على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ، ، مرجع سابق ، ص: ٤٨.

(٣) سعد الدين إبراهيم : مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ – ١٩٧٧) ، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص: ٦٩.

وكان عبد الناصر حريصاً على التمييز بين مفهومه للاشتراكية وبين الماركسية ، وأقام هذا التمييز على ثلاثة أسس : أولها : رفض دكتاتورية الطبقة الواحدة ، وثانيها : احترام مبدأ الملكية الفردية وبالذات في الزراعة ، وثالثها : الإيمان بالدين .

وكان عبد الناصر يشير باستمرار إلى التوافق بين الإسلام والاشتراكية ، وأن مبادئ الاشتراكية نابعة من الإسلام ، وفي هذا الإطار قام المفتي بإصدار فتوى أوضح فيها أن القوانين الاشتراكية لعام (١٩٦١) تتفق مع مبادئ الإسلام .(١)

لم يكن الاتحاد الاشتراكي حزباً بالمعنى المتعارف عليه ذلك أن العضوية فيه كانت مفتوحة للكل تقريباً ، باستثناء قلة ممن حرموا من حقوقهم السياسية ، وظلت السلطة الحقيقية في الاتحاد الاشتراكي مركزة دائماً في أيدي عدد محدود من الشخصيات التي تنتقل بين الاتحاد الاشتراكي والحكومة ، وكان الاهتمام الأكبر للاتحاد في العمل التنفيذي وليس العمل السياسي ، ويمكن القول بأن عدداً كبيراً ممن التحقوا بوظائف الاتحاد الاشتراكي ، قد اتجهوا إليها بدافع زيادة الدخل أو مضاعفه النفوذ وليست نتيجة التزام أيديولوجي أو إحساس بالرغبة في الخدمة العامة ، كذلك اعتمد الاتحاد الاشتراكي على الحكومة في الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته التي بلغت حوالي ستة ملايين جنيه سنوياً، وكل ذلك يوضح الطابع البيروقراطي الذي تميز به الاتحاد .(٢)

وقد حظى الشباب باهتمام خاص في إطار الاتحاد الاشتراكي ، ويمكن القول بأن تنظيم الشباب في إطار تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي قد مر بمرحلتين :

الأولى : السابقة على عام (١٩٦٧) وقد تميزت ببداية إعداد وتنظيم وبناء الهيكل التنظيمي للمنظمة الشبابية .

الثانية : هي المرحلة اللاحقة لنكسة يونية (١٩٦٧) والتي شهدت بصورة أو بأخرى تجميد منظمة الشباب ، وانحسارها وتقلصها إلى مجموعة من المستويات التنظيمية الموجودة في المكاتب دون أي

---

(١) على الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر (١٨٠٣ - ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٦٧.

(٢) نزيه نصيف الأيوبي : الدولة المركزية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩، ص: ١٠٨.

نشاط فعلى ، وإن اختلفت أسباب ذلك من فترة إلى أخرى .(١)

وتبلورت قيم الشباب فى تلك الفترة فى التخطيط والتصنيع ومختلف العمليات التنموية الاجتماعية والاقتصادية ، بهدف الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية وذلك إيماناً منهم بوطنية القيادة السياسية الصادقة وثقتهم المطلقة فى قدرتها على تحقيق كافة أهداف الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إلا أن الصراعات السياسية الدولية وسيطرة السوق العالمى أدى إلى عدم استقرار السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، مما انعكس بدوره على نسق البناء الاجتماعى .(٢)

وقد أصدر رئيس الجمهورية فى مارس (١٩٦٤) دستوراً مؤقتاً بقرار منه وتحقق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس فى حل مجلس الأمة ، واعتبار الاتحاد الاشتراكى الذى حل محل الاتحاد القومى بعد حركة التأميمات الواسعة فى (١٩٦١) و (١٩٦٢) ، اعتباره السلطة الممثلة للشعب ، وكان رئيس الجمهورية هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته .(٣)

فقد نصت المادة الأولى للدستور على أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن النظام الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى ، كما نص على إقامة قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .(٤)

وكسابقه لم يعين دستور (١٩٦٤) ماهية النظام السياسى من حيث كونه نظاماً رئاسياً أم نظاماً برلمانياً ، واختلف الفقهاء فى تحديد ماهية النظام السياسى ، وإن كان على المستوى الواقعى ــ فضلاً عن مستوى النصوص ــ كان أميل إلى النظام الرئاسى منه إلى البرلمانى ، وبالنسبة لحقوق المواطنين وبخاصة قضية الحرية ، فقد غض الدستور الطرف عن حق حظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً وحق تكوين الجمعيات وحظر المصادرة العامة للأموال ، وكذلك نصت المادة (٢٧) من الدستور على حق الاجتماع ولكنها أغفلت النص على عدم مراقبة هذه الاجتماعات وحضور جلساتها وتضييق الخناق

---

(١) المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ – ١٩٨٠) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائى ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص: ٢٧٥.

(٢) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص: ٥٠.

(٣) طارق البشرى : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، مرجع سابق ، ص: ١٠٧.

(٤) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٨١.

عليها .[١]

وهكذا تتابعت على مصر منذ قرار إلغاء الأحزاب عام (١٩٥٣) وحتى قرار عودتها في (١٩٧٦) ثلاثة تنظيمات سياسية هي : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي العربي ، وكانت السمة الأساسية لهذه التنظيمات جميعها هو اتساعها لتضم الهيئة الناخبة بأكملها ، حيث أضحت قيم ديمقراطية مثل المنافسة واحترام الرأى الآخر أمراً مرفوضاً وفقاً لمفهوم الديمقراطية كما تبنته ، بل إن تعدد الآراء حتى في إطار التنظيم السياسي الواحد لم يكن مباحاً أيضاً .[٢]

كل ذلك أدى إلى ضعف المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية ، كما أن التنظيمات التى تم تأسيسها كانت أضعف من أن تكون قنوات فاعلة للمشاركة السياسية ، فضلاً عن ذلك فإن تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدنى كالجمعيات الأهلية والنقابات وغيرها قد تم إخضاعها لسيطرة الدولة بصورة شبه كاملة ، وانعكس ذلك على المشاركة فى الانتخابات البرلمانية التى جرت خلال العهد الناصرى وعددها ثلاثة (١٩٥٧ - ١٩٦٤ - ١٩٦٩) ، فكانت نسبة الذين شاركوا فعلاً فى الانتخابات من إجمالي عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية لم تتجاوز (٤٥ ٪) .[٣]

ثانياً : ملامح التغيير الاقتصادي فى مصر في الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

تبنى النظام الجديد فى بداية حكمه مدخل الحرية الاقتصادية فى محاولة منه لجذب المستثمر المصرى والأجنبى ، من أجل الاستثمار فى مجال الصناعة بالذات عن طريق القروض ذات الحوافز المشجعة ولكن مرحلة الاقتصاد الحر لم تدم طويلاً ، وبسبب تنوع الأسباب السياسية الداخلية والخارجية وجد النظام الناصرى نفسه دائماً فى صراع مع القوى الغربية والصفوات القومية الاقتصادية وخاصة بعد قرار التأميم لرأس المال الغربى بعد حرب (١٩٥٦) ، وكذلك تأميم الرأسمال المصرى المتضخم فى (١٩٦١) .[٤]

لذلك أحجم رأس المال المحلى والأجنبى عن المشاركة بفاعلية فى عملية التنمية ، فاتجهت الدولة

(١) عاطف أحمد فؤاد : الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠، ص ص: ١٨٨ - ١٩٠.

(٢) مصطفى كامل السيد : التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٧٠.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ١٥٧ - ١٥٩.

(4) Tschirgi, Dan : Development in The Age of Liberalization Egypt and Mexico , The American University in Cairo Press , Cairo , 1996, PP:24 – 25.

لتوسيع دورها فى عملية التنمية ، وذلك من خلال عمليات التمصير والتصنيع وكانت تلك هى البداية الحقيقية لظهور قطاع عام كبير كان بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطنى ، وفى هذا الإطار قد قامت الدولة بالدور الرئيسى فى عملية الإنتاج والتوزيع وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين ، مما ترتب عليه تعاظم دورها فى الاقتصاد والمجتمع .[١]

ومن الملاحظ أن السياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه المرحلة لم تكن بعيدة أو منفصلة عن التطورات السياسية والاجتماعية ، بل كانت هناك علاقة تأثير متبادلة بين التطورات فى كل اتجاه ، وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول إن النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية كانت تتأثر إلى حد ما بدورها بالتطورات العالمية ، سواء من ناحية الأيدولوجيات السائدة واتجاهاتها الفكرية أو من ناحية نماذج التنمية المطبقة .[٢]

لقد تحددت المشكلات الاقتصادية التى كان من الضرورى على الثورة مواجهتها والعمل على وضع حلول لها منذ البداية فى :-

١- انخفاض المستوى المعيشى للغالبية العظمى من جماهير المجتمع المصرى عند قيام الثورة .

٢- انعدام المساواة فى توزيع الدخل بين كافة طبقات المجتمع ، فضلاً عما كان سائداً من تفاوت بينهم فى فرض الضرائب وأسلوب تحصيلها فقد كانت تثقل كاهل الطبقات الكادحة ، فى حين لم تكن مفروضة بنفس العبء على غيرهم من الحائزين للثروة وأصحاب الدخول المرتفعة من الطبقة الرأسمالية .

٣- غياب الخطط الاقتصادية الواضحة والاستراتيجيات الملائمة لتطبيقها فى إطار سياسة اقتصادية عامة تسعى للنهوض بالإنتاج الصناعى من ناحية وتوفير فرص للعمل من ناحية أخرى .[٣]

ولقد حاولت الثورة منذ بدايتها اتخاذ كافة الأساليب والممارسات للقضاء على ومواجهة تلك المشكلات كما سيتضح فيما يلى :-

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٤٦.

(٢) عبد المنعم راضى : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثانى. الاقتصاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص: ٧.

(٣) السيد محمد الرامخ : التحليل السوسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧، ص ص: ١٥١ - ١٥٢.

١- مرحلة إعادة التوزيع (١٩٥٢ - ١٩٦٠)

يعتبر عام (١٩٥٢) نقطة التحول فى الاقتصاد المصرى بل فى التاريخ المصرى كله ، وذلك بقيام ثورة يوليو التى لم تكن انقلاباً عسكرياً كما يبدو فى ظاهره عندما قامت ، بل كانت فى جوهرها ثورة شاملة أحدثت تحولاً فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

لقد اتسمت تلك المرحلة منذ بدايتها بل ومع قرب نهايتها بسمات وخصائص تؤدى بنا أن نطلق على النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية التى اتبعت ، أنها كلها كانت تصب فى اتجاه واضح نحو إعادة التوزيع بما يتضمن ذلك من إعادة توزيع الموارد ، حتى لو أدى ذلك إلى الانتقال من النظام الاقتصادى الحر الذى يحبذ تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرائد فى عملية التنمية الاقتصادية إلى النظام الاقتصادى الذى يقوم على تزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويصبح اقتصاداً موجهاً .[١]

وكان ذلك نتيجة لحدوث أزمات مبكرة فى أوائل الخمسينات وخاصة فى بعض الصناعات والسلع ، فكان معدل النمو فى السلع المصنوعة والإنتاجية قد انخفض من (١٢٪) عام (١٩٤٩) إلى (٢,٥ ٪) عام (١٩٥٢) ، وزاد الانخفاض فى عام (١٩٥٣) ليصل إلى (٢ ٪) .[٢]

والواقع أن مجموعة الضباط الأحرار الذين جاءوا إلى الحكم لم يكن لديهم أى برنامج واضح ، فيما عدا المبادئ الستة التى أعلنت فى فجر حركتهم ، تلك المبادئ التى سعت إلى تهديم الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الزراعية المسيطرة والقائمة فى المجتمع ، بهدف إعادة تشكيل نمط العلاقات الاجتماعية السائدة وتهيئة المناخ لعمليات الاستثمار .[٣]

ويمثل العدوان الثلاثى على مصر مظهراً من المظاهر التأثيرية للصراعات الدولية وكذلك انعكاسات السوق العالمية ، فبالإضافة إلى ما مثله هذا العدوان من استنزاف لموارد الدولة البشرية والاقتصادية ، فقد كان مؤشراً على ضرورة اتجاه سياسة الدولة نحو تكوين وتسليح جيش مصرى قوى لتأمين حدود مصر ومصالحها ، والذى كانت قد بدأت بالفعل فى تكوينه قبل وقوع العدوان ، وبذلك

(١) عبد المنعم راضى : مرجع سابق ، ص: ٨.

(2) Wahba, Mourad : The Role of The State in The Egyption Economy (1945 – 1981) , Garnet Publishing , Bairout , 1994, P: 47.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١١٠.

بدأت أولى خطوات سياسة الديون والقروض .[١]

وليس هذا فحسب بل اتجهت الدولة إلى القروض بهدف تنفيذ بعض المشروعات الوطنية ، لذلك فقد وقعت مصر اتفاقيتين بقرضين من الاتحاد السوفيتى (السابق) ، أحدهما لتمويل مجمع الحديد والصلب في حلوان والآخر لتمويل المرحلة الأولى من السد العالى بمبلغى (١٧٠) مليون دولار و (٩٧) مليون دولار على التوالى ، واتفاقية أخرى للتعاون الاقتصادى مع ألمانيا الغربية بمبلغ (١٢٤) مليون دولار ، ولكن لم يصرف لمصر أى مبلغ طبقاً لأى من هذه الاتفاقيات الثلاث حتى نهاية (١٩٥٨).[٢]

والاتجاه إلى القروض يعنى فى حد ذاته ارتفاع معدلات الإنفاق عن مستوى الإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية المتاحة للدولة ، وأن ذلك يمثل عبئاً على مواردها ينعكس على إمكانياتها فى مواجهة تكاليف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .[٣]

وقامت الدولة بعملية تأميم واسعة بدأتها بتأميم قناة السويس فى عام (١٩٥٦) ، ثم حركة تأميم جزئية فى عام (١٩٥٧) على أنصبة الأجانب فى الشركات ، وتبع ذلك اتساع نطاق التأميم ليشمل قطاعاً عريضاً ومتنوعاً من الشركات والأنشطة بهدف إحكام سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى ، واكتملت الصورة مع صدور قوانين يوليو الاشتراكية بهدف الحد من سيطرة القطاع الخاص ليتحمل القطاع العام مسئولية التنمية ، حيث تتابعت القوانين فى تأميم الشركات الصناعية فى مختلف الأنشطة .[٤]

وإذا كانت السلطة الجديدة وبرجوازية الدولة منذ عام (١٩٥٦) قد بدأت ترث وتحل محل البرجوازية والاحتكارات الأجنبية غداة عمليات التمصير ولا سيما فى مجالات المقاولات والتشييد والاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية والمهن الحرة ، إلا أنه قد وجدت الحكومة الجديدة صعوبة فى توفير الاستثمارات اللازمة لتدوير عجلة الإنتاج فى القطاعات الممصرة ، فاتجهت إلى طريق رأسمالية

---

(١) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص: ٥٠.

(٢) جلال أمين : مرجع سابق ، ص: ١٦.

(٣) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص: ٥٠.

(٤) إيهاب الدسوقى : التخصصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية . مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ١٢٩.

الدولة الذى به احتكرت برجوازية الدولة والطبقة الحاكمة القسم الأكبر من الوظائف الاقتصادية والسياسية المؤثرة التى كانت تقع على كاهل المشروع الخاص ، وتعتبر قرارات يوليو (١٩٦١) هى النقلة المتممة لعملية التحول إلى ما يسمي برأسمالية الدولة ، والتى فيها بدأت الدولة تتحول من مجرد جزء من البنية الفوقية فى المجتمع إلى جزء من علاقات الإنتاج .[١]

٢- مرحلة التخطيط الشامل (١٩٦٠ - ١٩٦٦)

ويطلق على هذه المرحلة أيضاً مرحلة التحول الاشتراكى وبداية التخطيط الاقتصادى القومى الشامل ، حيث يلاحظ أنه مع بداية الستينات كانت كل الظروف مهيأة لبداية مرحلة التطبيق الاشتراكى بنظمها وسياساتها وتوجهاتها الجديدة ، والذى صورته القيادة السياسية بأنه الطريق الأوحد لحل المشكلة الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى ، ومن ثم ظهور مفهوم وحتمية الحل الاشتراكى والاشتراكية العربية ، وقد كان هذا التحول متلازماً مع تنفيذ أول خطة خمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) .[٢]

والتى استهدفت زيادة الدخل القومى من (١٢٨٢ مليون جنيه) إلى (١٧٩٥ مليون جنيه) أى بزيادة قدرها (٥١٣ مليون جنيه) أو بنسبة (٤٠٪) ، على أن تقوم الخطة الخمسية الثانية بزيادة الدخل القومى بمقدار (٦٠٪) ، وبذلك تتحقق مضاعفة الدخل القومى خلال العشر سنوات من يوليو (١٩٦٠) إلى يونيو (١٩٧٠) ، وتتحقق هذه الزيادة فى الدخل القومى فى الخطة الخمسية الأولى عن طريق مساهمة القطاع الصناعى بما يعادل (٥٢٪) والقطاع الزراعى (٢٢٪) وقطاعات الخدمات المختلفة بما يعادل (٢٦٪) من هذه الزيادة .[٣]

وكانت هذه الخطة شاملة إذ أنها حددت الأهداف التفصيلية لكل من القطاعين العام والخاص ، وعندما شرع فى تنفيذ الخطة فى شهر يوليو من عام (١٩٦٠) كان القطاع الخاص ما زال يصدر غالبية عائدات البلاد والنقد الأجنبى ، وكان تقلص مؤسسات هذا القطاع وأفراده عن تكييف صور الإنتاج والاستثمار والادخارات لتصميمات التخطيط القومى يهدد برامج الحكومة الاستثمارية تهديداً

---

(١) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١١٣.

(٢) عبد المنعم راضى : مرجع سابق ، ص: ١٠.

(٣) كمال أحمد : مرجع سابق ، ص: ٩١.

خطيراً ، ويعرض نجاح أهدافها الطموحة التى أعلنت عنها فى مضاعفة الدخل القومى فى غضون الحقبة القادمة .[1]

بالإضافة إلى ذلك كانت هذه الفترة هى أكثر فترات النمو الاقتصادى فى مصر انغلاقاً عن العالم الخارجى ، ففرضت قيود شديدة علي الواردات غير الضرورية وأغلق الباب فى وجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلا فى عدد محدود من الفروع التى لم يكن من الممكن الاستغناء فيها عن الخبرة الأجنبية ، ولكن اعتمد فى تمويل الخطة اعتمادا كبيراً على المعونات الأجنبية ، حيث مولت هذه المعونات نحو ربع إجمالى استثمارات الخطة ونحو (٤٠ ٪) من الاستثمار فى عامى (٦٣ / ١٩٦٤) .[2]

ولذا فإنه بانتهاء الخطة الخمسية الأولى أصبح الاقتصاد المصرى مثقلاً بالآثار التضخمية التى خلفتها هذه الخطة ، إضافة إلى المعدلات المرتفعة من المديونية الخارجية التى تراكمت على امتداد سنوات هذه الخطة ، ففى عام (١٩٦٦) بلغ دين مصر الخارجى (٤٠٠ مليون جنيه مصرى) غير شاملة نفقات خدمة الدين ، وقد اضطر عبد الناصر نفسه فى الخطاب الذى ألقاه فى (٢٢ مارس ١٩٦٦) إلى الاعتراف بأن الخطة الخمسية وضعت معدلات متفائلة تفوق طاقة الاقتصاد المصرى الفعلية .[3]

ولقد أصبحت أكبر الدول الدائنة لمصر هى القوتين الجديدتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى { السابق }) ، فقد استطاعت مصر أن تستقطب موارد اقتصادية من الكتلتين فى نفس الوقت ، وكان هذا إلى حد بعيد تفسير مصر الاقتصادى لمعنى عدم الانحياز ، وبعد أن أوقف جونسون القروض الأمريكية الميسرة فى (١٩٦٤) تضاءلت الموارد الاقتصادية من الكتلة الغربية ، وفى نفس الوقت فإن التمويل من الكتلة الشرقية لم يزد عما كان عليه قبل تدهور العلاقات مع الكتلة الغربية ، وقد ترتب على ذلك أن تدهور الأداء الاقتصادى الداخلى بشكل كبير .[4]

---

(١) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، تعريب: خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص: ٢٦٦.

(٢) جلال أمين : محنة الاقتصاد والسياسة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص: ١٤.

(٣) مايسة الجمل : مرجع سابق ، ص: ٦٩.

(٤) حازم الببلاوى : مرجع سابق ، ١٠٤.

ورغم كل هذه الظروف التى أحاطت بتنفيذ الخطة ، استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تسجل معدلات للتنفيذ فاقت كل التوقعات الممكنة فى مثل هذه الأحوال ، فلقد ارتفع الدخل القومى (بالأسعار الثابتة ٥٩ / ١٩٦٠) بمقدار (٤٧٧ مليون جنيه) أى بنسبة (٣٧,١ ٪) ، وبذلك تكون نسبة الزيادة المحققة فى الدخل القومى إلى الزيادة المستهدفة قد بلغت (٨٨,٦ ٪) فى قطاع الإنتاج السلعى بينما بلغت (١٣,٥ ٪) فى قطاع الخدمات ، وبذلك تكون نسبة الزيادة المحققة فى الدخل القومى بالنسبة لجميع القطاعات قد بلغت (٩٨,٢ ٪) من الزيادة المستهدفة .(١)

وأثناء هذه المرحلة صدرت قوانين يوليو الاشتراكية وما تحتويه من إجراءات تخص تحديد الأجور وساعات العمل والتوظيف والعمالة ، وتحديد الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وقوانين الإصلاح الزراعى ، بالإضافة إلى التدخل المباشر وغير المباشر فى تحديد الأسعار وسعر الصرف وكل المعاملات الاقتصادية تقريباً ، وبالتالى أصبحت كل المتغيرات والقطاعات الاقتصادية تقريباً خاضعة للحكم والسيطرة والتوجه من جانب صانعى السياسات الاقتصادية فى مصر مع نهاية هذه المرحلة .

٣- مرحلة اقتصاديات الحرب (١٩٦٧ – ١٩٧٠)

لعل من الملامح الرئيسية لتلك المرحلة أنها أضاعت على الاقتصاد المصرى فرصاً هائلة للنمو والتنمية ، هذا بالإضافة إلى أن النظم والسياسات الاقتصادية لاستراتيجية التنمية التى بدأت مع عام (١٩٦٠) أخذت تهتز وتتهاوى إلى أن وصلت مع نهاية تلك المرحلة إلى ضرورة انتقال الاقتصاد المصرى إلى مرحلة جديدة تختلف فى معالمها وسياساتها وأهدافها المنتهية ، فمنذ البداية يلحظ أن الاقتصاد المصرى دخل هذه المرحلة وهو يعانى من مشكلة تمويل الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ – ١٩٧٠) ، وجاءت حرب (١٩٦٧) فأنهت الخطة بأكملها .(٢)

فقد بدأت مع حرب يونيو (١٩٦٧) مرحلة جديدة من أقسى ما عرفت مصر من مراحل فى

(١) كمال أحمد : مرجع سابق ، ص: ٩٤.

(٢) عبد المنعم راضى : مرجع سابق ، ص ص: ١١ – ١٢.

تاريخها الحديث ، فإلى جانب ما لحقها من إذلال عسكرى فإن أوضاعها الاقتصادية قد ترددت بشكل كبير ، فقد لحق جزء من مواردها الاقتصادية من التدمير أو التعطيل أو الاحتلال من جانب العدو ما قيد من حريتها ، بالإضافة إلى أن الإنفاق العسكرى قد أثقل كاهلها .[١]

وقد ترتب على الهزيمة فقدان مصر لبترول سيناء ولإيرادات قناة السويس وانخفاض شديد فى إيرادات السياحة ، فى هذه الظروف كان على الاقتصاد أن يتحمل أيضاً العبء الإضافى الناشئ عن الاستعداد لخوض حرب جديدة فى ظل مناخ سياسى خلقته الهزيمة .[٢]

أضف إلى ذلك أنه كان على الحكومة المصرية أن توفر المبالغ اللازمة لتهجير وإسكان نحو مليون شخص اضطروا لهجرة مساكنهم في مدن القناة ، لقد زادت المعونة المقدمة من الاتحاد السوفيتى (السابق) بعد عام (١٩٦٧) ولكن ليست بالدرجة التى يعوض بها الانخفاض فى المعونة الغربية ، فقد ارتفع المتوسط السنوى لما حصلت عليه مصر من الكتلة السوفيتية خلال (٦٧ – ١٩٧٢) إلى نحو (١٤٠ مليون دولار) بالمقارنة بمبلغ (١١٦ مليون دولار) خلال الفترة (٥٤ – ١٩٦٤) ، كذلك الحصول على منح بلغت فى المتوسط (٢٨٦ مليون دولار سنوياً) من بعض الدول العربية ، إلا أنه وبجانب جوانب الإنفاق السابقة كان على الحكومة سداد مبلغ (٢٤٠ مليون دولار سنوياً) فى المتوسط خلال الفترة (٦٧ – ١٩٧٢) من أقساط الديون السابقة على الحرب .[٣]

لذلك بدأ القطاع الخاص للاضطلاع بدور فعال فى إعادة بناء الاقتصاد القومى وتقرر له عدد من الضمانات والحوافز ، وبناءً عليه فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فى الأنشطة التى كانت قاصرة على القطاع العام مثل تصدير القطن والفواكه والخضر ، وإلى جانب إجراءات التحرير الاقتصادى التى خضع لها القطاع الخاص ، ضاعف النظام من ضماناته لهذا القطاع بأن حظر مصادرة الملكية الخاصة ، وفى محاولة منه لكسب ثقة رأس المال الخاص بدأ النظام فى عام (١٩٦٩) بإجراءات رد الأملاك التى سبق وضعها تحت الحراسة .[٤]

---

(١) حازم الببلاوى : مرجع سابق ، ص: ١٠٥.

(٢) جلال أمين : نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٩، ص: ٨٥.

(٣) جلال أمين : معضلة الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص: ٢١.

(٤) مايسة الجمل : مرجع سابق ، ص: ٧١.

ويعتبر إنشاء السد العالى من العوامل التى أحدثت تغيرات فى مجال الاقتصاد من حيث توفير الطاقة الكهربائية ، تقدر بحوالى (٨ مليارات كيلو وات) وتوسيع الرقعة الزراعية بحوالى مليونى فدان ، وتحويل (٧٠٠ ألف فدان) من رى الحياض إلى الرى الدائم وضمان فرص عمل زراعية كبيرة للعمالة الزراعية العاطلة .[١]

وتم إكمال هذا المشروع عام (١٩٧٠) وأنهى إلى الأبد فيضانات النيل السنوية ، إلا أن الثمن الطبيعى كان مرتفعاً فقد زادت الأمراض التى تنقلها مياه الرى ، كذلك بدأت مياه البحر الأبيض المتوسط تنحت بدلتا النيل حيث لم تعد كمية الطمى التى تصلها كما كانت ، لقد دمر سد أسوان التوازن الطبيعى بين الإنسان والطبيعة الذى كان موجوداً من قبل .[٢]

ومهما قيل عن الآثار الجانبية للسد العالى إلا أنه كان الحارس لمصر من الجفاف فى سنوات كثيرة خاصة فى حقبة الثمانينات ، كما أن هذه الآثار الجانبية أمكن التقليل من مخاطرها بنوعيات من السماد وبمشروع الصرف المغطى .

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى مصر فى الفترة بين (١٩٥٢ – ١٩٧٠)

لقد حققت الفترة الناصرية عدداً من الإنجازات التى لا يمكن تجاهلها فهى لأول مرة منذ عهد محمد على حققت سيطرة الدولة على مفاتيح الاقتصاد القومى ، الأمر الذى مكنها من مواجهة العالم الخارجى من مركز قوة نسبى ، ومكنها من البدء فى تنمية شاملة وتنمية صناعية وفق أولويات محددة تحمل سمات هامة لتنمية متمركزة حول ذاتها ، وتتولى التنفيذ مؤسسات وطنية تربى أجيالاً من الكوادر الفنية المبدعة والملتزمة وطنياً ، على أن إنجاز ذلك كله كان معركة ضارية ضد قوى القهر الخارجى ومصالحها وكان يتطلب إحداث تغييرات اجتماعية عميقة .[٣]

لذا فقد بدأ نظام الثورة فى إتباع بعض الإجراءات للتوفيق بين تحقيق القوة والسيطرة على تقاليد الأمور وإشباع رغبات الجماهير المحرومة من الثورة بالذات ، وكان ذلك عن طريق تحقيق العديد من

---

(١) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩١.

(٢) دانييل ر. براور : مرجع سابق ، ص: ٣٩٣.

(٣) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩، ص: ٥١.

الإنجازات الإقتصادية التى كانت تتلاءم مع فكر واعتقاد القيادة ، بأنها الخطوات الصحيحة على طريق تحقيق التنمية الشاملة مع إعادة رسم الخريطة الاجتماعية للمجتمع آنذاك .(١)

فقد بدأت حكومة الثورة فى صياغة الإطار الفكرى للنظام الاقتصادى ـ الاجتماعى مع بداية عـام (١٩٥٢) فى صورة مفاهيم أربعة هى : المساواة ، العدالة ، تكافؤ الفرص وتذويب الفـوارق بـين الطبقات ، وربما كان أهم هذه المفاهيم هو العدالة الاجتماعية التى حاولت الثورة عن طريق مجموعـة من الإجراءات تحقيقها ومنها : إيجاد التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ، استخدام رأس المال الخاص لخدمة الاقتصاد الوطنى وتشجيع الشركات المساهمة وتوسيع قاعـدة التأمينـات الاجتماعيـة والتخطيط القائم على نظام الأولويات وقوانين العمال والنص على العدالة الاجتماعية فى الدستور .(٢)

كذلك شهدت هذه الفترة :-

١- توسعاً كبيراً فى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مجاناً أو بدعم كبير من الدولة بما فـى ذلـك التعليم والصحة والإسكان .

٢- تطبيق الإصلاح الزراعى ثم توسيع نطاقه بما فى ذلك وضع حد أقصى لملكية الأراضى الزراعية ، والإيجارات الزراعية وتأمين المستأجرين الزراعيين على حقهم فى الاسـتمرار فـى حيـازة الأرض .

٣- زيادة أسعار الضريبة على شرائح الدخل العالية وإدخال نظام مشاركة العمـال الصـناعيين فـى الأرباح والرقابة الصارمة على أسعار السلع الضرورية ، وقد بدأت الثورة فى صـياغة منهجهـا الاشتراكى على الاشتراكية الديمقراطية (٣) التعاونية .

وهكذا كان الخيار الاشتراكى مركباً من مفاهيم ثلاثة : فالاشتراكية تحرر الفرد من الاستغلال وبدونها لن يكون هناك ديمقراطية ، وبدون الديمقراطية أى اشتراك الفرد فى توجيه شئون الحياة لن تكون هناك اشتراكية . أما التعاون فإنه يعنى الاستقرار السياسى القائم على العدالة الاجتماعية والتكامل ، ثم تطور

---

(1) Harik, Iliya : Economic Policy Reform in Egypt , University Press of Florida , New York , 1997, P: 13.

(٢) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى : هوية مصر . الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب ، القـاهرة ، ١٩٩٧، ص: ١٧٨.

(٣) جلال أمين : العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروجـواى (١٧٩٨ – ١٩٩٨) ، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص: ١٠٤.

الإطار الفكرى للنظام الاقتصادى الاجتماعى إلى الاشتراكية العربية وبقى هذا المفهوم سائداً خلال الفترة من (١٩٦١ وحتى ١٩٧٠) .(١)

وأدت عملية التحول الاجتماعى تلك إلى أن زاد نصيب الفرد من الدخل القومى مابين (١٩٦٠ – ١٩٦٥) بنسبة (٢٨٪) وأتيحت فرص عمل جديدة لمليون ونصف تقريباً فى خمس سنوات بزيادة (٢٢,١٪) ، وزاد عدد المتعلمين بنسبة (١٣٢٪) عام (١٩٦٦) ، وزاد الإنفاق على الخدمات من (١٢ مليوناً) عام (١٩٦٠) إلى (٢٢,٩) عام (١٩٦٥) ، لكن وبالرغم من ذلك فإن القرارات التى صدرت للتحول الاشتراكى لم يحسن تطبيقها فقد وثب كثير من البيروقراطيين والانتهازيين إلى مراكز السلطة فى مختلف الأجهزة السياسية والتنفيذية .(٢)

وأصبحت البيروقراطية هى السمة الرئيسية لحكم عبد الناصر وذلك من خلال طموحه لتحقيق التنمية المنشودة من خلال تبنيه لسياسته الاشتراكية العربية ، بالاعتماد على التكنولوجيا والتنظيم كركيزة أساسية من ركائز سياسة البيروقراطية ، وبخاصة عندما أرادت القيادة التوسع فى الاهتمام بالقطاع العام ليهيمن على النظام الاقتصادى المصرى ، وبذلك كانت البيروقراطية نتيجة حتمية لاعتناق قادة الثورة مبدأ التحول الاشتراكى .(٣)

ولقد اعتمدت قدرة الحكومة الثورية لتنمية مصر اقتصادياً واجتماعياً بصورة كاملة على قدرة البيروقراطية المصرية على التجديد والتخطيط وإنتاج وتوزيع وتطبيق البرامج الاجتماعية والاقتصادية على نطاق من النادر أن يوجد خارج حدود الكتلة الاشتراكية ، ومنذ هذه اللحظة أصبح نجاح التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو فشلها يرتبط بنجاح البيروقراطية المصرية أو فشلها .(٤)

وإلى جانب ما أسفرت عنه مجانية التعليم من زيادة عدد خريجى الجامعات والمدارس الفنية أدت التأميمات وفرض الحراسة على الملكية الخاصة فى الستينات ، وما صاحب ذلك من سياسة ضمان تعيين الحكومة للخريجين إلى زيادة كبيرة ومستمرة وتحولات واضحة فى قوة العمل المصرية على

---

(١) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى : مرجع سابق ، ص: ١٧٩.

(٢) أحمد خمروش : ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ص: ١٩٦ – ١٩٧.

(3) Ayubi, Nazih : The State and Public Policies in Egypt Since Sadat , Ithaca Press Reading , London , 1991, P: 4.

(٤) مونت بالمر : البيروقراطية المصرية . دراسة ميدانية ، ترجمة: على ليلة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص: ١٩.

المدى البعيد .[١]

وأدى هذا بالتالى إلى الاطراد فى النمو البيروقراطى بواسطة قرار واع للاستفادة من الخدمة الحكومية ، باعتبارها وسيلة لتقليل البطالة بين المثقفين بالنسبة لآلاف الخريجين الذين تخرجوا من نظام التعليم المتوسع للثورة ، وقد بدت سياسة تعيين الخريجين ـ على المستوى السطحى على الأقل ـ وكأنها تتفق مع التوسع السريع الذى أسسته الثورة فى وظائف البيروقراطية ، ولم تعد البيروقراطية مصدراً للمهارة إذ يحتاج الخريجون ـ بافتراض أنهم صفوة المجتمع ـ إلى الوظائف ، غير أن الأمور لم تكن على النحو الذى ظهرت به إذ أعاقت الظروف الملحة التوزيع الرشيد للأشخاص على أساس الحاجة والمؤهلات ، ولم تتلاءم مهارات الخريجين الجدد مع الاحتياجات الراهنة فقد كان معظمهم متخصصاً فى الفنون والقانون والإنسانيات ، وتم تجاوز افتقاد المهارات العملية بواسطة توقعات السلطة فقط ، وبمرور السنوات تجاوز عدد الخريجين الذين يطلبون عملاً حكومياً بكثير احتياجات البيروقراطية .[٢]

لم تكن ثورة يوليو (١٩٥٢) ثورة على الظلم والاستبداد السياسى فقط وإنما كانت بمثابة أحد التغيرات الهيكلية فى بناء المجتمع المصرى ، والتى أحدثت آثاراً واضحة فى كيانه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، فقد أثرت تأثيراً فعلياً فى البناء الاجتماعى من حيث التغيرات الطبقية والحراك الاجتماعى والإعلاء من القيم الوطنية التى دعمت البناء السياسى للثورة ، فقد بدأت الثورة مسيرتها الاجتماعية من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، فكان قانون الإصلاح الزراعى الذى شكل صراعاً أساسياً مع طبقة كبار الملاك .[٣]

عندما تقلد عبد الناصر الرئاسة بدأ تطبيق نظام إصلاح الأرض الزراعية ، فمن خلال رؤيته للإصلاح الزراعى بدأ من الهجوم على الملكية الخاصة وتحويل المزارع وغيرها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ، على اعتبار أن هذا النظام يحقق السعادة للملايين من الفقراء فى المجتمع

(١) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩١.

(٢) مونت بالمر : مرجع سابق ، ص: ٢٠.

(٣) عمرو محى الدين : اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى . دراسات عن التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١، ص: ٣٢٧.

المصرى .[١]

وذلك من خلال محاربة ثالوث الفقر والجهل والمرض ، ويرتبط كل ذلك بإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وبخاصة الطبقات التى عانت من الفقر والحرمان فى مرحلة ما قبل (١٩٥٢) ، وقد استندت سياسة الإصلاح الزراعى إلى ثلاثة مقومات هى : تحديد الملكية الزراعية ، تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتوسع فى استصلاح أراضى جديدة وتوزيعها على الفلاحين .[٢]

فلقد نصت القوانين الأساسية التى جاء بها قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر (١٩٥٢) على ألا تزيد حيازة الفرد عن مائتى فدان ، بالإضافة إلى مائة فدان أخرى للأولاد القصر ، بحيث لا يزيد مجموع ما يحوز الفرد وأسرته على ثلاثمائة فدان على أن تقوم الدولة بتوزيع باقى الأرض على صغار الفلاحين ، كما أن القانون سمح لكبار الملاك ببيع جزء من الأراضى الزائدة عن هذا الحد بمقتضى فترة زمنية محددة تنتهى فى أكتوبر (١٩٥٢) بشرط ألا يباع للأقارب حتى الدرجة الرابعة ، وتم تعويض من سحبت منهم الملكيات الزائدة ، أما فى القانون الثانى فى (١٩٦١) فقد تم توزيع الملكيات بصورة.أخرى إذ تم فيه تحديد حيازة الفرد أيضاً على تخفيض ثمن الأرض الزراعية .[٣]

وكان الهدف الواضح من القانون إيقاف تهافت الأفراد على حيازة الأرض الزراعية وتوجيه مدخراتهم نحو التوسع فى استصلاح الأراضى والقيام بمشروعات التعدين والصناعة ، وكذلك إبعاد الدخلاء والوسطاء من الزراعة لأنهم لا يضيفون جهداً يزيد من الإنتاج ، ولهذا نجد أن القانون أجاز للأفراد تملك ما يزيد على الحد الأعلى من الأراضى البور والصحراوية لمدة (٢٥ سنة) ، كما أجاز نقل الملكية إلى صغار الزراع بشروط ، وحرمان غير الزراعيين من استئجار الأرض الزراعية .[٤]

لم يقف الإصلاح الزراعى فقط عند تحديد الملكية الزراعية بل أيضاً شمل تنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر ، لقد ضمنت عملية تقنين العلاقة الإيجارية الحماية القانونية للمستأجر وعدم الطرد من الأرض ، ووضعت حد أدنى لمدة عقد الإيجار " ثلاث سنوات " مع الدورة الزراعية

---

(1) Sadowski, Yahya : Political Vegetables. Businessman and Bureaucrat in The Development of Egyptian Agriculture , The Brookings Institution , Washington , D.C. 1991, P: 54.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ١٤٨ – ١٤٩.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١١٧.

(٤) كمال أحمد : مرجع سابق ، ص: ٧٤.

الثلاثية .[١]

ويتضح التغير الاجتماعي بفعل سياسة الإصلاح الزراعى فيما ورد بتقرير منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة بشأن مصر ، أنها رغم عدم استطاعتها التخلص من مشكلات الكثافة السكانية أو تحقيق مستوى العمالة الكاملة فى قوة العمل الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعى ، فإن ظروف العمل والعمالة والربحية الزراعية قد تحسنت كثيراً .[٢]

وفى إطار ذلك يمكن القول إنه نتيجة لإجراءات الإصلاح الزراعى حدث تغير واضح فى الخريطة الاجتماعية فى الريف المصرى ، إذ تقلص نفوذ كبار الملاك على الصعيدين الاقتصادى والسياسى فى مقابل التوسع فى صفوف صغار ومتوسطى الملاك ، ولأول مرة يدخل فى صفوفهم فئات جديدة من الفلاحين ، أى أنه أحدث حراكاً واسعاً فى صفوف الفلاحين .[٣]

وجدير بالذكر أنه نتيجة لتلك التغيرات تشكلت البنية الطبقية للمجتمع المصرى خلال الفترة بين عامى (١٩٥٢ – ١٩٧٠) بثلاث طبقات اجتماعية ، تتحدد الأولى بالطبقة الرأسمالية وما تتكون منه من جماعات طبقية بالريف كانت أو بالحضر ، ثم الثانية بالطبقة الوسطى وما تتكون منه من جماعات طبقية عديدة وأخيراً الطبقة العاملة (زراعية كانت أو صناعية) بما فيها أيضاً من جماعات أخرى كالفقراء والعاطلين عن العمل .

١ – الطبقة الرأسمالية

أ – الرأسمالية الصناعية والتجارية

لقد تركت الدولة لرجال الصناعة والتجارة حرية اتخاذ الإجراءات المباشرة التى يرون أنها ضرورية لرفع مستوى كفاءة الإنتاج الصناعى ، كما تركت لهم أيضاً المجال فى حرية قيامهم بحل المشكلات المتعلقة بالصناعة وتوزيع رأس المال والعمال إلى جانب حرية رسم سياسات الأجور والمبيعات .[٤]

---

(١) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١١٩.

(٢) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩٠.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١١٩.

(٤) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص ص: ١٨٣ – ١٨٤.

وقد استفادت هذه الشريحة من النظام بعد التأميمات بصعودها لأعلى من موقع الرأسمالية المتوسطة بعد إزاحة الكبار ، واستمرت تزاول نشاطها الصناعى دون تحويله إلى الأنشطة الأخرى وإن كان هذا الاستمرار لم يمنع بعضهم من التحول أو التزاوج مع النشاط التجارى .(١)

ب ــ الرأسمالية الزراعية

إنه عند قيام الثورة فى عام (١٩٥٢) كانت حيازة الأرض الزراعية بالريف المصرى تتمركز فى أيدى قلة من كبار الملاك لا يتجاوز عددهم نصف فى المائة من إجمالى عدد السكان ، ومن ثم كان هناك تفاوت شديد فى توزيع الدخل وفى نمط حيازة الأرض فى الريف ، إلا أنه مع صدور القانون الأول للإصلاح الزراعى فى عام (١٩٥٢) تم تحديد الحد الأقصى لحيازة الأرض بمائتى فدان ، ولقد صدر بعد ذلك القانون الثانى الذى حدد الملكية بمائة فدان وذلك فى عام (١٩٦١) ثم صدر القانون الثالث للإصلاح الزراعى فى عام (١٩٦٩) وحدد الحد الأقصى لحيازة الفرد من الأرض الزراعية بخمسين فدان .(٢)

وقد قضى قانون الإصلاح الزراعى على العلاقات الإقطاعية فانتعشت البرجوازية الزراعية ، وبخاصة من خلال التعويضات التى أتيحت لها فى صور أسهم وسندات أو ما شابها ، وأفادت هذه الطبقة رسمياً من معظم الإجراءات والقوانين الإصلاحية الزراعية ، فأفادت من القروض الزراعية وسيطرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على الجمعيات التعاونية الزراعية وعلى وحدات الاتحاد الاشتراكى بالقرى .(٣)

٢- الطبقة الوسطى

وهى تلك الفئات التى تجمع بينها نوع المهنة الواحدة كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ومتوسطى الموظفين ، وكانت تلك الفئات فى ذلك الوقت تلحق فور تخرجها بنظام التكليف ووفق التزام الدولة بتشغيل وتوظيف الخريجين بإحدى المصالح الحكومية وهيئات ومؤسسات وشركات القطاع العام

(١) خالد محيى الدين : مصر وقضايا المستقبل ، فى: كتاب الأهالى ، وحدة أجهزة الماكنتوش بمؤسسة الأهالى ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص: ٢٤٢.

(٢) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص ص: ١٩٢ – ١٩٥.

(٣) غريب محمد سيد أحمد وآخرون : علم الاجتماع الاقتصادى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧، ص: ٤٢٧.

والقطاع التعاونى [١]

ومن أهم فئات الطبقة الوسطى المثقفون والذين شعروا بالاغتراب والعزلة داخل وطنهم نتيجة لإحساسهم بانعدام أدوارهم الفعالة فى عملية تطوير شئون البلاد ، حيث سيطرة فئات العسكريين من الضباط الأحرار على مقاليد الحكم والسيادة ، بالإضافة إلى صغار ومتوسطى الفلاحين ويعبر بمتوسطو الفلاحين عن الذين يحوزون من عشرة إلى عشرين فداناً ويمكن أن نطلق عليهم المزارعين الأغنياء ، وتمثل الفئة الثانية تلك الملكيات الصغيرة التى يحوز أصحابها مساحات تتراوح ما بين ثلاثة إلى أقل من عشرة أفدنة ويعملون فيها بأنفسهم أو بمساعدة أفراد أسرهم .[٢]

٣- الطبقة العاملة

من خلال علاقات الإنتاج والقوى الطبقية يمكن القول إنه على الرغم من أن رأسمالية الدولة القائمة قد استطاعت إيجاد معدلات مرتفعة فى مجالات التنمية والتصنيع ، إلا أنها عجزت على الدوام عن النهوض بهذه المسيرة إذ بقيت القوانين الأساسية للرأسمالية تلعب دورها فى الإفقار المتزايد للجماهير الكادحة فى مقابل زيادة إثراء الجهاز الحاكم الجديد .[٣]

وتتكون تلك الطبقة من عمال الصناعة بالمدينة وغيرهم من الباعة المتجولين وجامعى القمامة والحمالين وخدم المنازل وغيرهم فى المناطق الحضرية ، وذلك فضلاً عن الفلاحين من أصحاب الحيازات القزمية ثم المعدمين من حيازة الأرض ، وكذلك عمال الزراعة الأجراء والعاطلين عن العمل فى الريف ، وتتميز تلك الطبقة بانخفاض مستوى المعيشة الذى يبدو واضحاً فى انخفاض الدخل وانتشار الأمية وانخفاض المستوى الصحى لهم ، فضلاً عن تزييف وعيهم الذى يبدو واضحاً فى استمرارية قبولهم لأوضاعهم المتدنية هذه دون التفكير من جانبهم فى العمل على تغييرها ، كما أنهم مضطهدين وخاضعين دوماً وبالتالى تنعدم فرصهم فى المشاركة الاجتماعية .[٤]

ويرى كثير من المحللين السياسيين أن هذا التقسيم الطبقى يؤكد على تعدد نماذج الطبقات الاجتماعية

---

(١) خالد محيى الدين : مصر وقضايا المستقبل ، : مرجع سابق ، ص: ٢٤٥.

(٢) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص.ص: ١٩٨ – ٢٠٨.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٣٢.

(٤) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص ص: ٢١٤ – ٢١٥.

دون هيمنة طبقة واحدة فقط على الحياة الاجتماعية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة ، وكذلك لم يظهر الصراع الطبقى بين الطبقات بالرغم من الفجوة الواسعة بين الطبقة العاملة مثلاً والطبقة الرأسمالية على عكس نظرية ماركس ، وهذا يؤكد على تنامى مفاهيم العدل والمساواة بين الطبقات من خلال تطبيق أفكار الاشتراكية العربية .(١)

رابعاً : الحركة الطلابية فى الفترة بين (١٩٥٣-١٩٧٠)

إذا كان الشباب المصرى قد لعب دوراً بارزاً وحيوياً فى الحركات التحررية للتخلص من الاستعمار البريطانى وضرب الاحتكارات الأجنبية بصورها المباشرة ، فإن دوره فى المراحل اللاحقة لا يقل أهمية وفعالية ، حيث كان هو نقطة البدء فى التحول الحضارى ومحاولة الخلاص من أسر التخلف والتبعية الاقتصادية للانطلاق فى ركاب العمليات التفاعلية للتحضر والتحديث ، وذلك بروح من التفاؤل والأمل فى مستقبل أفضل له وللأجيال التالية .(٢)

فقد بدأ التخطيط للشباب والعمل الشبابى يأخذ شكل الوصاية وامتدت تلك الوصاية ــ أحياناً ــ لتشمل المجتمع المصرى بأكمله ، وفى جو الوصاية هذه رفضت المشاركة كفكرة أساسية وهو رفض ما زلنا نعانى منه حتى الآن ، ولقد أدى فرض الوصاية ورفض إمكانية المشاركة وهدم قيم المجتمع القديم دون تأسيس فعال لسياق قيمى يقود مسيرة التنمية فى مجتمع الثورة إلى خلق نوع من الفراغ الذى انصرف الشباب فى إطاره إلى عديد من التنظيمات اليسارية واليمينية .(٣)

وقد كانت التيارات السائدة فى الجامعة انعكاساً للقوى السياسية الأساسية فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت ، وتمثلت بحسب الأهمية داخل المؤسسة الجامعية فى الإخوان المسلمين والوفد والتنظيمات الشيوعية والحزب الاشتراكى ، وعندما قرر النظام العسكرى الجديد فى (١٥ يناير ١٩٥٣) إنشاء هيئة التحرير لتملأ الفراغ المتصور بعد حل الأحزاب السياسية ، ظهر لهذه الهيئة أنصار بين الطلبة ولكنهم بطبيعة الحال كانوا قلة فى البداية ، وقد تمتعت التنظيمات الطلابية بدرجة

---

(1) Ginat, Rami : Egypt's In compete Revolution, Frank Cass & Co., London , 1997, P: 126.

(٢) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص: ٤٩.

(٣) على ليلة : مرجع سابق ، ص: ٦٢.

واسعة من الحرية فى البداية أخذت تضيق تدريجياً مع إلغاء الأحزاب .[١]

فقد لجأ النظام إلى اتخاذ مختلف الإجراءات للسيطرة على الجامعات سياسياً وتعليمياً وإدارياً ، وتمثل ذلك فى نقل المسئولية عن الجامعات والمعاهد العليا عام (١٩٦١) من وزارة التعليم إلى الوزارة الجديدة للتعليم العالى ، وإنشاء المجلس الأعلى للجامعات التابع لها والذى كان الغرض منه دمج الجامعات فى النظام الحكومى رغم إبقائها من الناحية الفنية كمؤسسات مستقلة ، وأدت هذه الإجراءات إلى إحكام الرقابة السياسية غير المباشرة على النشاط الطلابى من خلال إدارة الجامعة .[٢]

كما ازدادت السيطرة السياسية المباشرة عليهم وخاصة بعد تعيين شخصية عسكرية كسكرتير عام لإدارة الجامعة ، وبدأ تعيين عمداء الكليات بدلاً من انتخابهم وساعد ذلك على المحافظة على هيكل جامعى ــ كهنوتى إلى حد بعيد ــ إذ يتحكم كبار الأساتذة فى مجالس الكليات والجامعات ، ولا تمثل الأجيال الشابة إلا تمثيلاً ضرورياً ولم يكن الطلبة ممثلين ــ وما زالوا كذلك ــ فى هذه المجالس رغم مطالبتهم المستمرة بذلك .[٣]

وقد عكست الحركات الطلابية خلال تلك الفترة مواقف القوى السياسية المدنية أساساً ، وخصوصاً ما سمى بجبهة الإخوان والاشتراكيين والشيوعين منذ (١٦ يناير ١٩٥٣) وقد تكررت المصادمات فى الجامعات بين الطلبة المنتمين إلى هذه القوى والطلبة المؤيدين لهيئة التحرير ، وكان أهم تلك المصادمات ما حدث فى الاحتفال الذى نظمه الطلبة الإخوان فى (١٢ يناير ١٩٥٤) للاحتفال بذكرى شهداء القناة ، وقد حضره الزعيم الدينى الإيرانى نواب حضورى ، وكانت خطورة هذا الصدام من الأسباب التى ذكرت فى قرار مجلس الثورة بحل جمعية الإخوان المسلمين بعد يومين فقط من تلك الحوادث ، وقد كانت أهم المطالب التى رفعتها الحركات الطلابية فى ذلك الوقت هى الدعوة إلى عودة العسكريين إلى ثكناتهم ، وتنظيم انتخابات حرة وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية .[٤]

بالإضافة إلى التواجد المستمر لحرس الجامعة الذى يتشكل من رجال شرطة فى الزى الرسمى فى

(١) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٥.

(٢) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٦.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٤٨.

(٤) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٦.

كل كلية ، والذين أصبحوا تحت سلطة وزير الداخلية وليس مدير الجامعة كما كانت الحال قبل الثورة ، كان هذا مثار سخط الطلاب دوماً وبالرغم من المطالبة المستمرة للحركة الطلابية بإلغاء الحرس ، إلا أن هذه الخطوة لم تتحقق إلا فى عام (١٩٧١) ليحل محله مكتب أمن مدنى أقل استفزازاً ، ولكنه بدوره ظل مثاراً لسخط الطلبة أيضاً جتى عاد الحرس الجامعى مرة أخرى بعد سنوات قلائل .(١)

وقد حاول النظام الجديد توجيه النشاط السياسى للطلبة من خلال التنظيمات السياسية الجديدة التى أقامها ، بدءً من مكتب الطلبة فى هيئة التحرير عام (١٩٥٣) وانتهاءً بمنظمة الشباب الاشتراكى فى (١٩٦٥) ، وطليعة الاشتراكيين (التنظيم الطليعى منذ { ١٩٦٨ }) ، كما تم إنشاء تنظيمات سياسية أخرى تحت إشراف الأجهزة الحكومية للإشراف على الرياضة والأنشطة الترفيهية للشباب والطلبة ، وكان على رأس هذه الأجهزة المجلس الأعلى لرعاية الشباب ووزارة الشباب اللذين أنشئا عام (١٩٥٤) وعام (١٩٦٦) على التوالى .(٢)

وإلى جانب ذلك لجأ النظام فى هذه الفترة إلى الحد من الاستقلال التنظيمى لاتحاد الطلبة ، فقد تم تعديل اللائحة الطلابية الصادرة عام (٥٨ / ١٩٥٩) عدة مرات من أجل ضمان ولاء الاتحاد للنظام ، وتنص تلك اللائحة على أن يهتم الاتحاد فقط بالمسائل الاجتماعية المتعلقة برعاية الطلبة ، بينما تحظر النشاط السياسى والدينى .(٣)

كما فتح باب العضوية أمام الأساتذة إلى جانب الطلبة مع قصر سلطة إصدار القرارات على الأساتذة ، ولكن المعارضة الطلابية لنصوص اللائحة أدت إلى تعديلها فى (١٩٦٣) حيث اقتصرت العضوية على الطلبة مرة أخرى ولكن مع استمرار عدد من هيئة التدريس فى ممارسة دور الإشراف كمستشارين للجان الاتحاد .(٤)

وفى سبتمبر (١٩٦٨) أقر المؤتمر العام للطلاب لائحة (١٩٦٨) وجاء فيها أن الاتحاد المؤلف من اتحاد طلاب الجامعات واتحاد طلاب المعاهد العليا وفروع الاتحاد العام لطلاب مصر خارج الوطن

---

(١) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٥٠.

(٢) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٦.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٥٣.

(٤) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٧.

له الصفة النقابية ويباشر أوجه نشاطه لتحقيق أهدافه عن طريق أربع لجان رئيسية منها لجنة للعمل السياسي ، ولكن وزارة التعليم العالى أكدت الربط بين الاتحادات الطلابية والاتحاد الاشتراكى .(١)

ونصت اللائحة الصادرة فى عام (١٩٦٩) على مجموعة متنوعة من أوجه النشاط ووردت أهداف الاتحاد فى (١٧) بنداً من المادة الرابعة ، كانت أربعة منها تجسد الطبيعة السياسية للإتحاد بينما تجسد بقيتها طبيعته الاجتماعية والنقابية والخاصة برعاية الطلبة ، وكانت البنود السياسية الأربعة هى :-

١- العمل على إبراز رأى طلابى عام تجاه الأحداث القومية والدولية والعالمية .

٢- وضع وتنظيم المشروعات والبرامج القومية للطلاب التى تخدم أهداف الدولة .

٣- تنمية الوعى القومى العربى بين الطلاب وتعميق المفاهيم الاشتراكية فى نفوسهم .

٤- ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتيتهم .

ولكن المادة الخامسة تشير بوضوح إلى انخراط الاتحاد فى هيكل النظام لضمان تبعيته للنظام ، فيجب أن يعمل الاتحاد العام لطلبة الجمهورية العربية المتحدة على توثيق العلاقة بين الاتحادات الطلابية والتنظيم السياسى لصالح الوطن ، وتوثيق العلاقة بينه وبين الأجهزة التنفيذية التى تعمل فى مجال الشباب .(٢)

وتؤكد الصورة السابقة لعرض لوائح الاتحادات الطلابية فى تلك الفترة على أن نطاق الحرية المتاح للاتحادات الطلابية ضيق ، فقد كان النشاط السياسى داخل أماكن الدراسة محظوراً خلال تلك الفترة بين (١٩٥٤ــ يونيو ١٩٦٧) ، ويلاحظ أن عدداً من الطلاب قد اتهم بالاشتراك فى النشاط السرى لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة وبعقد العزم على القيام ببعض الأعمال الإرهابية فى أغسطس (١٩٦٥) ، وقد اقتصرت حركات الاحتجاج المحدودة التى نظمت فى ذلك الوقت على المطالبة بإلغاء مشروع معين للمساواة بين خريجى المعاهد الفنية وخريجى كليات الهندسة والتجارة ، واتخذت تلك

(١) أحمد التهامى : الشباب والسياسة ، خبرات العمل الطلابى ، فى: مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر ، رؤية الشباب ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ، مصر في عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢ ، ص: ٣٦٠.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٥٤.

الحركات صورة إضراب عن الدراسة فى هندسة القاهرة فى (١٩٦٥) .[١]

وقد تعرضت الجامعة إلى قهر وتعسف من قبل قيادة الثورة فيما يخص الأساتذة أيضاً ، فكما تم تقييد الطلاب من خلال اللوائح الطلابية تم تطهير الجامعة من الوجوه المعروفة بالديمقراطية أو الفكر اليسارى من الأساتذة ، حدث ذلك فى عام (١٩٥٤) وكان قرار الفصل الجماعى لحوالى ستين أستاذاً جامعياً من أصحاب الفكر السابق ، وفى عام (١٩٥٩) قام النظام الناصرى بهجمة شاملة على صفوف اليسار المصرى ، تم فيها تصفية البقية الباقية أو الوجوه الجديدة للفكر الوطنى والماركسى من أساتذة الجامعات بأن تم اعتقالهم لفترات تراوحت بين العامين والخمس سنوات ، كما نشطت التنظيمات البوليسية بين الأساتذة والطلاب على السواء لكتابة التقارير السرية عن زملائهم لأجهزة الأمن ، فى ظل تلك الأوضاع لا يمكن القول بأن الجامعة هى الأم الشرعية لحركة الطلاب بل كان الشارع الذى ينتمون إليه اجتماعياً وثقافياً .[٢]

وحاول النظام أن يخلق البديل الملائم والمتفق مع سياساته داخل الجامعة ، فأنشأ منظمة الشباب الاشتراكى عام (١٩٦٥) وحاولت جذب الطلاب إليها وتجنيدهم على اعتبار أنهم قيادات متحركة ونشطة فى بيئتهم ، وذلك بهدف تسليحهم بفكر اشتراكى يواجهون به المجتمع ولكنها لم تحقق سوى نجاح محدود بشأن انضمام الطلاب إليها ، وذلك على امتداد السنوات الثلاث التى تواجدت فيها على الساحة الجامعية قبل أن تنسحب منها فى آخر المطاف بعد انتفاضة فبراير (١٩٦٨) ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود ارتباط بين أعضاء المنظمة وقيادتهم ، وكان العمل السياسى فى الجامعة ضعيفاً من ناحية نشاط المنظمة أو الاتحاد الاشتراكى .[٣]

ومع الأزمة التى لحقت بالنظام فى عام (١٩٦٧) بدأت عوامل التذمر والسخط تجتاح الأوساط الطلابية لتخرج هذه القوة عن صمتها السياسى الذى أجبرت عليه منذ الخمسينات ، وكانت عودة النشاط

(١) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٧.

(٢) غالى شكرى : الثورة المضادة فى مصر ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص: ١٠٨.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٥٣.

الطلابى فى هذه الفترة جزءاً لا يتجزأ من الضغوط العامة التى تعرض لها النظام من أجل التغيير ، وشهد عام (١٩٦٨) أول مظاهرات طلابية منذ مارس (١٩٥٤) بدأت فى فبراير واشتعلت مرة أخرى فى نوفمبر من نفس العام ، ومهدت بذلك لعودة النظام السياسى للطلبة كما فتحت الباب لظهور التيارات السياسية المختلفة داخل صفوف الطلاب من جديد .[١]

وكانت انتفاضة فبراير (١٩٦٨) هي رد الفعل الأول للطلاب على الهزيمة وبداية تحديهم للنظام ، الأمر الذى يعد تعبيراً عن عجز منظمة الشباب الرسمية بل وكل سلسلة التنظيمات السياسية الرسمية عن احتواء حركتهم ، وترجع حدة هذه الانتفاضة إلى نطاق الهزيمة العسكرية نفسها وكذلك إلى القيود المفروضة على حرية التعبير بين الطلبة والمثقفين منذ ما قبل الهزيمة بوقت طويل .[٢]

وكانت الشرارة فى أحكام الطيران التى اعتبرها الشعب عتاباً مخففاً لقلة ممن شاركوا فى الهزيمة ، فكان على جماهير الطلبة أن تتحرك من أجل الشعب كله ، ففى صباح يوم السبت الرابع والعشرين من فبراير عام (١٩٦٨) اجتمع طلاب كلية حقوق القاهرة فى مسيرة متجهة صوب مجلس الأمة ، انضمت إليها جماهير طلبة الهندسة تهتف بسقوط الظلم ورد الحرية للشعب .[٣]

وقد سمح لهم بالدخول لتقديم مطالبهم لرئيس المجلس أنور السادات ، وعند تسجيل أعضاء الوفد لأسمائهم عبروا عن مخاوفهم بأنهم ربما يتعرضون للاعتقال ، فأعطاهم رئيس المجلس كلمة شرف بأن أحداً منهم لن يصاب بسوء ، ومع ذلك اتضح أن مخاوف الطلاب كان لها ما يبررها تماماً حيث تم اعتقالهم من منازلهم فى نفس اليوم ، وفى اليوم التالى عقد الطلبة الذين استشاط غضبهم للقبض على زملائهم اجتماعاً موسعاً وقرروا تنظيم اعتصام فى كلية الهندسة ، واستمر ثلاثة أيام داخل الجامعة بالرغم من تعطيل الحكومة للدراسة فى (٢٥ فبراير) .[٤]

وفى نفس الوقت خرجت المظاهرات للشارع تستهدف الالتقاء بالشعب وبخاصة عمال المصانع الحربية وتعريفهم بما حدث ، وتصدت قوات الأمن بكل قوة للمظاهرات وبدأ الصد بالعصى وانتهى

---

(١) هالة مصطفى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٧.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٧٣.

(٣) محمود أبو السعود : أسرار الحركة الطلابية ، مطابع مدكور ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ص: ٢٢- ٢٣.

(٤) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٨٥.

بالقنابل المسيلة للدموع ، ولم تتمكن جماهير الطلاب من التقدم أبعد من نهاية شارع نهضة مصر من ناحية كوبرى الجامعة ، حيث استعانت قوات الأمن بسيارات المطافئ لتفريق المظاهرات التى كانت تنطلق من الجامعة .(١)

تتمثل مطالب الطلاب فى تلك الحركة فى العديد من النقاط ، وعلى سبيل المثال يعدد بيان الطلبة المشاركين فى اعتصام كلية الهندسة بالقاهرة المطالب الآتية :-

١- الإفراج فوراً عن جميع زملائنا المعتقلين .

٢- حرية الرأى والصحافة .

٣- مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة .

٤- إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات .

٥- إلغاء القوانين المقيدة للحريات ووقف العمل بها .

٦- التحقيق الجدى فى حادث العمال فى حلوان .

٧- توضيح الحقيقة فى قضية الطيران .

٨- التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلبة .

ويتضح من ذلك أن ثلاثة من هذه المطالب تدور حول المسالة الديمقراطية فى البلاد ككل ، بينما تشير ثلاثة أخرى منها إلى غياب الديمقراطية فى الجامعة بوجه خاص ، ويركز مطلبان منها فقط على قضية الطيران والأحداث التى أدت إليها .(٢)

وقد أدرك النظام ضرورة مواجهة هذه الأزمة بإجراء بعض التغييرات فى أسلوب العمل السياسى ، فكان بيان (٣٠ مارس ١٩٦٨) الذى أشار إلى أوجه قصور عدة فى الاتحاد الاشتراكى عزاها فى أحد أسبابها إلى التعيين كأسلوب لاكتساب عضوية التنظيم ، فأقر البيان أهمية الانتخاب الحر وأكد على ضرورة إدخال بعض التعديلات التى تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع مفتوح تتاح فيه فرص

---

(١) محمود أبو السعود : مرجع سابق ، ص: ٢٤.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٨٦.

التعبير للرأى الآخر .[١]

وأعاد جمال عبد الناصر تشكيل وزارته وأدخل فيها (٩) وزراء جدد من أساتذة الجامعة وكأنــه يرضى بذلك الطلبة المتظاهرين ، وتقرر إجراء انتخابات للنقابات العمالية بعد توقــف امتــد ســنوات وانتخابات أخرى لاتحاد طلاب الجمهورية .[٢]

وكانت للطلاب قيادة طلابية عليا ممثلة فى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية الذى كان يضم خمســة أفراد من اتحاد طلاب كل جامعة فى مصر ، يتم انتخابهم فى المؤتمر العام الســنوى لاتحــاد طــلاب الجمهورية الذى كان يربط كل الاتحادات الطلابية فى الجامعات المصرية .[٣]

وداخل الجامعات مهدت الانتفاضة الطريق لإزالة عدد من القيود التى كانت تعوق بشدة مجــالات النشاط فى الحركة الطلابية ، فبرغم بقاء الحرس الجامعى داخل الحرم الجامعى إلا أنه لم يعد يتــدخل مباشرة فى النشاط السياسى للطلاب ، كما لم تعد لديه سلطة مراقبة المقالات الطلابية المنشــورة فــى مجلات الحائط ، ورغم ذلك فقد تجددت المظاهرات مــرة أخــرى فــى جامعــة الإســكندرية يــوم (٢٣ نوفمبر ١٩٦٨) ، وذلك اعتراضاً على الأحداث الدامية التى شهدتها مدينة المنصورة من عنف الشرطة مع طلاب المدارس الثانوية الذين تظاهروا من أجل الاعتراض على بعض التغييــرات فــى سياسة التعليم الخاصة بالمرحلة ، وكالعادة حدث الصدام مع قوات الشرطة أمام كلية الزراعة فأصــيب البعض واعتقل البعض الآخر ، واستمرت هذه الحركة مدة ثلاثة أيام حتى يوم (٢٥ نــوفمبر) حــين قرر مجلس الوزراء إغلاق الجامعات فى حين بدأ طلاب من المدارس المحيطة بالجامعة التظاهر أيضاً ، ولكن قوات الشرطة المحيطة بكلية الهندسة قامت بتفريقهم ، ولكن شهدت مدينة الإسكندرية تظاهرات دامية راح ضحيتها عدد من الطلاب واعتقل آخرون .[٤]

لقد مر عامى (٦٩ / ١٩٧٠) باردين بلا حرارة تبثها حركة الاحتكاك بين الطلبة والسلطة ، ذلك أن الحركات الطلابية غالباً ما كانت مجرد ردود أفعال للقرارات التى تتخذها السلطة ولا يرضى عنها

(١) علا عبد العزيز أبو زيد : الإطار السياسى والقانونى الحاكم لعملية التحول الديمقراطى فى مصر فى الفترة من (١٩٧٦ – ١٩٩٢) ، فى: حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص: ٧٢.

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٣.

(٣) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٤.

(٤) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ١٩٣– ١٩٧.

الشعب ، ولما كانت الحركات الطلابية تعبيراً عن رفض لوضع معين فإن الأحداث فى تلك الفترة لم تبعث فى الطلبة أى دافع للتحرك ، لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد فقد كان لشدة الإجراءات التى اتخذها النظام ـ خاصة وزيرى الداخلية والعدل ـ أثره فى انكماش التمدد الحركى الطلابى .(١)

وبالإضافة إلى ذلك وابتداء من عام (١٩٦٨) فصاعداً ، قام النظام بتجنيد العديد من القادة الطلابية الجدد وضمهم إلى تنظيمه السرى (طليعة الاشتراكيين) خالقاً لديهم وهماً بأنهم يمارسون شيئاً من السلطة مع وعد بالتغيير من داخل النظام ، وضمت الطليعة بعض القادة الطلابية ذوى الكفاءات الكبيرة جنباً إلى جنب مع العناصر الانتهازية السافرة ، وساعدت على تسييس الاتحادات ، وكانت طليعة الاشتراكيين المسئولة أساساً عن منع أية حركة طلابية مستقلة من الظهور .

وأخيراً فإن سيطرة النظام السياسى على الكتلة الطلابية لم تستند فقط على القمع والمناورة ، وإنما اعتمدت أيضاً على الإنجازات الاجتماعية والسياسية الواسعة التى حققها النظام من توفير فرص أوسع للتعليم وضمانها تشغيل الخريجين ، ولم يتحول الانفصال بين النظام وبين كتلته الطلابية إلى إمكانية واقعية إلا بعد الهزيمة الوطنية عام (١٩٦٧) حيث بدت الإنجازات بالنسبة للطلاب مجرد ذكرى بينما عاشوا الهزيمة فى الواقع .(٢)

تعقيب

بالتطبيق على ملامح التغير الاجتماعى بجوانبه الثلاث على الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) لاحظ الباحث ما يلى :–

الجانب السياسى

١– إن رفض النظام لمبدأ التعددية السياسية مع الاعتقاد بأن مجلس قيادة الثورة هو حكومة الأمة ، ربما يرجع ذلك إلى طبيعة حركة الضباط الأحرار على اعتبار أنها حركة جيش بما تتميز بالسلطوية والمركزية والانفراد باتخاذ القرار كما يحدث فى المؤسسة العسكرية ، وكذلك سيطرة

(١) محمود أبو السعود : مرجع سابق ، ص: ٤٩.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ١٥٨ – ١٥٩.

الشخصية الكارزمية لعبد الناصر على الحكم وطبيعة الوضع السياسى بعد حركة الضباط الأحرار من التحرر من الملكية وسيطرة القصر ، سلم الشعب القياده للنظام فأصبح يصدر الأمر من أعلى ويتقبله الجميع .

٢- على الرغم من قيام الثورة على مبادئ وأهداف معروفة إلا أنه لم تكن هناك ديمقراطية حقيقية نظراً للطبيعة السلطوية العسكرية لقائد النظام ، ولم يكن هناك جيش وطنى قوى ظهر ذلك عند الهزيمة فى يونيو (١٩٦٧) ولم تظهر العدالة الاجتماعية إلا عند إنشاء الاتحاد الاشتراكى عام (١٩٦٢) وقد نجحت فى القضاء على الاستعمار ورأس المال والإقطاع ، وقد يرجع ذلك إلى اتجاه النظام وعلى رأسه عبد الناصر بكل هيئاته إلى القضاء على الخصوم وبخاصة الإخوان المسلمين والماركسيين والمعارضين لسياساته فى مجلس الثورة ، كل ذلك بهدف الانفراد بالسلطة .

٣- تكوين هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى لم يكن سوى أسلحة باردة يستخدمها عبد الناصر من أجل تحقيق المركزية فى الحكم ، فكان دائماً هو المسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وذلك من خلال نصوص الدساتير التى أصدرها لخدمة سياساته وإضفاء الشرعية عليها ، فإذا كانت قد أباحت حريات محدودة للمواطنين فى الاجتماع والحديث وحرية الرأى إلا أنها كانت مقيدة بسلطة النظام ، وانتهى كل ذلك بإصدار قانون الطوارئ ذلك السلاح الذى يستخدمه لمطاردة الخصوم والقضاء عليهم .

الجانب الاقتصادى

٤- ساهمت كل من القوى الرأسمالية الغربية والمصرية فى خلق أزمة اقتصادية يعانى منها المواطن المصرى البسيط ، وتتمثل أهم أبعادها فى التفاوت بين الدخول وفى توزيع موارد الثروة حيث لعبت المصالح الاقتصادية دوراً كبيراً فى سيطرة نفوذالرأسمالية المستغلة على الواقع الاقتصادى المصرى .

٥- إن تدخل الدولة للتحكم والسيطرة على الأزمة الاقتصادية بإنشاء القطاع العام ، ربما يمثل عبئاً اقتصادياً على المدى القريب من خلال تحملها أعباء الإنتاج وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين مثل التوظيف والخدمات ، بالإضافة إلى العبء العسكرى المفروض عليها ، ولكن على المدى البعيد قد يؤمن وسائل الإنتاج من أخطار المخاطرة فى سياسة حرية السوق وبخاصة فى ظل تلك الظروف .

٦- اعتماد الدولة على سياسة القروض من المعسكرين : الشرقى (الاتحاد السوفيتى السابق) والغربى (ألمانيا الغربية سابقاً) ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت أولى الخطوات نحو الأزمة الاقتصادية على مر مراحل تاريخ مصر .

٧- بدأت تتحدد معالم العلاقة بين المواطن والقيادة السياسية عند تطبيق النظام لقوانين يوليو الاشتراكية وقانون العلاقة بين المالك والمستأجر والإصلاح الزراعى وتحديد ساعات العمل وغيرها ، وقد يرجع ذلك إلى الفشل فى محاولة الاعتماد على سياسة الاقتصاد الحر فى بداية مرحلة الخمسينات ، إلى جانب العلاقة الوطيدة مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يعتمد الاشتراكية سياسة حكومته .

٨- تفاقمت الأزمة الاقتصادية بعد عام (١٩٦٧) نتيجة لتراكم الديون وانقطاع التمويل والمعونة الأمريكية بالإضافة إلى الهزيمة فى (١٩٦٧) والاتجاه نحو التسليح العسكرى وبناء جيش قوى ، وأدى ذلك إلى اتجاه الدولة مع نهاية الستينات إلى تحرير القطاع الخاص وإعطائه المزيد من الحرية وتزايد الاستثمارات الخاصة ، بهدف مساندة القطاع العام للخروج من الأزمة .

الجانب الاجتماعى

٩- حاولت قيادة الثورة جذب الشعب بكل فئاته لإضفاء الشرعية على سياستها من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ــ بخاصة فى النصف الأول من الستينات ــ ورعاية المواطنين صحياً وتعليمياً وتوفير الإسكان والالتزام بسياسة تعيين الخريجين ، وقد تسببت بعض الإجراءات مثل الالتزام بتعيين الخريجين بصورة غير مخططة والتوزيع غير الرشيد على الهيئات فى تنامى ظاهرة البطالة المقنعة التى أصبحت عبئاً ثقيلاً على الحكومة .

١٠- اتجه النظام السياسى إلى الانطلاق من الريف المصرى حيث يعتبر المجتمع المصرى مجتمعاً زراعياً فى أساسه ، وبدأت تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية من هناك عن طريق تطبيق سياسة الإصلاح الزراعى خلال تلك المرحلة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية فئة الفلاحين فى فكر القيادة السياسية ودورهم فى بناء المجتمع المصرى .

١١- على الرغم من نجاح الثورة فى القضاء على الإقطاع وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، إلا أن المجتمع المصرى سيطرت عليه طبقة الرأسمالية بشقيها الحضرى والريفى ، والتى استغلت جوانب معينة من القوانين الاشتراكية تساعدها فى التغلغل ضمن قيادة الثورة للتحكم فى القرارات السياسية التى تخدم مصالحها بهدف خلق هوية طبقية مميزة ، بالإضافة إلى ظهور طبقة وسطى من

الموظفين والخريجين والمثقفين إلى جانب الطبقات الدنيا من العمال والمعـدمين والأجـراء مـن الفلاحين ، كل طبقة تتميز بهوية ذاتية وثقافة خاصة بها .

وبالرغم من وجود تلك الطبقات فى مجتمع واحد خلال فترة زمنية واحدة إلا أنه لم يحدث تمايز أو صراع طبقى فيما بينها ، فلم تحاول الطبقة الدنيا الثورة على الأوضاع وقد يرجع ذلك إلى قـدرة النظام على تفعيل مفاهيم العدل والمساواة فى المجتمع وانحسار طبقة الفقراء ـ وبخاصة فى الريف المصرى ـ فى عدد قليل بعد تطبيق سياسات الإصلاح الزراعى خاصة والإصلاح فى المجتمـع المصرى عامة .

الحركة الطلابية

١٢- مع اختلاف الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى تلك المرحلة عن سـابقتها ، تركـزت المطالب الطلابية فى البداية حول ضرورة تسليم السلطة لحكومـة مدنيـة ، وكانـت الاتجاهـات الطلابية داخل الجامعة انعكاساً للتيارات والصراعات بين جماعات سياسية خارج الجامعة للإخوان المسلمين واليساريين والشيوعيين مع النظام العسكرى ، ومما يدل على ذلـك الصـدامات داخـل الجامعة بين أنصار النظام من طلاب هيئة التحرير مع الإخوان فى عام (١٩٥٣) ، وقـد شـهد نفس العام أيضاً صراعاً بين الإخوان المسلمين بقيادة حسن البنا مع عبد الناصر ، وهذا يدل علـى أن الجامعة هى جزء من المجتمع الأكبر تؤثر فيه وتتأثر به .

١٣- اختلفت وسائل القمع وتقييد حريات الطلاب فى تلك المرحلة عن السـابقة ، فبـدلاً مـن القمـع العسكرى المسلح والقوة العسكرية ، اتجه عبد الناصر إلى القمع السياسى عـن طريـق اللـوائح الطلابية وإنشاء تنظيمات أخرى تهتم بالجوانب الاجتماعية والترفيهية لإبعاد الطلاب عن الأنشـطة السياسية ، وكان ذلك حتى عام (١٩٦٨) وبخاصة الحرس الجامعى الذى كان مثار سخط الطلاب ، وقد سعوا كثيراً فى مطالبهم بإلغائه وكذلك إشراف الأساتذة على الأنشطة الطلابية ، كـل تلـك الوسائل ربما كانت تؤدى إلى إثارة الطلاب وتحركهم ، لكن ليس فى تلـك الظـروف حيـث أن عبد الناصر هو القائد الكاريزمى الذى قضى على الاستعمار والقصر وكل القوى الرجعية .

١٤- عندما استيقظ الطلاب على واقع مرير وهـو عـودة الاحـتلال مـرة أخـرى فـى صـورة احتلال للأرض من قبل مستعمر جديد وهو العدو الإسرائيلى ، هنا بـدأ تنظـيم الصـفوف مـرة أخرى بين الطلاب فى الجامعة ، فظهرت أمام الطلاب صور تقييد الحريـات وانتشـار عناصـر

البوليس السياسى داخل الجامعة ، فعاش الطلاب بين القهر المفروض عليهم داخل الجامعة مع قسوة الهزيمة وعدم ردع المتسببين فيها من وجهة نظرهم ، ويدل على ذلك بيانات الاعتصام الذى اعتمده الطلاب كوسيلة من وسائل التعبير كنتيجة مباشرة للعنف الذى استخدمه البوليس ضد حركتهم الطلابية فى فبراير (١٩٦٨) فقد ركزت على قضايا الديمقراطية داخل وخارج الجامعة .

١٥- لم تكن هناك قيادة طلابية أيضاً لتلك الحركات ولم تستمر فترة زمنية طويلة ، وذلك لسرعة استجابة النظام لمطالب الحركة وكان ذلك فى بيان (٣٠ مارس) الذى أعاد معظم حريات التعبير بالكلمة والاجتماعات وكذلك حرية إبداء الرأى داخل الجامعة ، لذا يمكن القول أن الحركة الطلابية نجحت فى إقناع النظام فى تغيير سياساته نحو الطلبة ، وربما يرجع ذلك إلى أن تنظيم الضباط الأحرار كان من بينهم قيادات شاركت فى حركات طلابية (١٩٤٦ ، ١٩٥١) ولذلك أدركوا جيداً إلى أى حد يمكن أن تقود المظاهرات الطلابية المجتمع المصرى ما لم تلبى طلباتهم وبخاصة دورها فى إثارة الرأى العام ضد النظام .

الفصل السادس

التغير الاجتماعي والحركة الطلابية في مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٧٠ - ١٩٨١)

التغيير الاجتماعي والحركة الطلابية في مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة بين (١٩٧٠ – ١٩٨١)

محتويات الفصل

أولاً : ملامح التغيير السياسي في الفترة بين (١٩٧٠ - ١٩٨١)

تولى أنور السادات الحكم بعد وفاة عبد الناصر في سبتمبر (١٩٧٠) ، وقد بدأ حكمه بإجراء عدد من التغييرات السياسية الداخلية والخارجية ، فاتبع مبدأ التحررية في الاقتصاد وتفعيل تجربة التعددية السياسية واتجه من التحالف السياسي المصري الذي كان مع الشرق إلى التحالف مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .[١]

فقد شهد عقد السبعينات تحولات عميقة في التفاعلات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية والعلاقات الخارجية للمجتمع المصري ، مهدت ثم فرضت إجراء تحولات سياسية جذرية على الصعيد الداخلي اقتراباً من المفاهيم الديمقراطية ، ورغم أن الظروف التي دفعت السادات إلى إضفاء بعض الرتوش الديمقراطية على وجه النظام كانت قوية ، إلا أنه كان حريصاً على أن يتم هذا الانتقال بصورة تدريجية وذلك لعمق مخالفة التوجهات التي كان يزمع الأخذ بها لما كان سائداً في الفترة السابقة على حكمه .[٢]

وكان على السادات أن يبحث عن ذريعة للسلطة وسند لشرعية حكمه ، وقد وجد ضالته في مظلة الحريات السياسية التي عجز عبد الناصر عن إيجاد حل مناسب لها ، الأمر الذي ورط النظام في تجاوزات لا ديمقراطية بات الناس يتطلعون إلى الخلاص منها ، ثم رفع شعاري دولة المؤسسات وسيادة القانون وتحت دعاوى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون تمكن السادات من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة ، وأصبح المصدر الفعلي الوحيد للسلطات .[٣]

فمن خلال العديد من القرارات الداخلية والخارجية تتضح السمة المحورية على المستوى التصوري للسادات وهي الميل إلى تأكيد دوره في عملية صنع القرار ، وبخاصة اتخاذ القرارات الكبرى ومنها قراري إنهاء مهمة الخبراء السوفييت وزيارته للقدس ، فكان يقول هو الذي فكر ودرس وهو الذي اتخذ القرار وهو الذي حسب نتائجه وتلك هي النتيجة الهامة والتي أصبحت هي محور تصوراته ، أما ما عداها من استنتاجات فلم تكن تعد سوى سياجاً لهذا المحور .[٤]

---

(1) Posusney, Marsha : Labour and The State in Egypt , Columbia University Press , New York , 1997, P: 94.

(٢) علا عبد العزيز أبوزيد : مرجع سابق ، ص: ٧٢.

(٣) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٣٥.

(٤) جمال على زهران : من يحكم مصر ؟ دراسة في صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث ، مطابع الطوبجي التجارية ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص: ١١٠.

فاستغل السادات تطلع الناس إلى الحرية والديمقراطية للتخلص من رموز الناصرية بدعوى القضاء على مراكز القوى فى البداية ، ثم مضى بعد ذلك فى ضرب أهداف الثورة ومنجزاتها الواحدة تلو الأخرى .[١]

وكانت حركة التصحيح التي قامت بها القيادة السياسية فى مايو عام (١٩٧١) وقد عجلت بها مؤامرات بعض مراكز القوى وكانت فى جوهرها أمراً ضرورياً من وجهة نظر القيادة ، حتى يضع الشعب المصرى فى الوضع الأكثر ملائمة لتحمل أعباء المعركة والمساهمة فى إحراز النصر ، وهى أيضاً معبرة عن رغبة الشعب الحقيقية فى مطالبته بضرورة التغيير والتصحيح فى الكثير من مجالات حياته .[٢]

ولكن الواقع يؤكد على أن حركة التصحيح كان هدفها مواجهة بعض أركان العهد الناصري الذين نظر إليهم السادات على أنهم يشكلون تحدياً رئيسياً له ، خاصة وأنهم كانوا يشغلون أغلب المراكز الحساسة فى الدولة ، وبالفعل تمكن السادات من التخلص من خصومه الذين أطلق عليهم مراكز القوى ، وما أن تمكن من الإطاحة بخصومه من أركان العهد الناصرى حتى شرع فى اتخاذ حملة من المبادرات والإجراءات التي أفضت فى نهاية المطاف إلى التحول من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة ، ففى عام (١٩٧١) قام الرئيس السادات بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى بالانتخاب مرة أخرى .[٣]

وعلى العكس من فترة الرئيس عبد الناصر التى شهدت إصدار عدة دساتير وإعلانات دستورية ، فإن فترة الرئيس السادات شهدت إصدار دستور واحد هو دستور (١٩٧١) والذى أطلق عليه الدستور الدائم ، ففى العشرين من مايو (١٩٧١) ألقى الرئيس السادات خطاباً دعا فيه إلى وضع دستور دائم للبلاد ، وتم تشكيل عدة لجان من أساتذة وخبراء القانون لوضع هذا الدستور وعرض مشروع الدستور فى استفتاء عام فى الحادى عشر من سبتمبر (١٩٧١) وحظى بموافقة شبه جماعية .[٤]

---

(١) إبراهيم العيسوى : فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ، فى: كتاب الأهالى ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٤، ص: ٤٩.

(٢) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص: ٢٤٩.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ١٦٧ – ١٦٨.

(٤) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٥.

وصدر الدستور وتغير اسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية ، ويعلن أنها دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .(١)

ولقد ركز دستور (١٩٧١) جميع السلطات فى يد رئيس الجمهورية فاعتبره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الاتحاد الاشتراكى (الحزب الواحد عندئذ والذى أصبح حزب مصر الاشتراكى ثم الحزب الوطنى الديمقراطى ويستأثر بكل الفرص فى كل الأحوال) ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ، ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للشرطة التى تمثل أجهزة القمع والقوة .(٢)

ويمنح الدستور أيضاً لرئيس الدولة سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة ، ففى ظل الظروف العادية للرئيس الحق فى اقتراح مشروعات القوانين (مادة ١٠٩) وإصدار القوانين التى يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها (مادة ١١٢) ، كما أن للرئيس الحق فى تعيين ما لا يزيد عن عشرة أعضاء فى مجلس الشعب مع بداية كل فصل تشريعى ، وله أيضاً حق طلب تعديل الدستور نفسه .(٣)

ويعد إعلان حالة الطوارئ من الصلاحيات الأخرى التى يتمتع بها رئيس الجمهورية وذلك وفقاً للمادة (١٤٨) من الدستور ، ويجوز لرئيس الجمهورية إذا رأى أن هناك خطراً يهدد أمن الوطن أن يلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ ، ويدعو المجلس إلى التصويت على قراره خلال خمسة عشر يوماً من إعلان حالة الطوارئ ، وفى حالة أن يكون مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له ، وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب .(٤)

لذا فإن تعبير الديمقراطية الذى جاء فى المادة (١) من الدستور كأساس لنظام الدولة كما تردد فى تقرير اللجنة الخاصة المشكلة للنظر فى مبدأ تعديل الدستور ، مصطلح نظرى لأنه كان لزاماً أن

(١) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص: ٢١٤.

(٢) جمال الشرقاوى : سياسة القمع فى مصر ، فى: مصر من الثورة إلى الردة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص: ١٩٣.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٧٩.

(٤) مايسة الجمل : مرجع سابق ، ص: ١١٣.

يسايره توفير الضمانات للمواطن تلك التى تسمى بالحريات السياسية والحقوق الاجتماعية .[١]

وقد تبدد وهم الديمقراطية بالضربات المتلاحقة التى كان السادات يسددها لخصومة من خلال القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الإنسان الموروثة من عهود سابقة والإضافة إليها عبر سلسلة من القوانين الموروثة التى استخدمها بقوة لضرب الحرية فى مصر .[٢]

فالقوانين والقرارات التى صدرت عامى (١٩٧١ ، ١٩٧٢) والتى تبدو وكأنها تنهى ظاهرة الاستبعاد السياسى بفتحها باب المشاركة فى الحياة السياسية لمن عزلوا سياسياً أثناء فترة عبد الناصر ، قابلها على الجانب الآخر إجراءات إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تضحى المحصلة النهائية هى استمرار ظاهرة الاستبعاد السياسى ، فعلى سبيل المثال نجد استمرار شرط الحصول على موافقة الاتحاد الاشتراكىعلى الترشيح لعضوية البرلمان قائماً كأداة تستخدمها الحكومة لاستبعاد من لا ترغب فى مشاركتهم ، كما أن الاستبعاد لكل من شملهم التحقيق فى أحداث قضية مراكز القوى كان صريحاً .[٣]

وكذلك تضييق هامش حرية الرأى والتعبير وذلك من خلال سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية الكبرى المسماة (بالقومية) ووضع قيود شديدة على حق ملكية الصحف للأفراد ، فضلاً عن سيطرتها على الإعلام المسموع والمرئى ، وعلى الرغم من وجود صحف للأحزاب السياسية إلا أن السلطة عمدت إلى مصادرة بعض هذه الصحف بصورة ملفتة ، كما تبنت منهج تجاهل ما تنشره صحف المعارضة .[٤]

كما قامت الحكومة بعدة إجراءات منافية للدستور والقانون وحرمات الفكر الجامعى ، قامت بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمى وضد العقلانية فى العمل الجامعى ، وتدخل سافر فى الحريات الأكاديمية ومساءلة العلماء بطرق غير مشروعة عن ممارستهم الجامعية ومحاولة تحجيم أدائهم الجامعى ، ورفض تعيين أعضاء هيئة التدريس لمجرد إتمام دراساتهم فى دول بعينها وإيقاف

(١) محمد عبد السلام الزيات : مصر إلى أين ؟ قراءات وخواطر فى الدستور الدائم ١٩٧١ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦، ص ص: ١٨ – ١٩.

(٢) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٣٦.

(٣) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٧٥.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢١٧.

الترقيات على أسس حزبية وغير ذلك .

ومن جهة أخرى شنت أجهزة الحزب الحاكم هجمة تتارية ضد الحياة الجامعية فى المجال الطلابى ، فتحاصر وسائل التعبير الطلابية سواء كانت صحف حائط أو مجلات أو نشرات أو اجتماعات ، وتتحول الإدارة الجامعية إلى مصدر إرهاب باستخدام لجان التأديب ضد الطلاب لصرفهم عن حقوقهم الديمقراطية .[١]

وأخيراً أصدر النظام قانون العيب سيئ السمعة الذى اعترض عليه جميع رجال القانون المصريين بمن فيهم المنضمين إلى حزب السادات ، تضمن فى بابه الثانى نصوص تنظيم عمل المدعى العام الاشتراكى ــ ذلك المنصب الذى أنشأه السادات وجعل منه جهازاً قضائياً خاصاً ــ ووسع اختصاصاته ، بحيث أصبح يتولى دون غيره سلطة التحقيق والادعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للمسئولية السياسية عن الأفعال المنصوص عليها فى هذا القانون بناءً على ما يصل إلى علمه ، أو بناءً على بلاغ من أحد المواطنين أو أحد مأمورى الضبط القضائى ، كما يتولى الاختصاصات المقررة له فى القانون رقم (٣٤ لسنة ١٩٧١) بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .[٢]

ولم يكن قانون العيب الذى خاض الرئيس من أجله أعتى المعارك سوى تعبير قانونى عن الخوف من المعارضة وتأثيرها والعزم على تقليم أظافرها ، فالمعنى المستفاد من قانون العيب هو مصادرة حق المعارضة بدعوى الانحراف أو الخروج على آداب المعارضة ، ولا أحد يعرف للمعارضة آداباً يستوجب الخروج عليها عقاباً سياسياً وجنائياً سوى ما تنص عليه كافة القوانين الجنائية من عقوبات على القذف والسب والبلاغ الكاذب ، أما تجريم ما دون ذلك من الأفعال فمعناه مصادرة المعارضة نفسها ، فالنقد البناء والنقد الهدام من الأمور النسبية التى يستحيل ضبطها ووضع قاعدة لها .[٣]

وقد بدأ السادات التفكير فى الاستغناء عن الخبراء السوفييت ، فاتجه إلى تكثيف حملة إعلامية على السوفييت تشكك فى قدراتهم ثم مباحثات سرية مع الولايات المتحدة ، وعندما التقى بالسفير السوفيتى

(١) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٣٨.

(٢) جمال الشرقاوى : مرجع سابق ، ص ص: ١٩٦ – ١٩٧.

(٣) إبراهيم دسوقى أباظة : مرجع سابق ، ص: ١٤٧.

(فينوغرادوف) يوم (٨ يوليو ١٩٧٢) قال له : إننى أشكر الاتحاد السوفيتى على كل ما قدمه من عون إلى مصر عن طريق خبرائه ، ولكننى أريد الآن وقف خدمات هؤلاء الخبراء اعتباراً من يوم (١٧) يوليو وكان هذا اليوم هو التاريخ الحقيقى لإلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية .(١)

وتعتبر حرب أكتوبر (١٩٧٣) هى نقطة التحول فى السياسة المصرية ، إن الإسرائيليين أنفسهم لم يدركوا ذلك الأمر ، حيث أن أكبر عقولهم العسكرية كان يفكر ويسلك على أساس أن جيش الدفاع الإسرائيلى قوى وقادر على تحطيم أى تحرك عربى ، فكان يوم السادس من أكتوبر من عام (١٩٧٣) مفاجأة للجميع وذلك على الصعيد العسكرى ، وكانت تلك الحرب تعنى للمصريين داخل البلاد وخارجها أنها حرب تحرير وطنية .(٢)

وبعد حرب أكتوبر (١٩٧٣) بدأت محاولات دعوية لزرع الهزيمة فى وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلى عن قيم الانتماء القومى ، وروجت السلطة لتدعيم ذلك بمقولات خاطئة فمثلاً : حرب أكتوبر هى آخر الحروب وتكفينا إسالة الدماء ، وأعلنت السلطة أن الأزمة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين .(٣)

واستغل السادات نصر أكتوبر لتمرير سياساته الانفتاحية فى الاقتصاد وخطه المنحاز للولايات المتحدة فى السياسة وخطته فى الصلح المنفرد مع إسرائيل ، ولم يكن الحديث عن الديمقراطية والأحزاب فى تصوره أكثر من " تكتكة " لفرز القوى وشق صفوف المعارضة لسياساته لتحييد بعض المعارضين وكسب البعض الآخر .(٤)

ويمكن القول بأن رؤية الرئيس السادات للتعددية الحزبية قد تبلورت فى القبول بوجود تعدد حزبى ، ولكن مع حرمان بعض القوى والتيارات السياسية من حق تشكيل أحزاب بدعاوى ومبررات مختلفة ، وقد ترتب على ذلك قيام تعددية انتقائية سمح فى ظلها بقيام أحزاب سياسية لا تعبر عن قوى سياسية واجتماعية حقيقية فى المجتمع ، بينما حرمت قوى وتيارات سياسية فاعلة من حق تشكيل أحزاب

(١) غالى شكرى : الثورة المضادة فى مصر ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص: ٩٩.

(٢) غالى شكرى : المرجع السابق ، ص ص: ١٥٨ – ١٥٩.

(٣) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٩٠.

(٤) إبراهيم العيسوى : مرجع سابق ، ص: ٥١.

سياسية .(١)

وعلى الرغم من أن الرئيس السادات أصدر ورقة أكتوبر (إبريل ١٩٧٤) والتى أقرت مفهوم التنظيم السياسى الواحد ، إلا أنها أكدت على أن يكون التحالف إطاراً صحيحاً للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها ، بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى بتأييد الأغلبية والتى يجب أن تتبناها الدولة .(٢)

وفى أغسطس من العام نفسه (١٩٧٤) أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى ، التى أكدت على ضرورة تعدد الآراء والاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى فضلاً عن تمثيل هذه الاتجاهات فى قيادته ، وخلال الفترة من أغسطس (١٩٧٤) حتى انعقاد المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى العربى فى يوليو (١٩٧٥) قامت لجنة منبثقة عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى بتجميع اتجاهات الرأى والحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكى ، وخلصت اللجنة فى تقريرها إلى أن أغلبية الجماهير متمسكة ببقاء الاتحاد الاشتراكى العربى كتعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة ، مع العمل على تطويره من خلال إنشاء منابر ثابتة داخله .(٣)

وفى النهاية ساد اتجاه إقامة المنابر فى داخل الاتحاد الاشتراكى ، ودار حوار آخر حول عدد المنابر التى يسمح لها بالنشاط ووصل عدد المنابر التى أعلن عن قيامها إلى (٤٠ منبراً) وقرر الرئيس السادات فى مارس (١٩٧٦) السماح لثلاثة منابر بالقيام ، لتمثيل اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربى الاشتراكى) واليسار (تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) ، وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب فى صيف ذلك العام ، وفى أول اجتماع للمجلس فى (١١ نوفمبر ١٩٧٦) أعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب .(٤)

ويبدو أن الرئيس السادات عندما قرر منفرداً تحويل منابر اليمين والوسط واليسار إلى أحزاب لـ

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٧٦.

(٢) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٩٧.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٦٨.

(٤) على الدين هلال : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ – ١٩٩٩) ، مرجع سابق ، ص: ١٩٩.

يكن يهدف إلى أكثر من إقامة نوع من التوزيع الوظيفى الذى يخدم الحزب الحاكم (حزب الوسط) ، بحيث تصبح وظيفة حزب اليمين هى استكشاف المدى الممكن للتحول نحو اليمين ، ووظيفة حزب اليسار هى أن يجنب الحكومة مسئولية ما قد يترتب على التحول نحو اليمين من خلل فى البنية الاجتماعية .[١]

وبناءً على هذه التطورات صدر القانون رقم (٤٠ لسنة ١٩٧٧) بنظام الأحزاب السياسية ، وبالرغم من صدور هذا القانون بقيام الأحزاب إلا أنه قد صدرت معه مجموعة من القوانين التى تقيد النشاط الحزبى ومشاركة الجماهير وبخاصة أن هذا القانون صدر فى نفس العام التى حدثت فيه انتفاضة (١٨ ، ١٩ يناير) .[٢]

أصبح فى مصر قانون للأحزاب تنص مادته الأولى على أن للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ، ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .
ولكن هذا الحق لم يكن مطلقاً والضوابط والقيود تحاصر حرية تكوين الأحزاب ، المادة (٤) تقول " يشترط لتأسيس أى حزب سياسى عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية " .[٣]

وجاء هذا القانون ليجسد خللاً دستورياً وهو مخالفته التامة للمنطق العام لدستور (١٩٧١) والذى كان يفترض قيام النظام السياسى المصرى على مفهوم التنظيم السياسى الواحد ، وذلك فى مادته الخامسة والتى لم تعدل حتى عام (١٩٨٠) وهو ما جعل العديد من القانونيين التأكيد على عدم دستورية قانون الأحزاب .[٤]

وشهد النظام السياسى المصرى أول انتخابات على أساس تعددى منذ قيام ثورة (١٩٥٢) ، حينما أجريت الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر (١٩٧٦) ، وقد اتسمت الحملة الانتخابية بدرجة كبيرة من التسييس وشارك عدد كبير نسبياً من المستقلين والذى بلغ عددهم (٨٩٧ مرشحاً) ، عبروا فى واقع

---

(١) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٧٧.

(٢) ثريا عبد الجواد عمارة : القانون والواقع الاجتماعى ، دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينات فى مصر ، الجزء الأول ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩، ص: ١٦١.

(٣) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٧٨ – ٢٧٩.

(٤) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٧٩.

الأمر عن تيارات سياسية متباينة لم تجد لها مكاناً ضمن صفوف المنابر الثلاثة المسموح بهـا ، وقـد ضمت جماعات المستقلين بعضاً من قدامى الوفد وبعضاً آخر من أعضاء جماعة الإخـوان المسـلمين وبعضاً ثالثاً من اليساريين المستقلين .(١)

وقد كان مسار المعركة الانتخابية يثبت أن عقلية التنظيم الواحد استمرت مسيطرة على ممارسـات منبر مصر العربى الاشتراكى ، حيث استمرت هيمنته على أجهزة الإعلام واستعانته بالأجهزة التنفيذية للدولة من خلال إعلان السلطة عن رفع الحد الأدنى للأجور وحوافز العاملين ، وكافة أشكال الوعـود التى قدمت من الجهاز التنفيذى كوقود للمعركة الانتخابية وهى الظاهرة التـى سـتتكرر كثيـراً فـى الانتخابات التالية ، والتى تشكل إحدى الأدوات الهامة التى يدعم من خلالها جهـاز الدولـة وسـلطتها التنفيذية الحزب الحاكم .(٢)

وتميزت نسبة الإقبال من الناخبين على تلك الانتخابات بالانخفاض حيث لم تتجاوز (٤٠ ٪) رغم النشاط الحزبى الواسع ورغم بداية التعددية الحزبية ، كذلك انخفض الميل إلـى القيـد فـى الجـداول الانتخابية المخصص لها شهر ديسمبر من كل عام ، حيث كانت نسبة عدد المقيدين فى هذه الجـداول مقارنة بعدد السكان فى سن التصويت لم تتجاوز (٤٦,٧ ٪) ، مما يشير إلى وجود فجوة واسعة بين الجداول وعدد السكان .(٣)

ولكن يسجل لوزير الداخلية فى هذا الوقت (ممدوح سالم) أنه أجرى انتخابات كانت أقـرب إلـى الحرية والشفافية من غيرها ، لكنها أفرزت عدداً كبيراً من المستقلين الذين تمسكوا بمواقف معارضـة فى مجلس الشعب ، الأمر الذى أدى إلى ضيق السادات من هذه المجموعة فقام بحل المجلس بعد عامين فقط من عمره ، ودعا لانتخابات جديدة شهدت قيوداً وممارسات خاطئة قللت من نسبة المستقلين فـى المجلس ، ثم جاءت خطوة أخرى لعرقلة مسيرة التعددية عندما تـم تعـديل قـانون الأحـزاب رقـم

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن : إشكاليات التحول الديمقراطى وطبيعة العلاقة السياسية فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ – ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ٣١.

(٢) أشرف حسين : المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، فى: الانتخابات البرلمانية فى مصر (درس انتخابات ١٩٨٧) الفجر للطباعة والنشر والتوزيع ، العاشر من رمضان ، ١٩٩٠، ص: ٤٠.

(٣) نجلاء عبد الحميد راتب : الانتماء الاجتماعى للشباب المصرى ، دراسة سوسيولوجية فى حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩، ص ص: ٣٩ – ٤٠.

(٤٠ لسنة ١٩٧٧) بالقانون رقم (٣٦ لسنة ١٩٧٩) ، بحيث تضمنت المادة (٤) منه قيوداً صارمة على تكوين الأحزاب تجعل تأسيس أحزاب جديدة.أو حتى استمرار القائم منها أمراً شبه مستحيل ، فلقد حظرت المادة (٤) إعادة تكوين الأحزاب التى كانت موجودة قبل ثورة يوليو (١٩٥٢) باستثناء الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ، ثم إنها حظرت أن يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جادة على قيامه بالدعوة إلى أو الترويج لمبادئ تخالف ثورتى (١٩٥٢ ، ١٩٧١) ، وبذلك أصبح للسلطة التنفيذية الحجر على حق صاحب الرأى فى أن يشارك سياسياً ، فالمحظورات كانت تطول حزب الوفد ــ بعد موافقة الرئيس السادات علي طلب إنشائه فى فبراير (١٩٧٨) ــ ويخنق أى فرصة لإمكانية تحول حركة الإخوان المسلمين إلى حزب سياسى ، وتمنع قيام حزب شيوعى أو ناصرى يتمتعان بالشرعية .(١)

وعلى الرغم من تجميد نشاط حزب الوفد بعد ثلاثة شهور فقط من تأسيسه إلا أنه قد ظهر فى الساحة السياسية حزب العمل الاشتراكى ، ولكنه فى صورة مستأنسة للحزب الحاكم الذى أطلق على نفسه الحزب الوطنى الديمقراطى بعد انتقال كل نواب حزب مصر العربى الاشتراكى إليه كحزب لرئيس الجمهورية فى مشهد بالغ الدلالة على الطبيعة الحكومية للحزب ، وفى ظل هذا المناخ تمت انتخابات (١٩٧٩) حيث شهدت درجة عالية من التدخل الحكومى واستخدام وسائل العنف ضد المعارضة ، وقد أبرزت نتيجة الانتخابات اكتساح الحزب الوطنى الحاكم لمقاعد مجلس الشعب وحصوله على أكثر من (٩٠ ٪) منها ، بينما تمكن حزب العمل الاشتراكى ــ بالتنسيق مع الحكومة ــ من الفوز بعدد (٣٠ مقعداً) وصلت بعد ذلك إلى عشرة مقاعد بعد انسحاب عشرين مرشحاً وتسربهم إلى الحزب الحاكم ، أما المستقلون فبرغم نجاح (٥٣) منهم فى دخول البرلمان إلا أنهم بدءوا فى الانتقال تدريجياً إلى حزب الحكومة حتى لم يتبق منهم سوى (١٠) أعضاء .(٢)

نخلص مما سبق إلى أنه رغم تبنى نظام السادات للتعددية السياسية إلا أن نطاقها بدأ محدوداً ،

(١) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٨١.

(٢) أشرف حسين : مرجع سابق ، ص: ٤١.

وتزايدت محدوديته باستمرار حتى أضحى النظام أقرب إلى نظام الحزب الواحد منه إلى نظام التعـدد الحزبى نتيجة هيمنة حزب الحكومة على معظم مقاعد البرلمان وعلى وسائل الإعلام ، وتمت عمليات استقطاب لأعضاء مجلس الشعب من المستقلين والأحزاب الأخرى لجلبهم إلى عضوية الحزب الحاكم ، فى ظل امتيازات ومنافع شخصية تقدم لهم وإثراء غير مشروع وتربح من كل شيئ ، واستمرت هـذه الظاهرة حتى الآن ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تضييق فرص المشاركة أدى إلـى وجـود تيارات وقوى فاعلة فى المجتمع خارج إطار الشرعية ، أهمها التنظيمات الشيوعية والتيارات الناصرية والجماعات الإسلامية .[١]

فى ظل تلك الظروف الداخلية نجد أن السادات قد انحاز بشكل ملموس للولايات المتحدة فى السياسة الخارجية وكذلك فى اتجاهه للصلح المنفرد مع إسرائيل ، وإذ بأعداء الحركة الوطنيـة علـى طـول تاريخها ابتداءً من الاستعمار التقليدى مروراً بالولايات المتحدة وانتهاءً بإسـرائيل يصـبحون حلفـاء وأصدقاء ، وقد حقق الهجوم الصهيونى الأمريكى جوهر أهدافه الاستراتيجية ، فانهارت إرادة القتـال والمقاومة وأصبح الأعداء فى موقف السيطرة على القرار المصرى .[٢]

لقد اقتنع السادات بالتقدير الذى حظى به لدى الغرب بسبب رحلته إلى القدس فى نوفمبر (١٩٧٧) ولم يهتم بمشاعر الاستياء من جانب العرب ، فقد جاء قرار السادات بشأن هذه الزيارة متفقاً مع أسلوبه الذى اعتاد أن يدير به سياساته ، إذ كان السادات يتقن أسلوب الصدمات الذى غـذاه إصـراره علـى الاحتفاظ بفردية اتخاذ القرار .

وفى عام (١٩٧٨) جسد السادات مغزى زيارته للقدس بشكل عملى بتوقيعه اتفاقيتى كامب ديفيـد فى الولايات المتحدة ، وفى محاولة منه لإنقاذ ماء الوجه أمام تصاعد حدة المعارضة الداخلية والعربية له ، أصر السادات على الربط بين معاهدة السلام المصرية ــ الإسرائيلية التى تم الاتفاق بشأنها فـى كامب ديفيد وقضية الحكم الذاتى للفلسطينيين .[٣]

(١) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٨٢.

(٢) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص ص: ٣٩٠ – ٣٩١.

(٣) مايسة الجمل : مرجع سابق ، ص: ١٠٤.

وأصبح سلام السادات حرباً على العرب وأصبح استرداد سيناء بالشروط الإسرائيلية الأمريكية ثمناً لغزو بيروت وضرب المفاعل الذرى العراقى وتصفية المقاومة الفلسطينية ، وعمقت سياسة السادات من التجزئة وأفسحت للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططاتها وخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى .[١]

وإذا كانت سياسات السادات قد نجحت فى سد قنوات الممارسة الشرعية أمام المعارضة إلا أنها لم تنجح فى قتلها ، حيث تضاعفت حجم المعارضة خارج أسوار المؤسسات الرسمية ، مما حدا بالسادات إلى أن يفكر جدياً فى إلغاء تجربة التعددية برمتها ، ثم كان الصدام الصريح فى سبتمبر (١٩٨١) عندما قرر إغلاق ما كان متبقياً من صحف المعارضة واعتقال المعارضين من كافة الاتجاهات السياسية ، فكان العنف المضاد متمثلاً فى اغتياله في أكتوبر (١٩٨١) .[٢]

ثانياً : ملامح التغير الاقتصادى فى مصر فى الفترة بين (١٩٧٠ - ١٩٨١)

عند وفاة جمال عبد الناصر عام (١٩٧٠) كان الاقتصاد المصرى فى حالة انهيار شبه كاملة ، نظراً لظروف الحروب التى مرت بها البلاد من ناحية فضلاً عن محاولة تعبئة ما تبقى من الموارد الاقتصادية لتجديد القوات المسلحة من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار إلى أقل من (١٢ ٪) وهو معدل لا يواكب الزيادة السكانية السريعة ، ومن ثم أخذ الاقتصاد المصرى يعانى من النقص الشديد فى توفير الموارد الخارجية وارتفاع العجز فى ميزان المدفوعات فى بداية السبعينات ، وارتباط كل هذا بتزايد أعباء الديون الخارجية .[٣]

لذا بدأ النظام السياسى خطته الاقتصادية السياسية لتصحيح المسار الوطنى ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ومن أهم عوامل التغير الاجتماعى فى السياسة الاقتصادية الجديدة هى أنها قد قامت على مبادئ أربعة أساسية : الانفتاح ، صادرات النفط ، فتح أبواب الهجرة للدول العربية النفطية وتحويلات المهاجرين وزيادة عائدات قناة السويس .[٤]

---

(١) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٩١.

(٢) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص ص: ٨٢ – ٨٣.

(٣) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص: ٢٣٥.

(٤) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩٣.

إن بدايات الانفتاح الاقتصادى مسألة ذات أبعاد تاريخية عالمية ومحلية ، وتتمثل الأبعاد العالمية فى التوجهات الأساسية للسياسة الاستعمارية والإمبريالية ، الأمر الذى يمكن تتبعه عبر عدة قرون ماضية ، أما الأبعاد المحلية فتتمثل فى الاستجابات المتنوعة ــ السياسية والاقتصادية ــ لتلك الاستراتيجية الإمبريالية ، حيث كان حجم التدخل الخارجي ومداه يختلف من فترة تاريخية لأخرى .

وفى ضوء ذلك يمكن القول بأن ما حدث فى عام (١٩٧٤) يمكن أن يكون نتاج سياسات ومحاولات تمتد إلى القرن التاسع عشر ، كما يمكن القول بأن هذه السياسات والمحاولات قد نجحت حيناً وتعثرت أحياناً ، ولكنها ظلت طوال هذه الفترة تحتفظ بأهدافها القريبة والبعيدة حتى تحقق النجاح من جديد .(١)

وقد بدأ النظام السياسي بتحفيز وتنشيط مبادرة القطاع الخاص كسياسة هامة للقضاء على الأزمة الاقتصادية ، وكذلك اتخذ العديد من الإجراءات التى تمنح الثقة للمستثمرين الأجانب والعرب للاستثمار فى مصر .(٢)

فقد بدأ فى إحداث تغييرات مقصودة فى قوانين الاستثمار ، وإعادة تعديل الميثاق الوطنى فيما يختص بعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص ، وعدم جواز تأميم المال المستثمر بما يحقق ضماناً للمستثمرين ، وإنشاء هيئة عامة للاستثمار العربى والأجنبى وتعديل قوانين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .(٣)

وكان قانون الاستثمار لرءوس الأموال الأجنبية والعربية فى سبتمبر (١٩٧١) هو المقدمة الاقتصادية الأولى نحو حل الأزمة الاقتصادية ، فقد سمح القانون بحرية دخول رءوس الأموال العربية والأجنبية وخروجها بضمانات محددة ضد المصادرة أو التأميم ، ومنحها تيسيرات جمركية وضريبية تصل فى بعض الحالات إلى درجة الإعفاء ، ولم يحدد لها أية مجالات للاستثمار ولم يحرمها من ملكية الأراضى ، وكان من الطبيعى أن تراعى رءوس الأموال المصرية فى هذا السياق فصدرت فى الوقت نفسه قرارات تحرير الاستيراد والتصدير من قيود التخطيط المركزى للصادرات والواردات وشروط

(١) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ص: ٣٣ – ٣٤.

(2) Sadowski, Yahya : op.cit , P: 81.

(٣) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩٣.

التعامل مع الخارج ومقومات تحديد الأسعار وأنواع السلع وأوضاع السوق .[١]

ونص هذا القانون على أن المشروعات التى تنشأ طبقاً له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين ، وقد أنشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها .[٢]

وقد شهد النصف الأول من عقد السبعينات من القرن العشرين محاولات حثيثة لتبرير الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، على أساس أنها سياسة تتم فى حدود الاستقلال الوطنى ولا يخشى منها على المكاسب الاشتراكية ، وأن سياسة الانفتاح الاقتصادى لا تمثل تراجعاً عن الاشتراكية إنما تدعيم لها ، وأن القطاع العام سيزدهر فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، كما أن هذه السياسة ستتم من أجل تعبئة الموارد الأجنبية لتشغيل الطاقات العاطلة .[٣]

إن حقبة الانفتاح سعت بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً قائداً ، بدأ تدريجياً من خلال الوثائق الأيديولوجية المعلنة بترديد فكرة تحرير القطاع الخاص بدلاً من احتكار الدولة للمناشط السياسية ، وإعطاء التوجه الاقتصادى صبغة الفردية والنظام الحر وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية وتحجيم دور الدولة وعدم تدخلها فى أعمال التجارة الخارجية والبنوك ، والسماح لنمو رأس المال المحلى والأجنبى ونقل كثير من نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى مصر .[٤]

ولذلك فإن الانفتاح الاقتصادى ربما كان يعنى – أو على الأقل كان ينبغى أن يعنى – إزالة الشكوك حول دور وإمكانيات القطاع الخاص من ناحية والعودة إلى قواعد الإدارة الاقتصادية القائمة على المقارنة بين العائد والتكلفة من ناحية أخرى ، والأمر لا يتعلق فقط بأهمية القطاع الخاص والحافز الشخصى والتقليل من البيروقراطية والتواكل ولكنه يتعلق بظرف تاريخى محدد وهو وجود مصر فى وسط مالى نفطى ، وهذا أمر يرتبط بأهمية القطاع الخاص وفلسفته للدول العربية النفطية المحيطة لكى تزيد من استثماراتها العامة والخاصة فى مصر .[٥]

---

(١) غالى شكرى : مرجع سابق ، ص: ٧٧.

(٢) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٤٧.

(٣) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٦.

(٤) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٣٦.

(٥) حازم الببلاوى : محنة الاقتصاد والاقتصاديين ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩، ص: ٤٥.

إن السبب الموضوعي الرئيسي لهذا التحول هو ما يمكن أن نصفه " بتعثر تجربة القطاع العـــام " كما تعكسها بصورة أساسية خسارة عدد كبير من شركاته ، وظهور أزمة فعلية في التمويل مع النصف الثاني من الستينات .[١]

هذا بالإضافة إلى فقدان الاقتصاد المصري لتوازنه نتيجة للحرب ومع وجود مشكلات خاصة بتعبئة الموارد من أجل الحرب ، فكانت تلك السياسة بهدف إعطاء الاقتصاد المصري الكثيـــر مـــن الطاقـــة والانتعاش والخروج من أزمته .[٢]

هذا ما تم الترويج له في تسويق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فقد تم تقديمها على أنها الحـــل الوحيـــد لمشكلات مصر الاقتصادية ، وبدأ الهجوم على القطاع العام بدعوى خسارته المتكررة ، حتى إذا لجـــأ النظام لبيع هذا القطاع يلقى الأمر قبولاً من الرأي العام المصري .

ولكي يكون حكمنا على سياسة الانفتاح الاقتصادي حكماً موضوعياً يتعين أن نأخذ بعين الاعتبار أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على نصف الإنتاج الزراعـــي العـــالمي و(٤٠ ٪) مـــن الإنتـــاج الصناعي ، ولذلك تملك القسم الأكبر من السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية ، وبقدر ما يكـــون طموح الدول النامية إلى تحقيق التنمية بقدر ما يزيد تعاملها مع تلك الدول ، غير أن هذا التعامل بالرغم مما يمكن أن يسهم في تيسير عملية التنمية ينطوي على درجة عالية مـــن مخـــاطر تعميـــق التبعيـــة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي واستنزاف الاقتصاد النامي لصالح الاقتصاديات المتقدمة .[٣]

لقد جاءت ورقة أكتوبر (١٩٧٤) معبرة عن بداية التحول إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، التي جاءت صياغتها بأسلوب يعبر عن الوطنية المصرية والاشتراكية والقومية العربية ومنجزات ثورة يوليو (١٩٥٢) ، وفي هذا الإطار جاء تأكيدها على أن الأخذ بسياسة اقتصادية واجتماعية جديـــدة لا يعني الاختلاف مع المبادئ السابقة للثورة أو محاولة الخروج عليها ، ولكن يكمن الاختلاف معها في

---

(١) سعد الدين إبراهيم : مرجع سابق ، ص: ٧٧.

(2) Amin, Galal : Whatever Happened to The Egyptians ? Changes in Egyptian Society From 1950 to The Present , The American University in Cairo Press , Cairo , 2000, P: 161.

(٣) عبد الله محمود : سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، في: مصر من الثورة إلى الردة ، مرجع سابق ، ص: ٢٣١.

أسلوب التطبيق الذى يجب أن يتواكب ويتطابق مع متغيرات العصر الحديث .(١)

فكانت ورقة أكتوبر بمثابة إعلان عن بدء نظم وسياسات اقتصادية واستراتيجية للتنمية مختلفة تماماً فى منهجيتها وآلياتها وأركانها ومحاورها الرئيسية ، وتم الإعلان عن تبنى النظم والسياسات التى تؤدى إلى الانفتاح الاقتصادى واختيار الإجراءات والمشروعات والبرامج التى تؤدى إلى انتعاش الاقتصاد القومى حتى لو كان ذلك بشكل غير مخطط ، المهم أن تتغير آلية العمل الاقتصادى فى طريق استرداد ثقة أصحاب رءوس الأموال الخاصة سواء من الداخل أو الخارج .(٢)

لذلك صدرت تشريعات قانونية لتدعيم هذه السياسة ، ولعل أهمها القانون رقم (٤٣ لسنة ١٩٧٤) بشأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وتعديلاته بالقانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٧٧) ، وأدت هذه التشريعات إلى فتح أبواب الاقتصاد المصرى للاستثمار الأجنبى فى كافة المجالات تقريباً ، وإلغاء تمصير وتأميم البنوك وتصفية مؤسسات التخطيط وتفكيك وحدة وتكامل القطاع العام وإنهاء سيطرة الدولة المركزية على تداول النقد الأجنبى .(٣)

وعلى الرغم من أن هذا القانون أشار فى وضوح إلى ارتباط أولويات المشروعات التى تتمتع بالامتيازات التى أتاحها بأولويات خطة التنمية وغاياتها ، إلا أن ما حدث هو تركيز الاستثمارات فى قطاعات المال والبنوك وليس فى القطاعات السلعية ، وهى أنشطة تستقطب المدخرات المحلية من النقد الأجنبى وتستخدمها فى تمويل التجارة الخارجية لصالح بلاد المركز ، كما أنه فى النسبة القليلة من الاستثمارات فى مشروعات صناعية اعتمدت المشروعات فى هيكل تمويلها على القروض بنسبة عالية بلغت حوالى (٧٥ ٪) ، وهو أسلوب فى التمويل يخفى كثيراً من صور التلاعب من خلال نزح الأرباح إلى الخارج فى صورة فوائد وصور أخرى مختلفة .(٤)

وتتخلى الدولة عن مسئولية التنمية الاقتصادية وتراجع دور الحكومة إلى مجرد إدارة للمرافق العامة ، وضعت مصائر الاقتصاد المصرى بأيدى رأس المال الخاص ، واعتمدت الدولة على رأس

---

(١) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص: ٤٨.

(٢) عبد المنعم راضى : مرجع سابق ، ص: ١٣.

(٣) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٧.

(٤) عبد الدايم أحمد الصاوى : تجربة الانفتاح الاقتصادى والتنمية الصناعية فى مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص: ٦٢.

المال الأجنبى فى صورة المزيد من المعونات والقروض الأجنبية ، ومن هنا كان ركود الإنتاج السلعى فى الصناعة والزراعة ، تباطأ نمو الإنتاج السلعى وضاقت قاعدته بالمقارنة بالأنشطة الخدمية وبخاصة الطفيلية وجرى الاعتماد على عائدات قناة السويس والبترول والسياحة ، وكذلك الإفراط فى الاعتماد على الخارج لمواجهة الزيادة المتسارعة فى الاستهلاك بنوعيه العام والخاص وبصفة خاصة الاستهلاك من السلع المستوردة .(١)

وكانت أهم نتائج تلك السياسات تغير معدل نمو الدخل وموارد مصر من العملات الأجنبية خلال السنوات الأربع الأخيرة من عهد السادات (١٩٧٧ – ١٩٨١) وذلك نحو الأفضل ، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (٩ ٪) سنوياً وتضاعفت قيمة الصادرات المصرية من البترول من (١٦٢) مليون دولار عام (١٩٧٧) إلى (١,٥ بليون دولار عام (١٩٨١) .(٢)

إلا أن هذا النمو كان مثقلاً من البداية بعبء دين خارجى ضخم اتجه للتزايد فى سنوات الانفتاح ولم ينخفض كما كان مأمولاً ، فقد كانت إحدى ذرائع الانفتاح هى تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية وإحلال الاستثمارات الأجنبية محلها ، غير أن ما جاء إلى البلاد من استثمارات أجنبية كان قليلاً ولم يزد فى مجموعه عن (٢ مليار دولار) طوال السنوات (١٩٧٤ – ١٩٧٩) ، وقد قفز حجم الدين الخارجى من (٢,١ مليار دولار سنة ١٩٧٣) إلى نحو (١٥ مليار دولار سنة ١٩٧٩) ، وبالجملة لم تر البلاد من غيث الاستثمار الأجنبى سوى القطرات وتم إغراقها فى بحر من الديون الخارجية .(٣)

وذلك لأن رأس المال الأجنبى الذى بدأ يتدفق مع بدايات تطبيق الانفتاح الاقتصادى ، إنما أتى وفقاً لصالحه هو وطلباً للربح والربح الأعلى ، والرأسمالية العالمية هى التى تتحكم فى أسعار المواد الأولية كما تحتكر تحديد أسعار المنتجات الصناعية من آلات إنتاجية وسلع وسيطة واستهلاكية ، ومن هذه الناحية يتمثل خطر هذه الاستثمارات فى استنزاف الفائض الاقتصادى الذى يعول عليه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن هناك خطراً يتمثل فى تحول القطاع الأجنبى داخل الاقتصاد إلى

(١) فؤاد مرسى : التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر منذ السبعينات ، الانتخابات البرلمانية فى مصر (درس انتخابات ١٩٨٧) ، الفجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص: ٢٤.

(٢) جلال أمين : معضلة الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص: ٢٩.

(٣) إبراهيم العيسوى : مرجع سابق ، ص: ٢٤.

قطاع ثالث وقائد ، ليس بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه ، بحيث يسعى لتكون له الكلمة فى السياسة الاقتصادية والمالية فى الدولة ، وبذلك يتخطى حدود حجمه الذاتى .(١)

أما من الناحية الداخلية فقد تأثرت الصناعة بتلك السياسة الانفتاحية ، حيث تم ربط الإنتاج المحلى باحتياجات السوق العالمية دون احتياجات السوق المحلية وبالذات احتياجات الجماهير الشعبية ، وهذا يعنى تلبية احتياجات المستهلك من السوق الأجنبى من خلال توجه طاقات وموارد الاقتصاد القومى لتلبيتها ، كذلك فإن الاعتماد الكامل للسوق المصرى على السوق الأجنبى وربط التقلبات الخاصة بالسوق الأجنبى لها انعكاسها على المستهلك المصرى من حيث التضخم وارتفاع الأثمان وانخفاض قيمة العملة .(٢)

وعلى الرغم من أن القطاع العام كان يمثل الركيزة الأساسية لما حدث من نمو اقتصادى فى الستينات فقد تعرض إلى التفريغ (المعنوى) وتقليص دوره فى الاقتصاد المصرى ، فالظاهر من الإحصاءات الرسمية انخفاض نصيب القطاع العام فى الاستثمارات الإجمالية بانتظام من نحو (٩٠٪) فى أوائل السبعينات إلى نحو (٧٧٪) فى (١٩٧٩) ولم تعد بعض المجالات الهامة مقصورة على القطاع العام كما كان الحال قبل (١٩٧٤) ، فقد سمح للقطاع الخاص بارتياد هذه المجالات الحيوية وعلى رأسها القطاع المصرفى وقطاعات التأمين واستصلاح الأراضى واستزراعها والتعدين والصناعات الثقيلة والاستيراد وغيرها .(٣)

ولم يكن من الممكن أن يتم إجراء تغييرات فى هيكل الاقتصاد المصرى وتحوله إلى اقتصاد رأسمالى تابع دون امتداد لجانبه الزراعى فى بداية السبعينات ، فقد زادت قوة الحائزين لأكثر من خمسين فداناً والذين كان الإصلاح الزراعى بقوانينه المختلفة قد وضع حداً أقصى لما بحوزته لا يتجاوز الخمسين فداناً ، ولعل من أبرز مظاهر هذه القوة هو الاستيلاء على أرض صغار الحائزين الذين يحوزون أقل من خمسة أفدنه ، ذلك يعنى تركز ملكية ما يزيد على ربع الأراضى الزراعية فى

(١) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٨٨.

(٢) ثريا عبد الجواد عمارة : مرجع سابق ، ص: ١٣٤.

(٣) إبراهيم العيسوى : مرجع سابق ، ص: ١٩.

يد القوة الاجتماعية الجديدة تركزاً يتضمن احتكار الأرض الزراعية .(١)

وقد تعرض النظام الاقتصادى فى مصر بوجه خاص لصدمة عنيفة فى أعقاب سياسة الانفتاح والانتقال من نظام مغلق يقوم على تخطيط الموارد ــ أصاب بعض النجاح ابتداءً ثم لم تعد له صلة بالواقع ــ إلى سياسة انفتاح لم يسمح لها بالسير إلى نهايتها المنطقية ، فقد تم خلالها تحريك أسعار الفائدة وإن ظلت سالبة مع استشراء التضخم وأسعار صرف العملات الأجنبية ، وقفزت أسعار العقارات غير محددة الإيجار وأسعار الأراضى قفزات لم تعرفها مصر فى تاريخها الحديث .(٢)

وقد صارت مصر فى عهد الانفتاح معتمدة على السوق الرأسمالى وذلك بانهيار العلاقة بين التوسع المجنون فى الاستيراد والزيادة المحدودة فى الصادرات ، فقد انخفضت صادراتنا من السلع الزراعية الأساسية مثل (القطن والأرز والبصل) وزادت النسبة المئوية للواردات من (القمح والسكر والذرة واللحوم والفول والزيوت والحبوب) ، وأصبحت الولايات المتحدة هى المورد الأول لمصر ، كما لعب نظام الاستيراد بدون تحويل عملة دوراً مهماً كحلقة وصل بين النمط الاستهلاكى الجديد والانفجار الاستيرادى ، وقد أدى ذلك إلى إغراق السوق المصرية بألوان عديدة من السلع المعمرة والترفيهية (أدوات منزلية ، سيارات ركوب ، مستحضرات تجميل وأدوات تصوير وغيرها) .(٣)

وتعتبر سياسة الانفتاح مسئولة عن زيادة حدة التضخم الذى يتعرض له الاقتصاد المصرى حتى اليوم ، وذلك بسبب قيام هذه السياسة بفتح باب الاقتصاد المصرى للسلع الأجنبية التى تباع فى مصر دون تحديد هامش للربح بالنسبة لها مما ساهم فى رفع مستويات الأسعار ، بالإضافة إلى زيادة منافسة السلع الأجنبية للإنتاج المحلى الذى كان يعانى من معوقات كثيرة ، كما أن تدفق رأس المال الأجنبى ــ رغم تواضع حجمه ــ أدى إلى زيادة الطلب على موارد تتمتع بمرونة عرض منخفضة ، مما أدى إلى الضغط عل أسعارها نحو الارتفاع .(٤)

ويلاحظ أن هذه المرحلة قد أبرزت فى نهايتها حصيلة من المساوئ وسوء الأداء الذى تراكم عبر

(١) ثريا عبد الجواد عمارة : مرجع سابق ، ص.ص: ١٣٨ – ١٤١.

(٢) عبد الجليل العمرى : ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦، ص: ٦٩.

(٣) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٨١.

(٤) محمد سعيد عبد المجيد : المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر ، مع دراسة على عينة من المشتغلين بالتنمية ، ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٧، ص: ١١٤.

المرحلة ، فالقطاعات المولدة للنقد الأجنبى والموارد أصيبت بانخفاض شديد فى مواردها ، والمشروعات التى أقيمت تحت قانون الاستثمار كان يغلب عليها الطابع الاستهلاكى ذو الربح السريع والنظرة التنموية القصيرة ، والقطاعات الخدمية أصبحت ذات وزن أكبر بكثير من القطاعات السلعية ، ولم تتحقق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى فى توسيع واستصلاح المزيد من الرقعة الزراعية والتوسع فى التصنيع الزراعى ، بل والنهوض بقطاع الصناعة وحل مشكلة الإسكان وغيرها .(١)

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى مصر فى الفترة بين (١٩٧٠ - ١٩٨١)

أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادى ـ ولا تزال ـ تغيرات اجتماعية كثيرة عميقة ومتداخلة ، من بينها تغير مؤشرات الطبقة الاجتماعية ، وتشوه البنية الاجتماعية ، وظهور جماعات طفيلية بالغة الثراء واتساع الفجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية ، كما أسفرت زيادة هجرة الكوادر المصرية الماهرة للدول العربية إلى تأثر البنية المهنية وارتفاع تكلفة الخدمات ونقص الكفايات عالية المهارة التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية .(٢)

وشكلت سياسة الانفتاح الاقتصادى ميداناً لإلتقاء المصالح بين العديد من الشرائح الرأسمالية ذات الأصول والروافد المتباينة ، رأسمالية تقليدية من أشباه الإقطاعيين وكبار الملاك الذين أصابتهم الثورة في الماضي بالتصفية عن طريق المصادرات والتأميم والحراسات ، ومن كبار الرأسماليين الجدد الذين تكونوا فى ظل الثورة ، فضلاً عن رافد أساسى تربع على قمة تلك التكوينة الاجتماعية ألا وهو الجناح الطفيلى .(٣)

فمن السمات التى اتسم بها الانفتاح الاقتصادى بعد تطبيقه فى منتصف السبعينات زيادة النشاطات الطفيلية حجماً وطبيعة ، فقد انتشرت هذه الظاهرة فى أعقاب الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وتزايدت مع مرور الوقت حتى أضحت هذه النشاطات سمة لصيقة بهذه السياسة الاقتصادية ، وهذا النشاط الطفيلى هو نشاط يقوم على استغلال الغير وهو نشاط ناقل للثروة ومجاله الأساسى التبادل ،

---

(١) عبد المنعم راضى : مرجع سابق ، ص: ١٥.

(٢) أحمد زايد واعتماد علام : مرجع سابق ، ص: ١٩٤.

(٣) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٤١ – ٤٢.

وإن إعادة توزيع القيمة أو الثروة بمقتضى هذا النشاط الطفيلي قد تتم اغتصاباً أو بالتراضي القانوني .[١]

وانتشرت النشاطات الطفيلية في بعض المجالات الاقتصادية كالتجارة الخارجية خاصة التوكيلات والاستيراد ، النقد الأجنبي ، البنوك ، جمعيات الإسكان ، شركات تقسيم الأراضي والمقاولات خاصة لحساب الحكومة والقطاع العام .

وقد أشار البعض إلى أن أرباح نشاط تجار الانفتاح في العام الواحد في منتصف السبعينات تصل لمبلغ (١٣٥٠ مليون جنيه) في مجالات الاستيراد ووكلاء الشركات الأجنبية وعمليات التهريب من بور سعيد ، والإعفاءات الجمركية المسلوبة والعمولات خارج الصفقات التجارية .[٢]

ولتلك الظاهرة نتائج خطيرة فهي تؤثر سلبياً على نظام القيم في المجتمع لما تنطوي عليه من استغلال ومن انفصام في العلاقة بين الجهد والكسب ، وللطفيلية عواقب وخيمة في المجال الاقتصادي لما تنطوي عليه من عبث بنظام الحوافز الذي يقوم على مبدأ ربط الأجر بالجهد ، ولما يترتب عليها من انصراف عن العمل المنتج الذي هو أساس النمو الاقتصادي ، ولما تضعه من عراقيل أمام التخطيط حيث يتعذر معها إجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبؤ بالسلوك المحتمل للاقتصاد القومي .[٣]

كما لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه البرجوازية الطفيلية في نشر الفساد في الجهاز الحكومي وتأثير ذلك على المجتمع بأسره ، وكذا اختلاق الأزمات واستمرارها مما يجعل من العسير على الناس الاستمرار في التمسك بالقيم الإيجابية ، وتخلق بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقي مما يؤثر تأثيراً بالغاً على إنتاجية الأفراد في المجتمع ، كما كان لانتشار الفساد في أجهزة الدولة انعكاسات خطيرة على القيم التي يتمثلها الأطفال خلال عملية تنشئتهم الاجتماعية .[٤]

فقد انتشرت في السبعينات قيم الكسب المادي السريع ومن أقصر الطرق ، وتفشى بين أفراد المجتمع سباق محموم من أجل المال وانصراف كل فرد إلى مشروعه الخاص ، البعض يسارع من

(١) نجلاء عبد الحميد راتب : مرجع سابق ، ص: ٣٢.

(٢) أحمد فاروق حسن : عوامل الاغتراب السياسي بين الشباب في المجتمع المصري ، دراسة ميدانية مقارنة ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٢، ص ص: ١٩٨ – ١٩٩.

(٣) إبراهيم العيسوي : مرجع سابق ، ص: ٢٥.

(٤) نجلاء عبد الحميد راتب : مرجع سابق ، ص: ٤٤.

أجل الثراء والبعض يصارع من أجل البقاء ولكن الجميع يصارعون كل بمفرده ، فى هذا الجو العارم بالأنانية والفردية أصبحت قيم الوطنية والانتماء والتكافل عملية غير رابحة ، وأصبح من يتمسك بهـا يشعر بأنه وحيد معزول بل وأصبح الآخرون ينظرون إليه كما لو كان ساذجاً أو أبلهاً .[١]

وتلازم مع تغير توجهات السياسات الاقتصادية إلى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى زيـادة حـدة المشاكل الأساسية للقاعدة العريضة للشعب المصرى ، كالإسكان والبطالة بين صفوف الشباب وارتفاع الأسعار والتضخم وضعف الأجور والمرتبات وتدهور مستوى التعليم وانتشار الجرائم وتنوعها وانتشار المخدرات وخاصة بين الشباب وغير ذلك من مشكلات وأزمات لها تأثيرها على تماسك المجتمع .[٢]

فقد تزايدت البطالة عقب حرب أكتوبر (١٩٧٣) ومع اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بلغـت (١,٦ ٪) فى عام (١٩٧٣) وصـلت إلـى (٢,٣ ٪) عـام (١٩٧٤) ثـم (٣,١ ٪) عـام (١٩٧٧) ثم (٤,٦ ٪) عام (١٩٧٩) ، ثم وصلت فى عام (١٩٨٠) إلى (٥,٢ ٪) .
وعلى هذا فإن ما تمخض عن اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى هو ضآلة ما وفرته هذه السياسـة مـن فرص عمل جديدة ، وترتب على ذلك تزايد نسبة البطالة بين الشباب بصفة أساسية .[٣]

وكذلك ظهرت مشكلة البحث عن مسكن للشباب وأضحت هذه المشكلة محوراً لكافة المشاكل التـى يواجهها الشباب ؛ فارتفاع المقدمات والمبالغة فى الخلوات وميل أصحاب العقارات إلى بنـاء إسـكان فاخر والميل إلى سياسة التمليك ، كل هذا ساهم بدرجة أو بأخرى فى تعميق المشكلة بالإضـافة إلـى توزيع المساكن التى تقيمها الدولة فى المحافظات على غير المسـتحقين نتيجـة انتشـار المجـاملات والوساطات مما زاد من حدة الأزمة وتعقيد المشكلة .[٤]

وشهدت مصر ارتفاعاً حاداً فى الأسعار فى مختلف السلع وموجه هائلة مـن التضـخم فـى كـل النواحى الاقتصادية ، تمخض عنها تدهور الدخل النقدى للأفراد وذلك من خلال ضعف القدرة الشرائية لهذا الدخل نتيجة للارتفاع المستمر للأسعار ، ويشير البعض إلى أن الثابت فى الإحصاءات الرسـمية

---

(١) أحمد أنور : مرجع سابق ، ص: ٣٤٥.

(٢) أحمد فاروق حسن : مرجع سابق ، ص: ٢٠٠.

(٣) نجلاء عبد الحميد راتب : مرجع سابق ، ص: ٣٥.

(٤) أحمد فاروق حسن : مرجع سابق ، ص: ٢٠٢.

للأسعار أن معدل التضخم لم يكن يتجاوز (٣ ٪ - ٤ ٪) حتى عام (١٩٧١) ، بينما بدأ المعدل فى الزيادة بخطوات متسارعة منذ سنة (١٩٧٤) وصل إلى (١١ ٪) فى سنة (١٩٧٤) وبدأ يتزايد حتى وصل إلى (٢٥ ٪) فى (١٩٨١) .

وهكذا فإن ارتفاع الأسعار فى كل شئون ومستلزمات الأفراد من غذاء ومسكن وملبس وخدمات واحتياجات يومية ، كان له أعمق الأثر فى تدهور مستوى معيشة المواطنين وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين عامة وبصفة خاصة فئات الشباب .[١]

ولعل الأخطر من كل ذلك هو سيادة تهجير العمالة التى انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ بداية عصر الانفتاح ، لقد فتحت الجكومة أبواب الهجرة والعمل بالخارج على مصراعيها وشجعت عليها بكل الوسائل وظنت أن فى هذه السياسة مصدر خير كبير ، فالملايين العاملة بالخارج تدر عليها سنوياً بضعة مليارات من العملة الصعبة وتضيف إلى الدخل القومى مورداً جديداً ، ولكنها نسيت أن العقول والسواعد ثروة قومية غالية بل هى أهم الثروات التى يقتضيها البناء ، وأن ما تكسبه هذه العقول والسواعد فى الخارج تخسره مصر فى الداخل فى اختناقات العمالة وارتفاع تكلفة الاستثمار وبطء الإنجاز وسوء الأداء .[٢]

ولعل أهم الآثار المرتبطة بعملية هجرة العمالة إلى البلدان النفطية الارتفاع فى معدل الحراك الاجتماعى الذى أعطى دفعة قوية لمستوى الاستهلاك ، من حيث أن هذه الزيادة فى الاستهلاك حدثت فى فترة شهدت زيادة كبيرة فى الدخول .[٣]

كذلك أدت عملية الهجرة إلى إحداث تغيرات مهمة فى البنيان الطبقى فى المجتمعات المرسلة للعمالة ، مما نجم عنه انحدار وتدهور فى أوضاع طبقات وشرائح اجتماعية وصعود فئات وشرائح من صفوف الطبقة الوسطى والدنيا .[٤]

فلقد اتسعت الفوارق الطبقية فى مجتمع السبعينات نتيجة الانفتاح الاقتصادى حيث زاد عدد

---

(١) نجلاء عبد الحميد راتب : مرجع سابق ، ص ص: ٣٦ - ٣٧.

(٢) إبراهيم دسوقى أباظة : مرجع سابق ، ص: ٥٣.

(٣) جلال أمين : العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص: ٩٧.

(٤) خالد محى الدين : مصر وقضايا المستقبل ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٩.

المليونيرات إلى (١٥٠ ألفاً) فى وقت اختفت فيه هذه الظاهرة فى الستينات ، وفى نفس الوقت انخفض نصيب الأجراء من الدخل القومى من نحو (٥٠ ٪) فى أوائل السبعينات إلى (٤٥ ٪) عام (١٩٧٥) ، واستمر فى الانخفاض حتى بلغ (٣٨ ٪) فى عام (١٩٨١) .(١)

لقد تشكلت ــ بل وتربعت على قمة المجتمع ــ فئات وأقسام عالية من الرأسمالية الكبيرة تختلف كثيراً عن الرأسمالية الوطنية وتتباين عن البروليتاريا ، وتعتبر الفئات الصناعية والزراعية أهم تلك الطبقات الرأسمالية ، هذا بالإضافة إلى البرجوازية التجارية التى تشمل تجارة الجملة ويجمعون بين صفوفهم القسم الأعظم من أعضاء الرأسمالية التجارية الكبيرة ، وتجارة التجزئة التى تضم شريحة واسعة من متوسطى وصغار التجار بالإضافة إلى ظهور الباعة المتجولين الذين يشكلون قطاعاً واسعاً من أشباه البروليتاريا فى الحضر والريف .(٢)

أما برجوازية الريف فقد عززت مواقعها هى الأخرى ، فالتعديلات التى أدخلت على قانون الإصلاح الزراعى ألغت الكثير من المكاسب التى حققها الفلاحون خلال فترة تنفيذه ، وسهلت إعادة الأراضى إلى الرأسمالية الزراعية الكبيرة ، كما صعبت هذه التعديلات وضع المستأجرين (ارتفع متوسط إيجار الأراضى وسمح لأصحاب الأراضى بطرد المستأجرين منها فى حال التخلف عن دفع قيمة الإيجار) وأتاحت لكبار الملاك إمكانية استغلال الفلاحين بشكل أشد جوراً وعملت على تشديد التباين الطبقى فى الريف .(٣)

أما بالنسبة للبرجوازية الصناعية فى فترة الانفتاح الاقتصادى فيكشف واقع تطورها أنها أكثر الجماعات البرجوازية انكماشاً وأكثرها ضعفاً ، فعلى الرغم من كل المحاولات التى سعت إليها القوى المحلية والأجنبية وحتى القيادة السياسية لتهديم القطاع العام الصناعى وإطلاق سراح القطاع الخاص للنمو ، إلا أن الميدان الصناعى كان بعيداً عن الاهتمام ، إذ سعى القطاع الخاص لطرق أبواب أخرى غير الصناعة لاستثمار أمواله تتمثل فى الأنشطة التجارية والعقارية والمصرفية .(٤)

---

(١) نجلاء عبد الحميد راتب : مرجع سابق ، ص: ٣١.

(٢) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٤٠.

(٣) أ.س.افيموف : النتائج الاجتماعية – السياسية والاقتصادية لسياسة الليبرالية والأبواب المفتوحة فى جمهورية مصر العربية ، فى: خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات – السبعينات ، ترجمة: إخلاص على ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٨٦، ص: ١٠١.

(٤) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٥٣.

ومما هو جدير بالإشارة أنه عند النظر إلى مكونات هذه الطبقة الرأسمالية بصفة عامة ، نجدها أيضاً لم تعد مقصورة على المصريين وحدهم بل ظهرت بها عناصر أجنبية ، وتحت ستار مشاركة الرأسمالية المصرية فى المشروعات الاستثمارية مع الرأسمالية الأجنبية وما منح للأجهزة من مزايا وضمانات عديدة تشجعها على المضى قدماً فى الاستثمار ، حاولت الرأسمالية المصرية الحصول على نفس المزايا والضمانات التى منحت للرأسمالية الأجنبية بحجة المساواة بينهما فى الإنتاج والاستثمار ، حيث أصبح للرأسمالية الأجنبية نفوذ سياسى واقتصادى ذو تأثير على توجيه صنع السياسات الداخلية للبلاد .(١)

أما تأثير سياسة الانفتاح على الطبقة الوسطى فقد تمثل فى سلب هذه الطبقة الدور الذى كانت تقوم به فى الستينات ، وإسناد هذا الدور للطبقة العليا وجعل هذه الطبقة مجرد أداة فى يد الطبقة العليا ، كذلك حدثت حركة سريعة من الصعود والهبوط داخل صفوف هذه الطبقة ذاتها فقد صعد إليها من الطبقة الدنيا الكثير من العمال الحضريين والريفين الذين كانوا مهمشين قبلاً ، وقد هبط منها إلى الطبقة الدنيا الكثير من متوسطى وصغار الموظفين والعمال الحكوميين .(٢)

وتتمثل الانعكاسات السلبية لسياسة الانفتاح على الأوضاع الطبقية للطبقات الدنيا من خلال الضغط والاستغلال من قبل البرجوازية بعد أن تمكنت من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات وتنامى أدوارها فى الريف والحضر ، فقد تدنى مستوى توزيع الدخل وتدهور حيث زاد نصيب الأغنياء فى الدخل القومى بينما انخفض هذا النصيب للفقراء .(٣)

ولقد أدى ذلك إلى تزايد حجم هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر أو الذين تمكنهم دخولهم النقدية وخدمات الرفاهية المجانية التى يحصلون عليها من الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التى تساعدهم على أن يعيشوا حياة إنسانية لائقة ، ويزيد من تفاقم هذه الظاهرة الشروط التى يتمسك بها صندوق النقد الدولى كتمهيد للتعاون مع مصر ومن أهمها إلغاء الدعم وإعادة النظر فى بعض الخدمات

---

(١) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص: ٢٧٩.

(٢) محمود جاد : الطبقة الوسطى المصرية ، المسار والمصير ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ – ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ٢٥١.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٥٧.

التى تقدمها الدولة ، مما ينعكس على مستوى المعيشة وآثارها فى خلق توتر اجتماعى وسياسى داخلى .[١]

ويمكن القول إن المعدمين من سكان الريف وغيرهم من الفقراء ، إذا كانت إجراءات وسياسات توزيع الأراضى الزراعية وغيرها قد أدت إلى إنقاص حجمهم وحدوث تحسن نسبى فى أحوال معيشتهم خلال الخمسينات والستينات ، إلا أن مشكلتهم بصفة عامة سواء كانوا بالريف أو الحضر مازالت قائمة ولم تحل من قبل الدولة ، بل حاولوا هم أنفسهم حلها جزئياً من خلال الهجرة الداخلية أحياناً والخارجية أحياناً أخرى ، ومن ثم ما زالوا يعانون من استغلال الطبقة الرأسمالية بالمجتمع المصرى واستغلال الرأسمالية العالمية .[٢]

لقد تنوعت أضرار الانفتاح الاقتصادى على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى ، بمعنى آخر أن العيوب لم تقف عند حدود المساوئ المباشرة للاستثمارات الأجنبية فى مصر فحسب ، بل أيضاً حملت عليها أضراراً أعمق وأشمل فى البنية الاجتماعية ، ودلالة ذلك ما حدث لكل فئات وطبقات المجتمع باستثناء الفئات المستفيدة من هذه السياسات ، فإذا كانت السياسة الانفتاحية بأضرارها قد شملت الاقتصاد المصرى برمته فإن هذه الأضرار انعكست بصورة واضحة على الفقراء .
إن وقوع الاقتصاد المصرى تحت رحمة النظام الرأسمالى والاحتكارات الأجنبية أصاب فى مقتل أصحاب الدخول المحدودة .[٣]

ويمكن تلخيص أهم السلبيات الناجمة عن اتباع تلك السياسة فيما يلى :-

١- الارتفاع المفاجئ فى الأسعار دون أن يقابله ارتفاع مماثل فى الأجور وزيادة التضخم .
٢- النمو المتعاظم لقطاع التجارة والأفول السريع لقطاع الصناعة .
٣- انتشار البطالة والبطالة المقنعة حيث تضاءل الإنتاج أمام سيطرة السوق وقوانين الاستهلاك .
٤- المزيد من الإفقار الشعبى العريض أمام التزايد السكانى وتدنى القدرة الشرائية للجنيه المصرى .

---

(١) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ١٠٧.

(٢) السيد محمد الرامخ : مرجع سابق ، ص ص: ٣١٤ – ٣١٥.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ١٥٨.

٥- العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات بازدياد القروض الخارجية وتراكم الديون .
٦- الخلل الاجتماعى الفادح فى قيم الوعى والسلوك .
٧- الذبول التدريجي لمستوى الخدمات فى الصحة والتعليم والمواصلات .
٨- الهجرات المتتابعة للعقول والأيدى العاملة .(١)

وفى نهاية السبعينات كان من الواضح استفحال شأن مجموعة التطورات التى لحقت بالاقتصاد والمجتمع فى مصر لتتحول إلى أزمة مجتمعية شاملة ، لقد انفجرت أزمة اقتصادية وضعت الاقتصاد الوطني بأيدى الفئات الطفيلية ، ودفعت به في طريق المزيد من الفوضى الرأسمالية والنهب الطفيلي والتبعية الاستعمارية ، وانفجرت أزمة اجتماعية انطوت على اتساع الفروق بين الطبقات وعجز الحكام عن تلبية طموحات الطبقات الشعبية ، وانفجرت أزمة وطنية وقومية باتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل وبداية التطبيع معها ، وانفجرت أيضاً أزمة ديمقراطية تمثلت فى خنق كل صوت معارض للحكم ، بحيث غدت الديمقراطية المحدودة شكلية وغدا النظام الحزبى شكلياً أيضاً .(٢)

رابعاً : الحركة الطلابية فى الفترة بين (١٩٧٠ - ١٩٨١)

تولى أنور السادات الحكم بعد وفاة عبد الناصر فى سبتمبر (١٩٧٠) ، وبعد أن تخلص من منافسيه على السلطة فى مايو (١٩٧١) جعل من الحرية السياسية شعاراً كما وعد به من تصحيح للنظام السياسى كما التزم أيضاً بأن يجعل من عام (١٩٧١) عام الحسم لتحرير الأراضى المحتلة ، وهو التزام خلق مناخاً من التوقع لدى كافة قطاعات الشعب .
ففى الجامعات كانت الحركة السياسية النامية فى ذلك الوقت قد بدأت تترسخ أقدامها ، فكان الطلاب يصدرون العديد من مجلات الحائط كما يشكلون جماعات وأسر طلابية متعددة ويعقدون الكثير من المؤتمرات والندوات .(٣)

وقد شكل الطلبة العصب السياسى للمعارضة السياسية فى مصر ، فإلى جانب أنهم عبروا عن

(١) غالى شكرى : مرجع سابق ، ص: ٧٩.

(٢) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص: ٢٣.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢١٢.

بعض المصالح الفئوية المتعلقة بهم كشريحة اجتماعية كالمصاريف الجامعية والاستقلال فـي تشـكيل الاتحادات الطلابية وإلغاء الحرس الجامعى وغيرها ، عبروا فى الكثير من الحالات عن مطالب عامة كالديمقراطية والحرية وإعداد الدولة لمواجهة إسرائيل والاحتجاج على ضـعف النظـام إزاء بعـض القضايا المتعلقة بهيئة الدولة واستقلالها الوطنى ودورها العربى .[١]

وقد ظهر على السطح التنظيم الشيوعى الذى كان يعد نفسه منذ عام (١٩٦٩) وحتى بداية العـام الدراسى (٧١ / ١٩٧٢) ، وأغلب أعضائه من شباب التنظيم الطليعى السرى الذى تشرب الأفكـار الماركسية فى منظمة الشباب الاشتراكى والمراكز الثقافية للسفارات الشيوعية فى القاهرة .[٢]

وشهدت الجامعات اضطرابات جديدة فى بداية السبعينات مع الاستعداد لانتخابات الاتحـاد العـام للطلاب (٧١ / ١٩٧٢) وارتفاع الأصوات مطالبة إلغاء الحرس الجامعى ، واضطرت الحكومة إلى تحقيق المطلب الخاص بإلغاء الحرس ، وهو الأمر الذى وفر قدراً من الحرية ساعد على إفساح المجال أمام الحركة الطلابية للظهور بشكل أقوى من الفترة السابقة وتجسـد ذلـك فـى مظـاهرات الطلبـة (١٩٧١ / ١٩٧٢).[٣]

وذلك عندما بدأ القلق يأخذ بخناق الشباب نتيجة لعدم وفاء الحكومة بالتزامها القومى تجاه تحريـر الأرض ، بعد أن أعلن رئيس الجمهورية أكثر من مرة أن عام (١٩٧١) هو عام الحسم ، ثم عاد مرة أخرى بعد سنة من تاريخ هذا الإعلان وعدم نشوب الحرب ليعلن أن الجو السياسى العالمى قـد خـيم عليه الضباب ، وأن هناك عدم رؤية وإن كان قرار الحرب لا رجعة فيه ، وتبلور ذلـك القلـق فـى مظاهرات شملت معظم الجامعات المصرية .[٤]

ورغم تركز المطالب فى هذه المظاهرات حول قضية إنهاء الاحتلال الإسرائيلى إلا أنها تجاوزتها للتعرض للمسائل السياسية والاجتماعية الداخلية ، فضلاً عن توجيهها انتقادات حادة لممارسات النخبـة الحاكمة ، وقد تأثرت هذه المطالب إلى حد كبير بالتوجهات السياسية لقيادة الحركة الطلابية فـى ذلـك

(١) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٩٥٨.

(٢) محمود أبو السعود : مرجع سابق ، ص: ٥٥.

(٣) هالة مصطفى : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٦٨.

(٤) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص: ٥٤.

الوقت والتى سيطر عليها اليسار .[١]

وكان رد فعل الطلاب على الخطاب الذى أكد على عدم وفاء القيادة السياسية بوعدها تحرير الأرض غاضباً فبدأت الانتفاضة فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، حيث توجد الكتلة الأساسية النشطة من جماعة أنصار الثورة الفلسطينية وحيث تصدر مجلات الحائط بكثافة كبيرة ، وقبيل خطاب الرئيس بأيام قليلة فقط نظم طلبة الهندسة معرضاً وعقدوا مؤتمراً لمناصرة الثورة الفلسطينية فى الاحتفال بذكرى انطلاقها ، وفى اليوم التالى لنشر خطاب السادات تكونت حلقات نقاش عفوية بكلية الهندسة ثم دعا عدد من الطلاب إلى مؤتمر عام فى اليوم الثانى .[٢]

كان هذا المؤتمر يوم الاثنين (١٧ / ١ / ١٩٧٢) وكان الهدف من المؤتمر هو مناقشة كيفية إعداد الطلبة والجبهة الداخلية عامة استعداداً للمواجهة الحربية التى نتفق جميعاً على حتميتها – جماعة أنصار الثورة الفلسطينية – وقد سيطر الشيوعيين تماماً على منصة الحديث نظراً لتزايد نفوذهم فى الجامعة في ذلك الوقت ، وقد طالب البيان بتسليح الجماهير ورفض الحل السلمى وقطع كافة العلاقات الاقتصادية والثقافية مع أمريكا ، وتم إغلاق الجامعة لمدة شهرين يتم خلالها تدريب كافة الطلبة على الأعمال العسكرية للشباب .[٣]

وتشكل وفد طلابى لتوصيل البيان إلى الرئيس فى منزله مع دعوته للحضور إلى الجامعة للإجابة عن تساؤلات الطلاب ، ولكنهم لم يتلقوا أية إجابة شافية من سكرتاريته ومن ثم فقد بدأ الاعتصام فى نفس اليوم ، ومن بين عدة آلاف من الطلاب الذين حضروا المؤتمر أثناء اليوم شارك حوالى ألف فى الاعتصام ليلاً ، وفى اليوم التالى أرسل وفد آخر إلى منزل الرئيس إلا أنه عاد صفر اليدين ، واستغرق الاعتصام أربعة أيام من المناقشات المطولة والمشاحنات الداخلية وإصدار البيانات ومجلات الحائط كما حدث اعتصام مشابه فى جامعة عين شمس .[٤]

وقد تنوعت البيانات الطلابية بعد ذلك وبخاصة فى جامعتى القاهرة وعين شمس ، حيث طالبت

(١) هالة مصطفى : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٦٨.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢١٤.

(٣) محمود أبو السعود : مرجع سابق ، ص ص: ٥٨ – ٥٩.

(٤) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢١٦.

بتدابير محددة لوضع البلاد على طريق اقتصاد الحرب إعداداً للمعركة مثل إعادة توجيه طاقات المصانع الحربية لإنتاج الأسلحة وخصوصاً الأسلحة الخفيفة ووقف إنتاج السلع الترفيهية ، وتضييق التفاوت فى توزيع الأجور والحد من امتيازات رؤساء وحدات القطاع العام ، والإعداد العسكرى الفعال للجماهير عن طريق تكوين الميليشيات الديمقراطية غير المركزية والمرتبطة بأماكن العمل والإقامة المفتوحة لكل أفراد الشعب دون تمييز ، وطالب الطلاب بحرية الإعلام وإلغاء الرقابة على الصحف ، وبعدم تشويه ما يعرض من أنباء وبضمان حرية التعبير داخل الجامعة وبالإفراج عن الطلبة والعمال الذين ألقى القبض عليهم وبالتأكيد المطلق لمنظمات المقاومة الفلسطينية .(١)

وجاء القبض على الطلاب حينما اقتحمت قوات الأمن مبانى الجامعة يوم الاثنين (٢٤ / ١ / ١٩٧٢) لتلقى القبض على (١٥٠٠ طالب وطالبة) من المعتصمين ولاحقت الآخرين بمختلف أنواع الأسلحة المعروفة فى هذه الأحوال (الرصاص الكاوتشوك ، العصى والقنابل المسيلة للدموع) ، حيث تمكنت من احتلال الحرم الجامعى ومحاصرة الأسوار الخارجية لتمنع الدخول ، وعندما اتجه الطلاب إلى ميدان التحرير وعقدوا مؤتمرات عفوية مع الجماهير حاصرت قوات الشرطة الميدان وتم الاعتداء على الطلاب والقبض عليهم وبعضاً من أفراد الشعب وإيداعهم السجون .(٢)

وفى يوم الثلاثاء (٢٥ يناير) ألقى السادات خطاباً غاية فى الانفعال أعلن فيه أن قرار القتال من أجل تحرير الأراضى المحتلة قرار نهائى ولا رجعة فيه ، ولكنه لا يمكنه استعراض التفاصيل السياسية والعسكرية على الملأ .

وكانت انتفاضة يناير (١٩٧٢) بمثابة إنذار مبكر لنظام السادات بأن الشعارات الديمقراطية التى بدأ يرفعها لن تكفى لتأمين مستقبله السياسى إلا بمقدار تجسيدها فى الواقع الفعلى .(٣)

وبدأ التيار الإسلامى فى الظهور بالجامعات المصرية فى خضم الاضطرابات التى وقعت فى يناير (١٩٧٢) والتى كان يتزعمها اليسار ، وقد عمل النظام فى البداية على دفع الاتجاه الإسلامى لدى

(١) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٢.

(٢) غالى شكرى : مرجع سابق ، ص: ١١٢.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢١٩.

عودته في السبعينات لمواجهة سيطرة الاتجاه اليساري على الحركة الطلابية ، وبدأ التيار الإسلامي يتبلور حول جماعة شباب الإسلام التي أنشئت في كلية الهندسة بجامعة القاهرة مع بداية العام الدراسي (٧٢ / ١٩٧٣).[١]

هذا إلى جانب ظهور قوة ثالثة هي الطلاب الناصريون وخصوصاً في جامعة عين شمس ، الذين كانوا يضمون صفوفهم للقيام بدور أكثر نشاطاً في الحركة بطرح برنامج أكثر راديكالية يهدف ضمناً لإضعاف موقف منافسيهم ، وفي ظل هذه الخلفية بدأ العام الدراسي (٧٢ / ١٩٧٣) بموجه تصعيدية من مجلات الحائط التي كانت تنطوي على هجوم على نظام الحكم القائم وسياسته وعلى التطبيق الاشتراكي في مصر ومهاجمة سياسة الدولة الخارجية على اعتبار أنها سياسة الركوع لأمريكا ، وهجوم على إدارة الجامعة لممارسة الأسلوب الإرهابي ضد الحركة الطلابية .[٢]

وبانقطاع الحوار بين المسئولين وممثلي الطلاب تم إفساح المجال لمشاعر القلق والتمزق بين صفوف الشباب ، بحيث أدى ذلك إلى الحركة الطلابية التالية في أوائل عام (١٩٧٣) ، حيث انحصر مطلبهم الأساسي في المطالبة بحرية الكلمة وطرح الحقائق على الشعب للبحث والمناقشة لكي يتحقق مبدأ المشاركة في مواجهة هذه الحقائق ، وقد استطاع ممثلو الطلاب طرح قضية الوعي الذي لم يكن مفقوداً والذي اقترن إما بالقهر أو الإيمان بالأحداث الجارية .[٣]

استمرت الحركة داخل الحرم الجامعي وقد سيطرت المجموعة الشيوعية على الحركة في الجامعة ، وكانت من أهم المطالب تشكيل لجان الدفاع عن الديمقراطية ودعم الثورة الفلسطينية ، وعلى الجانب الآخر عجزت جماعة شباب الإسلام عن مجاراة الشيوعيين ، وقد فشلت تلك الحركة في تجميع الطلبة وقيادتهم من أجل المطالبة بهدف محدود وهو الإفراج عن الطلبة المعتقلين ، وقد بدأ في يوم الثلاثاء (٢ / ١ /١٩٧٣) أول إضراب عن الطعام في تاريخ الجامعة المصرية منذ سنوات مضت واستمر يوماً آخر ، وقد أغلقت الجامعة حتى يوم (٣ / ٢ / ١٩٧٣) وخلال تلك المدة تمت لقاءات في غاية

---

(١) هالة مصطفى : النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٦٩.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة في مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٣٠ – ٢٣١.

(٣) نادية رضوان : مرجع سابق ، ص ص: ٥٤ – ٥٥.

الأهمية بين جماعة شباب الإسلام وعدد من المسئولين فى الحكومة والاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب ومباحث أمن الدولة ، وبناءً عليها تم الاتفاق على التزام الهدوء وترك مسألة توقيت الحرب للقادة السياسيين .(١)

وفى أعقاب حرب أكتوبر (١٩٧٣) كان الطلاب هم الذين أدركوا مبكراً تحول سياسة النظام باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية فى بحثه عن التسوية فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى صاحبه تغير فى النظام الاقتصادى والسياسى ، مما دفع الطلاب إلى اتخاذ مواقف أيديولوجية أكثر وضوحاً تربط بين القضية الوطنية والقضية الأوسع الخاصة بالنظام الاقتصادى والسياسى للبلاد .

وهكذا ظهرت خمسة تجمعات طلابية داخل الجامعات (اليسار الراديكالى ، اليسار الناصرى النامى ، الأصوليون الإسلاميون ، اليمين الأيديولوجى وكذلك مؤيدو النظام) وكانت القضايا المتعلقة بسياسات النظام الموالية لأمريكا والانفتاح الاقتصادى ونظام تعدد الأحزاب من بين القضايا التى برزت فى برامج هذه التجمعات ، وتركز الجدل فى الجامعة حولها وبخاصة بين اليسار الراديكالى والأصوليين الإسلاميين .(٢)

وقد أصبحت الحركة الطلابية تخضع تدريجياً لقيود متزايدة بدأ إدخالها منذ إبريل سنة (١٩٧٤) ، وتمثلت هذه القيود أولاً فى اللائحة الطلابية الجديدة التى أعادت إدخال نظام رواد الشباب من الأساتذة ، فوضعت اتحادات الطلبة من جديد تحت رقابة الأساتذة الذين يعملون بوصفهم مستشارين للاتحادات الطلابية ، وأن حقوق الطلاب فى التعبير عن آرائهم يجب أن تتم فى إطار الالتزام بالخط الفكرى والسياسى ، كما صارت موافقة أجهزة الأمن شرطاً أساسياً للتقدم إلى انتخابات الاتحادات الطلابية .(٣)

وبالإضافة إلى ذلك فقد تضاءلت الأهمية السياسية للحركات الطلابية بعد عام (١٩٧٤) وذلك لسببين :-

١- حدوث انقسام كبير فى صفوف الطلاب المهتمين بالقضايا العامة حول السياسات الداخلية

(١) محمود أبو السعود : مرجع سابق ، ص ص: ٩٦ - ١٠١.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٢.

(٣) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٣.

والخارجية للنظام ، فقد ازداد التباعد بين التيارين الاشتراكى والناصرى ، كما ظهر تياران آخران : أحدهما يؤيد توجهات الرئيس السادات داخلياً وخارجياً والثانى هوالتيار الدينى الإسلامى الذى اكتسب أهمية متزايدة منذ عام (١٩٧٥) .

٢- ظهور المنابر ثم الأحزاب السياسية والتى صارت تقوم بدور المعارضة الذى تزعمته الحركة الطلابية فى السابق .(١)

وقد انعكست هذه الانقسامات على الأشكال التنظيمية لحركات الاحتجاج الطلابية ، فقد ندر خلال هذه المرحلة قيام الاتحادات الطلابية بتنظيم هذه الحركات ، وإنما كان يقوم بتنظيمها تآلف من بعض تيارات المعارضة الطلابية مثل لجان مناصرة الثورة الفلسطينية فى عامى (١٩٧٥ ، ١٩٧٦) والطلبة اليساريين أو نادى الفكر الناصرى .(٢)

وكذلك الطلاب الأصوليون حيث أصبحوا يشكلون أحد التيارات الثلاثة الرئيسية داخل الحركة الطلابية منذ عام (١٩٧٦) ، وأصبحوا فيما بين عامى (١٩٧٧ - ١٩٨١) القوة المسيطرة على الحركة ، وقد سيطروا على مقاعد الاتحاد فى العام الدراسى (٧٨ / ١٩٧٩) فمنحتهم السيطرة على الاتحاد فرصة زيادة نفوذهم داخل الكتلة الطلابية ، ساعدت هذه السيطرة أيضاً الجماعات الأصولية على تقوية تنظيمها الخاص والاتصال ببعضها البعض عبر البلاد بصورة مشروعة .(٣)

وقد أجمع الطلاب فى مؤتمراتهم المتعددة منذ (٥ / ١ / ١٩٧٥) على ما يلى :-

١- الطلاب يرفضون مبدأ إخفاء الحقائق عن الشعب ويطالبون بمحاسبة المسئولين عن الانحرافات المتعددة .

٢- يرفض الطلاب أن تكون مصر لعبة تحركها أهواء الكبار سواء فى الشرق أو الغرب .

٣- الطلاب يطالبون بمعرفة حقيقة العلاقات بيننا وبين الدول العربية .

٤- التساؤل حول تغلغل النفوذ الشيوعى فى أجهزة الإعلام ورفض ظهور الأقلام الموالية لأمريكا .

---

(١) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٤.

(٢) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٤.

(٣) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٤.

٥- تعديل لائحة اتحاد الطلبة تعديلاً يكفل استقلالية الاتحاد .

٦- تأييد حق العمال وكل الفئات الاجتماعية فى المطالبة بحقوقها والتعبير عن آرائها .

٧- استقلال الأزهر عن السياسة العامة للدولة وتدريس مادة التربية الدينية كمادة أساسية فى الجامعات والمعاهد العليا .[١]

ومما يؤكد تضاؤل أهمية الحركة الطلابية خلال هذه المرحلة أنها اقتصرت فى الأغلب على أماكن الدراسة ، ولم يخرج الطلبة فى مظاهرات إلا فى صورة محدودة عام (١٩٧٦) ولم يثر نشاطهم صدى واسعاً فى المجتمع ، وكانت أهم صور الاحتجاج خلال هذه المرحلة هى مؤتمرات وندوات تعقد فى دور الدراسة وصحف حائط ، وقد امتد نشاط الطلبة خارج الجامعة مرتين :

أولاهما : مظاهرة أعضاء ومؤيدى نادى الفكر الاشتراكى التقدمى فى (٢٥ نوفمبر ١٩٧٦) فى توجههم إلى مجلس الشعب للإعراب عن رأيهم فى مسألة الأحزاب السياسية .

ثانيهما : إشتراك عدد من الطلبة مع غيرهم من المواطنين فى المظاهرات الصاخبة فى (١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧) .[٢]

وجاءت فى أعقاب الإعلان عن السياسة الاقتصادية التى تقضى برفع الأسعار ، فعمت القاهرة والعديد من المدن الأخرى موجات من الاضطرابات وأعمال الشغب واتخذت من أقسام البوليس والأتوبيسات والمؤسسات العامة والسيارات الفاخرة والمحلات التجارية الكبيرة والملاهى الليلية أهدافاً لها ، ونادى المتظاهرون بسقوط الحكومة وبعدم الثقة فى القيادات السياسية والمؤسسات الدستورية .[٣]

فقد كانت تلك الأحداث بداية التعبير الصارخ والعنيف عن رفض الممارسات الانفتاحية ، وما جلبته فى المجالات السياسية (التبعية) والاقتصادية (الأزمات الطاحنة) والاجتماعية (تدهور القيم) ، فلم يجد النظام السياسى مفراً من فرض الأحكام العرفية وحظر التجول واستدعاء القوات المسلحة لتمسك بزمام الأمور .[٤]

---

(١) محمود أبو السعود : مرجع سابق ، ص ص: ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) مصطفى كامل السيد : المجتمع والسياسة فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٥.

(٣) أحمد فاروق حسن : مرجع سابق ، ص: ٢٠٨.

(٤) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ١١٢.

وكانت تلك الأحداث هى أعنف وأوسع أحداث شهدتها مصر منذ حريق القاهرة عـام (١٩٥٢) ، وأسفرت عن مقتل (٧٩ شخصاً) وإصابة ما بين (٨٠٠ و ١٠٠٠ آخرين) بجراح ، وألقى القـبض على نحو (٦٥٠٠ شخص) وأحاطت دبابات الجيش بمقر السادات لحمايته ، وكانت دلالـة ذلـك أن السادات قد وصل إلى الحد الذى أصبح فيه يحتاج إلى قوة جيشه كى تحميه من الجماهير ، وقد اضطر السادات إلى إلغاء القرار بإنهاء دعم السلع الغذائية الأساسية ، وقد دان السادات علنـاً هـذه الأحـداث ووصفها بأنها انتفاضة حرامية حرضت عليها مجموعة من الخونة اليساريين .[1]

ويلاحظ على العمل الطلابى فى فترة التعددية المقيدة أنه على الرغم من أن الميكانيزمات السياسية للنظام الليبرالى تحرم الحركة الطلابية من موقعها القيادى فى الحركة السياسية للبلاد حيـث تتواجـد القوى الحزبية ، إلا أن التعددية المقيدة زودت الطلاب بالقدرة على وضع السياسة الليبراليـة موضـع التساؤل .

وقد تميزت الفترة من (١٩٧٧ – ١٩٨١) بسمتين أساسيتين هما :-

١- دخول الطلبة فى صراعات حادة مع الرئيس السادات ، الذى عمل على تقييد نشاط الاتحـاد عبـر لائحة (١٩٧٩) مما أدى إلى تراجع نفوذ اليسار فى الجامعات وقيامهم بتشكيل تنظيمات طلابيـة غير رسمية تحمل أسماء معينة مثل نادى الفكر الاشتراكى أو نادى الفكر الناصرى .

٢- سيطرة التيار الدينى على الاتحادات الطلابية حيث انصب جل تركيـزه علـى تغييـر المظـاهر والسلوكيات العامة داخل الجامعة ، مع اهتمام أقل نسبياً بالقضايا الخارجية كالمواقف مـن كامـب ديفيد .[2]

تعقيب

بالتطبيق على الفترة التاريخية (١٩٧٠ – ١٩٨١) من خلال التعرض لملامح التغير الاجتمـاعى

---

(١) مايسة الجمل ، مرجع سابق ، ص: ١٠٣.

(٢) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص ص: ٣٦٤ – ٣٦٥.

بجوانبه الثلاث وعلاقته بالحركات الطلابية ، لاحظ الباحث ما يلى :-

الجانب السياسى

١- كما بدأ عبد الناصر حكمه بالتخلص من معارضيه كذلك بدأه السادات بالقضاء على مراكز القوى (عناصر المرحلة الناصرية) والمعارضين من وجهة نظره للتوجهات الليبرالية التحررية فى الاقتصاد والسياسة ، ومن أهم سمات التغير السياسى فى تلك المرحلة تزامنه مع سياسة الانفتاح الإقتصادى من خلال ورقة أكتوبر (١٩٧٤) ، وقد يرجع ذلك إلى توجهات النظام للمعسكر الغربى (الولايات المتحدة الأمريكية) التى تؤمن بسياسة حرية السوق والتعددية السياسية ، ولكنها كانت تعددية مقيدة تهدف إلى انفراد الحزب الوطنى بمقاعد البرلمان ، ويدل على ذلك قانون الأحزاب (١٩٧٧) وتعديلاته فى (١٩٧٩) ، حيث حاول حصار تنظيم الإخوان وتقييده فى بداية الأمر وكذلك التنظيم الشيوعى والناصرى ، وربما يرجع ذلك إلى محاولة إضفاء الدور الأبوى السلطوى على حكم السادات ، فكان ـــ من وجهة نظره ـــ الأب الذى يعرف مصلحة شعبه وبلاده دون غيره ويتخذ الإجراءات التى يراها تخدم هذه المصلحة لكى يحافظ على استقرار هذا البلد ورخاء أبنائه .

٢- حاول السادات بناء هرم الديمقراطية والحريات السياسية على وهم زائف من الشعارات ، فالقارئ لدستور (١٩٧١) الدائم يلاحظ ذلك الكم الهائل من البنود المقيدة للحريات مثل تركز السلطات فى يد رئيس الجمهورية ، قانون الطوارئ ، إضفاء سمة الرئيس الأعلى أو القائد الأعلى لهيئات القضاء والشرطة والجيش وغيرها .

إن محاولة تركز السلطات فى يد شخص واحد هو أهم مقوض لدعائم الديمقراطية ، والأخطر من ذلك محاولة تزييف الوعى بالتحكم والسيطرة على وسائل الإعلام ، ومصادرة صحف المعارضة أو تجاهلها بل التعدى على حرية الفكر الجامعى والتدخل فى وضع المناهج ، والرقابة على أداء الأساتذة ومحاصرة وسائل التعبير الطلابى وتقييد حريات الطلاب داخل الجامعة ، وقد يرجع ذلك إلى الخوف من تنظيم الحركات الطلابية التى كانت وسائل ضغط على النظام السابق ، ومرآة تعكس سلبيات الحكم وتنير الرأى العام بل وتثيره فى بعض الأحيان تجاه النظام السياسى .

٣- كان نصر أكتوبر بحق هزيمة عسكرية للعدو الإسرائيلى لم يكن يتوقعها ، ولكن تبعه مجموعة من السياسات الاقتصادية والخارجية أدت إلى مجموعة من الهزائم المتتالية لمصر ، أهمها الانفتاح

على الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والانعزال عن العالم العربى بمخالفة الاجماع العربى حول الاتجاه نحو سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل .

٤- وكانت أهم التحولات فى تلك الفترة تتمثل فى تحول العدو إلى صديق والأصدقاء إلى أعداء ، وبخاصة الموقف من تنفيذ اتفاقية السلام مع الجانب الإسرائيلى رغم معارضة كل الدول العربية — آنذاك — فصارت الأمة العربية من وجهة نظر النظام السياسى هى عدو لمصر فكانت القطيعة مع العرب التى استمرت سنوات عديدة .

الجانب الاقتصادى

٥- عندما اتجه النظام السياسى إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإطلاق الحرية للقطاع الخاص للنمو جنباً إلى جنب مع القطاع العام ، رغم أنه كان يهدف إلى القضاء على الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى ذلك الوقت ، سأدى ذلك إلى انهيار القطاع العام بسبب عدم التكافؤ فى المنافسة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ، وبخاصة أنه منهك من الأعباء التى تحملها خلال فترة الستينات وبذلك تم القضاء على المكاسب الاشتراكية التى حققتها أعداد كبيرة من الطبقات الفقيرة ، مما يمثل العبء الاقتصادى الأكبر عليهم فى المستقبل .

٦- لقد بدأ النظام السياسى فى إصدار العديد من قوانين الاستثمار لإعطاء القطاع الخاص كل التسهيلات — وما أكثرها — فى حين أنه تجاهل تماماً تعديل أو إصدار قوانين العمل فى القطاع العام لكى يتم النهوض به وبالعمال ، فكانت الطامة الكبرى فى تراجع دور الحكومة إلى مجرد إدارة للمرافق فقط ، ومع فشل محاولة النظام فى طموحاته لخفض حجم الدين الخارجى الذى كان واحداً من أسباب اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ترتب على ذلك أن الزيادة فى الناتج القومى لم تواكب الزيادة فى تراكم الدين الخارجى ، مما أدى إلى خسارة جهود القطاع العام نتيجة لإهماله ، ومن ناحية أخرى لم يتم الاستفادة من المكاسب الاقتصادية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى نتيجة لتراكم الدين الخارجى واطراده بصفة مستمرة ، وكل ذلك كان له انعكاساته على المواطن المصرى .

٧- تأثرت الصناعة والزراعة سلباً بتلك السياسة حيث لم يعد الإنتاج المحلى فى مجال الصناعة فى خدمة المواطن المصرى بل كان فى خدمة المواطن الأجنبى ، فكان إنتاجاً من أجل التصدير فقط ويرتبط باحتياجات السوق العالمى ويتجاهل احتياجات السوق المصرى المحلى ، وإعلاء مطالب

المواطن الأجنبى على مطالب المواطن المصرى ، وعادت فئة الرأسمالية الزراعية مرة أخرى إلى الريف المصرى فزادت قوة الحائزين لخمسين فداناً فأكثر والاستيلاء على أرض صغار الفلاحين عن طريق الإغراء بالسفر إلى دول النفط العربية .

الجانب الاجتماعى

٨- يمثل التغير فى البناء الطبقى أهم المتغيرات التى تأثرت بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، فبعد أن كانت الفوارق الطبقية محدودة فى المرحلة السابقة اتسعت تلك الفوارق خلال هذه المرحلة ، بل أنها قد تميزت بالحراك الاجتماعى السريع ، فالبنية الطبقية لم تعد مناخاً قاصراً على طبقة بعينها أو طبقات بل تميز البناء الطبقى بصعود وهبوط طبقات وفئات كانت تنتمى إلى الطبقة الوسطى أو الدنيا إلى أعلى سلم البناء الطبقى أو العكس ، وربما كان ذلك نتيجة للهجرة المتزايدة إلى دول النفط ، وظهرت الفئات الطفيلية المستغلة دائماً لمجهود الغير فى محاولة للسيطرة والتحكم والوصول إلى مكانة متميزة فى المجتمع على حساب الغير .

٩- تأثرت فئات مجتمعية مثل الشباب بتلك السياسة من حيث زيادة معدلات البطالة بعد الاتجاه إلى تمكين القطاع الخاص من الهيئات الخدمية والإنتاجية ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا ورأس المال مما يؤدى إلى تقليص دور الموارد البشرية فى عملية الإنتاج .

١٠- إن سيطرة القيم السلبية مثل الكسب المادى السريع بأى طريقة والرشوة والمحسوبية وتراجع قيم الوطنية والانتماء والمشاركة ، كل ذلك ربما يكون نتاجاً طبيعياً لطفرة الاهتمام بالمصالح الشخصية فقط بصرف النظر عن مصالح الوطن والآخرين ، وتلك هى طبيعة السياسة التحررية فى الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية بالذات) ، فقد انعكست قيم تلك المجتمعات على المجتمع المصرى نتيجة للعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية فكانت بداية الهزيمة بعد النصر .

١١- إن تشوه البنية الاجتماعية فى تلك المرحلة لم يكن وضعاً وقتياً مرتبطاً بفترة زمنية محددة لكنه امتد سنوات طويلة ، وربما يرجع ذلك إلى عمق وتشعب التأثيرات الاجتماعية لسياسة الانفتاح فى أنحاء المجتمع المصرى وفى العديد من قطاعاته ، حيث أضحى المجتمع المصرى فى قيمه وبنائه الاجتماعى أشبه بالمجتمعات الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يدل على طبيعة التبعية السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية للمجتمع الغربى ، وبالطبع ينعكس ذلك على ثقافة الشباب المصرى وسلوكياته .

الحركة الطلابية

١٢- بدأ التحرك الطلابى مع بداية السبعينات بإحرازنجاح أثلج صدور الطلاب ، فقد تحقق مطلبهم فى إلغاء الجرس الجامعى والسماح بمزيد من الحرية داخل الجامعات ، وممارسة أنشطتهم السياسية المتمثلة فى المعارض وصحف الحائط والندوات والمؤتمرات بحرية دون أى معارضة ، وتناول قضاياهم السياسية وتبادل الآراء حولها بديمقراطية لم تكن معهودة من قبل ، وقد تنوعت تلك القضايا فى هذه الفترة بين مطالب خاصة بالطلاب مثل الرسوم الجامعية ومطالب وطنية تتمثل فى المطالبة بتحرير الأرض ومطالب عربية وهى تأييد منظمات المقاومة الفلسطينية ، وتميزت الحركات الطلابية فى بداية السبعينات بسيطرة الاتجاه اليسارى على قيادتها وتراجع الاتجاه الدينى ، وربما يرجع ذلك إلى القيود التى فرضت على الطلاب المتوحدين مع الإخوان المسلمين وأساليب القمع المتنوعة والمؤلمة فى الفترة السابقة فى عهد عبد الناصر كنتيجة للصدام بين الإخوان وعبد الناصر .

١٣- ونتيجة لذيوع وانتشار الاتجاه اليسارى والشيوعى داخل الجامعة ، اضطر النظام السياسى لتحجيم هذا الاتجاه نظراً لاعتماده المستمر على أساليب الثورة والعنف لتحقيق المطالب ، وازدياد نفوذ الناصريين والشيوعيين والخوف من عودتهم بقوة إلى المنافسة على رئاسة النظام السياسى ، فاتجه الرئيس السادات إلى إحياء التيار الإسلامى ودعمه فى البداية ــ داخل الجامعة خاصة ــ وربما أدى ذلك القرار إلى تنامى الصراعات الأيديولوجية التى قد تؤدى إلى معارك بين الطلاب داخل الجامعة وهذا ما كان يهدف إليه السادات ، ويدل ذلك على مدى أهمية المناخ الجامعى فى فكر الرئيس السادات على اعتبار أنه صورة تعكس الوضع الخارجى ، فإذا كان هناك نفوذ مسيطر على الطلاب داخل الجامعة فقد اعتبره السادات امتداداً لاتجاهات سياسية على مسرح المجتمع المصرى ، وقد يعمل فى الخفاء ويظهر بين الطلاب فى صورة أفكار وقضايا تنتشر داخل المؤتمرات والندوات والتظاهرات .

١٤- إن تضاؤل الأهمية للحركات الطلابية كوسيلة من وسائل الضغط على النظام وبخاصة بعد نصر أكتوبر ، ربما يرجع ذلك فى البداية إلى أن المعركة جمعت الطلاب بمختلف انتماءاتهم حول قضية واحدة وهى الكرامة التى استردت ، والاحتفالات بالنصر والتركيز على العبارات الوطنية والتحية والتقدير فى المؤتمرات والخطب ، كل ذلك كان نتاجاً لنشوة النصر التى ما لبثت وأن

خمدت أمام واقع الانفتاح السياسى والاقتصادى ، وعندما بدأ الطلاب مرة أخرى فى التركيز على انتقاد الواقع السياسى والاقتصادى ، ظهرت قوى الردع السياسى عن طريق إصدار اللوائح الطلابية التى تقيد الحريات والقمع الأمنى لأى مسيرة طلابية .

ومن الملاحظ أن وسائل القمع على مستوى المجتمع المصرى من مصادرة الكلمة والصحف التى تعارض السياسة الاقتصادية الجديدة والقرارات السياسية ، قد انعكست على الجامعة أيضاً فى مصادرة صحف الحائط وتقييد حرية إبداء الرأى والكلمة وبخاصة إذا تناولت قضايا مثل الديمقراطية والتبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا ، والنتائج السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى على المواطنين ، فإذا تحدث الطلاب فى ذلك ربما يعتقل البعض ويطارد البعض الآخر ، ولم يعد الشارع المصرى ينبض بأنفاس الطلاب التى قد تثير الرأى العام الشعبى بقضايا الوطن وانحصرت الحركات الطلابية فى إطار محدود داخل نطاق الجامعة .

ومع تنامى نفوذ الإخوان المسلمين وسيطرتهم على فكر الطلاب بعد منتصف السبعينات أدى ذلك إلى إشعال فتيل الأزمة بين الطلاب والقيادة السياسية ، كذلك أدى الكبت لحرية الطلاب وعدم سماع آرائهم إلى هوة كبيرة اتسعت بينهم وبين نظام الحكم وكانت عاملاً مؤثراً من العوامل التى أدت فى النهاية إلى حادث المنصة واغتيال الرئيس السادات عام (١٩٨١) .

الفصل السابع

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة من (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

التغير الاجتماعى والحركة الطلابية فى مصر

دراسة سوسيوتاريخية تطبيقية على الفترة من (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

محتويات الفصل

أولاَ : ملامح التغير السياسى فى الفترة من (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

ثانياً : ملامح التغير الاقتصادى فى الفترة من (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى الفترة من (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

رابعاً : الحركة الطلابية فى الفترة من (١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين)

تعقيب

أولاً : ملامح التغيير السياسي في مصر في الفترة من (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين)

يعتبر عقد الثمانينات من وجهة النظر السياسية عقد التحول في السياسة المصرية ، ولقد ارتبط هذا التحول بعملية إضفاء الطابع الليبرالي على النظام ، فلا شك أن الرئاسة الثالثة قد شهدت تغيرات هي من الأهمية بحيث يمكن اعتبارها مرحلة جديدة في التاريخ السياسي للدولة .(١)

وفي هذا الإطار فقد بدأ الرئيس مبارك بالتعرف على مكونات وتضاريس الواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي الذي كان يتعين عليه التعامل معه ، وعلى ضوء ذلك بدأ النظام في تنفيذ استراتيجية لتهدئة الأزمات على الصعيد الداخلي ولإعادة نوع من التوازن إلى العلاقات الإقليمية والدولية لمصر ، وذلك بعد أن أصابها كثير من التصدع خلال السبعينات على إثر عزلة مصر عن العالم العربي في أعقاب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل من ناحية ، وتزايد تبعيتها للغرب وبخاصة للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى .(٢)

فقد سعى النظام السياسي تحت قيادة الرئيس حسني مبارك منذ توليه الحكم في (١٥ أكتوبر ١٩٨١) إلى تحسين صورة النظام كنظام مستعد وقادر على مواجهة النقد من المعارضة ، وذلك من أجل دعم شرعيته كنظام ليبرالي من ناحية وكنظام معبر بشكل ما عن الإجماع حول القضايا الأساسية من ناحية أخرى ، فاتبع أسلوب ما يسمى بالتهدئة السياسية ، (٣) فقام بالإفراج تدريجياً عن المعتقلين السياسيين وبخاصة أولئك الذين اعتقلوا في سبتمبر (١٩٨١) ، والانفتاح على أحزاب المعارضة وتغيير لغة الحوار السياسي معها والتأكيد على أنها جزء من النظام السياسي ، والسماح بإعادة إصدار أغلب صحف المعارضة التي أغلقت في سبتمبر (١٩٨١) وبخاصة صحيفتي الأهالي والشعب ، والحرص على الاجتماع برؤساء أحزاب المعارضة بصفة شبه منتظمة للتحاور والوقوف على رؤى هذه الأحزاب بشأن بعض القضايا الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، كما حرص الرئيس على تأكيد التزامه بالديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون ودولة المؤسسات ، وفي هذا السياق

(١) خيما مارتين مونيوز : تجربة التعددية الحزبية ، الثوابت السياسية وانعكاسات العمليات الانتخابية لمصر الملكية على مصر المعاصرة ، في: التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة ، القاهرة ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣، ص: ٣٢١.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٧.

(٣) حسن نافعة : الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب ، في: النظام السياسي المصري ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص: ١٧٨.

اتجه النظام للتمييز بين التيار الإسلامى المعتدل الذى يمثله الإخوان من ناحية وتنظيمات التطرف والعنف من ناحية أخرى ، فاتبع مسلكاً معتدلاً تجاه المعتدلين وآخر عنيفاً إزاء المتشددين .(١)

إلا أن بعض خيارات النظام رغم إمكانية تقديم مبررات لها مازالت تثير علامات استفهام حول مدى جدية تجربة التعددية ، ومن هذه الخيارات موافقة الرئيس مبارك على انتخابه رئيساً للحزب الوطنى بعد أن كان قد تم الاستفتاء عليه كرئيس للدولة ، ولقد ذهب بعض المحللين إلى تأكيد أنه رغم عدم وجود نص دستورى يوجب عدم الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب ، إلا أن الفصل بينهما يعتبر الضمانة الوحيدة الجادة لدعم نظام تعددى حقيقى .(٢)

ومما يدعم سيطرة وهيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى صعوبة الفصل بين أجهزته الحزبية والأجهزة الحكومية الرسمية ولاسيما وزارة الداخلية ، فوزراء الداخلية والحكم المحلى عادة أعضاء فى المكتب السياسى للحزب وهو أعلى سلطة تنفيذية تتحكم فى كافة الأنشطة الحزبية ، وعليه فإن النجاح الذى يحققه الحزب الوطنى فى الانتخابات العامة لا يرجع بالضرورة إلى شعبيته الواسعة أو قوة هيكله التنظيمى ، وإنما يعتمد أساساً على قوة جهاز ومؤسسات الدولة التى ترتبط بالحزب وتمكنه من السيطرة والتحكم فى نتائج الانتخابات ولو من خلال أعمال التزوير .(٣)

بالإضافة إلى الدور المركزى لرئيس الجمهورية ــ رئيس الحزب الوطنى ــ الذى يلعبه فى العملية السياسية ، وهو دور يستند ــ على نحو ما سبق ذكره ــ إلى إطار دستورى قانونى يضخم من سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ، هذا الدور يسمح له بالهيمنة على السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً ، فضلاً عن بعض الاعتبارات المرتبطة بالثقافة السياسية المصرية وبخاصة فيما يتعلق بشخصانية السلطة .(٤)

وهناك من القرارات السياسية ما يؤكد على عدم المشورة بشأنها وإصرار النظام على تنفيذ وجهة نظره ، ومنها قانون الانتخابات البرلمانية فى (١٩٨٤ ، ١٩٨٧) وكذلك قانون الإدارة المحلية فى

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٢) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٨٣.

(٣) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص ص: ٤٣– ٤٤.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٣٠.

(١٩٨٨) بديلاً عن قانون الحكم المحلى ، وقانون الطوارئ .

ويتسم نظام الحكم بعدم التجاوب لأية ضغوط سواء النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية ، خاصة النابعة من قوى المعارضة أو أية تجمعات جماهيرية ، وهنا فإنه يلاحظ أن ما تحاوله قوى المعارضة من إثارة قضايا جماهيرية فإن النظام لا يستجيب لآرائها ، وذلك من زاوية أنها أحزاب أقلية لا تعبر إلا عن أقليات جماهيرية .(١)

والقراءة الفاحصة لدستور (١٩٧١) ــ الذى استمر العمل به فى عهد الرئيس مبارك ــ تبين أنه يعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية تصل إلى حد الطغيان وتركيز السلطات في يديه ، ولا شك أن تلك الحالة التى تتسم بتركيز السلطة فى جهة واحدة تتعارض تماماً وبشكل مطلق مع مرجعية النظرية الديمقراطية ، وعندما أدخلت تعديلات على هذا الدستور الدائم عام (١٩٨١) نجد أنها كرست من محورية دور رئيس الدولة وفرضت مزيداً من القيود والعراقيل التى لا تتفق مع طبيعة النظم الديمقراطية ، فقد نصت المادة (٧٧) على جواز إعادة انتخاب الرئيس لمدد أخرى بعد أن كانت تقتصر على إعادة الانتخاب لمدة تالية ومتصلة ، أى يمكن بقاء الرئيس من الناحية العملية مدى الحياة .(٢)

ومن المؤكد أننا لا نستطيع مواجهة تحديات العصر بهذا النظام السياسى المعيب ، نحن فى حاجة ماسة إلى إصلاح سياسى يكون من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية ، ودعم المشاركة الشعبية ، وتحقيق التوازن بين السلطات ، وحماية حقوق الإنسان ، ووضع الضوابط التى تحول دون انتهاكها وضمان حسن استخدام السلطة وتداولها ، هذه هى المقومات التى لا غنى عنها فى أى نظام ديمقراطى حقيقى .(٣)

أضف إلى ذلك أنه فى ظل الدعوة للتحول الديمقراطى لا تزال توجد مجموعة كبيرة من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والتى صدرت فى الحقبة الساداتية ولا تزال سارية المفعول فى المرحلة

---

(١) جمال على زهران : مرجع سابق ، ص ص: ١٦٦ – ١٦٧.

(٢) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص: ٤١.

(٣) سعيد النجار : مصر وتحديات العصر ، إصدارات رسائل النداء الجديد ، العدد (٤) ، ١٩٩٥، ص: ٣٠.

الحالية ، ومن أبرز هذه القوانين : قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، قانون حماية الوحدة الوطنية ، قانون الأحزاب السياسية ، قانون حماية القيم من العيب ، قانون محاكم أمن الدولة وقانون الطوارئ وغيرها .

ورغم أن الممارسة الديمقراطية شهدت هامشاً أوسع من الحريات ولا سيما حرية التعبير فى فترة حكم الرئيس مبارك ، فإن ذلك لا يقلل من خطورة ترسانة القوانين الاستثنائية التى تظل سيفاً فى أيدى السلطة التنفيذية تلوح به أنى شاءت .(١)

صحيح بأن ممارسات السلطة أظهرت محدودية لجوء النظام فى فترة الرئيس مبارك إلى الاستخدام الفعلى لهذه المؤسسات والقوانين ، إلا أن مجرد وجودها يتنافى مع المحتوى الحقيقى لمفاهيم المشاركة والتعددية ، خاصة أنه لم تنعدم حالات اللجوء إليها ولعل هذا هو السبب الذى دفع قوى المعارضة للإعلان المستمر وبكافة الصور عن رفضها لاستمرار هذه القوانين بوصفها قيوداً تعوق التنامى الطبيعى للديمقراطية التعددية .(٢)

إن الانتقال نحو التعددية الحزبية المقيدة التى أخذت بها مصر منذ منتصف السبعينات لم يحدث تغييراً جوهرياً فى طبيعة السلطة وأساليب ممارستها وأنماط علاقتها بالمجتمع ، وبقيت السلطة الرئيسية للنظام الحاكم هى الجمع بين آليات السلطوية وبعض آليات الليبرالية السياسية فى هيكل سياسى واحد ، وقد اتسمت مسيرة الإصلاح السياسى فى مصر بالتناقض ، ففى الوقت الذى سمح فيه النظام بوجود أربعة عشر حزباً سياسياً على الساحة أوجد قيوداً فعلية على تداول السلطة سلمياً بين الأحزاب عبر الانتخابات ، وذلك فى ضوء احتكار حزب واحد ــ الحزب الحاكم ــ للسلطة وعدم استجابة الحكومة للمطالب المتكررة من جانب أحزاب المعارضة بضمان عدالة وحياد العملية الانتخابية .(٣)

كذلك أوجد النظام قيوداً معينة للموافقة على تأسيس أى حزب ، وذلك أن لجنة الأحزاب التى يسيطر عليها الحزب الحاكم ترفض بصورة تلقائية تقريباً أى طلب لتأسيس حزب جديد ، وأن

(١) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص ص: ٤٧ – ٤٨.

(٢) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٨٣.

(٣) أحمد حجاجى : المستقبل الحزبى للإخوان المسلمين ، فى: مصر فى عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص: ٢١٨.

الخصومة القانونية أمام القضاء أصبحت هى المنفذ الوحيد للتواجد الحزبى الشرعى ، ويؤكد هذا الوضع إعلان رئيس الدولة لاكتفائه بالعدد الموجود حالياً من الأحزاب .(١)

ويعتبر قانون الطوارئ من وجهة نظر أحزاب المعارضة سلاحاً موجهاً لها بصورة أساسية بفرض الحجر على حريتها فى التعبير وإعاقة حركتها وحقها فى الاتصال بالجماهير ، فوفقاً لهذا القانون يحظر على الأحزاب عقد مؤتمرات لها خارج مقارها إلا بتصريح من وزير الداخلية ، وهو تصريح أثبتت الممارسة العملية أنه لا يكاد يصدر إلا فى مناسبات خاصة ومحدودة جداً .(٢)

وسوف تمثل الانتخابات ــ باعتبارها من أهم مظاهر الليبرالية ــ مقياس الحكم على النظام السياسى وأسلوب إدارته للحكم ، هذا وتسمح لنا التجربة الانتخابية الأولى (١٩٨٤) بتكوين فكرة عما إذا كانت هذه الخطوة الجديدة قد مثلت جسراً يصل مصر بتجربتها الليبرالية السابقة ــ أى قبل الثورة ــ أم لا .(٣)

فكان أول اختبار حقيقى للرئيس مبارك والذى تمثل فى إدارته لانتخابات (١٩٨٤) والتى أجريت لأول مرة فى التاريخ المصرى طبقاً لنظام القوائم النسبية ، وقد سمح قانون الانتخاب ــ أو ما يعرف بقانون ممارسة الحقوق السياسية ــ لأى حزب سياسى يحصل على (٨ ٪) من الأصوات الصحيحة كحد أدنى بالدخول إلى البرلمان ، يعنى ذلك أنه يجب على الحزب أن يحصل أولاً على تلك النسبة من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى جميع الدوائر الانتخابية فى البلاد لكى يفوز بأى مقعد من مقاعد البرلمان .(٤)

وعند عدم حصول الأحزاب على هذه النسبة تحول الأصوات التى فازت بها إلى حزب الأغلبية ، وقد وصف الكاتب الصحفى المعروف كامل زهيرى هذه العملية بقوله " بأننا ننتقل بذلك من بدعة انتخاب رئيس الجمهورية مدى الحياة إلى بدعة أشد ضلالاً وهى انتخاب حزب رئيس الجمهورية مدى الحياة " .(٥)

---

(١) أحمد عبد الله : هيكل المشاركة فى مصر ، فى: التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (القاهرة ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠) ، دون بلد ، دون دار ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣، ص: ٢٩٨.

(٢) علا عبد العزيز أبو زيد : مرجع سابق ، ص: ٨٣.

(٣) خيما مارتين مونيوز : مرجع سابق ، ص: ٣٢٢.

(٤) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص : ٣٥.

(٥) حسن نافعة : مرجع سابق ، ص: ١٧٣.

وباستقراء المناخ السياسى الذى أحاط بانتخاب (١٩٨٤) يمكن التأكيد على عدد من الاعتبارات الهامة لعل من أبرزها :-

١- أعلنت أحزاب المعارضة منذ البداية رفضها لقانون الانتخاب والذى أوقعها فى مأزق حرج ، إذ كان على كل منها ترشيح (٤٨٨) مرشحاً أصلياً ومثلهم من الاحتياطيين ، على أن يكون نصفهم من العمال والفلاحين ولا يخفى أن أحزاب الأقلية تعانى أصلاً من ضعف التنظيم وقلة العضوية .[1]

٢- مارس الحزب الوطنى إبان فترة المعركة الإنتخابية استخدام بعض مظاهر العنف المحدودة ، كقيام مؤيديه بتمزيق بعض لافتات حزب التجمع فى مدينة بنها ، وكمحاولة إحراق السرادق الذى أقيم فيه مؤتمر حزب التجمع بمدينة طوخ ، وبالنسبة لتدخل المسئولين التنفيذيين فى المعركة فأبرز مظاهره الضغط على أعضاء المجالس المحلية للدعاية لمرشحى الحزب الوطنى .[2]

٣- طبقاً لنظام القوائم الحزبية حرم المستقلون من حق الترشيح ، ولا يخفى أن المرشحين المستقلين يمثلون قوة سياسية لها بأس شديد فى المجتمع المصرى .[3]

٤- تراجع نسبة الإقبال على التصويت فى الانتخابات ، حيث بلغت (٢٣,٨٣ ٪) وهذا يعنى أن حوالى ثلاثة أرباع المواطنين المصريين البالغين لسن الانتخاب لم يشاركوا فى صياغة مستقبلهم السياسى لخمس سنوات قادمة ، فكان عدد المقيدين بجداول الانتخابات (٢٢,٣٣٩,٤١٨) مواطناً أدلى منهم (٥,٣٢٣,٠٨٦) مواطناً بأصواتهم .[4]

لجأت أحزاب المعارضة إلى القضاء للطعن فى دستورية قانون انتخابات (١٩٨٤) ، وفى ديسمبر (١٩٨٦) أقرت هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخاب ، وتم تأييد الحكم بعد ذلك من جانب المحكمة فى (١٦ مايو ١٩٨٧) .

وقد استجاب الرئيس مبارك لبعض مطالب المعارضة وأحكام القضاء ، فقام بتعديل قانون

(١) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص : ٣٦.

(٢) على الدين هلال " إشراف " : انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، دراسة وتحليل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص: ٦٥.

(٣) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص : ٣٦.

(٤) على الدين هلال " إشراف " : انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٣.

الانتخابات حيث سمح للمستقلين بالترشيح للتنافس على (٤٨ مقعداً) على أن القانون الجديد أبقى على نسبة (٨ ٪) ، وأجريت انتخابات (١٩٨٧) وعلى الرغم من هيمنة الحكومة على الانتخابات وتحكمها فى نتائجها النهائية ،[1] إلا أنها تميزت بعدد من الملامح الأساسية لعل من أبرزها :-

١- حظيت تلك الانتخابات باشتراك عدد كبير من القوى الحزبية وغير الحزبية فيها ، فقد نزل كل من الإخوان المسلمين وحزب الأحرار على قوائم حزب العمل مشكلين ما سمى بالتحالف الإسلامى ، وكذلك مشاركة بعض أنصار الحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس .[2]

٢- قيام وزارة الداخلية باعتقال أعداد كبيرة من أنصار التحالف الإسلامى خصوصاً وقلة من أنصار حزب التجمع ، وقد أقر وزير الداخلية باعتقال أعداد من الجماعات الإسلامية وقدر عددهم بخمسمائة ، ولكن لم يكن هناك تبرير محدد لهذه الاعتقالات ثم أفرج عنهم عقب إجراء الانتخابات .[3]

٣- الارتفاع فى نسبة الإدلاء بالأصوات ، فقد بلغت (٥٠,٤ ٪) وكان من المتوقع أن ترتفع بمعدل أكبر وذلك بسبب مشاركة قوى سياسية متنوعة من ناصريين وشيوعيين وإخوان مسلمين بالإضافة إلى الأحزاب الشرعية .[4]

٤- تزايد نسبة المعارضة فى مجلس الشعب من (١٣ ٪) فى انتخابات (١٩٨٤) إلى (٢٢,٣٢ ٪).وتناقصت بالمقابل مقاعد الحزب الوطنى فى المجلس من (٨٧ ٪) إلى (٧٧,٧٨ ٪) .

على أن المعارضة استمرت فى انتقادها لنظام مبارك واتهمت البرلمان بعدم الدستورية ، وقد صدر حكم قضائى بالفعل من المحكمة الدستورية العليا فى (١٩ مايو ١٩٩٠) يقضى ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه ، نظراً لعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون المجلس والتى تنص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ، ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص ص: ٣٧ – ٣٨.

(٢) أشرف حسين : مرجع سابق ، ص: ٤٤.

(٣) مصطفى كامل السيد : انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٧ ، دلالات نتائج الانتخابات ، فى: انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، دراسة وتحليل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص: ١٢٧.

(٤) أشرف حسين : مرجع سابق ، ص: ٤٤.

للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية .[١]

وقد فتح هذا الحكم باب الأزمة الدستورية السياسية فى مصر على مصراعيه ، إذ شهدت ساحات المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها فصولاً مثيرة له بين الأحزاب المعارضة والحكومة ، ولم تعرف مصر زمناً انتهكت فيه حقوق الإنسان ـ بل احتقرت ـ مثلما حدث فى زمن هذه الأزمة ، فكانت سياسة وزارة الداخلية تقوم على القمع المستعجل وعلى الانتقام ممن يتهمون بمخالفة القانون بدلاً من إعمال حكم الدستور والقانون .[٢]

وللمرة الثانية استجاب الرئيس مبارك لحكم المحكمة الدستورية العليا وأصدر قراراً جمهورياً فى (٢٦ سبتمبر) بوقف أعمال ونشاط مجلس الشعب ودعوة الناخبين للاستفتاء على حله ، وبعد موافقة الناخبين على حل المجلس أجريت انتخابات جديدة فى (نوفمبر ١٩٩٠) وذلك على أساس قانون الانتخاب الفردى ، وكان الملفت للنظر فى هذه الانتخابات هو مقاطعة أحزاب المعارضة الكبرى (العمل ، الوفد والأحرار) للعملية الانتخابية ، وذلك لعدم موافقتها على قانون الانتخابات ومطالبتها بوجود ضمانات لحرية ونزاهة هذه الانتخابات .[٣]

وقد شهدت هذه الانتخابات ظاهرة ازدياد عدد المرشحين المستقلين الخارجين من تحت عباءة الحزب الوطنى ونجاح (١٣٥) عضواً منهم ، سرعان ما وصلوا إلى (٣٢) نائباً فقط بعد الجلسة الثانية للمجلس وهرع الباقون للانضمام لحزب الحكومة .[٤]

وتناولت جريدة الشعب عملية انضمام المرشحين المستقلين الذين فازوا فى الانتخابات إلى الحزب الوطنى واعتبرته إهداراً للإرادة الشعبية ، حيث بذلك تتحقق أغلبية الثلثين لاتخاذ القرارات الهامة .[٥]

وكان من نتائج مقاطعة الأحزاب والقوى السياسية لهذه الانتخابات انخفاض نسبة المشاركة السياسية

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص ص: ٣٨ – ٣٩.

(٢) محمد سليم العوا : الأزمة السياسية والدستورية فى مصر (١٩٨٧ – ١٩٩٠) ، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١، ص:٩.

(٣) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص: ٣٩.

(٤) أحمد وجيه " تقرير " : المعارضة لا تخسر الانتخابات ولكن الحكومة تكسبها، فى: جريدة العربى ، السنة الثالثة ، العدد (١١٦) ، ١٨ سبتمبر ، ١٩٩٥، ص: ٤.

(٥) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١، ص: ٤٦٠.

بشكل حاد عن انتخابات (١٩٨٧) إلى حوالى (٤٠ ٪) وحصول الحزب الوطنى علـــى (٩٠ ٪) من جملة مقاعد البرلمان ، أما جزب التجمع فقد حصل على (٥) مقاعد استطاع بهم أن ينال زعامة المعارضة بالمجلس .[١]

وتعتبر انتخابات مجلس الشعب لعام (١٩٩٥) أكثر الانتخابات التـــى اتســمت بعناصـــر الجــدة السياسية والتى يمكن أن تؤثر على مسار التحول الديمقراطى ، وتعـد تلـك الانتخابـات مــن أكبــر الانتخابات البرلمانية من حيث عدد المرشحين وعدد الأحزاب والقوى السياسية المشاركة ، إذ شاركت كل الأحزاب الرئيسية على عكس ما حدث فى الانتخابات السابقة ، فقد شاركت أحزاب الوفد والتحالف الإسلامى بالرغم من تحفظاتها السياسية والتى جعلتها لم تشارك فى انتخابات (١٩٩٠) .[٢]

وقد جرت تلك الانتخابات فى ظل القانون رقم (١٠٨ لسنة ١٩٩٢) الخـــاص بنظـــام الأحـــزاب السياسية ، والذى قطع الطريق أمام الإخوان أو أية قوة سياسية أخرى لممارسة نشاطها السياسى تحت لافتة " حزب تحت التأسيس " ، فقد نص القانون فى تعديله الجديد على ألا يجوز ممارســـة أى نشـــاط باسم الحزب قبل اكتسابه الشخصية الاعتبارية طبقاً لأحكام القانون ، وكذلك حظر قيام أحــزاب علـــى أسس دينية ، وهكذا تم إغلاق الباب أمام إمكانية تأسيس حزب للإخوان المسلمين .[٣]

وكانت نتائج الجولة الأولى هى فوز (١٣٨) مرشحاً بعضوية مجلس الشعب منهم (١٢٤) مـــن الحزب الوطنى ، (١٤) مستقلاً وذلك فى (٢١٥) دائرة .

ونتائج الجولة الثانية فوز (١٩٣) مرشحاً من الحزب الوطنى ، (٦) من الوفد ، (٥) من التجمع ، (١) من الحزب الناصرى ، (١٠٠) من المستقلين . وقد بلغت نسبة المشاركة بالتصـــويت حـــوالى (٥٠ ٪) .[٤]

نستخلص من العرض السابق لواقع المشاركة الشعبية والحزبية فى العملية الانتخابية والتى تعكـــس

---

(١) أحمد وجيه " تقرير " : مرجع سابق ، ص: ٤.

(٢) هالة مصطفى : مؤشرات ونتائج انتخابات ١٩٩٥ ، فى: الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص: ٣٧.

(٣) أحمد حجاجى : مرجع سابق ، ص: ٢٢١.

(٤) صلاح بيومى : انتخابات ١٩٩٥ ، الوقائع والنتائج ، تحليل ونقد ورؤية مستقبلية ، فى: جريـــدة الأحـــرار ، العـــدد رقـــم (١٥٠٦) ، ٨ فبراير ١٩٩٦، ص: ٤٥.

شكل التعددية السياسية التى تميزت بها تلك المرحلة ما يلى :-

١- أنه وبرغم الانفراج فى الواقع السياسى بعد حادث المنصة فما زالت آثار حكم الحزب الواحد المهيمن سائدة لدى النخبة السياسية الحاكمة ، ويتضح ذلك من عدم تصفية التراث اللاديمقراطى للحقبة الساداتية بل وترسيخ هيمنة الحزب الحاكم على البرلمان من خلال قوانين تتعرض دائماً للطعن فى دستوريتها .(١)

٢- أن حزب الحكومة قد كسب كل انتخاب جرى بأغلبية تزيد على الثلثين ، وبما أن رئيس الجمهورية يظل على رأس الحزب فقد أعطت هذه الحقيقة النظام قدرة على الهيمنة على مجلس الشعب .

٣- لم تحقق أحزاب المعارضة إلا نجاحاً محدوداً فى جهودها لضمان إجراء الانتخابات على نحو تعتبره عادلاً .

٤- إن حزب الحكومة قد منح تأييداً كبيراً من قبل دوائر الدولة على شتى المستويات ، بينما ظلت أحزاب المعارضة مكبلة بقيود تمنعها من الاتصال بأية مجموعة مهمة من مجموعات المصالح فى البلاد .(٢)

٥- يلاحظ استقرار السلوك التصويتى للمصريين من زاويتين : أولاهما : انخفاض فى الانتخابات البرلمانية المختلفة ، وثانيهما : ارتفاع نسبة التصويت فى الريف عنها فى الحضر .(٣)

ويمكن القول إجمالاً أنه رغم بعض ملامح التحسن الذى شهدته خبرة التعددية السياسية فى ظل رئاسة حسنى مبارك ، حيث عمد إلى تمكين السلطة القضائية من أن تلعب دوراً فاعلاً فى تدعيم عملية التحول الديمقراطى ،إلا أنه بات واضحاً مع ذلك أن نظام الحزب المسيطر الحالى قد فشل فى تحسين إنجاز النظام على كافة الأصعدة ، وأن الحزب الحاكم يتولى السلطة بغرض السلطة ، ونظراً لجمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب فإنه لا تبدو الفرصة سانحة لإمكانية تداول السلطة بشكل حقيقى فى مصر ، ومن هنا يمكن تبرير مطالب المعارضة للرئيس بأن يظل فوق الأحزاب رئيساً لكل

(١) أشرف حسين : مرجع سابق ، ص: ٤٥.

(٢) روجر أوين : التغيير الاجتماعى ـ الاقتصادى والتعبئة السياسية فى مصر ، فى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، ص ص: ٢٣٦ – ٢٣٧.

(٣) أشرف حسين : مرجع سابق ، ص: ٤٥.

المصريين .[١]

ثانياً : ملامح التغير الاقتصادى فى مصر فى الفترة من (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين)

لقد تفاقمت خلال الثمانينات مظاهر أزمة اقتصادية من بطالة وتضخم ومديونية وتبعية اقتصادية للخارج ، وتدن معدل النمو وعجز فى الموازنة العامة وعدم استقرار فى سعر الصرف وغير ذلك ، وقد بدت الدولة مترددة فى تبنى سياسة اقتصادية متكاملة للتعامل مع مظاهر الأزمة سواء على مستوى القوانين والتشريعات الاقتصادية أو على مستوى الآليات والأساليب .[٢]

وازدادت حدة الأزمة بفعل الانخفاض المفاجئ فى الدخل من البترول من عام (١٩٨٣) ووصل هذا الانخفاض إلى أقصاه من عام (١٩٨٦) وكذلك مصادر الدخل الأخرى ، هذا فى الوقت الذى أخذت فيه معدلات الاستهلاك العام والخاص فى الارتفاع إلى مستويات لم تعرف من قبل ، وذلك بفعل التطلعات والتحولات والممارسات الاستهلاكية التى تعلمها أفراد الشعب المصرى بكل فئاتهم خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادى المتسيب .[٣]

أما معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة فقد بقى ثابتاً عند نحو بليون دولار سنوياً ، بينما لا يتجاوز معدل الزيادة فى صادرات مصر من السلع الأولية ــ غير البترول ــ (٤ ٪) فى السنة ، مع تواضع الزيادة فى الصادرات الصناعية فكان إجمالى قيمة الصادرات من السلع والخدمات فى (٨٥ / ١٩٨٦) أقل فى الواقع مما كان فى (٨١ / ١٩٨٢) بنسبة (١١ ٪) ، وفى أثناء ذلك كان على مصر أن تستمر فى دفع مبالغ متزايدة من الفوائد لخدمة القروض السابقة ، لقد فرضت بالفعل بعض القيود الجديدة على الاستيراد خلال تلك الفترة ولكنها لم تكن كافية لوقف التدهور فى ميزان الحسابات الجارية بميزان المدفوعات ، حيث ارتفع العجز من (١,٧) بليون دولار فى (٨١ / ١٩٨٢) إلى (٣,٥) بليون دولار فى (٨٥ / ١٩٨٦) .[٤]

ولقد تصاعدت هذه الأزمة بلا توقف طوال الثمانينات ، فلقد هبطت نسبة مساهمة الزراعة فى

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن : مرجع سابق ، ص ص: ٣٩ – ٤٠.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٨.

(٣) محمد محروس إسماعيل : المشكلة الاقتصادية المصرية ، أبعادها ، أسبابها ، إمكانيات حلها ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨، ص: ٢٧١.

(٤) جلال أمين : معضلة الاقتصاد القومى ، مرجع سابق ، ص: ٣٣.

الناتج المحلي الإجمالي من (٣٠ ٪) في عام (١٩٧٣) إلى نحو (١٧ ٪) في عام (٨٦ / ١٩٨٧) وهبطت نسبة مساهمة الصناعة من (١٩ ٪) إلى (١٦ ٪) في نفس المدة ، وجرت تصفية النظام التعاوني في الزراعة بينما صعدت في المقدمة الزراعة الرأسمالية كثيفة رأس المال ، ومع ذلك أو نتيجة لذلك تضاعفت هذه الفجوة الغذائية التي بلغت (٦٠ ٪) من الاستهلاك وصارت مصر تستورد (٨٠ ٪) من كل رغيف .(١)

وتشكل المديونية الخارجية كارثة اقتصادية أخرى ، حيث أشار تقدير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد المصري في مايو (١٩٨٨) إلى أن حجم الدين الخارجي لمصر بلغ (٣٧,٦) مليار دولار في العام المالي (٨٦ / ١٩٨٧) ، والواقع أنه عندما توفي جمال عبد الناصر في سبتمبر (١٩٧٠) لم تكن جملة الديون المتوسطة وطويلة الأجل تزيد عن (١,٦) مليار دولار ، ثم ارتفعت في نهاية عام (١٩٧٣) وبعد حرب أكتوبر إلى (٢,٥) مليار دولار ، وفي بداية عام (٨٢ / ١٩٨٣) كان الدين الخارجي (٢٧,٦) مليار دولار ، زاد إلى (٣٧,٦) مليار دولار في عام (٨٦ / ١٩٨٧) وهي فترة الخطة الخمسية الأولى في عهد الرئيس مبارك بمعدل مليارى دولار في العام .(٢)

ولقد بادر الرئيس مبارك إلى الكشف عن حقيقة الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة من حكم السادات ، فلقد أعيدت صياغة الهيكل الاقتصادي للبلاد من الاعتماد على الزراعة وعلى الصناعة التحويلية إلى القطاعات الجديدة (قطاعات الخدمات) وأغلبها لا سيطرة لمصر عليها وإنما تتحكم فيها أوضاع السوق العالمية الرأسمالية .(٣)

وتردد التعبير عن الحاجة إلى إعادة النظر على نحو جدي في السياسات الاقتصادية المتبعة بهدف وقف التدهور في حالة كل من المديونية الخارجية والهيكل الاقتصادي ، وكان أحد الآراء التي تم التعبير عنها بقوة خلال المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في فبراير (١٩٨٢) بدعوة من الرئيس مبارك

---

(١) أحمد فاروق حسن : مرجع سابق ، ص: ٢٠٤.

(٢) فؤاد مرسي : مرجع سابق ، ص ص: ٣٠ – ٣١.

(٣) أحمد فاروق حسن : مرجع سابق ، ص: ٢٠٣.

لمناقشة مختلف الحلول الممكنة لمشاكل مصر الاقتصادية ، يدعو إلى فرض قيود شديدة على الواردات بما فى ذلك واردات السلع الانتاجية والوسيطة ، ولو على حساب بعض الانخفاض فى معدلات الاستثمار والتنمية كما يدعو إلى تخفيض كبير فى الإنفاق العسكرى .(١)

إن نظام مبارك قد اعتمد التنمية كهدف ونموذج ولكن بدايات عملية التنمية تختلف عن نهايتها ــ على الأقل ظاهرياً ــ ففى البداية ظهر حسنى مبارك وكأنه يميل إلى التنمية المستقلة ، وذلك من خلال تشجيع التصنيع المحلى ووضع الحواجز الجمركية وتحجيم الاستيراد ، وشهدت هذه المرحلة فترة جفاء بين النظام المصرى وكل من الحكومة الأمريكية والإسرائيلية ، وهنا يمكن أن نلمح محاولة فى الاعتماد على الذات فى التنمية والتى كانت تعبير عن ظروف راهنة تفرض هذا الاتجاه .(٢)

وكانت أوضاع المجتمع المصرى فى صورته وحالته فى حقبة الثمانينات تشبه من يقف فى مفترق طرق ثلاثة :-

١- طريق إبقاء الحال على ماهو عليه .

٢- طريق تردى الأحوال وانتقالها من السوء لدرجة أشد سوءاً .

٣- طريق حل المشاكل والتقدم وتحقيق الازدهار فى ظل سلام اجتماعى واستقرار سياسى .

ولا شك أن الطريق الثالث ــ وهو الهدف المنشود ــ لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل آلية لإحداث التغيير والتطوير المطلوبين .(٣)

ولقد أدركت القيادة السياسية فى أواخر الثمانينات بعد محاولة للتنمية المستقلة ، أن النظام الاقتصادى القائم حالياً هو نظام اقتصادى دولى يتميز بنمو الرأسمالية الدولية ، ويستند على ذلك الحجم الضخم من التبادل التجارى الواسع النطاق بين الدول بهدف تحقيق التعاون الاقتصادى بين دول العالم

(١) جلال أمين : معضلة الاقتصاد القومى ، مرجع سابق ، ص: ٣٢.

(٢) رفيق حبيب : من يبيع مصر ؟! الدولة ، النخبة ، الكنيسة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص: ٧٦.

(٣) طارق حجى : التحول المصيرى ، دراسات فى السياسة والاقتصاد والإدارة والثقافة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣، ص: ٢٧.

من خلال علاقات السوق .(١)

فلقد أصبح العالم فى أشد الحاجة لأن يتعايش جنباً إلى جنب فى ظل مناخ عالمى يـؤمن بمفـاهيم التعاون المشترك بين الدول ، والاعتماد المتبادل فى ميادين الاقتصاد المختلفة مع الاعتراف الدولى بأن الاقتصاد لا ينمو مع علاقات تبادل غير عادلة وتهدف إلى إحداث نوع من التبعية .(٢)

فالدول النامية ومن بينها مصر ـ بخاصة فى أوائل التسعينات ـ تهدف إلى تبنى نموذج التنميـة المتكاملة ، ووضع معايير للإصلاح الاقتصادى تتفق مع خصائص كل دولة ورؤية قيادتها السياسية ، ولقد أدت الأزمة الاقتصادية فى مصر إلى سرعة اعتناق مبادئ حرية السوق على أساس أنهـا الحـل السحرى للأزمة الاقتصادية ، وذلك عن طريق إجراء بعض الإصلاحات الجوهرية فى الفكر والنظـام الاقتصادى المصرى .(٣)

وتمثل العلاقات المصرية ـ الأمريكية أحد العناصر الهامة فى البيئة الخارجية المؤثرة على التطور الاقتصادى والسياسى فى مصر ، فالقيادة المصرية ترى أن من مصلحتها أن يكون لها علاقـة وثيقـة بالقوة العظمى الوحيدة فى عالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة ، ولكن مع السعى للاحتفاظ بهامش من حرية الحركة يسمح لها باتخاذ مواقف لا تتفق مع السياسة الأمريكية بشأن بعض القضايا والتطورات الإقليمية ، وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار علاقتها المتميزة مع مصر بحكم ثقلها الإقليمى ، وتوظيف تلك العلاقة للدفع فى اتجاه تدعيم عملية التطبيع مـع إسـرائيل وإبعاد مصر عن أن تكون محوراً أو قوة محركة لتضامن عربى حقيقى .(٤)

فشرعية الدولة الاجتماعية والاقتصادية تستند إلى المساندة الغربية والأمريكية لاسـتقرار النظـام السياسى المصرى ، واستمراره فى الحصول على المعونة الأمريكية وهو ما تجسد بوضوح فى أزمـة وحرب الخليج الثانية ، ولقد نظر كبار المسئولين إلى تلك الأزمة على أنها فرصـة إيجابيـة لإسـقاط

(١) عفاف عبد القوى : القوى العاملة المصرية ومتغيرات النظام العالمى ، فى: المجتمع المصرى فى ظـل متغيـرات النظـام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠-١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ٢٦٥.

(2) Kirder, uner : Change , Threat or Opportunity For Human Progress, Volume 1 , Political Change , United Nation Publications , New York , 1992, P: 99.

(3) Harik, Iliya : op.cit , P: 15.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٧.

نصف ديون مصر وذلك عن طريق الانحياز إلى التحالف الغربى المعادى للعراق .[١]

وبالفعل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط ديونها العسكرية المستحقة على مصر والبالغة حوالى (٧,١) مليار دولار ، كما قامت كل من السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة بإسقاط ديونها المستحقة على مصر والتى قدرت بنحو (٦,٧) مليار دولار ، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت الأزمة الاقتصادية حادة ومتفاقمة ، وهو ما دفع إلى الدخول فى مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولى وذلك للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادى ، وبالفعل وقعت مصر على هذا البرنامج فى إبريل (١٩٩١) .[٢]

وقد جاءت تلك الخطوة فى إطار حتمية التحول إلى آليات السوق ، وإحداث مجموعة من الإصلاحات فى النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية وتوجهاتها ، للدخول بالاقتصاد المصرى إلى القرن الواحد والعشرين وهو صحيح معافى قوى قادر على مواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن ، وبالتالى لم يكن هناك مفر أمام مجموعة الاختلالات النقدية والهيكلية – التى عانى منها الاقتصاد المصرى وما تفرضه التحولات والتحديات الاقتصادية القادمة – إلا بالانتقال إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل ،[٣] والخضوع للأسس والقواعد التى يحددها صندوق النقد الدولى والتى تتمثل فيما يلى :-

(تحرير الاقتصاد وذلك من خلال إطلاق آليات السوق فى تسيير الاقتصاد وتحديد الأسعار وتخصيص الموارد ، وضغط الإنفاق العام ، وتقليص الدور الاقتصادى للدولة ، والإلغاء التدريجى للدعم ، والإسراع بعملية التخصصية ، أى الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك من خلال بيع وحدات القطاع العام وآليات أخرى ، وهو ما يعنى تشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبى على المساهمة بنشاط أكبر فى عملية التنمية مع توفير التسهيلات والضمانات التى تساعد على تحقيق ذلك) .[٤]

---

(١) أحمد ثابت : أزمة الدور الاجتماعى للدولة فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ – ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص: ٧٠ – ٧١.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٧.

(٣) عبد المنعم راضى : مرجع سابق ، ص: ١٧.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٧.

وبمقتضى هذه الاتفاقية أمكن للاقتصاد المصرى الاستفادة من عدد من المزايا من أهمها خفض المديونية الخارجية بنحو (٥٠ ٪) على مراحل ثلاثة وفقاً لنجاح مصر فى تنفيذ بنود الاتفاقية الهادفة لاستكمال خطوات التحرير الاقتصادى ، وأدى هذا الاتفاق إلى :-

١- تخفيف عبء كبير من مدفوعات المديونية التى يتحملها الاقتصاد المصرى .

٢- توفير موارد مالية يمكن الاستفادة منها من خلال تسهيلات الصندوق .

٣- التزام مصر بخطوات محددة لتحرير الاقتصاد المصرى .[١]

وبدوره فإن صندوق النقد الدولى وافق على تقديم تمويل إلى مصر يبلغ (٦٠ ٪) من حصتها بالصندوق فى إطار الاتفاقية الأولى ، بيد أنه وفقاً للقواعد والشروط التمويلية قرر تقديم هذا التمويل على ست دفعات مشروطة بتقدم الحكومة المصرية فى تنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالى ، وذلك على أساس تقارير الإنجاز التى يعدها خبراء الصندوق ، أضف إلى هذا أن مساندة الصندوق قد اشترطت أيضاً بتنفيذ إجراءات التكيف الهيكلى فى إطار الاتفاقات الواجبة مع البنك الدولى .[٢]

ومن هنا ركزت السياسة الاقتصادية على تثبيت أوضاع الاقتصاد ، أى تخفيض العجز فى الموازنة والحساب الجارى لميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية بهدف استعادة التوازن الاقتصادى الكلى وفقاً لاتفاقية المساندة الموقعة مع صندوق النقد الدولى ، كما تحاول السياسة إعادة التوازن على المستوى الجزئى فى إطار قرض الإصلاح الهيكلى الموقع فى يونيه (١٩٩١) بين الحكومة المصرية والبنك الدولى الذى يهدف إلى تحسين كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد ، مع التحول نحو استراتيجية يقودها القطاع الخاص والصادرات عن طريق التأثير فى القرارات الخاصة بالإنتاج والتجارة والتوزيع .[٣]

وتعتبر العلاقة بين الحكومة المصرية وكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى علاقة غير متكافئة ، حيث يطلب صندوق النقد الدولى تصحيح أسعار الصرف وأسعار الفائدة وحيث يؤكد على

---

(١) إيهاب الدسوقى : التخصصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية . مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ١٣٦.

(٢) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص: ٥٤٤.

(٣) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص: ٤٦٥.

توحيد سعر الصرف وتحريره مع تخفيض قيمة الجنيه بالنسبة للدولار بنسبة معينة ، وإن حدث هذا فإنه يلقى بالعبء على أصحاب الدخل المحدود نظراً لتخفيض قيمة الجنيه وخوفاً من الكساد الذى قد يترتب على الارتفاع الكبير فى سعر الفائدة ، ولكن الحكومة المصرية لا تستطيع أن ترفض بسهولة فالاتفاق مع صندوق النقد الدولى شرط ضرورى لإعادة جدولة الدين الخارجى التى تعتبر مسألة حيوية للاقتصاد المصرى .(١)

وهناك اتفاق واسع الانتشار على أن الحكومة قد وفت بكثير من أهداف المؤسسات التمويلية العالمية ، فقامت الحكومة بخفض كبير للدعم والإنفاق الحكومى وإعادة تنظيم وتمويل القطاع العام وتطبيق ضريبة مبيعات عامة لزيادة الإيرادات ،.وتخلت من الناحية العملية عن ضمان التوظيف لكل الخريجين .

وبعد انتهاء المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع منتصف التسعينات ، تأتى تنمية القطاع الخاص فى موضع القلب من برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، حيث إن زيادة مشاركة القطاع الخاص هى الهدف الرئيسى للمرحلة الثانية التى تلقى تدعيماً حذراً من برنامج صندوق النقد الدولى وبرنامج البنك الدولى لرصد تطبيق التكيف الهيكلى .(٢)

ويقصد بالتكيف الهيكلى الإصلاحات التى تتناول نظام الإنتاج ــ أى الاقتصاد الحقيقى ــ تمييزاً عن الاقتصاد النقدى والمالى الذى كان محور البرنامج خلال المرحلة الأولى ، وأهم ما يشتمل عليه برنامج التكيف الهيكلى يتمثل فى تطبيق سياسة التخصصية على عدد كبير من شركات القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية ، وإصلاح نظام الأسعار ورفع مستوى كفاءة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية بما فى ذلك نظام الضرائب والنظام المصرفى وسوق المال وقوانين العمل وغيرها مما يتصل اتصالاً وثيقاً بالنظام الإنتاجى .(٣)

---

(١) سعيد النجار : نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى ، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١، ص ص: ١٥٨ – ١٥٩.

(٢) راى بوش وآخرون : الاقتصاد السياسى للإصلاح فى مصر ، البنك الدولى والزراعة والفلاحين ، ترجمة: حسن أبو بكر وعبد الرحيم المهدى ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص: ٤٦ – ٤٧.

(٣) سعيد النجار : الإصلاح الاقتصادى والمفاهيم الخاطئة ، إصدارات رسائل النداء الجديد ، العدد (٣٢) ، أكتوبر ١٩٩٥، ص: ٦.

وأصبحت الخصخصة ضرورة اقتصادية خاصة فى البلاد التى استفحلت فيها مشاكل القطاع العام ، وتفاقم قصوره فى النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدرجة أنه أصبح مثاراً للنقد العنيف من رجال الاقتصاد والإدارة والقانون والأعمال على حد سواء ، ولذلك لم يكـن قـرار الخصخصـة اختيارياً بل كان خياراً لابد منه .(١)

ويؤكد البعض على ضرورة عدم انسلاخ الدولة من كل ميادين ملكية الشركات المصرية فيجب أن تظل ملكية المؤسسات والشركات الحيوية فى يد الحكومة ، فى حين يمكنها أن تسير بنجاح فى اتجـاه خصخصة بعض الشركات الخاسرة ، وإعطاء الفرصة الكاملة للاستثمارات الفردية الخاصة وتشـجيع الملكية الخاصة لها فى محاولة للنهوض بها من كبوتها .(٢)

وبينما يؤكد الرئيس حسنى مبارك أننا لا نبيع القطاع العام وأن المؤسسات الضـخمة والعملاقـة سوف نحتفظ بها ، وأشار إلى أن هناك مشروعات صغيرة يتم طرحها للاسـتثمار الخـاص لتوسـيع قاعدتها ، بالإضافة إلى أن موضوع الخصخصة والتملك لغير المصريين يفحص بدقة لحرصنا علـى العمالة المصرية ولعدم السماح بتشريد عامل بسبب هذه السياسة ، إلا أن الأمور سارت علـى عكـس ذلك تماماً كما سيتضح .(٣)

يرى البعض أن توسيع قاعدة ملكية الشركات التابعة أحد الأهداف الرئيسية لبرنـامج الخصخصـة التى تنتهجه الدولة ، وذلك عن طريق بيع أسهم هذه الشركات من خـلال بورصـة الأوراق الماليـة ودخول صغار المستثمرين والعاملين كمساهمين فى ملكيتها ، ولتحقيق هذا الهـدف أعـدت الحكومـة برنامجاً زمنياً لتوقيت بيع الشركات المخطط بيعها حيث بدأت بالشركات الرابحة أولاً ، أما الشـركات الخاسرة والشركات التى تعانى من خلل فى هياكلها التمويلية فتأتى فى مرحلة تالية ريثما يتم إصلاح

---

(١) سوزان أحمد أبو ريه : الخصخصة والبعد الاجتماعى ، فى: كتاب الأهرام الاقتصـادى ، العـدد رقـم (١٤٢) ، نـوفمبر ١٩٩٩، ص: ٥٢.

(2) Bardhan, Pramab : Development and Change, Oxford University Press, Delhi , 1993, P: 176.

(٣) المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : يوميات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة فى صحافتنا عـام ١٩٩٣ ، يناير ١٩٩٥، ص: ٢٠١.

هياكلها التمويلية .[١]

ومؤدى ما تقدم أن خطوات الإصلاح الاقتصادى التى اتبعتها مصر فى بداية حقبة التسعينات تنصرف جميعها إلى تحرير قطاعى المال والنقد ، ولكن ظل نمط الملكية العامة هو النمط السائد فى المجتمع ، مما يعنى استمرار حالة التناقض فى النظام الاقتصادى والاجتماعى المصرى ، حيث لم يزل يجمع بين نمط ملكية عامة وتخطيط مركزى من ناحية وإجراءات تحررية خاصة فى القطاعين المالى والنقدى من ناحية أخرى .[٢]

وقد تم التأكيد كثيراً على أن برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى يرمى إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية والداخلية ، وأنه محاولة هامة لخلق البيئة الملائمة والإطار السليم اللذين يتم من خلالهما إصلاح الوضع الاقتصادى ، ولكن من الضرورى أن يتم الإصلاح فى إطار تصور واضح لخطة التنمية الاقتصادية والتى تأخذ فى الاعتبار خصائص البيئة العالمية الجديدة وظروف واعتبارات المجتمع المصرى .[٣]

ثالثاً : ملامح التغير الاجتماعى فى مصر فى الفترة من (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين)

لقد ولدت السياسة الاقتصادية الجديدة أزمة اجتماعية ذات أبعاد متشعبة سياسية وثقافية وتعليمية وقيمية وأسرية ، ففى هذه المجالات ظهرت أنماط سلوكية لم تكن معهودة وسادت القيم الفردية وانكمشت الرغبة فى المشاركة الاجتماعية والسياسية ، كما حدثت أزمة ثقة بين الشعب والحكومة حيث كانت الحكومة تعلن بشكل مستمر عن عدم المساس بالقطاع العام ، وعن أن الرخاء والرفاهية قادمان مع مطلع الثمانينات ، لكن جاءت الثمانينات بأزمات ومشكلات من نوع جديد كرست المعاناة من ناحية وأوقفت عجلة التنمية من ناحية أخرى .[٤]

فأفرزت تلك السياسة جملة من المشكلات والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التى يلخصها المتخصصون فى الاقتصاد فى : تزايد معدلات الفقر والبطالة ، انخفاض نصيب الفرد من الناتج

---

(١) منير محمود سالم : الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام ، فى: مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم (١٣٥٢) ، ديسمبر ١٩٩٤، ص: ٨.

(٢) إيهاب الدسوقى : مرجع سابق ، ص: ١٣٧.

(٣) شريف دلاور : قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص: ٣٨.

(٤) نجلاء منير حامد : اتجاهات التنمية فى التسعينات ، دراسة تطبيقية على برامج الصندوق الاجتماعى ومشروع شروق ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٠١، ص: ٨٧.

الإجمالى وتزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الفقراء ومحدودى الدخل ، وفتح الباب أمام نمو الاحتكارات وضعف إجراءات حماية المستهلك من عمليات الغش التجارى ، ناهيك عن ظواهر الفساد الإدارى والمالى المرتبطة بسياسات التخصصية .(١)

وبينما أخذت الثروة تتركز وتتمركز بأيدى القلة الطفيلية ازداد إفقار الأغلبية الساحقة من السكان ، وتباعدت هوة توزيع الدخول فيما بين العمل والملكية ، وتوثقت العلاقات والصلات بين القلة الطفيلية البيروقراطية والرأسمالية العالمية ، بينما اتجهت أنظار أغلبية المصريين نحو الأقطار العربية النفطية وغير النفطية ، وازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة حيث الخدمات أوفر وفرص الدخل أكبر ، واتسعت دائرة حثالة المجتمع باتساع دائرة الأعمال الهامشية وجرت تحولات واسعة وعميقة فى أنماط معيشة الطبقات المختلفة فى الوقت الذى انتفخت فيه النزعة الاستهلاكية المستوردة .(٢)

واتسعت قاعدة الفساد وبالتالى تفجرت أزمة أخلاق وقيم تعكس أخلاق وقيم الطفيليين أرباب الرأسمالية الجديدة الذين يجمعون بين دنيا الأعمال وعالم الجريمة ، فعلى أساس النشاط الطفيلى وسيادة العقلية الريفية والارتباط المشبوه برأس المال الأجنبى انتشرت الرشوة وعمليات السرقة والاختلاس والنهب والقتل للحصول على الثروة واستبيح المال العام ، وانتشرت الجريمة فى نطاق المال الخاص أيضاً على أساس استسهال عملية تكوين الدخل والثروة ومن ثم اتسعت دائرة الجريمة .(٣)

وتم تشويه الوعى الاجتماعى بصفة عامة ومحاولة طمس الوعى الطبقى لدى الكادحين بصفة خاصة ، فلقد جرت عملية واسعة النطاق لتزييف الوعى على مستوى المجتمع كله ابتداء بالتشكيك فى إنجازات ثورة يوليو وتشويه مفاهيم الوطنية والقومية والديمقراطية والاشتراكية ، كما جرت عملية منظمة لإهدار الوعى الطبقى لدى الكادحين من عمال وفلاحين ومتعلمين ومثقفين وتحويله إلى وعى فردى ، وذلك بتفضيل الحلول الفردية على الحلول الجماعية لكافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأصبحت عملية تفتيت الوعى الاجتماعى والطبقى أداة أساسية لسيطرة الأقلية الطفيلية .(٤)

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٠.

(٢) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص: ٣٢.

(٣) أحمد فاروق حسن : مرجع سابق ، ص: ٢٢٤.

(٤) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص: ٣٢.

ولم يكن النظام الاقتصادى بأجهزته الحكومية والخاصة والاستثمارية بقادر على محاصرة اتساع جيش العاطلين عن العمل ، فمن بين الأعداد الكبيرة التى تخرجت من المدارس المتوسطة والكليات الجامعية العملية والنظرية وغيرهم من غير المتعلمين الذين يصلون إلى سن العمل مبكراً ، لم تتمكن القطاعات الحكومية والاستثمارية العامة والخاصة والأجنبية حتى منتصف الثمانينات من استيعاب أكثر من (٤٤,٤ ٪) من العاملين فى القطاع الحكومى ، بينما استوعب القطاع الخاص والأجنبى ما لا يزيد عن (٣٦,٧ ٪) من قوة العمل .(١)

ومن هنا ظهرت أبرز الاختلالات فى سوق العمل من خلال تفاقم مشكلة البطالة ، سواء كانت سافرة أو مقنعة والتى اتسعت نطاقها لتشمل كافة قطاعات المجتمع المصرى .(٢)

وبسبب إلغاء نظام تعيين الخريجين بالقطاع العام وتراجع معدل نمو العمالة فى الإدارة الحكومية المدنية (٥,٤ ٪) فى عام (٨٥ / ١٩٨٦) إلى (٣,٤ ٪) فى عام (٨٧ / ١٩٨٨) ثم إلى (٢ ٪) فقط فى عام (٨٩ / ١٩٩٠) ، وبسبب قصور الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى فقد ارتفع معدل البطالة ، ووفقاً للتقديرات المصرية الرسمية كان هذا المعدل قد زاد من (٦,٦ ٪) فى عام (١٩٨٣) إلى (١٤,٩ ٪) فى عام (١٩٨٦) ، وتشير بعض التقديرات المصرية ـ الرسمية وغير الرسمية ـ إلى استقرار معدل البطالة عند هذا المستوى المرتفع خلال سنوات النصف الثانى من الثمانينات ، بيد أنه قفز إلى نحو (٢٠ ٪) وفق تقدير لمنظمة العمل الدولية فى مطلع التسعينات .(٣)

وقد أنجزت الحكومة المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والخاصة بإصلاح السياسات المالية والنقدية خلال النصف الأول من التسعينات ، حيث تم توحيد سعر الصرف وتخفيض عجز الموازنة وتحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية وزيادة فى احتياطات الدولة من النقد الأجنبى ، وعلى الرغم من أهمية هذه الإنجازات بالنسبة للاقتصاد إلا أنه من المؤكد أن تحقيقها قد تم بثمن اقتصادى واجتماعى فادح ، دفع الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل وذلك نظراً لارتباط

---

(١) خالد محى الدين : مصر وقضايا المستقبل ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٣.

(٢) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص: ٤٦٤.

(٣) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص: ٥٤٣.

الإصلاحات المالية والنقدية بارتفاع فى أسعار السلع والخدمات وتقليص مستمر فى الدعم ، وزيادة فى الضرائب واتساع فى الفجوة بين أقلية من الأغنياء الجدد وأكثرية من الفقـراء والمهمشـين وزيـادة ملحوظة فى معدل البطالة .(١)

وليس من قبيل المبالغة القول إن علاج مشكلة البطالة هو المقيـاس الحقيقـى لنجـاح الإصـلاح الاقتصادى ، فلا يكفى أن نشير إلى تخفيض معدل التضخم أو إلى ثبات سعر الجنيه أو تحسين العجـز فى الميزانية أو ميزان المدفوعات ، فإن ذلك كله بعيد كل البعد عن اهتمامات المواطن العـادى الـذى يسعى أولاً وقبل كل شيئ إلى الحصول على عمل شريف ، وتزداد خطورة هذه المشكلة إذا عرفنا أن النسبة الكبرى من هؤلاء الذين فى حالة بطالة سافرة هم من خريجى الجامعات والمعاهد العليـا ، وإن مشكلة البطالة بين الشباب هى العامل الرئيسى الذى يكمن وراء عدد من مشكلاتنا السياسية والاجتماعية ، ولن نستطيع التغلب على تلك المشكلات دون علاج حاسم لمشكلة البطالة .(٢)

ولقد بقيت تلك المشكلة مدة طويلة دون مواجهة فعالة بل إن هناك ما يدعو إلـى الاعتقـاد بأنهـا ازدادت استفحالاً وتعقيداً خلال السنوات المبكرة من التسعينات ، ذلك أن الاقتصاد المصرى لـم يكـن ينمو بالمعدلات الكافية لاستيعاب كل الوافدين إلى سوق العمل سنة بعد أخرى ، وأدى ذلك إلى ازديـاد عدد العاطلين .(٣)

وفى مقابل ذلك قامت الحكومة المصرية بمحاولة علاج تلك المشكلة بإنشاء الصندوق الاجتمـاعى للتنمية فى (٢٩ يناير ١٩٩١) ، بهدف العمل على تلافى الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى ورفع المعاناة عن محدودى الدخل ، وذلك عن طريق منح قروض وتنفيذ بعض المشروعات التى تتيح فرص عمل واسعة للشباب .(٤)

وتتفاوت التقديرات تفاوتاً كبيراً حول الآثار المتوقعة لمزيد من الخصخصة ــ والتى بدأت سياستها فى المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى خلال النصف الثانى من التسعينات ــ فى حجم البطالة فى

(١) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٩.

(٢) سعيد النجار : تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، الجزء الثانى ، دار الشروق ، القـاهرة ، الطبعـة الأولـى ، ١٩٩٧، ص: ٤٤.

(٣) سعيد النجار : مصر وتحديات العصر ، مرجع سابق ، ص: ١٦.

(٤) إيهاب الدسوقى : مرجع سابق ، ص: ١٣٧.

مصر ، فمنها تقديرات متشائمة للغاية تتوقع زيادة كبيرة فى حجم البطالة ، ومنهــا تقــديرات شــديدة التفاؤل تتوقع أن تؤدى الخصخصة إلى انخفاض معدل البطالة عن طريق ما يمكن أن تؤدى إليه مــن ارتفاع فى الإنتاجية وفى معدلات نمو الناتج .[1]

لكن من اللافت للنظر أن هذه المشكلة الحيوية لا تحظى بأية عناية فى إطار برنـامج الإصــلاح الاقتصادى ، فليست هناك أية محاولة للربط بين معدلات النمو ومشكلة البطالة فى البرنامج ما يفيد أن معدلات الناتج المحلى الإجمالى ارتفع بعد عام (١٩٩٦) ما بين (٤,٥ ٪ ، ٥ ٪) سنوياً ، ولكــن هناك صمت مطلق عن دلالة ذلك ومدى فعاليته بالنسبة لعلاج مشكلة البطالة ، فما جدوى كــل تلــك المعاناة إذا لم يتمخض فى النهاية نظام اقتصادى قادر على توفير فرص العمل الكريم لكل قادر عليــه وراغب فيه ، وإذا كان معدلات النمو العالية هى الطريق الوحيد الفعال لعلاج مشكلة البطالة فى مصر ، فهل يكفى أن يكون النمو فى حدود (٤,٥ ٪ و ٥ ٪) ســنوياً لمواجهــة الحجــم الضــخم لتلــك المشكلة ؟ .[2]

وتمثل أزمة الركود التضخمى جانب آخر من المشاكل الاجتماعية الناجمــة عــن اتبــاع سياســة الإصلاح الاقتصادى ، وخاصة عندما اتسعت أبعاد الاختلالات فى ميزان المدفوعات وموازنة الدولــة خلال النصف الثانى من الثمانينات كما هبط معدل النمو الاقتصادى إلى ما يقرب الركود واستمر معدل التضخم يتراوح بين (٢٠ – ٣٠ ٪) .[3]

ولا يخفى ما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية إذ أن حدوث التضخم واســتمراره لفتــرة زمنيــة طويلة يصبح صفة لصيقة تؤدى إلى المزيد من الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد القومى ، والاختلال بين الأجور والأسعار وتدهور القوى الشرائية للنقود ، كما يؤثر على قرارات الأفراد الخاصة بالاســتثمار والادخار بحيث يؤدى إلى ضعف الميل للادخار ، وزيادة المضاربات على المبانى والأراضى والميل إلى تخزين السلع والإحجام عن الاستثمار طويل المدى .[4]

---

(١) جلال أمين : العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص: ١٠٢.

(٢) سعيد النجار : تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٤٧.

(٣) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص: ٥٤٣.

(٤) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص: ٤٦٥.

إن معالجة التضخم تمثل المدخل الصحيح للإصلاح الاقتصادى ، ذلك أن وجود معدلات عالية للتضخم أو تسارع تلك المعدلات يكفى بذاته لإجهاض محاولات الإصلاح فى الاتجاهات الأخرى ، وفى الوقت نفسه فإن النجاح فى تخفيض معدلات ارتفاع الأسعار يعيد الثقة فى الإدارة الاقتصادية ، ومن ثم فإن التصدى لهذه المشكلة واحتوائها ثم القضاء عليها هو المدخل السليم لاستراتيجية فعالة للإصلاح الاقتصادى .(١)

وقد كانت السنوات العشر من أواسط الثمانينات إلى أواسط التسعينات المناخ الملائم لتدعيم عناصر النمط الجديد للتكوين الاجتماعى ، فى صورة صعود للقطاعات التجارية والخدمية والاستهلاكية ببروز وصعود الطبقة الرأسمالية التجارية والمقاولاتية وانخراط الفئة البيروقراطية بالتزاوج والاندماج مع عناصر الرأسمالية الكبيرة ، ومع اتجاه سلطة الدولة نحو تفكيك وبيع شركات القطاع العام تحت مسميات الخصخصة وتوسيع الملكية ، وتفاعلت تلك الأوضاع لتغير من الأوزان النسبية للطبقات والشرائح وشرائح قوة العمل والاتجاه نحو تفتيت الفئات والطبقات المنتجة خاصة العمال والفلاحين ، وحدثت عمليات إفقار وسعت وتوسع من الوزن النسبى للفقراء والفقراء المعدمين .(٢)

كذلك تعرضت الطبقة الوسطى ذات الدخول الثابتة للضغوط والتوترات واهتزاز وضعها الاجتماعى ، ويمثل التدهور النسبى والمتزايد لوضعها تهديداً للاستقرار الاجتماعى والسياسى ، ومن ناحية ثانية فإن الشرائح الرأسمالية الجديدة التى يتزايد دورها الاقتصادى فى المجتمع تسعى إلى اكتساب مكانة سياسية موازية ، اتضح ذلك فى نشاط جمعيات واتحادات رجال الأعمال كما برز بشكل واضح فى انتخابات مجلس الشعب عام (١٩٩٥) ، حيث كانت إحدى سماتها الرئيسية دور رأس المال — وبأشكال مختلفة — فى تحديد نتائج الانتخابات .(٣)

ومثلت العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية بعداً اجتماعياً آخر ، حيث وافق مجلس الشعب المصرى على قانون جديد يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر قانون رقم

---

(١) سعيد النجار : نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص: ١٦٠.

(٢) خالد محى الدين : مصر وقضايا المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص: ٢٦٤ – ٢٦٥.

(٣) على الدين هلال : عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر ، فى: مصر فى القرن (٢١) الآمال والتحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦، ص ص: ١١٩ – ١٢٠.

(٩٦ لسنة ١٩٩٢) ، يبطل أو يغير من أوضاع معينة أقرتها قوانين الإصلاح الزراعى العديدة منذ عام (١٩٥٢) ، أقر القانون الجديد تغيرين جديدين رئيسين :-

أولهما : زيادة إيجار الأرض الزراعية من (٧) أمثال الضريبة على الأرض الزراعية إلى (٢٢) مثلاً .

وثانياً : وضع حد زمنى أقصى لكل عقود الإيجار ، وعلى ذلك تنتهى كل عقود الإيجار قيد التنفيذ بعد خمس سنوات من الموافقة على القانون أى فى عام (١٩٩٧) .[١]

وبموجب هذا القانون تمت التصفية الكاملة لما تبقى من المنجزات التى حصل عليها صغار ومتوسطو الفلاحين (من مستأجرى الأراضى) بناءً على قوانين الإصلاح الزراعى ، وأصبح المالك هو المتحكم الوحيد لأن القانون فى مصلحته على طول الخط ، وهو وضع يذكرنا بما كانت عليه العلاقة بين المالك والمستأجر قبل عام (١٩٥٢) .[٢]

ويمكن التعبير عن هذه الحالة الاجتماعية السابقة بمفهوم أزمة المسألة الاجتماعية للتكوين الاجتماعى والتى تصيب المجتمع المصرى وتعتبر وليدة العوامل السابقة ، ومن أهم العناصر التى تتأثر بتلك الأزمة نجد صفوات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية التى تأتى على رأس التكوين الاجتماعى ، فمن الطبيعى أن التكوين الاجتماعى القائم وهو يتوجه لإنجاز مستهدفات الفئات المتملكة لأسباب القوة السياسية والعسكرية والمادية عاجزاً أو فاقداً القوة على استقطاب إرادة الشرائح الاجتماعية الأساسية ـ خاصة وهو لا يستقطب إلا الفئات التى تتحالف مصالحها معه ـ مما أفقدها الرغبة فى المشاركة السياسية ، بل وأفقدها الثقة فى مدى فعالية أى موقف أو جهد جماعى لتجاوز أزمة من الأزمات ، ومن ثم استزرعت أسباب السلبية واللامبالاة .[٣]

وتمثلت هذه الأزمة الاجتماعية بكل وطأتها فى صورة امرأة حائرة وشباب حائر يبحثان عن الهوية ويفتقدان الانتماء ، بل ويدفعهما المجتمع دفعاً نحو الاغتراب عنه ونحو الهجرة أو التطرف أو الإدمان

---

(١) نيكولاس هوبكنز : التراجع عن الإصلاح الزراعى فى ١٩٩٢ ودلالاته فى المجتمع الريفى فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ – ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص: ٢١٥.

(٢) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٩.

(٣) أحمد النكلاوى : الاغتراب فى المجتمع المصرى المعاصر ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ص: ١٤٦ – ١٤٧.

أو الجريمة .[١]

رابعاً : الحركة الطلابية فى الفترة من (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين)

فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات خضعت الجامعات المصرية لقيود شديدة ، وأدى تقييد نشاط الأصوليين الإسلاميين إلى اختفاء ملحوظ للنشاط الإسلامى لفترة داخل الجامعات ، وقد تأثرت جماعات طلابية أخرى إلى جانب الأصوليين من جراء الرقابة على الجامعات ، والتى شملت التفتيش على بطاقات هوية الطلاب قبل السماح لهم بدخول جامعاتهم ، كما كانت هذه الرقابة تعنى استمرار القيود السابقة على الأنشطة الطلابية والتدخل فى انتخابات اتحاد الطلاب .[٢]

وبالرغم من محاولة السيطرة على تنامى التيار الإسلامى داخل الحركة الطلابية ، إلا أن ممثلى هذا التيار سيطروا على مجالس اتحادات الطلبة عبر سنوات متتالية خلال فترة الثمانينات ، وبقدر ما سجل هذا المؤشر نجاحاً نسبياً للتيار الإسلامى فى الجامعات أظهر تراجعاً نسبياً للتيارات الأخرى التى لعبت دوراً هاماً فى تطور الحركة الطلابية فى مراحل وفترات سابقة .[٣]

وبطبيعة أولويات التيار الدينى الإسلامى تركزت المطالب الطلابية فى السلوكيات والأخلاقيات فى الجامعة والمجتمع ، مع إيلاء قضايا ومشاكل العالم الإسلامى الاهتمام الأكبر وبخاصة القضية الأفغانية والقضية الفلسطينية وحرب الخليج الثانية والبوسنة والهرسك ، ولا شك أن القضية الفلسطينية كانت إلى حد كبير محل اتفاق بين القوى السياسية المختلفة ، وإذا كانت الجامعات قد خضعت لقيود شديدة فإن النشاط الطلابى عاد للبروز مجدداً بقوة منذ (١٩٨٤) متزامناً مع أجواء ديمقراطية واسعة حيث جرت انتخابات شاركت فيها قوى المعارضة بشدة ، ومن الأحداث المؤثرة فى عودة النشاط الطلابى فى هذه الفترة اعتداء الحرس الجامعى على أحد الطلاب بجامعة المنصورة ،[٤] يوم (٢٩ ديسمبر ١٩٨٤) وقام الطلاب الساخطون بإضراب لمدة ستة أيام ، وأرسلوا وفداً لمقابلة وزير التعليم يحمل مطالبهم التى تتمثل فى إلغاء الحرس الجامعى ولائحة عام (١٩٧٩) ، وقد صيغت هذه المطالب فى عريضة وقعها

---

(١) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص: ٣٣.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر : مرجع سابق ، ص: ٢٧٧.

(٣) هالة مصطفى : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٦٣.

(٤) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٥.

حوالى اثنا عشر ألفاً من الطلاب ، وفى ضوء لقائهم بالوزير وتحقيق النيابة فى حادث الاعتداء عقد الطلاب مؤتمراً جماهيرياً أنهوا فيه إضرابهم وشكلوا لجان للتوعية بحقوق الطلاب ، كما قرروا إصدار مجلات حائط دون الحصول على تصريح من الإدارة .(١)

أما فى جامعة القاهرة فقد بدأ الطلاب تحركهم فى يوم (٢١ فبراير ١٩٨٤) فى ذكرى الاحتفال بيوم الطالب العالمى ، عندما خرج الطلاب بمسيرة طافت بالجامعة مطالبة بنفس المطالب التى رفعها طلاب جامعة المنصورة من قبل ، وفى يوم (٦) مارس لحق طلاب جامعة الإسكندرية بزملائهم وخرجت أكثر من مسيرة فى الجامعة رافعة نفس المطالب ، كما أضرب طلاب كلية الهندسة بنفس الجامعة لعدة أيام لنفس الأسباب ، وبرغم أن الطلاب لم يفوزوا بما طلبوه بالضبط إلا أنهم على الأقل قد تلقوا وعوداً علنية من كبار المسئولين عن قطاع التعليم فى الدولة بالاستجابة لهم . كما أن قوة الحركة قد حالت دون استخدام قوات الحرس الجامعى فى ضربها بحيث بدت هذه القوات محدودة الفاعلية فى مواجهة المد الطلابى .(٢)

وفى مقابل تلك التحركات الطلابية جاء تعديل المادة (٣١٧) من اللائحة الطلابية لعام (١٩٧٩) والتى كانت تنص على " تنشأ بكل جامعة وحدة للأمن الجامعى تتبع رئيس الجامعة " بالقرار الجمهورى رقم (٢٧٨ لسنة ١٩٨٤) فعدلت هذه المادة إلى " تنشأ بكل جامعة وحدة للأمن الجامعى تتحدد مهامها فى حماية منشآت الجامعة وأمنها وتتبع رئيس الجامعة مباشرة وتتلقى منه أو ممن ينيبه التعليمات اللازمة لأداء هذه المهام ويكون لأفرادها زى يحمل شعار الجامعة " فأصبح من اختصاصات الحرس الجامعى الاهتمام بأمن الجامعة بعد أن كان دوره قاصراً على حماية المنشآت وهو تعبير فضفاض يسمح بتدخل قوات الأمن .(٣)

ومنذ منتصف الثمانينات لم يمر عام جامعى دون أن تشهد الجامعات المصرية تظاهرات وأعمال احتجاجات طلابية ، وإن كانت حدة هذه الاحتجاجات قد تفاوتت من عام إلى آخر ففى بعض الحالات

---

(١) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر : مرجع سابق ، ص: ٢٧٨.

(٢) على الدين هلال : انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، دراسة وتحليل ، مرجع سابق ، ص: ٦٤.

(٣) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٢.

كانت المظاهرات محدودة النطاق والأثر ، ولكن فى حالات أخرى كثيرة حدثت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن .(١)

فقد شهد العام الدراسى (٨٤ / ١٩٨٥) جواً متوتراً فى الجامعات ، فشارك فى انتخابات اتحاد الطلاب فى ظل اللائحة المعدلة (١٥٠ ألف) طالب قاموا بالإدلاء بأصواتهم من بين نصف مليون طالب بالجامعات ، وكانت القضية الرئيسية للانتخابات بالأساس هى حقوق الطلاب مثل المطالبة بالعودة للائحة الاتحاد لعام (١٩٧٦) وسحب حرس الجامعة ، وخاضت الانتخابات فصائل سياسية مختلفة مع ظهور ملحوظ للأصوليين الإسلاميين مرة أخرى ، كما نظم اليسار نفسه فى لجان الدفاع عن حقوق الطلاب ، واتفقت الفصائل المتنافسة على أمر واحد ألا وهو تدخل إدارة الجامعات فى الانتخابات خاصة من خلال شطب مرشحين معينين .(٢)

ومنذ أواخر الثمانينات أخذت تتبلور ثلاث قوى يتنافس كل منها على الفوز بأكبر عدد من مقاعد الاتحادات الطلابية ، فقد تركز التنافس داخل الحركة الطلابية فى : الاتجاه الإسلامى الذى يعمل تحت اسم الجماعة الإسلامية ويجمع منذ بداية الثمانينات بين كل من الإخوان والجهاد والسلفيين ، والاتجاه اليسارى ويضم الناصريين والشيوعيين ثم الاتجاه الثالث ويضم الطلاب الذين يساندهم الحزب الوطنى أو قائمة طلاب النشاط ، وهو الاسم الذى برز منذ العام الدراسى (٨٨ / ١٩٨٩) ويتلقى مساندة أيضاً من أجهزة الأمن والإدارات فى الجامعات .(٣)

وإذا كانت فترات الانتخابات الطلابية تشهد عادة ذروة جهود كل من تلك القوى للتأثير على الطلاب وجذب أصواتهم ، فإن القوى الإسلامية دأبت على تصوير تأييدها بأنه واجب دينى قبل كل شيئ ، والتركيز على أن مخرج الأمة من أزمتها فى فلسطين واللحاق بالأمم المتقدمة لا يكون إلا عن طريق التمسك بكتاب الله بعد الحالة المستضعفة التى وصلنا إليها بين الأمم ، وأن أهدافهم تتمحور حول أن الله غايتهم ... دعوة ربانية عالمية ، أما طلاب النشاط فإن الجانب الأكبر من بياناتهم وجهودهم وقت

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٠٥.

(٢) أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر : مرجع سابق ، ص: ٢٧٩.

(٣) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص: ٤٣٢.

الانتخابات إتجه عادة إلى الهجوم على الجماعة الإسلامية واتهامها بالتطرف والجنون والعمالة وأنها تتجاهل مصالح الطلاب ، بل كثيراً ما يلقى هؤلاء باللوم على أجهزة الدولة لسماحها لهؤلاء الطلاب بممارسة أنشطتهم .(١)

ومنذ بداية العام الدراسى (٨٨ / ١٩٨٩) شكا ممثلو التيار الإسلامى من أن ذلك العام اتسم بالإجراءات المتشددة ضد نشاطهم بالذات ، وبخاصة بعد نجاحهم العام الذى سبقه فى السيطرة على اتحاد الطلاب ، ولذلك زاد عدد الطلاب الذين تم شطبهم من الترشيح للانتخابات فى العام (٨٨ / ١٩٨٩) للحد من أعدادهم ، وإعطاء الفرصة لطلاب النشاط فى الفوز بأى وسيلة ، ومن ثم كان هناك عزوف للأغلبية الطلابية عن المشاركة فى الانتخابات فيما يعبر عن السلبية التى يعانى منها النشاط الطلابى .

ويمكن القول أن الحركة الطلابية اتسمت بالهدوء فى هذا العام بصفة عامة وذلك على مستوى الجامعات المصرية ، باستثناء المظاهرة الكبيرة التى شهدتها جامعة عين شمس وقادها فى بادئ الأمر الاتجاه اليسارى ثم ما لبث أن شارك فيها وقادها أنصار الاتجاه الإسلامى ، واتسع نطاقها حتى شملت جميع كليات الجامعة وخرجت إلى الشوارع لتهتف ضد السياسات الحكومية وتندد بالمتاعب الاقتصادية ، ولكن قامت قوات الأمن بتفريقها وتم اعتقال عدد غير قليل من الطلاب من كافة الاتجاهات ، وكذلك مظاهرات جامعة القاهرة وأسيوط للتعبير عن مساندة اتحاد الطلاب فى جامعة القاهرة والتنديد بالملاحقات الأمنية للطلاب فى جامعة أسيوط .(٢)

ويمكن ملاحظة أنه فى فترة الثمانينات كان دور الطلبة أكثر بروزاً فى جامعات العاصمة وخاصة جامعتى القاهرة وعين شمس وكذلك فى جامعة الإسكندرية ، ويلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات بدأ يبرز دور الطلبة فى بعض الجامعات الإقليمية وبخاصة جامعة أسيوط وفرعها بسوهاج وجامعتى المنصورة والزقازيق .(٣)

---

(١) هالة مصطفى : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ص: ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) أحمد ثابت : دراسة فى آليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال ، فى: حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص: ٢٩٦.

وكذلك فقد ارتبطت التظاهرات والاحتجاجات الطلابية فى الأغلب بنوعين من القضايا ، قضايا فئوية خاصة تهم جمهور الطلبة كجماعة مصلحة مثل نظم الامتحانات والرسوم الدراسية واللائحة الطلابية والحرس الجامعى والاحتجاج على قيام أجهزة الأمن باعتقال عناصر من الطلبة وغيرها ، وهناك قضايا وطنية وقومية عامة عبر الطلبة من خلالها عن مطالب قطاعات واسعة من الشعب المصرى ومنها تدعيم العملية الديمقراطية وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان ، والتنديد ببعض الممارسات والقرارات التى تقوم بها وزارة الداخلية ، والمطالبة بالمواجهة الفعالة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المجتمع المصرى مثل البطالة والغلاء ، وكثيراً ما تظاهر الطلبة احتجاجاً على الممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين واللبنانيين ، والاحتجاج على مواقف وسياسات الحكومة المصرية تجاه بعض هذه الممارسات .(١)

وتعكس العملية الانتخابية داخل الجامعات المصرية خلال عقد التسعينات صورة واضحة لأزمة الديمقراطية التى تعانى منها الجامعات المصرية ، تلك الأزمة التى تعد نتاجاً لأزمة الديمقراطية على مستوى المجتمع المصرى ككل ، حيث التدخل السافر من قبل الأمن من خلال شطب المئات من طلاب كل جامعة من الترشيح ، بالإضافة إلى عمليات الاعتقال والفصل التعسفى الذى يواجهه الطلاب بسبب نشاطهم السياسى ، مما أثر على انخفاض نسبة المشاركة الطلابية وغياب معظم التيارات السياسية ، حيث اقتصرت المنافسة على الطلاب المنتمين للتيار الإسلامى والطلاب أعضاء اتحاد حورس المنتمون للحزب الوطنى فى أغلب الأحيان ، مع وجود محاولات مشاركة محدودة للغاية من قبل الماركسيين والناصريين .(٢)

وقد انتشرت أسر حورس داخل الجامعة وكانت تتبع المجلس الأعلى للشباب والرياضة بهدف جذب الأغلبية الطلابية الصامتة ومواجهة التيار الدينى ، وقد لقيت نقداً شديداً واتهامات بأنها تروج للإباحية بين الطلبة والطالبات ، وعلى إثر نشوب نزاع بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة التعليم

(١) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص: ٣٠٥ – ٣٠٦.

(٢) نفيسة حسن : الحركة الطلابية فى مصر كما تعكسها الصحافة المصرية خلال عقد التسعينات، فى: الشباب ومستقبل مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، ص ص: ٦٤ – ٦٥.

والحزب الوطنى بسبب تزايد نفوذ أسر حورس وصدرت تعليمات بعدم التعامل معها ، واتجــه كثيــر منها إلى اتخاذ أسماء جديدة ونشأت أسر مختلفة مثل الفراعنة والنسور والرواد والأصدقاء حددت هدفها الأساسى فى مواجهة نفوذ التيار الدينى .(١)

وتعبر الانتخابات الطلابية خلال عقد التسعينات عن مرحلة من الصراع بــين التيــار الإســلامى المتواجد بكثافة شديدة داخل الجامعات المصرية من جانب والأمن وإدارة الجامعات من جانب آخــر ، بمعنى أنه لا يوجد منافس حقيقى للتيار الإسلامى ، فالطلاب الاشتراكيين والناصريين والوفديين عددهم محدود للغاية وقد لجئوا فى أغلب الأحيان إلى الامتناع عن المشاركة فى الترشيح للانتخابات فى العديد من الكليات ، وذلك اعتراضاً على لائحة (١٩٧٩) والممارسات التعسفية التى تلجأ إليها إدارة الجامعة وأجهزة الأمن ضد الطلاب المعارضين ، وذلك فى الوقت الذى يدفع فيه طــلاب التيــار الإســلامى وطلاب أسرة حورس بأعداد كبيرة من المرشحين .(٢)

وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت تراجعاً حاداً فى النشاط السياسى للطــلاب والاتحــادات الطلابيــة كمعبر عن أهداف الطلاب وتصوراتهم ، فإن العمل الطلابى ما زال قائماً بصورة مختلفة حيث يــنظم طلبة التيارات السياسية ــ خصوصاً طلبة التيار الإسلامى ــ مظاهرات للتضامن مع الأقليات الإسلامية ويعملون فى مجال تقديم الخدمات للطلاب مثل طباعة المذكرات والامتحانات من خلال نظــام الأســر الطلابية ، ويتواجد التيار الناصرى والاشتراكى بصورة واضحة فى جامعة عين شمس ، ولكن الأكثر أهمية فى الصورة الجديدة للعمل الطلابى هو تفجر المظاهرات التلقائية .(٣)

مثال ذلك ما حدث فى عام (١٩٩٠) ، ففى شهر يناير قامت مظاهرات الجماعــات الإســلامية بجامعة القاهرة احتجاجاً على ممارسات وزير الداخلية والمطالبة بإقالته ومحاكمته ، وفى شهر فبرايــر مظاهرة طلبة جامعة الأزهر احتجاجاً على فصل (٦) طلاب من المدينة الجامعية ، ومظــاهرة آلاف من طلبة جامعة الأزهر احتجاجاً على المذابح السوفيتية ضد مسلمى أذربيجان ، وخلال شهر مــارس

---

(١) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٧.

(٢) نفيسة حسن : مرجع سابق ، ص: ٦٦.

(٣) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٧.

تمت مظاهرة طلبة جامعة الأزهر للتنديد بالقيود التى يفرضها الأمن على نشاط الطلاب ، وخلال شهرى أكتوبر وديسمبر قامت مظاهرات ومسيرات فى جامعات الإسكندرية وأسيوط والمنوفية احتجاجاً على المجزرة التى ارتكبتها إسرائيل بالمسجد الأقصى ودخول الانتفاضة الفلسطينية عامها الرابع .(١)

وانتشرت المظاهرات المعبرة عن مواقف سياسية عامة خصوصاً المظاهرات عقب مقتل سليمان خاطر والاحتجاج على خطف الطائرة المصرية وكانت المظاهرات الضخمة فى فبراير ومارس (١٩٩١) احتجاجاً على العمل العسكرى ضد العراق شديدة القوة ولقيت تجاوباً واسعاً .(٢)

فعلى الرغم من إعلان العراق الانسحاب من الكويت إلا أن قوات التحالف أصرت على الحرب ، فكانت المظاهرات المعبرة عن رفض تلك الحرب واحتجاجاً على السياسة المصرية إزاء تلك الحرب ، وقد راح ضحيتها أحد طلاب جامعة القاهرة كنتيجة للعنف الشديد الذى تعامل به الأمن مع مظاهرات الطلاب فى ذلك الحين ، بالإضافة إلى إصابة عشرات الطلاب إصابات عديدة بشبكية العين إلى جانب حالات الإغماء التى لا حصر لها والتى تعرض لها العديد من طلاب جامعة القاهرة .(٣)

وقد عادت قضية الحريات والديمقراطية لتتصدر الاهتمامات ، فحدثت واحدة من أكبر المظاهرات التى حدثت فى تاريخ جامعة القاهرة فى نوفمبر (١٩٩٥) ، تلاها مؤتمر للحريات شارك فيه نحو (٢٠ ألف) طالب من مختلف جامعات الجمهورية وقد راقبته قوات أمن ضخمة وطائرة هليكوبتر ، وتزامن هذا المؤتمر مع المحاكمات العسكرية لقادة الإخوان مما أعطى المؤتمر أبعاداً أكبر من بعدها الطلابى ، وفى حين تعلقت كثير من التوصيات بقضايا الحريات مثل المطالبة باستقلالية الجامعة وإلغاء قوانين الطوارئ والإرهاب والنقابات والصحافة ، فقد ركز بعضها على إلغاء المحاكم العسكرية والمطالبة بتحرير المسجد الأقصى .(٤)

وتنوعت القضايا العامة الخارجية والقضايا المجتمعية المحلية فى الاحتجاجات المتعددة لطلاب الجامعات كما حدث فى أكتوبر من عام (١٩٩٤) ، عندما طرحت قضية الأزمة الاقتصادية خلال

---

(١) السيد يسين " إشراف " : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠، ص: ٤٥٩.

(٢) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٦.

(٣) نفيسة حسن : مرجع سابق ، ص: ٦٧.

(٤) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٧.

بيان الطلاب الناصريون بجامعتى القاهرة وعين شمس ، وقضية بيع القطاع العام وقانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية ، بالإضافة للاحتجاجات المتعلقة بارتفاع الأسعار والخضوع لشروط صندوق النقد الدولى ، وكما حدث فى مارس (١٩٩٦) مع انعقاد مؤتمر صانعى السلام بشرم الشيخ ، وفى شهر أكتوبر من العام نفسه شهدت الجامعات المصرية احتجاجاً على انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادى والذى يهدف إلى دمج الاقتصاد الإسرائيلى داخل منظومة الاقتصاد العربى ، بالإضافة إلى مظاهرات الجامعات المصرية ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلى فى إبريل من عام (١٩٩٧) ومظاهرات شهر مارس من العام نفسه احتجاجاً على زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لمصر .[(١)]

ولقد مرت انتخابات جامعة القاهرة عام (١٩٩٩) بهدوء لم تشهده الجامعة منذ أكثر من عشر سنوات ، فى ظل شطب أسماء الطلاب المنتمين إلى اتجاهات سياسية معينة من الترشيح والالتجاء إلى المحاكم القضائية من قبل الطلبة للعودة إلى قوائم الترشيح ، وقد تراجعت فى تلك الانتخابات ظواهر الضرب والبلطجة والعنف ولم تسبق الانتخابات حملات اعتقال أو توقيف ، إلا أن ظاهرة العزوف الفردى والجماعى عن المشاركة فى العملية الانتخابية من خلال عمليات الترشيح والتصويت والدعاية كانت شديدة الوضوح ، فكانت السمة العامة هى حسم نتائج الانتخابات بالتزكية وفى هذا العام انخفضت أيضاً حدة المظاهرات كماً ونوعاً .[(٢)]

مما سبق يتضح أن الحركة الطلابية المصرية فى عقد التسعينات قد اتسمت بسمات خاصة نتيجة القيود التى فرضتها لائحة (١٩٧٩) وإدارة الجامعات وأجهزة الأمن على الطلاب ، وكان أبرز تلك السمات فوز العديد من الاتحادات الطلابية بالتزكية وانخفاض نسبة الإقبال من جانب الطلاب الناخبين على صناديق الاقتراع ، والتدخل من قبل الأمن فى العمليات الانتخابية بأسلوب شطب المرشحين واعتقال العديد منهم ، وإجراءات إدارة الجامعات ضد الطلاب من فصل تعسفى نتيجة ممارستهم نشاطاً

(١) نفيسة حسن : مرجع سابق ، ص ص: ٦٨ – ٦٩.

(٢) أحمد التهامى : مرجع سابق ، ص: ٣٦٨.

سياسياً وتلاعب بإجراء العمليات الانتخابية ، وفرض القيود العديدة من قبل إدارة الجامعات والأمن على إقامة الطلاب للمعارض والندوات والمؤتمرات ، ومواجهة الاحتجاجات الطلابية بمنتهى العنف من قبل الأمن ، الأمر الذى وصل إلى حد موت طالب وإصابة العشرات فى أحداث فبراير (١٩٩١).(١)

قد لا نستطيع التوقف عند هذا الحد وهو عام (٢٠٠٠) لأن ما حدث فى الفترة السابقة أنتج أحداثاً وواقعاً نعيشه الآن ، ولعل ذلك ينتج عن إيمان بأننا لا نستطيع أن نحدد تحديداً صارماً تاريخاً معيناً نتوقف عنده أحداث ، وبنفس المنطق لا نستطيع تحديد تاريخ معين لبدء أحداث أو تغير اجتماعى معين ، لأن التاريخ متداخل يتأثر فيه الحاضر بأحداث الماضى ، وفى الوقت نفسه يشكل هذا الحاضر نواة المستقبل .

ومع استمرار عملية التغير الاجتماعى مع بداية القرن الحادى والعشرين ، نشطت الحركات الطلابية من خلال صور النشاط الطلابى بالجامعات بالرغم من القيود التى تهدف إلى تضييق متنفس التعبير عن الرأى ، والتى تؤدى إلى تقويض دعائم الديمقراطية فى مصر ، فعملية التحول الديمقراطى فى المرحلة الراهنة تشير إلى عدد من التحديات وهى:-

١- العلاقة بين القطاع المدنى والقطاع العسكرى ، ودور كل منهما فى تأسيس شرعية النظام والحفاظ على الإستقرار السياسى والاجتماعى .
٢- استمرار الانفتاح الديمقراطى مع احتواء احتمالات التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية .
٣- تنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والسوق بما يحقق كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق سياسات الإصلاح الاقتصادى .
٤- تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسى حى ، وتجاوز تقاليد وممارسات الإجماع السياسى بما يواجه أزمة عدم المشاركة السياسية واللامبالاة السياسية القائمة .(٢)

---

(١) نفيسة حسن : مرجع سابق ، ص: ٧٦.

(٢) على الدين هلال : عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٢٢.

وقد قامت أحزاب المعارضة وجمعيات حقوقية بعدة محاولات للتنسيق فيما بينها لطرح رؤية مشتركة للإصلاح السياسى والدستورى ، حيث شكلت تلك الأحزاب والجمعيات (الوفد والتجمع والناصرى والعمل والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وغيرها) لجنة الدفاع عن الديمقراطية فى نوفمبر (٢٠٠٢) ، ولم تنشط اللجنة إلا بعد الاحتلال الأمريكى للعراق ، ففى الخامس من مايو (٢٠٠٣) قامت اللجنة بطرح برنامج للإصلاح السياسى والدستورى من ست نقاط :-[١]

١- انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً .

٢- إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المسجونين السياسيين فى غير قضايا العنف .

٣- توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة .

٤- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء وحده وأحكام الدستور .

٥- كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى .

٦- إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام .

إذن العملية الديمقراطية هى التقاء لشروط معينة تجعل من الممكن ـ سياسياً ـ منازعة طبقة حاكمة تقليدية منازعة قوية ، سواء من خلال تحالف منظمات شعبية ، أو من خلال طبقة سياسية جديدة تستمد تأييدها من قوى اجتماعية مختلفة .[٢]

لذلك شغلت قضية الإصلاح السياسى حيزاً كبيراً من الحوار المصرى وبخاصة مع تزامن تزايد الشعور العام بالسخط تجاه الحكومة نتيجة للأزمة الاقتصادية والارتفاع الجنونى فى الأسعار ، والتعسف فى التعامل مع المتظاهرين ضد العدوان على العراق فى مظاهرات (٢٠ - ٢١ مارس ٢٠٠٣) حيث تم القبض على مئات من المتظاهرين وتعرض بعضهم للضرب والتعذيب على يد قوى الأمن ، إلى جانب الضغوط الخارجية وغيرها من العوامل التى أدت إلى إحساس النخبة السياسية بوطأة الضغوط المنادية بالتغيير .[٣]

---

(١) عمرو هاشم ربيع وآخرون : مطالب الإصلاح السياسى ومحاولات كسر الجمود الحزبى ، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص: ٤٢٦.

(٢) محمد السعيد إدريس : مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى ، نموذج مصر ، فى: المستقبل العربى ، العدد : ٢٧٦ ، فبراير ٢٠٠٢، ص: ١٢٤.

(٣) عمرو هاشم ربيع وآخرون : مرجع سابق ، ص: ٤٢٥.

وقد استجاب الرئيس حسنى مبارك لدعوى الإصلاح السياسى وبادر بالمطالبة بتعديل المادة (٧٦) من الدستور ، لتصبح رئاسة الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ، وذلك خلال خطابه بالمنوفية مع بداية عام (٢٠٠٥) والذى وعد فيه بمزيد من الحرية والديمقراطية ، ومع هذا الخطاب ظهرت الدعوة من (٧ حركات شعبية) من بينها جماعة كفاية بالتظاهر احتجاجاً على إعلان الرئيس إعادة ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة ، وفوجئ المتظاهرون بإغلاق كامل لميدان التحرير والشوارع المحيطة بعشرات الآلاف من جنود الأمن المركزى الذين مارسوا العنف والقمع مع المتظاهرين واعتقال العشرات منهم .[1]

وتؤكد تلك الأحداث على حقيقة أن لا ديمقراطية فى المجتمع المصرى ، بالرغم من التأكيد على انتهاج سياسة الإصلاح السياسى التى تعتمد الديمقراطية مبدأ أساسياً ، أما داخل الجامعة فالحال لم يتغير كثيراً ، فالحركة الطلابية تم تصفيتها بالكامل بعدة طرق ، منها تقسيم السنة الدراسية إلى فصلين بحيث تحول الطلبة من آدميين إلى آلات ولا علاقة لها بالوطن أو العمل الثقافى أو السياسى ، إلى جانب سلسلة من القيود سبق ذكرها ، ومن ثم اختفى النشاط السياسى للطلاب ، لذلك لم تعد هناك قناة لتدفق الممارسين للعمل السياسى بعد تخرجهم من الجامعات إلى الأحزاب السياسية وبالتالى تجمدت النخب القائمة ، فليس هناك قوى جديدة يتم إعدادها ودفعها إلى العمل السياسى ، فهناك جمود ناتج من نجاح سياسة تجفيف المنابع التى جففت المنبع الأساسى وهو الجامعات المصرية التى تشكل نواة تطور الحركة الوطنية ، فالحركة الطلابية هى بمثابة كرات الدم الحمراء فى شرايين الحركة الوطنية المصرية .[2]

تعقيب

بالتطبيق على الفترة التاريخية (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين) من خلال التعرض لملامح

---

(١) محمد حلمى : سقط الرهان على ديمقراطية أمريكا ، فى: مجلة الموقف العربى ، العدد : ١٧٠ ، ٢ أغسطس ٢٠٠٥، ص: ١٠.

(٢) محمد السعيد إدريس : مرجع سابق ، ص: ١٢٥.

التغير الاجتماعي بجوانبه الثلاث قد لاحظ الباحث ما يلي :-

الجانب السياسى

١- بالرغم من محاولة الرئيس مبارك إصلاح الجبهة الداخلية عن طريق التصالح مع قوى المعارضة والسماح لمساحة من المناخ الديمقراطى فى الحياة الاجتماعية عامة ، والجبهة العربية عن طريق إنهاء القطيعة العربية وكذلك التبعية للغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) ، إلا أن الواقع الذى يؤكد على التزام النظام السياسى بدستور (١٩٧١) وما فيه من تجاوزات تحد من الحرية وتعطى صلاحيات لرئيس الجمهورية تتلخص فى تركز كل المؤسسات والسلطات التى تمنحه حرية اتخاذ القرار فى يده ، وتعديل بعض المواد فى الدستور عام (١٩٨١) ليعطى فرصة للرئاسة مدداً أخرى وليست مدة واحدة ، والاتجاه نحو التعددية السياسية المقيدة أيضاً بترسانة القوانين التى تحد من الحريات الفردية ، و ربما يدل كل ذلك على أن المجتمع المصرى ــ سياسياً ــ يظل تابعاً للمركزية السياسية المتمثلة فى شخص الرئيس بل هى امتداد لمركزية السبعينات .

٢- لا تدل كثرة الأحزاب السياسية من حيث العدد على تفعيل الديمقراطية كما يتوهم البعض ، حيث أنه فى فترة الأربعينات كان هناك العديد من الأحزاب ولكن بلا فعالية إلا من حزب الوفد والأحرار الدستوريين فى بعض الأوقات ، كذلك فإن الهدف من كثرة الأحزاب مع عدم التركيز على نوعيتها وتفعيل برامجها إنما يدعم من مركزية السلطة السياسية والحزب الديمقراطى ــ حزب رئيس الجمهورية ــ حيث يتم تفتيت الأصوات المعارضة بين هذا العدد الكبير من الأحزاب مع وجود حالة دائمة من الصراع مع بعضها البعض هذا إلى جانب الصراعات الداخلية وتترك الساحة للحزب الحاكم للانفراد بالسلطة .

٣- على الرغم من مساحة الحرية الديمقراطية وبخاصة عند السماح بالإشراف القضائى على عملية الانتخابات ، ومع تنامى القوة الإسلامية المتمثلة فى الإخوان المسلمين وتآلفها مع أعضاء حزب العمل اضطر النظام السياسى إلى اتباع أسلوب القمع والاعتقال ،وهاتان السمتان تلازمتا مع كل الانتخابات البرلمانية فى فترة الثمانينات والتسعينات من قبل سلطات الحزب الحاكم ، وقد يرجع ذلك إلى ضعف مؤسسات النظام السياسى على استقطاب الجماهير ومنها الشباب إلى جانب الحزب الديمقراطى الحاكم ، فتميزت الانتخابات البرلمانية بضعف نسبة المشاركة من كل فئات المجتمع ، ودائماً يفوز الحزب الوطنى بثلثى مقاعد البرلمان لتدعيم سلطة النظام الحاكم عند اتخاذ القرارات

التى تلائم اتجاهات النظام السياسى ، وهذا لا يحدث إلا فى مصر ، الأمر الذى يـدعم مـن قـيم السلبية واللاإنتماء عند الشباب وخاصة الذى يدرك ويعـى طبيعـة الديمقراطيـة الحقيقيـة مـن الديمقراطية الزائفة .

الجانب الاقتصادى

٤- على الرغم من تفاقم الأزمة الاقتصادية كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى المتسيب فى السبعينات ومبادرة الرئيس مبارك للإعلان عن تلك الأزمة وتأكيده على أن السبب فيها يرجع إلـى سياسـة الانفتاح ، إلا أنه أعلن فى أكثر من موضع أنه سيتبع منهج سلفه سياسياً مـن تعدديـة سياسـية ، واقتصادياً من اتباع سياسة الانفتاح مع محاولة تحويلة إلى انفتاح إنتاجى للقضاء على تلك الأزمة ، وقد يرجع إصرار النظام السياسى فى تلك الفترة على اتباع نفس السياسات الى ثبت فشـلها فـى المرحلة السابقة إلى طبيعة النظام العالمى الذى يعتمد على تلك المبادئ ـ التى قـد تتـواءم مـع مجتمعاتهم ـ كاستراتيجية ثابتة ، ويفرض تلك الاستراتيجية على الدول التى تحاول النمو والتنمية بالاعتماد على العلاقات والاتفاقيات الدولية والمساعدات والقروض والتبعية وغيرها ، بالرغم مـن أنها قد لا تتلاءم مع طبيعة تلك المجتمعات .

٥- عندما حاول النظام فى النصف الأول من الثمانينات الاعتماد على التصنيع المحلى ووضع الحواجز الجمركية وتحجيم الاستيراد كإستراتيجية للاعتماد على الذات ، حدث التعـارض بـين الحكومـة المصرية وكل من الحكومة الأمريكية والإسرائيلية ، وربما يدل ذلك على أن أى محاولة من قبـل مصر للاعتماد على الذات تضر بالتالى المصالح الأمريكية والإسرائيلية فلابد من تحرك الحكومات لإيقاف هذه المبادرة أو تلك بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية ، وإبقاء الدول النامية دائماً فى محك التبعية للغرب وبخاصة عن طريق اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين ، والتـى تفـرض دائماً نمطاً للاتجاه الاقتصادى ـ وأحياناً السياسى ـ على الدول النامية يخدم مصالح الدول الغربية ، فتظل مصر بذلك سوقاً تجارية للمنتجات الأمريكية فى ظل ضعف الإنتاج المحلى الذى يعجز عن مواكبة المنتج الأجنبى فى إطار منافسة اقتصادية غير متكافئة ، فتصبح مصـر مصـدرة للمـواد الأولية التى تعود إليها فى صورة منتجات غالية الأثمان أو رخيصة أحياناً ، والفارق بين العائد من التصدير للمواد الأولية واستيراد نفس المواد فى صورة منتجات يكون لصالح الـدول الرأسـمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

٦- يتميز الوضع الاقتصادى فى تلك المرحلة بأنه خطوة تلت عملية التغير الاقتصادى فى المرحلة السابقة بل ومكملة لها بصورة جديدة ، لقد أصبح القطاع الخاص والخصخصة الحل السحرى لمشاكل مصر الاقتصادية مع الاستغناء عن القطاع العام وشركاته الرابحة قبل الخاسرة ، وبذلك تنتهى فترة تاريخية من تاريخ مصر وكأنها لم تكن ـ الاشتراكية فى فترة الستينات ـ والتى نجحت فى تحسين وضع الطبقات الفقيرة ، وبالتالى تؤدى السياسة الاقتصادية الجديدة إلى العودة إلى ما قبل الاشتراكية من إقطاع ورأسمالية تهيمن على طبقات الشعب الفقيرة بل وتستغلها .

الجانب الاجتماعى

٧- لا تختلف التغيرات الاجتماعية فى تلك المرحلة عما سبقها فى فترة السبعينات بل قد تكون امتداداً لها ، إن تشوه وتزييف الوعى الاجتماعى نتيجة لانتشار الفساد الإدارى وهيمنة قيم الطبقة الطفيلية على المجتمع يعتبر من أعمق وأخطر التغيرات فى تلك المرحلة ، وبخاصة أنها مرحلة بناء مجتمع جديد يحتاج إلى وعى وإدراك سليمين من المواطنين بأهداف وخطط التنمية فى تلك المرحلة ومن ثم المشاركة البناءة فى إنجازها ، ولكن صورة الواقع المعاش من سيطرة الطفيليين على الحياة الاجتماعية وتملك الرأسمالية الطفيلية لمشاريع القطاع الخاص وإدارتها بأساليب غير مشروعة فى معظمها للحصول على أسرع فائدة ، كل ذلك أدى إلى هدم قيم الانتماء مع ضعف المشاركة الاجتماعية لدى المواطنين عامة والشباب خاصة .

٨- برغم إدعاء النظام السياسى ـ دائماً ـ مراعاة البعد الاجتماعى عند الانتقال إلى سياسة الخصخصة إلا أنها لم تفعل ، حيث أن السياسات النقدية والإصلاحية جاءت على حساب الفقراء ومحدودى الدخل ، والتى نتج عنها ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات الضرورية وتقليص الدعم وعدم الالتزام بتعيين الخريجين على اعتبار أن القطاع العام لم يعد هو الركيزة الأساسية فى الإنتاج ، فاتسعت الفجوة بين أقلية من الأغنياء الجدد وأكثرية من الفقراء المعدمين وزادت ـ وتزداد ـ نسب البطالة يوماً بعد يوم ، كل ذلك ربما يرجع إلى عدم رعاية الدولة والنظام والسياسة الجديدة للبعد الاجتماعى بالصورة المطلوبة ، بل انصب هدفها الأساسى على الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل اقتصادياً لإرضاء صندوق النقد والبنك الدوليين ، وذلك بأسرع وقت ممكن دون مراعاة للانتقال المرحلى التدريجى وبخاصة عند تطبيق سياسة اقتصادية جديدة بل وتغيير نظام اقتصادى بأكمله .

٩- يتميز التكوين الاجتماعى الطبقى بوجود طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وبخاصة فى مجال الصناعة والتجارة والمقاولات ، وطبقة فقيرة عاملة تعانى آثار التضخم الذى ظهر فى فترة التسعينات بالذات ، هذا فى الجانب الحضرى أما فى الريف فقد ازداد عدد المزارعين الأجراء بل والمعدمين بعد إصدار قانون العلاقة الايجارية بين المالك للأرض الزراعية والمستأجر ، وأصبحت قلة من الأغنياء مالكى الأرض الزراعية تتحكم — بمقتضى هذا القانون — فى قيمة ومدة إيجار الأرض ، وقد يصاب الفلاح بالإحباط واليأس عندما لا يجد أن العائد من جهده فى استزراع الأرض يوازى ما يدفعه للمالك ، وربما يقع فريسة لأساليب الجريمة أو الاغتراب أو الغربة فى بلاد النفط ، وقد تذكرنا تلك الصورة بالواقع الاجتماعى قبل عام (١٩٥٢) والذى كان سبباً رئيسياً فى الانقلاب العسكرى للضباط الأحرار ، وبالطبع يتأثر الشباب الريفى والحضرى بهذا الواقع الاجتماعى بكل أبعاده وبالقيم الاجتماعية التى تخلق فى رحمه ، فيصاب باللانتماء والاغتراب وقد يثور فى محاولة لرفض هذا الواقع .

الحركة الطلابية

١٠- اتخذ النظام السياسى فى تلك المرحلة كثيراً من التدابير والإجراءات لتحجيم النشاط الطلابى وفرض القيود على النشاط السياسى بالجامعة ، فهناك ماهو سياسى وهو استمرار العمل فى ظل لائحة (١٩٧٩) ومنها ما هو اجتماعى يتمثل فى تحويل اهتمام الطلاب إلى الأنشطة الرياضية والترفيهية والاجتماعية ، مع استخدام القمع الشرطى فى حالة الضرورة وحصار أى مسيرة طلابية داخل أسوار الجامعة ، كذلك تدخل الأمن فى انتخابات الاتحادات الطلابية وشطب أسماء المرشحين من الطلاب المعارضين لاتجاهات النظام من أمثال المنتمين للتيار الإسلامى ، وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى تركيز وسائل التعبير عند الطلاب فى الاعتصام والبيانات الطلابية ومجلات الحائط والتى أصبحت أوجه جديدة للحركة الطلابية — فى حالة الضرورة — ولم يعد الشارع المصرى مجالاً للنشاط الطلابى إلا نادراً ، وربما يؤدى ذلك إلى فصل الطلاب بفكرهم ورؤاهم للقضايا السياسية عن الرأى العام الشعبى وهذا ما ترمى إليه القيادة السياسية .

١١- بالرغم من تراجع التيار الإسلامى عن موقعه بين الطلاب فى أوائل الثمانينات إلا أن القضايا الطلابية تركزت فى القضايا الإسلامية كالقضية الفلسطينية ، مما يؤكد على أنها هى قضية كل التيارات الفكرية داخل الجامعة ، وفى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات برز التيار الإسلامى فى

الجامعات مرة أخرى وزادت حدة التغيرات السياسية فى مصر والعالم ، فقد ظهرت قضية البوسنة والهرسك والتطهير العرقى للمسلمين والتدخل الأجنبى فى حرب الخليج الثانية ، وتبعهـا صـورة التعبير الطلابى عن رؤاهم فى تلك القضايا ولكن فى صور التعبير المحدودة ، فربما تظهر تلـك القضايا فى مؤتمرات قبل وأثناء انتخابات الاتحادات الطلابية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ، ثـم يكمن النشاط الطلابى السياسى حتى تطفو على السطح مرة أخرى بفعل تغير ما وبخاصة التغيـر السياسى على المستوى العربى والإسلامى .

١٢- كذلك تركزت اهتمامات الطلاب فى التعبير عن آرائهم فى قضايا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، وربما يرجع ذلك إلى ضرورة مواجهتهم للواقع المتأزم اجتماعياً واقتصادياً والذى ينعكس بالتالى على رؤيتهم للمستقبل المظلم وبخاصة فى ظل سياسة الخصخصة وعدم الالتزام بتعيين الخريجين ، ويكون التعبير عبارة عن صرخة ــ قد تكون صامتة ــ ورغم ذلـك يسـمعها المسـئولون دون الاهتمام بالاستجابة لتلك الصرخات المتتالية .

١٣- إن تنوع الاتجاهات السياسية داخل الجامعات بين التيار الإسلامى والناصرى وطلاب النشـاط ، ربما يعكس صورة أخرى للساحة السياسية ، فعلى مستوى الواقع السياسى المصرى تتنافس تلـك القوى فى الانتخابات البرلمانية ، وربما تكون نفس الشكاوى من الطلاب هى تزويـر الانتخابـات داخل الجامعة وعدم نزاهتها هى نفس رؤية الأحزاب لعملية الانتخابات البرلمانية من حيث عـدم نزاهتها ، ويؤكد ذلك على أن الطلاب ما هم إلا عناصر تنظيمية فى جماعات أكبر لها نفوذ علـى الساحة السياسية وتعكس نفس الأفكار والاتجاهات داخل الجامعة باعتبارها ساحة الطبقة المثقفة فى المجتمع ، بما لها من ثقل اجتماعى وسياسى على تشكيل وعى وإدراك الآخرين .

١٤- لقد اشتدت أساليب القمع لأى تجمع طلابى داخل الجامعة فى مرحلة التسـعينات ، ممـا أفـرغ الجامعات المصرية من صور النشاط الطلابى حتى الانتخابات أصبحت تنتهـى بالتزكيـة نتيجـة للشطب والاعتقال ، فأصبحت الحركة الطلابية محدودة النطاق داخل أسوار الجامعة وفى الغالـب تنتهى بتدخل الأمن داخل الحرم الجامعى بكل الوسائل المتاحة لقمع المسيرات حتى ولو كانت داخل أسوار الجامعة وتتناول قضايا عربية ملحة ، أما القضايا الداخلية المحلية مثل الأزمات الاقتصادية فيكتفى الطلاب بالإشارة إليها فقط دون أن توضع فى بؤرة القضايا الملحة ، بمعنى أنه لا تنظم أى مسيرة أو مؤتمر من أجل أزمة اقتصادية داخلية رغم تفاقمها وتفاقم تأثيرها على الشباب إلا أنها لا

تحرك الطلاب ، وربما يرجع ذلك إلى سيطرة التيار الدينى الإسلامى على النشاط الطلابى منذ أواخر الثمانينات ، وينصب اهتمام هذا التيار فى القضايا الدينية والإسلامية على المستوى المحلى من تداعى القيم والأخلاق ، أو المستوى العربى من الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسلمين فى فلسطين ، وقضايا المسلمين فى العالم وبخاصة التطهير العرقى للمسلمين واستهدافهم فى المجتمعات الغربية .

النتائج العامة

مدخل عام

من أهم خصوصيات التطور فى المجتمع المصرى أن التغيرات الحاسمة فى بنائه الاجتماعى لم تتم بشكل تلقائى بمعنى التحول التدريجى التلقائى ، وإنما كانت تتم إما كرد فعل لمؤثرات خارجية تؤثر بشكل مباشر على القرارات الداخلية التى تمس الاقتصاد والبناء الثقافى والسياسى ، أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التى يصدرها الحكام بشأن إدخال إصلاحات أو تغييرات أو تحت ضغوط أزمات سياسية واقتصادية ، ولقد ترتب على هذه الخاصية أن اتخذ التطور شكل الإضافة المصطنعة لنظم لا تقضى على النظم القائمة بالفعل ، حتى وإن أحدثت بداخلها بعض التناقضات وذلك يؤدى إلى تداخل عناصر مع عناصر أخرى وتفوق عناصر على عناصر أخرى وتناقض عناصر مع عناصر أخرى ، ويترتب على هذا أن يصبح البناء الاجتماعى متسماً بالتعدد .(١)

وتنعكس أيضاً تلك الخاصية على المراحل المتعددة من التاريخ المصرى ، فعلى الرغم من أن الحياة الحزبية والمساجلات السياسية قد ازدهرت على المسرح السياسى المصرى فى فترة الثلاثينات والأربعينات (من القرن العشرين) ، فإن القوى السياسية الرسمية ظلت فى يد ثلاثة أجنحة هى حزب الأغلبية ، القصر والسفارة البريطانية ، واعتمد نظام الحكم فى مصر على التحالف أو النزاع بين هذه الأجنحة ، وإن ظل للسفارة البريطانية ــ فى معظم الأحيان ــ اليد الطولى القابضة على أهم خيوط السلطة الرسمية .(٢)

ومع بداية العقد الثالث من القرن العشرين شهد المجتمع المصرى مجموعة من الإشكاليات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتناقضات والمآزق التى حلت بالمجتمع المصرى بسبب وضعه التبعى للنظام الرأسمالى العالمى .(٣)

وطوال فترة الأربعينات تسارعت الأحداث على نحو ترك جماهير الشعب المصرى تعانى الإحباط ، وترك البرجوازية الوطنية تعانى اليأس كما ترك القصر نفسه مهدداً ، وعندما فتح أبواب الجيش

---

(١) أحمد زايد : البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف ، القاهرة ، الجزء الأول ، ١٩٨١، ص: ٢٢٨.

(٢) مايسة الجمل : مرجع سابق ، ص: ٣٦.

(٣) شحاتة صيام : مرجع سابق ، ص: ٩٥.

المصرى أمام أبناء الطبقات الدنيا والوسطى للالتحاق بسلك الضباط انتقلت حياة المواطن المصرى العادى بإحباطاته السياسية والاجتماعية إلى صفوف ضباط الجيش ، فبدأت تتشكل العديد من الجماعات الراديكالية والخلايا السرية .(١)

فكانت حركة الجيش فى (٢٣ يوليو ١٩٥٢) ومما لاشك فيه أن المفتاح الرئيسى لفهم وتحليل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر خلال عهد الرئيس عبد الناصر ، إنما يتمثل فى السمات الخاصة بتلك الحركة التى سيطرت على الحكم ، باعتبار أنها حركة عسكرية سرية لم يكن لها ارتباطات سياسية ــ تنظيمية مع أى من الأحزاب أو التيارات السياسية التى كانت موجودة على الساحة السياسية فى ذلك الوقت ، ولذلك تميزت بالمركزية وبخاصة فى قراراتها ذات الصلة بعملية التنمية مثل استراتيجية التنمية وسياسات تحقيقها وعملية توزيع أعبائها وعوائدها .(٢)

ولم تخرج دائرة التوجهات الأيديولوجية للرئيس السادات عن اهتمامات سلفه ، إذ طالما أكد على ضرورة السير على نهج الراحل عبد الناصر إلا أنه وابتداءً من (١٥ مايو ١٩٧١) بدأت إرهاصات التغيير الأيديولوجى ، فمن الناحية الداخلية أصبح التركيز على مفاهيم السلام الاجتماعى والعائلة المصرية الواحدة ، الرخاء والغنى المشروع و العلم والإيمان ، وبالتالى كانت دعائم الليبرالية الفردية (قوى السوق ، الربح والمبادرات الفردية) هى مقومات التوجهات الأيديولوجية الجديدة ، وبذلك شهد المجتمع المصرى تحولات كيفية من الاقتصاد المخطط إلى الانفتاح الاقتصادى ، ومن التنظيم الواحد إلى التعدد الحزبى ، ومن العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفيتى ــ السابق ــ إلى انفتاح أكبر على الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة .(٣)

وحرص الرئيس مبارك منذ توليه السلطة فى نهاية أكتوبر (١٩٨١) على استمرار السياسات الأساسية التى أرساها السادات فى السبعينات ، الانفتاح الاقتصادى ، العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، الصلح مع إسرائيل والديمقراطية الشكلية .

---

(١) مايسة الجمل : مرجع سابق ، ص: ٣٦.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم : الدولة والتنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١٤٤.

(٣) على الدين هلال : موسوعة مصر الحديثة (المجلد الأول) ، الحكومة والنظام السياسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص: ٢٥ – ٢٦.

ومع ذلك فلقد أجرى عليها عديداً من التعديلات الجزئية كما أنه أضفى طابع التهدئة على أسلوب تنفيذها ، فأعلن تحويل الانفتاح الاقتصادى من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى ، غير أن ذلك لم يغير من جوهر سياسة الانفتاح بوصفها عدولاً عن أسلوب التنمية المخططة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على الذات والرامية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى والعودة إلى أسلوب النمو الرأسمالى العادى .[١]

ولما كانت أى ظاهرة سياسية لا تنشأ فجأة أو فى فراغ زمنى بل هى موصولة دائماً بجذور تاريخية تمهد لها ، فإن فهم الظاهرة السياسية لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة تطورها التاريخى .[٢]

وتعد العلاقة بين الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعى موضوعاً هاماً للبحث ، حيث تنشط الحركات الاجتماعية فى فترات التغير الاجتماعى محاولة إحداث تغيير فى المجتمع أو فى بعض جوانبه ، وعلى حد قول مرجريت ميد " فإننا نعيش فى مجتمع يصبح فيه الحاضر والمستقبل ليس تكراراً أو نسخة طبق الأصل من الماضى وإنما هما جديدان وفريدان " . وعلى هذا فإن دراسة ظواهر مثل التغير الاجتماعى والحركات الاجتماعية فى علم الاجتماع لا تصبح أمراً واجباً بل حاسماً ، إذا أردنا أن يصبح علم الاجتماع علماً للمجتمع ، وإذا أريد للحاضر أن يفهم ويستخدم دليلاً للمستقبل .[٣]

ويمكن القول إن علاقة الحركة الاجتماعية بالتغير الاجتماعى هى علاقة متبادلة ، فالحركات الاجتماعية بمثل ما هى أداة للتغيير الاجتماعى والثقافى فإنها أيضاً نتاج لذلك التغيير .[٤]

وتختلف طبيعة الحركات الاجتماعية ومطالبها باختلاف أهداف التغير المنشود ، فهناك تغيرات فى الأبنية الاجتماعية وهناك تركيز على الأفراد الذين يقومون بعملية التغير ، ولذلك فإن الحركات الاجتماعية الهادفة تأخذ شكلين :-

١- حركات اجتماعية سياسية تحاول إحداث تغيرات فى السياسة والاقتصاد ، بمعنى أنها تتصل بالأمور التى تتعلق بالدولة ويطلق عليها الحركات الاجتماعية الوطنية .

---

(١) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص: ٢٦.

(٢) مصطفى كامل السيد : حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٦٩.

(٣) إيمان جابر شومان : مرجع سابق ، ص: ٧٦.

(٤) هالة مصطفى : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ٣٩.

٢- حركات اجتماعية ثقافية ترتبط بمظاهر غير ملموسة فى الحياة الاجتماعية ، وتهدف إلى إحداث تغييرات فى الاعتقادات والمذاهب والقيم والمعايير وأنماط الحياة اليومية .[١]

وفى ظل التحولات العالمية المعاصرة تظهر أشكال جديدة من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، الدين والسياسة ، الحرية والديمقراطية والإنسان والبيئة ، كما أن هناك آراء متباينة حول الحقوق والمسئوليات ، الحرية والسلطة ، المساواة والتفاوت الطبقى ، الفراغ الأخلاقى ، تصفية القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص وغيرها .

وانعكست كل تلك القضايا على الجامعة وطلابها باعتبارها مؤسسة مجتمعية تتأثر بالبيئة المحيطة وطلابها جماعة متميزة – على حد تعبير آلان تورين – لها تصورات سياسية خاصة بها كحركة نقدية فكرية أخلاقية للمجتمع ، تتجاوز فى حدودها أسوار الجامعة لتصل إلى حد التظاهرات ضد أنظمة الحكم أو المشاركة فى حركة الحقوق المدنية أو الدفاع عن البيئة أو التآلف مع بعض الجماعات الأخرى كجماعة العمال وغيرها .[٢]

ولقد ظهرت العديد من الحركات الطلابية عبر تاريخ مصر المعروف ، كانت بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل والثقافية والعقائدية ، وأسفرت عن نتائج بعيدة المدى سواء فى حركة تاريخ المجتمع المصرى أو علاقاته البنائية أو صلاته الخارجية ، الأمر الذى أدى فى كثير من الأحيان إلى التصدى لبعض هذه الحركات خصوصاً إذا تعلقت بنظام الحكم أو سلطة الحكام أو غير ذلك من المسائل التى تهم مراكز القوة المتعددة .[٣]

بداية هذه الحركات خلال القرن العشرين كانت فى عام (١٩٠٦) فقد حدث فى هذا العام إضراب عام فى كلية الحقوق لتطبيق الدستور ، وحدث نوع من التحرك لفت أنظار الرأى العام إليه ، ونشأ فى ظله ما سمى بنادى المدارس العليا الذى هو فى شكله عبارة عن تجمع شبابى من الشبان الوطنيين الذين يفكرون فى كيفية خروج الإنجليز من مصر ، وكانت بداية لتوالى العديد من الحركات الطلابية على

(1) Sztompka, Pioter : op.cit , P: 282.

(٢) محمد حافظ : مرجع سابق ، ص ص: ٤٥١ – ٤٥٣.

(٣) مريم أحمد مصطفى : دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة ، ص: ١٤٢.

مر تاريخ مصر الحديث .[١]

وفى ضوء هذه المقدمة العامة من المهم الانتقال إلى النتائج العامة على مستواها النظرى ، ومستواها التطبيقى .

أولاً : النتائج على المستوى النظرى

١- التغير الاجتماعى سمة من سمات المجتمع فى كل وقت فلا يوجد مجتمع مستقر وثابت ، ويحدث عندما تعجز النظم الاجتماعية والمؤسسات السياسية عن أداء وظائفها التى تعهدت بها ، وقد يؤدى التغير إلى القضاء على النظم أو الرموز الموجودة وقد يعدل فيها فقط لكى تلائم الصورة المطلوبة.

٢- يشغل الفرد خلال مراحل عمره مراكز معينة يتوقع أداء الأدوار الوظيفية من خلالها بما يؤدى إلى استقرار المجتمع ، وإذا حدث خلل فى كل أو إحدى هذه الوظائف حدث التغير ، وقد يؤدى التغير فى مراكز الأشخاص إلى تغير فى بناء المجتمع ووظائفه ، فبحكم مراكزهم يمكنهم التأثير على مجريات الأحداث فى المجتمع .

٣- تختلف طبيعة التغير وأسبابه وآثاره من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، وإن كانت كل مرحلة امتداداً للمرحلة التى تليها .

٤- إن التغير لا يحدث تلقائياً فلابد من عوامل تؤدى إليه وتدفع لحدوثه فى المجتمعات ، ولا يوجد عامل واحد يؤدى إلى التغير بل هى مجموعة عوامل ، وتختلف آثارها باختلاف المجتمعات والزمان بحيث لا يمكن تعميم أى منها على كل المجتمعات كعامل وحيد ، وغالباً ما يكون التغير نتيجة لتفاعل العديد من العوامل .

٥- يلعب النظام السياسى دوراً هاماً فى عملية التغير الاجتماعى والإعداد له ، فالنظام يحدد من خلال تكوينه وأسلوب اتخاذه للقرارات وتنفيذ سياساته تجاه التغير الاجتماعى ، فالنظام القائم على حرية الفكر والتعبير يختلف عن هذا الذى يقوم على الاستبداد والتسلط وكبت الحريات الخاصة ، فالأول يؤدى إلى تغير محمود فى جميع الاتجاهات والآخر قد يكون سبباً فى تدهور العلاقات بين المواطنين والنظام وقد يكون سبباً فى خلق نظام سياسى جديد .

---

(١) طارق البشرى : النقابات أفضل وعاء لتنشيط مشاركة الشباب السياسية ، فى: قضايا الشباب وحوار صريح جداً جداً ، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص: ٦٢.

٦- تتوقف سرعة وبطء التغير على نوع النظم الاقتصادية السائدة والقوى الاقتصادية المسيطرة ، ودرجة الاستقلال والتبعية الاقتصادية ، فكلما كان الاقتصاد متحرراً من كل القيود زاد ذلك من سرعة التغيرات فى المجتمع .

٧- يحدث التغير الاجتماعى فى وجود فرد أو مجموعة تتصف بالطموح والرغبة الشديدة فى الإنجاز وتقمص أدوار اجتماعية فى المستقبل ، كالقادة والحركات والأفعال الجماعية التى يمكن أن تقود إلى التغير الاجتماعى كما يحدث مع الحركات الطلابية فى المجتمعات الديمقراطية ، وعلى مستوى القادة كما حدث مع ثورة يوليو (١٩٥٢) .

٨- ينطوى البناء الاجتماعى للمجتمع على مجموعة من العلاقات والنظم التى قد تشجع على حدوث التغير الاجتماعى كما يمكن أن تعوق حدوثه ، وفى كلتا الحالتين يعتبر هذا البناء الاجتماعى المصدر الأساسى الذى يحفز أو يثبط عملية التغير ، وتتمثل أهم تلك العلاقات والنظم فى الصراع والمصالح الشخصية والسلطة وتجانس البناء الاجتماعى وعزلة المجتمع ، لذلك يجب أن تتلازم عملية التكيف الاجتماعى مع حدوث التغير حتى يتوازن المجتمع ويحدث الاستقرار .

٩- ساهمت العولمة بقدر كبير فى إحداث التغير الاجتماعى ، فلم يعد للمجتمع المنعزل وجود واقعى على الساحة الدولية فلا يوجد مجتمع يمكن أن يعيش فترة من الزمن دون أن يعتمد على مجتمعات أخرى طوعياً أو جبرياً ، وقد يكون التغير المتفاعل مع العولمة إيجابياً أو سلبياً ويعتبر الشباب أكثر فئات المجتمع تأثراً بنتائج التغيرات الاجتماعية السريعة فى مصر ، المهم أنه يمثل أهم العوامل التى تؤدى إلى تغير المجتمعات اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

١٠- يبدأ اكتمال الشباب ونضجهم عندما يشعر بتحمل مسئولية محددة تجاه نفسه أو المجتمع المحيط به ، فهو لا يشعر بذاته إلا إذا انتقل من مرحلة التبعية إلى مرحلة الاستقلال وتحمل المسئولية ، فالشباب الذى لا يقوم بأى دور فى المجتمع يفشل فى اكتساب الإحساس بالمسئولية ، وتتبدد طاقاته وربما تتجه نحو تدمير المجتمع كمحاولة لتأكيد الذات .

١١- عندما يشعر الشباب بانتقاله إلى مرحلة الرشد يصبح أكثر إدراكاً للسياسة ، فتتشكل مواقفهم الاجتماعية والسياسية واتجاهاتهم نحو السلطة التى تتوقف على نوعية التجارب والمواقف التى يمرون بها وظروف المجتمع المحيط بهم .

١٢- يبدأ تمرد الشباب على الواقع الاجتماعى عندما لا يشعر بأن مطالبه واحتياجاته تنال الاهتمام من

المجتمع من خلال البيئة التى يعيش فيها أو القيادة السياسية ، وتعتبر المطالب الاقتصادية من أهـم احتياجاته مثل المسكن والعمل ، وكذلك المطالب السياسية مثل الحرية وحقوقه كإنسان سياسى .

١٣- تتميز بداية مرحلة الشباب بأهمية حيوية حيث يتم فيها صياغة النماذج المثالية التى تتضمن أفكار التحرر والكفاح واكتساب الثقافة الوطنية والانتماء أو العكس ، وذلك يؤكد على أن الشباب فى أى مرحلة تاريخية يمثل عاملاً هاماً فى إحداث التقدم الاجتماعى .

١٤- يرجع انتشار التيارات الفكرية والأيديولوجية بين الشباب إلى سهولة قـابليتهم للتشـكل وتقـبلهم للأفكار الجديدة ، وهذا ربما يؤدى إلى تقليد التيارات الأيديولوجية الوافدة مع سهولة استقطابه مـن جهة جماعات أيديولوجية داخل المجتمع المصرى .

١٥- يعتبر الرفض والتمرد من الخصائص المحورية والجوهرية المميزة للشباب ، بمعنى عدم اقتناع الشباب بما هو كائن ومن ثم رفضه ، وقد يرجع عدم الاقتناع هذا إلى الحرمان من إشباع حاجات أساسية ، فيرفض الشباب شرعية المؤسسات التى لا تلبى حاجاته وكذلك يتمرد الشباب على كافـة ألوان الضغط والقهر المسلطة عليه من قبل النظام والنظام الأبوى ، وذلك فى محاولة لتأكيد التعبير عن الذات وقد يدفعه ذلك إلى الثورة .

١٦- يشترك الشباب فى ثقافة واحدة تعبر عن مجموعة من القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السـلوك التى تحظى بالموافقة والقبول من تلك الفئة العمرية والاجتماعية ، وربما يؤدى هذا إلى انـدماجهم فى مجتمع شبابى يمكن أن يأخذ شكل التمرد أحياناً والثورة أحياناً أخرى على أوضـاع اجتماعيـة واقتصادية وسياسية لا تحظى بالقبول مع قيمهم واتجاهاتهم وآرائهم ، وتعتنق ــ أحياناً ــ شعارات ذات طابع راديكالى كرفض التسلط والسلطة والتطلع إلى الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطيـة الحقيقية .

١٧- تعتبر السياسة ركناً أساسياً فى ثقافة الشباب فهو يعيش فى مجتمع يؤثر فيه ويتأثر به ، ولن يمكن لهذا المجتمع أن يحقق استمراره واستقراره إلا إذا استطاع أن يدمج الشباب فـى إطـار مبادئـه وأهدافه ، بحيث يتوحد الشباب معها ويوازن بين تحقيق طموحاته وأهدافه ومساعدة المجتمع علـى تحقيق أهدافه العليا ، ويأتى ذلك من خلال اكتساب قدر كبير من الثقافـة السياسـية التـى توجـه الشباب إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية التى تعتبر من أهم المؤشرات لتحقيق الاسـتقرار السياسى للمجتمع .

١٨- تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التى تساهم فى إعداد الشباب سياسياً بالإضافة إلى الأسرة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ، كما تبدو أهمية الدور السياسى للجامعة فى إعدادها لطلاب يمكنهم التصدى للتيارات الغريبة عن المجتمع سواء من داخله أو خارجه ، ولذلك تصبح عملية إعداد الطلاب سياسياً هى المطلب الذى يضمن للمجتمع القوة والصلابة .

١٩- تمثل القيود التى تفرضها الجامعة على الحياة السياسية للشباب موضع اهتمام جماعى من قبل الطلبة ، وذلك عن طريق تصرف سلطات الجامعة مع الطلاب على أنهم ليسوا كباراً بالغين ومن ثم ليست لهم حقوق البالغين ، بل ومحاولة عزل الجامعة عن السياسة فى حين أن شخصية الشباب وأفكارهم تتشكل من العديد من الاتجاهات أهمها الاتجاهات السياسية ، والسياسة التعليمية التى لا تأخذ فى اعتبارها تنمية الوعى السياسى للطلاب تكمن وراء الكثير من الظواهر السلبية التى تظهر فى إحجام الكثيرين عن المشاركة فى الحياة السياسية ، وبذلك نكون قد فقدنا أهم عنصر من عناصر العمل السياسى وهو عنصر القيادات الشابة الواعية .

٢٠- تظهر الأزمة بين الشباب والمجتمع بمختلف مؤسساته عندما يعجز المجتمع عن الوفاء بحاجاته المتمثلة فى المسكن ، الزواج ، العمل ، انخفاض الأجور ، التعليم ، الصحة وتدهور مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى الحاجات السياسية مثل الحاجة إلى الحرية ، العدالة والديمقراطية ، ويقود ذلك الأمر إلى حالة عدم الرضا والرفض للأوضاع السياسية والعلاقة القائمة بين الشباب والدولة فلا يشعر الشباب بالانتماء للمجتمع ككل ، مما يؤدى إلى الشعور بالإحباط لدى الشباب الذى يدفعه إلى رفض الواقع الحاضر والسعى إلى محاولة تغييره أو الهروب والانسحاب من المجتمع .

٢١- من الطبيعى أن يرتفع صوت الشباب فى حالات الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لذلك يجب على القيادة والمسئولين الاستماع لذلك الصوت فى حرية حتى لا تتحول الأصوات المرتفعة إلى صور التمرد أو الإرهاب أو العنف والثورة أو السلبية ، فالرفض والتمرد يعتبرا ظاهرة معبرة عن الوعى بأن هناك ظروفاً أو أوضاعاً اجتماعية لابد أن تتغير ، فتظهر حركات التمرد نتيجة لضغوط تلك الأوضاع وبخاصة فى غياب قنوات المشاركة السياسية الرسمية عن أداء دورها فى مواجهة تلك الظروف .

٢٢- تعتبر الحركات الاجتماعية والسياسية شيئاً طبيعياً وملازماً للنظام الاجتماعى والمجتمع السياسى فى أنحاء كثيرة من العالم ، ويعتبر الطلاب من أهم الفئات والعناصر المحركة للحركات الاجتماعية

والسياسية ، وتظهر تلك الحركات عندما لا تستطيع فئات شبابية التقبل والتكيف مع أزمات المجتمع الاجتماعية والسياسية ، فتصبح تلك الحركات قوى سياسية فى حد ذاتها تعيش جنباً إلى جنب وأحياناً فى صراع مع أحزاب ومجموعات ضغط قائمة .

٢٣- لا تعتبر الأعمال والتحركات الفردية حركات اجتماعية ، فإن الجماعية فى التحرك من أهم سمات الحركات الاجتماعية والسياسية ، إذ أنها محاولة لإحداث التغيير الذى لا يأتى إلا من خلال الفعل الجماعى الذى لا يرضى فقط عن الوضع القائم ولكن يحاول خلق وضع جديد يمكن أن يتصل بالنظام الاجتماعى بأكمله .

٢٤- تعد الحركات الاجتماعية والسياسية من الظواهر المرضية التى يجب مقاومتها فى نظر السلطة الحاكمة ، وبخاصة تلك الحركات التى تسعى للحكم والسلطة وحتى تلك التى تسعى إلى ترجمة مجموعة من القيم إلى واقع اجتماعى ، فالسلطة الحاكمة تخشى التجمعات بما يحدث فيها من انحرافات سلوكية تؤثر على المجتمع ، وتحاول القضاء عليها بشتى الطرق إلا طريق الاستماع إلى المطالب والاحتياجات ولذلك لن تتمكن من القضاء عليها .

٢٥- لا يعتبر مبدأ التنظيم الحركى من أهم سمات الحركات الاجتماعية والسياسية إلا فى حالة الحركات التى تسعى إلى السلطة والحركة الطلابية ليست من بينها ، فأكثر ما تسعى إليه الحركة الطلابية هو التأثير على أجهزة السلطة على المستوى المحلى أو فى قطاع من القطاعات ، ولا تستهدف الوصول بأعضائها إلى قمة أجهزة السلطة .

٢٦- ترتبط الحركة الطلابية بمسار ومجريات الصراع السياسى فى المجتمع ، حيث يعتبر الطلاب إحدى القوى الاجتماعية الهامة للضغط السياسى ، وتعبر عن نفسها خارج نطاق القنوات المؤسسية والشرعية ، وبذلك أصبح الطلاب من أهم العناصر التى تسعى التيارات والتنظيمات السياسية لاجتذابها أو استقطابها .

٢٧- تتميز الحركات الطلابية بالعالمية فهى لا تقتصر على دولة دون أخرى ولكنها تنتشر عبر الحدود ، ولذلك يصعب التعميم على الحركات الطلابية وأهدافها وأساليبها واتجاهاتها الفكرية والأيديولوجية والقضايا التى تسعى للمطالبة بها ، فمجتمعات العالم الثالث تختلف عن واقع الدول المتقدمة من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك تختلف الثقافات بين الشباب وقضاياهم ومشكلاتهم ومطالبهم فى كلا المجتمعين ، بل وأكثر من ذلك تختلف أشكال الحركات الطلابية

وأهدافها من دولة إلى أخرى داخل مجتمعات العالم الثالث .

٢٨- تنعكس الديمقراطية وما يتبعها من الإيمان بمبادئ حقوق الإنسان وحرية الفرد فى المشاركة فى عملية ضبط ومراقبة القوة السياسية العليا والضغط على الهيئات العامة وإبداء الآراء ، ينعكس كل ذلك على الجامعة وطلابها لذلك آمنت المجتمعات الديمقراطية الحديثة بعدم فرض القيود على الاشتغال بالسياسة للطلاب انطلاقاً من ضرورة توفر المناخ الملائم لاكتساب أدوار القيادة من خلال إقامة فرص المشاركة السياسية سواء كانت اعتيادية أم غير اعتيادية ، وتبرز الحركات الطلابية باعتبارها نوعاً من المعارضة السياسية ورفضاً لبعض القرارات أو السياسات أو الشخصيات الحكومية بل ومراقبة القرارات السياسية .

لذلك يرتبط مستقبل وشرعية الحركة الطلابية بمستقبل المناخ السياسى العام فى المجتمع ، فإذا ما شهد هذا المناخ درجة أعلى من الديمقراطية وحرية التعبير ينعكس ذلك بشكل أكثر إيجابية على الحركة الطلابية ، وإذا ما كان هناك نكوص ديمقراطى أو ديمقراطية مزيفة انعكس ذلك سلباً على الحركة الطلابية .

٢٩- تسعى الحركات الطلابية إلى إحداث تغيير فى مختلف قطاعات المجتمع وبخاصة فى حالة الأزمات ، فهى تعكس طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية والعالمية والثقافية ، وذلك للبحث عن الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل وتكافح من أجل الحصول عليها ، ومع تزايد أزمة المجتمع المصرى المتعددة الأبعاد ، اقتصادياً : من تراكم المديونية وزيادة حدة التضخم وتدهور قيمة الجنيه المصرى وغيرها ، وسياسياً مثل تقييد الحريات عن طريق القوانين سيئة السمعة ، واجتماعياً مثل أزمة إسكان ومواصلات وتفاوت صارخ بين الطبقات وقيم اجتماعية مشوهة وغير ذلك وكذلك على المستوى الخارجى : عربدة إسرائيل فى المنطقة والتبعية للغرب (بخاصة الاقتصادية) وثقافياً وتكنولوجياً وغير ذلك ، والاحتياجات والمطالب الأساسية للشباب والتى تبحث الحكومة عن حلول لتوفيرها ، وحتى تجدها يعيش الشباب حالة من الحرمان بمقارنة أحوالهم الراهنة بما توقعوا أن يحصلوا عليه من منافع ومزايا ، كل ذلك يمثل ضغوطاً على الطلاب تؤدى بهم إلى محاولة رفع أصواتهم من أجل أن تسمعهم القيادات السياسية .

ثانياً : النتائج على المستوى التطبيقي

العلاقة التأثيرية بين الحركة الطلابية والتغير الاجتماعي في مصر

١- أكدت الدراسة السوسيوتاريخية على وجود علاقة تأثيرية بين الحركة الطلابية والتغير الاجتماعي ، حيث يؤدى التغير فى أحد الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى محاولة الطلاب التمرد على تلك الأوضاع والمطالبة بالتغيير ، كذلك قد يقود الطلاب حركة التغير فى المجتمع من خلال تحركاتهم ، فهم بذلك يمكن أن يتأثروا بالتغير الاجتماعي وأيضاً يمكن أن يصنعوا هذا التغير ولكن فى ظل تواجد حكم ديمقراطى حقيقى .

٢- لم تستطع القيادات السياسية تحقيق التوازن بين الديمقراطية ذلك المفهوم التى زعمت الدولة العمل على تحقيقه ، وبخاصة فى فترتى حكم الرئيس السادات والرئيس مبارك وبين الحركة الطلابية ، حيث سعت القيادات السياسية عن طريق أجهزتها الأمنية والقوانين سيئة السمعة مثل قانون الطوارئ إلى تقييد حريات الطلاب بمواجهات دموية ــ أحياناً ــ بهدف تقويض دعائم ميلاد أى تحرك طلابى .

٣- أكدت الحركات الطلابية على ضرورة كونها تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية فى غياب الدور الفعال للمؤسسات السياسية الأخرى ، ولكنها لم تأخذ الشكل القانونى الشرعى خلال فترة الدراسة ، فلم تكن قناة رسمية شرعية للتعبير عن رؤى واتجاهات أهم فئات المجتمع ألا وهم الطلاب .

٤- لا يختلف أسلوب مواجهة الحركات الطلابية بالعنف أو القسوة ــ تلك السمة الغالبة على المواجهة ــ باختلاف الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو تغيير القيادة السياسية ، فكانت كذلك فى الفترة ما بين عامى (١٩٤٠ – ١٩٨١) أما فى بداية فترة الرئيس مبارك فكانت قوات الأمن وحتى عام (١٩٨٧) تراعى الحقوق الإنسانية للطلاب ، وربما كان ذلك بهدف ترويض المعارضة السياسية التى كانت فى عنفوانها فى نهاية فترة حكم الرئيس السادات ، إلا أنه بعد عام (١٩٨٧) بدأت المواجهة تأخذ صورة القسوة بل والدموية أحياناً بين القوات الأمنية والطلاب ، وهذا يؤكد على أن شعارات الديمقراطية تتميز بالزيف ، فهى لم تحافظ على أبسط معاييرها ألا وهى حرية التعبير .

٥- تعتبر الرؤى الاجتماعية للشباب الجامعى من أهم عوامل المساهمة فى بناء المجتمع الديمقراطى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وذلك بما تتميز به من خاصية الإجماع من فئة الشباب المتعلم ،

ولكن فى مصر لا تهتم القيادات السياسية بتلك الرؤى الطلابية التى يحملها الطلاب فى مسيراتهم داخل الجامعة وخارجها ، إلا فى مرحلة الأربعينات حيث كان الطلاب من أهم القوى السياسية التى تؤثر على القرار السياسى فى مصر وبخاصة فيما يتعلق بإقالة وزارات وتشكيل أخرى ، أما فى مراحل الدراسة الأخرى فكانت الرؤى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للطلاب مجرد مطالب قد تكتفي القيادات السياسية بالاستماع إليها وفى أحيان أخرى لا تستمع نهائياً ، وفى كلتا الحالتين لا تبالى بتنفيذ أى من المطالب الطلابية .

أساليب الحركات الطلابية والتغير الاجتماعى فى الفترة من (١٩٤٠ وحتى نهاية القرن العشرين)

٦- تنعكس رؤى القيادات السياسية للتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وكذلك أسلوبها فى مواجهة الحركات الطلابية على أشكال وأساليب التعبير الطلابى ، فحينما تكون هناك مركزية للقرار السياسى فإن رؤى الشباب الجامعى للتغير الاجتماعى تصبح عديمة الجدوى وينحصر التعبير عنها داخل أسوار الجامعة فى صورة إضرابات واعتصامات وندوات وغيرها ، كما حدث خلال النصف الثانى من سبعينات وثمانينات القرن العشرين ، وتظهر الحركات الطلابية فى صورة تجمعات طلابية خارج أسوار الجامعة ــ مع استمرار تلك الصورة لفترات ــ فى حالة التهديد من عدو خارجى أو الاستعمار بأى صورة كما حدث خلال الأربعينات وحتى قيام الثورة وبعد هزيمة (١٩٦٧) وحتى حرب (١٩٧٣) ، فتأخذ الحركات الطلابية الشكل الشرعى ــ غالباً ــ فى هذه الحالة ، وربما يكون ذلك لأن القيادات السياسية تسعى إلى تعبئة كل فئات الشعب لمواجهة العدو ، ولا تجد فرصة أفضل من الحركات الطلابية لتعبئة الرأى العام الداخلى والخارجى بهدف إنهاء الاحتلال .

الحركة الطلابية والتغير الاجتماعى فى مصر فى الفترة من (١٩٤٠ - ١٩٥٢)

٧- تميزت الحركات الطلابية فى تلك الفترة بقدرتها على التنظيم ، وذلك يرجع إلى وحدة الهدف وطبيعة الشخصية المصرية حيث أنها لا ترضى بالتبعية أو الاستعمار ــ وبخاصة الشباب الجامعى المثقف ــ ولذلك كانت الجامعة خلايا من التنظيمات الطلابية (منشورات ــ مؤتمرات ــ اعتصامات) ثم الانتفاضة فى صورة تحركات طلابية فى الشوارع والميادين بهدف مشاركة الرأى العام الشعبى .

٨- بالرغم من تعدد القوى التى تواجه تلك الحركات من بوليس سياسى أو استعمار إنجليزى والتى

كانت لا تتورع عن استخدام أى وسيلة لإخماد الحركات قد تصل إلى القنابل والأسلحة النارية ، إلا أن ذلك كان يشد من عضد وقوة وتصميم الطلاب على مواصلة تحركاتهم لتحقيق مطالبهم وأهدافهم التى تتمحور حول إنهاء الاستعمار العسكرى البريطانى وطغيان القصر كما حدث مع الحركة الطلابية عام (١٩٤٦) .

٩- أثبتت الدراسة السوسيوتاريخية لتلك الفترة بأن الحركة الطلابية يمكن أن تكون إحدى القنوات الرسمية والشرعية للمشاركة السياسية ، المشاركة فى التغير وبناء المجتمع الجديد ، فحينما ينتشر الفساد لابد من التغيير ومع انتشار فساد القصر وطغيان الملكية واستعباد الشعب من قبل الاستعمار ومحاولة تسخيره فى خدمة أهدافه ، كل ذلك لابد أن يثير اهتمام طلاب الجامعة (الفئة المثقفة) للمشاركة فى القضاء على هذا الفساد بكل أشكاله ، لذلك فقد كونوا جبهة معارضة لأى سياسات تتحالف مع الاستعمار من منطلق مصالح شخصية ، وكان لهم الفضل مع فئة العمال والجيش فى القضاء على الاستعمار وأعوانه وخلق مجتمع جديد ، مجتمع ما بعد الثورة .

١٠- إن وسائل القوة والقمع التى تستخدم مع الشباب الثورى لها نتائج عكسية ، فتمرد الشباب وثورته ورفضه للواقع من أهم الثوابت فى شخصيته ، وإذا تحركت تلك الثوابت للمطالبة بالتغيير فإن مواجهتها بالقوة والعنف تزيدها إصراراً وتحدياً ، هذا من طبيعة الشخصية الشابة وأكدته الحركة الطلابية فى تلك الفترة عندما سعت إلى إحداث التغير فى المجتمع المصرى ، لدرجة أنها كانت – فى بعض الأحيان – تفرض على القيادة السياسية (القصر والإنجليز) بأن يستمعوا إلى مطالبها وتحقيق البعض منهم بعد اليأس من إخماد الحركة بوسائل القوة والعنف .

١١- انعكست الظروف السياسية على مطالب الطلاب والحركات الطلابية خلال هذه الفترة ، بينما اختفت أى مطالب اقتصادية أو اجتماعية بالرغم من تدهور الاقتصاد المصرى وتفشى الفساد الأخلاقى ، وربما يرجع هذا إلى تسارع الأحداث السياسية على مسرح الأحداث فى المجتمع المصرى (الاحتلال العسكرى والسياسى ، ظروف الحرب العالمية الثانية وكثرة التشكيلات الوزارية وتنوعها والتى كانت ربما تأتى على غير رغبة طلاب الجامعات) فيفرض التغير السياسى والظروف السياسية نفسها على بؤرة اهتمامات الطلاب وتصبح هى المشكلة الرئيسية التى يجب أن تنتهى ، فكان هناك ارتباط قوى بين أى تغير سياسى يحدث وثورة الطلاب وتحركهم من أجل عرض آرائهم ومطالبهم بشأن ذلك التغير على الرأى العام والقيادة السياسية .

الحركة الطلابية والتغير الاجتماعى فى مصر خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

١٢- أدت حركة الانتقال من المجتمع الذى يحكمه القصر والإنجليز والفساد السياسى والاقتصادى إلى مجتمع جديد تحكمه قيادة مصرية بعد ثورة يوليو (١٩٥٢) إلى حالة من التوازن النفسى والاجتماعى فى شخصية الطلاب ، فقد حققوا أهدافهم من نشاطهم الطلابى خلال الفترة السابقة بالقضاء على الاستعمار وإنهاء الملكية ، فهدأت الحركة الطلابية واقتصرت صورها على البيانات والندوات والمؤتمرات داخل الجامعة فى موضوعات طلابية فقط تتضمن حرية التعبير والحرس الجامعى والمناهج الجامعية وغير ذلك مما يتصل بمشاكل الطلاب كفئة عمرية من فئات المجتمع ، وهذا يدل على أن التغير السياسى ربما يؤدى إلى تغير فى اتجاه الحركة الطلابية ووسائل التعبير الطلابى كما حدث فى هذه الفترة .

١٣- ارتبطت الحركة الطلابية خلال تلك الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) بتيار الإخوان المسلمين ، وانعكست العلاقة بين الإخوان والرئيس عبد الناصر على القضايا التى أثارها الطلاب فى مؤتمراتهم وبخاصة عام (١٩٥٣) الذى حدث فيه الصدام بين الجماعة والقيادة السياسية ، وهذا يؤكد على أن الطلاب والجامعة جزء من المجتمع الأكبر بأحداثه السياسية - بخاصة - إذ تنعكس تلك الأحداث بصورة أو بأخرى على الجامعة وطلابها ، فهم دائماً فى حالة من التأثير والتأثر .

١٤- أكدت الدراسة السوسيوتاريخية لتلك الفترة على أن الحركة الطلابية تتحول إلى صورة الثورة والتمرد والرفض فى حالة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ففى بداية تلك الفترة بدأت القيادة السياسية مخططها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصرى باتباع سياسة الإصلاح الزراعى وتقليص نفوذ الرأسمالية المستغلة سواء فى الريف أو الحضر ، وكذلك توفير مزيد من الحريات السياسية للمواطنين بعامة والشباب خاصة ، فانعكس ذلك على الحركة الطلابية فلم تظهر ثورتها خلال اعتراضها على بعض الأمور الخاصة بالطلاب حتى حدثت نكسة يونيو (١٩٦٧) ، فبدأت تظهر صور تقييد الحريات ومارس البوليس السياسى أصناف القهر للطلاب وذلك عندما تحركوا للمطالبة بمحاكمة المسئولين عن الهزيمة .

١٥- كانت الشخصية الممتدة والزعامة الكارزمية للرئيس جمال عبد الناصر عاملاً حاسماً فى التفاف الطلاب حوله فوجدوا فيه الأمل فى إنقاذ الوطن ، والاستجابة لمتطلبات الجماهير العريضة . وقد التقت هذه المشاعر مع مشاعر خارجية والتفاف كبير حوله من جانب المجتمعات العربية

ومجتمعات العالم الثالث ، فقد تحول إلى رمز للنضال ضد الاستعمار وملهم لحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد أرضت هذه المشاعر العارمة طموح الشباب المصرى الذى التف حول جمال عبد الناصر فى معظم المواقف والأزمات .

١٦- بالرغم من ظهور صور تقييد الحريات والبوليس السياسى بعد الحركة الطلابية (فبراير ١٩٦٨) إلا أن القيادة السياسية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر لم تتجاهل مطالب الطلاب ، بل اهتمت بها وأصدرت بيان (٣٠ مارس ١٩٦٨) ، بل وزار الرئيس جمال عبد الناصر طلاب الجامعة والتقى بهم في ساحة الجامعة وذلك بهدف تهدئتهم ، لكى لا تستمر ثورتهم الطلابية فى ظل ظروف الهزيمة والإعداد للحرب ورد الاعتبار والالتفات إلى بناء الجيش المصرى مرة أخرى ، وهذا ربما يدل على تفهم القيادة لطبيعة الشخصية الشابة فى مرحلة تمردها وثورتها ، وإن لم يحدث هذا كانت قد تعددت جبهات المواجهة على اعتبار أن جبهة الطلاب لم تكن لتتوقف لولا تفاهم القيادة السياسية معها ، فكان الخطاب المباشر من القيادة مع الطلاب بمثابة الطريق الأمثل للحفاظ على العلاقة بين فئة هامة من فئات المجتمع – الشباب الجامعى – مع قياداتها السياسية .

١٧- كان جمال عبد الناصر يخاطب الشباب والطلاب فى مقدمتهم ، فكانوا فى كثير من الأحيان يمثلون بؤرة خطابه السياسى ، واختار من بينهم شباباً فى مواقع وزارية (مثل وزير الصناعة فى هذا الوقت) ، كما أدرك الشباب احترام كثير من دول العالم لزعيمهم ، فكانوا عصب الحركة السياسية فى يونيو (١٩٦٧) عندما تنحى جمال عبد الناصر فى التاسع من يونيو (١٩٦٧) والتفوا حوله فى مواجهة المؤامرات الخارجية ، وكانت آخر مواقف الشباب والطلاب فى مقدمتهم مع جمال عبد الناصر فى (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠) حينما ودعوه وداعاً يفوق الخيال ، بل أنهم كثيراً ما تظاهروا ضد السادات حينما أدركوا أنه يحاول الابتعاد عن مبادئ جمال عبد الناصر .

الحركة الطلابية والتغير الاجتماعى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١) .

١٨- سيطر موضوع الحرب واستعادة الأرض المحتلة فى بداية الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١) على الحركات الطلابية ، فتؤكد الدراسة السوسيوتاريخية لتلك الفترة على حقيقة أنه إذا كان هناك عدو خارجى واحتلال ، تجتمع الآراء الطلابية حول وسيلة التخلص من هذا الاحتلال وتعتبره المشكلة الأساسية التى ينتج عنها العديد من المشكلات والأزمات – كما حدث فى فترة الأربعينات – بالإضافة إلى موضوعات أخرى هامشية ، لكنها تؤثر مباشرة على حياة الطلاب مثل التخلص من

الحرس الجامعى والرسوم الجامعية وغيرها ، فبالرغم من صور التقييد على حرية التعبير التى اتبعتها القيادة فى بداية المرحلة ، سواء على مستوى المجتمع الخارجى (القضاء على مراكز القوى) أو على المستوى الداخلى (داخل الجامعة) من مصادرة صحف الحائط وغيرها ، إلا أن التيار الناصرى والشيوعى وأنصاره داخل الجامعة استطاعوا تنظيم حركة طلابية خرجت إلى الشوارع والميادين لرفع مطالب المجتمع بأسره فى ضرورة التخلص من الاحتلال ، ويؤكد ذلك على أن الطلاب يمثلون مصادر قوة وضغط وأن آراءهم تصل إلى القيادة مهما تعددت أسلحة حصار آرائهم وأفكارهم من لوائح طلابية وعنف أمنى ومصادرة لصحف الحائط وفض مؤتمراتهم وغير ذلك إلا أنهم إذا أرادوا أن يجتمعوا تفتحت أمامهم كل الأبواب المغلقة .

١٩- أكدت الدراسة السوسيوتاريخية لتلك الفترة على حقيقة أن واقع الجامعة والمجتمع متلازمان ، وأن التيارات الفكرية المهيمنة على واقع المجتمع المصرى لها انعكاساتها داخل الجامعة ، فبعد استقرار الأمر للقيادة ظهرت مجموعة من القوى الناصرية والشيوعية لتمثل عناصر الخطر على الحكم ـ من وجهة نظر القيادة ـ وكذلك سيطرة العناصر الطلابية من الناصريين والشيوعيين على الحركة الطلابية داخل الجامعة .

ولأن الحركة الطلابية تعكس أفكار التيارات الخارجية ، دفع ذلك القيادة إلى ضرورة إحياء التيار الإسلامى داخل الجامعة لمواجهة الناصريين واليساريين ، وتقربت القيادة كذلك إلى جماعة الإخوان على المستوى المجتمعى أيضاً بهدف القضاء على مراكز القوى ، ولذلك لا يمكن أن تنفصل الجامعة وطلابها عن المجتمع المصرى وأحداثه مهما كانت وسائل القمع والعنف التى تواجه به القيادة الحركات الطلابية .

٢٠- انعكست التغيرات السياسية والاقتصادية على بؤرة اهتمامات الطلاب بعد نصر أكتوبر (١٩٧٣) ، فظهرت أمام الطلاب أخطار جديدة من اتباع سياسة اقتصادية تهتم بالانفتاح على الغرب ورسملة الاقتصاد المصرى والقضاء على القطاع العام والاتجاه سياسياً إلى أمريكا الموالية لإسرائيل ، كل تلك القضايا أعادت لأذهان الطلاب خطر الاستعمار والاحتلال ولكن فى صوره الجديدة السياسية والاقتصادية ، مما دفع الطلاب مع منتصف السبعينات من القرن العشرين إلى تنظيم صفوفهم للتعبير عن آرائهم ورفع مطالبهم إلى القيادة السياسية والتى تنوعت بين رفضهم

لسياسة الانفتاح الاقتصادى والعلاقة مع أمريكا والممارسات الإسرائيلية فى فلسطين ودعمهم للنضال الفلسطينى .

٢١- في هذه الفترة ومع بديات سياسة الانفتاح الاقتصادى ووصول مخاطره إلى الحاجات الأساسية لأبناء المجتمع اندلعت مظاهرات (١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧) ، ومثل الطلاب العمود الفقرى لهذه المظاهرات ، وتضمنت شعاراتهم الهجوم على الطبقة البازغة في ظل الانفتاح من طفيليين ومرتشين وغيرهم .

ولقد حاول النظام فى هذه الفترة أن يشوه هذه الانتفاضة بإطلاق تعبير " انتفاضة الحرامية " رغم أنها كانت تعبر عن قلق شعبى عارم ، وقد تم الإفراج عن عدد كبير من الطلاب مما يدل على أنهم كانوا يشكلون عنصراً هاما من عناصر هذه الانتفاضة .

٢٣- أبرزت الدراسة السوسيوتاريخية لتلك الفترة أن تجاهل مطالب الطلاب بل ومواجهتها بالقوة والعنف يساعد على تفجر بركان الرفض والتمرد داخل صدور الطلاب ، مما ينعكس على علاقتهم بقيادتهم السياسية وحيث أنه قد تدهورت العلاقة بين القيادة ومجموعة من الشخصيات العلمية والأدبية والصحفية والإخوان المسلمين على مستوى المجتمع المصرى ، تبعها تدهور العلاقة مع الطلاب المتوحدين مع تلك الشخصيات داخل الجامعة ، والتى أدت إلى اعتقال العديد من المعارضين داخل وخارج الجامعة (بما سمى بأحداث سبتمبر ١٩٨١) ، وبالرغم من انحصار وسائل التعبير الطلابى داخل أسوار الجامعة نتيجة للعنف المضاد من قوات الأمن ، إلا أن أصوات الطلاب ومؤتمراتهم لم تتأثر بذلك وكانت تخرج من آن لآخر لتحذر من خطورة السياسة المتبعة من قبل القيادة السياسية .

٢٣- اختلفت وسائل التعبير الطلابى فى تلك الفترة باختلاف رؤية القيادة السياسية لدور الحركة الطلابية في بناء المجتمع واتخاذ القرارات ، ففى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر مع بداية عام (١٩٧١) رأت القيادة أهمية السماح للطلاب بتنظيم مسيرات بالشوارع والميادين وترديد الشعارات التى تشكك فى قدرة القيادة على خوض المعركة بهدف خداع العدو الإسرائيلى ، فكان التأييد من قبل القيادة فى البداية للحركات الطلابية مع مراقبة التصريحات الطلابية فى الندوات والمؤتمرات والتصدى لها وقت اللزوم ، وبعد الحرب ومع حصار القيادة للحركة الطلابية حيث أنها تمردت ورفضت الأوضاع الاقتصادية والسياسية فبدأت وسائل التعبير الطلابى تنحصر فى

الجامعة على الإضرابات والاعتصامات وصحف الحائط المؤقتة المتوقع مصادرتها فى أى لحظة هذا إلى جانب المؤتمرات وغيرها من صور التعبير الطلابى كان نطاقها داخل الجامعة فقط وهذا مع منتصف السبعينات وحتى نهاية الفترة .

الحركة الطلابية والتغير الاجتماعي فى مصر خلال الفترة (١٩٨١ وحتى نهاية القرن العشرين)

٢٤- شغلت القضايا الاقتصادية الداخلية والعربية مثل فلسطين والعراق ، والإسلامية مثل البوسنة والهرسك والتطهير العرقى للمسلمين بؤرة اهتمام الطلاب خلال تلك الفترة ، وظهر ذلك ــ بخاصة ــ فى أواخر فترة الثمانينات من القرن الماضى عندما سيطر التيار الإسلامى وانتشر بين أوساط الطلاب فى مواجهة التيارات الأخرى الناصرية والشيوعية وطلاب النشاط (الحزب الوطنى الديمقراطى) .

٢٥- تميزت أساليب الحركة الطلابية خلال تلك الفترة بالتنوع بين مسيرات محددة خارج نطاق الجامعة ، ومؤتمرات وندوات واعتصامات وصحف حائط وغيرها داخل أسوار الجامعة وكانت السمة الغالبة على الحركات الطلابية خلال تلك الفترة .

٢٦- اتسمت الحركة الطلابية بأنها وقتية تظهر وقت الأزمات على المستوى السياسى والاقتصادى الداخلى والعربى والإسلامى ، وخاصة فى حالة الأزمات العربية والإسلامية . أما القضايا الداخلية مثل حرية التعبير والديمقراطية والأزمة الاقتصادية ربما تظهر ولكن مع تنظيم حركة طلابية من أجل قضية عربية أو إسلامية ، مثل الحركة الطلابية التى خرجت تنادى برفض التدخل الأجنبى فى حرب الخليج الثانية (١٩٩١) ، ولكن لم يتم تنظيم طلابى من أجل قضايا داخلية ، وربما يدل ذلك على قدرة النظام السياسى على تحويل انتباه القاعدة العريضة من الطلاب عن الأزمات الاقتصادية رغم تعددها وتنوعها .

٢٧- تميزت المسيرات الطلابية القليلة فى تلك الفترة بعدم القدرة على التنظيم والقيادة ، ويدل على ذلك المدة القصيرة التى كانت تستمر معها المسيرة خلال اليوم أو اليومين ، واتسمت العلاقة بين القيادة السياسية والطلابية بالمواجهات المستمرة داخل الجامعة ، وبخاصة أثناء فترة الامتحانات وما يحدث فيها من تجاوزات مثل شطب أسماء طلاب التيار الإسلامى والاتجاه إلى القضاء من قبل هؤلاء الطلاب للمطالبة بعودتهم إلى قوائم الترشيح وتضييق النطاق عليهم وتقييد الحريات داخل الجامعة ، أما خارج أسوار الجامعة فلم تجد الحركة الطلابية سوى العنف واستخدام الأسلحة الحية لتفريق

الطلاب ، مما يؤكد على عدم اهتمام القيادة السياسية بالاستماع إلى آراء ومطالب الطلاب تجاه مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وربما يؤدى ذلك إلى تنظيمات سرية للطلاب مع اتساع أهدافها لتتجه إلى تغيير القيادات ، ويمكن أن يؤدى ذلك إلى الاغتراب عن المجتمع مما يفقده عنصراً حيوياً وهاماً يمكن أن يساهم فى بنائه واستقراره .

٢٨- لجأت الدولة الى حيلة جديدة فى هذه الفترة ، مع بدايات التسعينات ، وهى تطبيق نظام الفصلين الدراسيين ، حتى لا تتاح الفرصة للطلاب لممارسة أى نشاط عام ، حيث تبدأ الدراسة فى سبتمبر من كل عام ويكون امتحان الفصل الأول فى أواخر ديسمبر ، وتعود الدراسة فى فبراير ويكون امتحان الفصل الثانى فى نهاية مايو من كل عام ، وهكذا لا مجال لنشاط اجتماعى أو سياسى أو ثقافى ، الأمر الذى يختلف عن ذى قبل حيث كان فى العام الدراسى متسع لكل أنواع النشاط . ويمكن ملاحظة أنه منذ تطبيق هذا النظام انخفضت معدلات الحركات الطلابية .

النتائج المشتركة بين فترات الدراسة السوسيوتاريخية

٢٩- أكدت الدراسة السوسيوتاريخية للعلاقة بين الحركة الطلابية والتغير الاجتماعى فى مصر خلال الفترة (١٩٤٠ – حتى نهاية القرن العشرين) على الآتى :-

- لم تعترف أى قيادة سياسية بدور الطلاب الحيوى للمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية عن طريق الحركة الطلابية ، على اعتبار أنها القناة الوحيدة لدى الطلاب للمشاركة ، بل تجاهلت القيادات السياسية تلك الحركات بل وواجهتها بالعنف إلا القيادة السياسية فى فترة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) خلال حركة الطلاب (١٩٦٨) فاهتمت القيادة بتقديم بيان (٣٠ مارس) بعد الحركة بحوالى شهر لتوضيح الأمور واستجابة لمطالب الطلاب .
- تميزت العلاقة بين القيادة السياسية والحركات الطلابية بعدم الاستقرار نتيجة لاستخدام وسائل القمع بكل أشكاله ضد أى مسيرة طلابية ، سواء فى ظل الاحتلال الإنجليزى أو البوليس السياسى أو قانون الطوارئ أو الجهات الأمنية وذلك خلال فترة الدراسة .
- أصبح مألوفا فى السنوات الأخيرة أن نجد سيارات الأمن المركزى المصفحة تتمحور فى كمائن على مقربة من مقار الكليات ، بحيث تكون تحت الطلب من أجل التدخل فى مواجهة أى حركة . وحتى فى حالات كمون الحركات الطلابية فإن هذه التجمعات الأمنية تمثل تلويحاً بالقوة من جانب الدولة . وتبدو هذه الأمور في الجامعات الكبرى خاصة في القاهرة والإسكندرية وإلى حد ما

الأزهر ، والمنصورة .

- تمثلت أساليب الحركة الطلابية للتعبير عن الرأى فى : عقد ندوات ومؤتمرات وخطب ومجـلات حائط واعتصامات واضرابات داخل أسوار الجامعة ، وكانت هى السمة الغالبة على صور الحركة الطلابية طوال فترة الدراسة ، إلا من مسيرات طلابية قليلة وبخاصة فى فترة الاحتلال الإنجليزى والقصر (١٩٤٠ - ١٩٥٢) .
- لم تكن هناك قدرة على التنظيم أو القيادة للحركات الطلابية إلا خلال فترة الأربعينـات ، ولـذلك كانت لها القدرة على تحقيق أهدافها ولم تخرج أى صورة من صور الحركات الطلابية بعد ذلـك عن كونها أسلوباً لعرض الآراء الطلابية ومطالبهم المتعددة أمام القيادة السياسية بهدف الاهتمام بها عند اتخاذ القرارات .
- أكدت الدراسة السوسيوتاريخية بأن الجامعة هى مرآة المجتمع ، فالتيارات الطلابية داخل الجامعـة ما هى إلا انعكاس للتيارات السياسية على مستوى المجتمع المصـرى ، والقضـايا الاجتماعيـة والسياسية والاقتصادية داخل الجامعة هى انعكاس لطبيعة تلك القضايا على مسـتوى المجتمـع ، وأشكال تقييد الحريات السياسية والتعبير الطلابى هى انعكاس لما يحدث على مسـتوى المجتمـع المصرى .

وهذا يؤكد على العلاقة التفاعلية والحيوية بين الجامعة والمجتمـع ، بـين الطـلاب الجـامعيين وقضاياهم وأزماتهم واتجاهاتهم وانتمائهم للمجتمع المصرى ، وربما يدل ذلك على حقيقة هامة هى ضرورة وأهمية الاستماع للطلاب من قبل القيادة السياسية وعدم استخدام وسائل القهر وقمع الكلمة فى الأفواه فيتحول الطلاب إلى فئة متمردة رافضة للواقع وتسعى إلى تغييره ، أو فئة مغتربة ممـا يؤثر على استقرار المجتمع والاتجاه نحو التنمية المنشودة .

تعقيب وقضايا ختامية

الآن والدراسة تقترب من نهايتها ، أصبح من البديهيات أن نقول إن العلاقة بين التغير الاجتماعى ، والحركة الطلابية ، علاقة تبادلية تفاعلية ، تأثيرية . لكن الأمر يختلف وفقا لطبيعة هذا التغير ومداه واتجاهاته ، وما يفرزه من عناصر تحرك المجتمع ، وما تبعث فيه من روح جديدة ، خاصة في قطاعاته الفاعلة ، وأهمها الشباب والطلاب في المقدمة منهم . ففى كثير من الحالات خلق التغير الاجتماعى حركات طلابية ، ومن جهة أخرى فى كثير من الحالات خلقت الحركات الطلابية تغيراً اجتماعياً ، ولقد تناولت الدراسة التغيرات الاجتماعية والحركات الطلابية فى الفترة من (١٩٤٠) وحتى نهاية القرن العشرين .

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التغيرات الاجتماعية والحركات الطلابية وُجدت وكانت لها جذور قبل عام (١٩٤٠) وكان لها تأثيرها الواضح ، كذلك فإن هذه التغيرات وتلك الحركات استمرت بعد نهاية القرن العشرين متأثرة بما كان قبل نهاية هذا القرن ، معنى ذلك أن الحياة الاجتماعية سلسلة متواصلة لا تنقطع ، وكل حلقة فيها تسلم للحلقة التى تليها ، وليس هذا بالقول الجديد لكنه تعبير عن قناعة بأن الفترة السابقة على الدراسة صنعت الظواهر التى تناولتها الدراسة ، كذلك فإن فترة الدراسة صنعت ما نحن فيه الآن ، وهذا هو التغير الاجتماعى بمعناه الشامل .

ومع كل هذا فإن نتائج الدراسة على النحو الذى تم عرضه سواء فى جانبها النظرى أو التطبيقى ، تطرح قضايا تجدر الإشارة إليها فى ختام الدراسة ولعل من أهمها :-

أولاً : تكشف دراسة الحركات الطلابية فى فترة زمنية محددة – ضاقت أو اتسعت – عن أن هذه الحركات تتوحد وتتفاعل وتتماسك فى حالات العدوان الخارجي أو الاستعمار ، أو حتى توتر العلاقات المصرية مع أى دولة خارجية ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة فى ضوء كون الانتماء الوطنى عامل جذرى لدى الطلاب فى مصر ، فهم ينتقدون ويهاجمون بمعدلات متزايدة ، لكنهم يتوحدون ويتجمعون فى حالة وجود خطر خارجي يهدد وطنهم ، بل وتتزايد معدلات مشاركتهم فى مواجهة هذا الخطر .

ثانياً : يرتبط بما سبق أن تحليل الحركات الطلابية يكشف عن درجة عالية من التوحد والتماسك فى حالة الهجوم أو التشكيك فى الرموز الوطنية المصرية ، سواء كانت قيادات سياسية أو دينية أو ثقافية ، ويحدث ذلك بفعل الاعتزاز القومى بما أنتجه المجتمع من رموز يفاخرون بها فى مواجهة الآخرين وحتى لو جاء هذا الهجوم أو التشكيك من داخل المجتمع فإنهم يناهضونه

ويتوحدون فى مواجهته ، ومعنى ذلك أن الحركات الطلابية عبر التاريخ تبحث عن رموز وقيادات ومثل عليا تسير على هداها ، وإذا غابت هذه المثل العليا فإن هذه الحركات تصاب بنوع من الإحباط الذى تتنوع نتائجه .

ثالثاً : توضح دراسة الحركات الطلابية أنها فى حالة زوال الخطر الخارجى تتفاعل مع الحركات الداخلية والرأى العام حول القضايا الاقتصادية والديمقراطية ومتطلبات الحياة .

معنى ذلك أنه فى حالة الخطر الخارجى نجد الطلاب والشباب بعامة مستعداً للتنازل عن متطلباته الحيوية بشكل مؤقت ، وحينما يزول هذا الخطر فإن هذه الحركات الاجتماعية تسعى لجنى الثمار مع غيرها من فئات المجتمع .

رابعاً : لعل من نافلة القول إن الحركات الإجتماعية تمثل البوتقة التى تنصهر فيها الأفكار الوطنية والقومية والدينية ، وأنها الإطار الذى يولد قيادات شابة واعية بشئون مجتمعها ، ومن هنا فكلما خمدت جذوتها تضاءل إفراز القيادات الشابة المؤهلة للقيادة فى المواقع المختلفة فيما بعد ، فالملاحظ والدارس لتطور هذه الحركات عبر التاريخ ، يدرك بجلاء أنها أمدت العمل الوطنى والنضالى بعناصر قيادية ذات شأن كبير ، وتبوأت مواقع هامة ونجحت فى أدائها وقيادتها ، ولعله لا تخلو سيرة ذاتية من سير العظماء من الإشارة إلى سبق مشاركتهم فى حركات طلابية وطنية .

خامساً : إن التغير الاجتماعى الذى شهده المجتمع المصرى متأثراً بالتغيرات العالمية من ثورة فى التكنولوجيا والاتصالات والإعلام ووسائل النقل ، كل ذلك قد حرم المجتمعات المحلية ، خاصة القروية منها من عناصر طلابية كانت تعود لقراها أو مجتمعاتها المحلية أثناء العطلات ، وكانت تشارك فى جهود عامة وتوعية لخدمة المجتمعات ، وفى مقدمتها الجهود التنويرية والتثقيفية والمتصلة بنشر الوعي العام والوطنى . لكن معظم الطلاب بعد هذه التغيرات فضل التوجه للمدينة أو للخارج سواء في العطلات أو بعد التخرج ، وذلك للعمل فى أعمال غير متاحة فى القرية أو المجتمعات المحلية ، وربما الانحراف .

سادساً : وقد استمر التغير الاجتماعى فى مصر ، واستمرت معه الحركات الطلابية رغم اختلاف أهدافها وتوجهاتها وشعاراتها . وقد استمر هذا التغير متفاعلا مع قضايا وتغيرات إقليمية وعالمية ، وقد شهدت الفترة من عام (٢٠٠٠) حتى (٢٠٠٤) الكثير من الحركات الطلابية

التى جرى قمعها بالقوة ، واستمرت سياسة إبعاد الطلاب عن العمل السياسى العلنى ؛ الأمر الذى أتاح للحركات الإسلامية التى تؤمن بالتطرف فرصة للعمل السرى والتأثير فى الحركات الطلابية المتتابعة ، ومع نهايات عام (٢٠٠٤) وبدايات عام (٢٠٠٥) كانت هناك تطورات خارجية من أهمها آثار أحداث سبتمبر فى أمريكا وغزو أفغانستان ثم العراق ، وأخيراً جاءت الدعوة للإصلاح الديمقراطى فى منطقة الشرق الأوسط ، وكان الرد المصرى مبادراً بطرح مقولة الإصلاح من الداخل ووفقاً لظروف كل دولة من دول المنطقة ، وضرورة رفض الإصلاح القادم من الخارج .

وفى البداية تقبل الطلاب هذا الطرح وتفاعلوا معه وفقاً للطبيعة الخاصة التى سبقت الإشارة إليها ، لكن أحداثاً جرت فى بلغاريا ثم فى لبنان-أوضحت أن الشعوب وتنظيمات المجتمع المدنى بما فيها الشباب بعامة والطلاب بخاصة تستطيع أن تحدث تغيراً فى اتجاه الإصلاح الديمقراطى ، ولوحظت كثير من مظاهر الاحتقان السياسى فى المجتمع المصرى تحت وطأة الرغبة فى الإصلاح الديمقراطى ومواجهة الفساد الذى استشرى فى المجتمع .

وانتقل هذا الاحتقان إلى الشارع المصرى فكانت المظاهرات المتتالية والمستمرة حتى الآن من جماعات وتنظيمات فى المجتمع المصرى ، فكانت مظاهرات الإخوان المسلمين وجماعة كفاية ونقابة المحامين والمواقف المعارضة فى نوادى القضاة . إلا أن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى غلبة عنصر الشباب والطلاب على هذه المظاهرات ، فقد وجد الطلاب إطاراً أو مناخاً يمكن أن يعبروا فيه عن أنفسهم وتطلعاتهم ، طالما أنهم محاصرون داخل جامعاتهم .

على أن هذه الفترة وخاصة عام (٢٠٠٥) تحتاج لدراسة مستفيضة تضع يدها على التغير الذى حدث فى هذا العام وتفاعل الحركات الطلابية والشبابية معه .

سابعاً : من كل ما سبق وفى ضوئه يمكن القول إن الحركات الطلابية كانت ولا تزال وعاءً تنصهر فيه آمال الشباب فى حياة أفضل ، وتعبر عن طموحاتهم فى التغيير ، وفى الوقت نفسه إسهامهم فى هذا التغيير .

وفضلاً عن ذلك فإن الحركة الطلابية فى مصر ، بتاريخها العريق تحتاج القيادة وتتطلع للقدوة الحسنة ، ولو أحسن توظيفها لعادت على المجتمع كله بالخير العميم ، ولو أهملت أو أقمعت لكانت وبالاً وشراً مستطيراً على هذا المجتمع .

تلك هى شواهد التاريخ الاجتماعى فى المجتمع المصرى وربما فى غيره من المجتمعات .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة

١- **أ.س.افيموف** : النتائج الاجتماعية – السياسية والاقتصادية لسياسة الليبرالية والأبواب المفتوحة فى جمهورية مصر العربية ، فى: خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات – السبعينات ، ترجمة: إخلاص على ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٨٦.

٢- **إبراهيم أبوالغار** : علم الاجتماع السياسى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩.

٣- **إبراهيم أبو الغار** : علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥.

٤- **إبراهيم دسوقى أباظة** : الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات ، الزهراء للإعلام العربى ، دون بلد ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ .

٥- **إبراهيم سعد الدين** : كيف يصنع القرار فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨.

٦- **إحسان محمد الحسن** : البناء الاجتماعى والطبقية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.

٧- **إحسان محمد الحسن** : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.

٨- **أحمد أنور** : الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٩- **أحمد الخشاب** : التغير الاجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٠- **أحمد النكلاوى** : الاغتراب فى المجتمع المصرى المعاصر ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩.

١١- **أحمد ثابت** : دراسة فى آليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال ، فى: حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٢- **أحمد حجاجى** : المستقبل الحزبى للإخوان المسلمين ، فى: مصر فى عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠١.

١٣- **أحمد حمروش** : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ، مكتبة مـدبولى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣.

١٤- **أحمد حمروش** : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الثالث ، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٥- **أحمد رأفت عبد الجواد** : مبادئ علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٦- **أحمد زايد** : البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف ، القاهرة ، الجزء الأول ، ١٩٨١.

١٧- **أحمد زايد** : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعـة الثانية ، ١٩٨٤.

١٨- **أحمد زايد واعتماد علام** : التغير الاجتماعى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢.

١٩- **أحمد عبد الله** : الطلبة والسياسة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١.

٢٠- **أحمد عبد الله** : هيكل المشاركة فى مصر ، فى: التحولات الديمقراطية فى الـوطن العربـى ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (القاهرة ٢٩ سـبتمبر ١٩٩٠) ، الطبعـة الأولـى ، ١٩٩٣.

٢١- **أحمد عبد الله** : قضية الشباب .. مصرياً وعربياً .. إسلاميا ودولياً ، مركز الجيـل للدراسـات السياسية والاجتماعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤.

٢٢- **أسامة أحمد العادلى** : النظام السياسى المصرى ، الهياكل الدستورية وقـوى الحيـاة السياسـية (١٨٦٦ - ١٩٨١) ، دون دار ، دون بلد ، ٢٠٠٠.

٢٣- **إسماعيل علي سعد** : قضايا علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسـكندرية ، ١٩٨١.

٢٤- **إسماعيل على سعد** : مبادئ علم السياسة ، دراسة في العلاقة بـين علـم السياسـة والسياسـة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢.

٢٥- **أشرف حسين** : المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، فى: الانتخابات البرلمانية فى مصر (درس انتخابات ١٩٨٧) الفجر للطباعة والنشر والتوزيع ، العاشر من رمضان ، ١٩٩٠.

٢٦- **أنور عبد الملك** : دراسات فى الثقافة الوطنية ، مركز المحروسة للبحوث والتـدريب والنشـر ،

القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢.

٢٧- **إيهاب الدسوقى** : التخصصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية ، مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٢٨- **باتريك أوبريان** : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، تعريب: خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠.

٢٩- **بيث هس وآخرون** : علم الاجتماع ، تعريب: محمد مصطفى الشعبينى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٩.

٣٠- **توم بوتومور** : تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١.

٣١- **توم بوتومور** : علم الاجتماع السياسى ، ترجمة: وميض نظمى ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦.

٣٢- **توماس هوجرين** : الحركات الثورية المقارنة ، بحث عن النظرية والعدالة ، ترجمة: تركى الحمد ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦.

٣٣- **ثريا عبد الجواد عمارة** : القانون والواقع الاجتماعى ، دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينات فى مصر ، الجزء الأول ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩.

٣٤- **جلال أمين** : محنة الاقتصاد والسياسة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٣٥- **جلال أمين** : نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٣٦- **جلال أمين** : معضلة الاقتصاد المصرى ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤.

٣٧- **جلال أمين** : العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواى (١٧٩٨ - ١٩٩٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.

٣٨- **جمال الشرقاوى** : سياسة القمع فى مصر ، فى: مصر من الثورة إلى الردة ، دار الطليعة

للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.

٣٩- **جمال على زهران** : من يحكم مصر ؟ دراسة فى صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث ، مطابع الطوبجى التجارية ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٤٠- **حازم الببلاوى** : علم المستقبل ، على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٤١- **حازم الببلاوى** : فى الحرية والمساواة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥.

٤٢- **حازم الببلاوى** : محنة الاقتصاد والاقتصاديين ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩.

٤٣- **حبيب مدثر** : تطلعات الشباب ، صلته بمجتمعه وبالعالم ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٧٥.

٤٤- **حسن على خفاجى** : التغير الاجتماعى و المجتمع المتحضر ، مؤسسة الطباعة و الصحافة والنشر ، جذة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤.

٤٥- **حسن نافعة** : الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب ، فى: النظام السياسى المصرى ، التغير والاستمرار ، أعمال المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٤٦- **حسنين توفيق إبراهيم** : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، دراسة كمية - تحليلية - مقارنة (١٩٥٢- ١٩٨٧) ، فى: النظام السياسى المصرى ، التغير والاستمرار ، أعمال المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٤٧- **حسنين توفيق إبراهيم** : الدولة والتنمية فى مصر، الجوانب والمتغيرات السياسية (دراسة من منظور مقارن) ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.

٤٨- **حمدى عبد الرحمن حسن** : إشكاليات التحول الديمقراطى وطبيعة العلاقة السياسية فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٤٩- **حيدر إبراهيم على** : التغير الاجتماعى و التحضر ، مدخل نظرى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٥٠- **دانييل ر. براور** : العالم فى القرن العشرين . عصر الحروب العالمية والثورات ، مركز الكتب الأردنى ، عمان ، ١٩٩٠.

٥١- ر.م. **ماكيفر وشارلز بيدج** : المجتمع ، الجزء الثالث ، ترجمة: سمير نعيم أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١.

٥٢- **راى بوش وآخرون** : الاقتصاد السياسى للإصلاح فى مصر ، البنك الدولى والزراعة والفلاحين ، ترجمة: حسن أبو بكر وعبد الرحيم المهدى ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٥٣- **رءوف عباس** : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٥١ - ١٩٥٤) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٥٤- **رفيق حبيب** : من يبيع مصر ؟! الدولة ، النخبة ، الكنيسة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤.

٥٥- **روبرت. أ . دال** : التحليل السياسى الحديث ، ترجمة: علا أبو زيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٣.

٥٦- **روجر أوين** : التغيير الاجتماعى ـ الاقتصادى والتعبئة السياسية فى مصر ، فى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

٥٧- **س . ن . أيزنشتات** : تناقضات الديمقراطية ، أوجه الضعف والاستمرار والتغير ، ترجمة: مها بكير ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.

٥٨- **س. دوب** : التغير الاجتماعى والتحديث ، مدخل تكاملى لفهم واستيعاب ظاهرة التغير الاجتماعى ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٩.

٥٩- **سالم عبد العزيز محمود** : دراسات و بحوث سوسيولوجية وأنثروبولوجية فى المجتمعات الريفية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٦٠- **سامى أبو النور** : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٢) ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٦١- **سعد إبراهيم جمعة** : الشباب والمشاركة السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤.

٦٢- **سعد الدين إبراهيم** : مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) . دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.

٦٣- **سعد المغربى** : الإنسان وقضاياه النفسية الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٦٤- **سعيد النجار** : نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١.

٦٥- **سعيد النجار** : تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، الجزء الثانى ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧.

٦٦- **سناء الخولى** : مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢.

٦٧- **سناء الخولى** : التغير الاجتماعى والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣.

٦٨- **السيد الحسينى** : علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦.

٦٩- **السيد حنفى عوض** : الحركات السياسية للطبقة العاملة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.

٧٠- **السيد عبد العاطى السيد** : صراع الأجيال ، دراسة في ثقافة الشباب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.

٧١- **السيد عبد الفتاح عفيفى** : بحوث في علم الاجتماع المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٧٢- **السيد محمد الرامخ** : التحليل السوسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧.

٧٣- **سيدة إبراهيم سعد** : بناء شخصية الشباب ، رؤية عينة من أساتذة بعض الجامعات المصرية ، مصر للخدمات العلمية ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٧٤- **سيدى محمود** : المشاكل الهيكلية للتنمية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥.

٧٥- **شحاتة صيام** : الدولة وإعادة إنتاج الفقر ، رامتان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

٧٦- **شريف دلاور** : قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٤.

٧٧- **صبرى أبو المجد** : سنوات ما قبل الثورة (١٩٣٠ - ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٧٨- **صلاح العبد** : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥.

٧٩- **صلاح الفوال** : علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦.

٨٠- **صلاح زكى أحمد** : مصر والمسألة الديمقراطية . دراسة فى تطور الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر (١٧٩٨ - ١٩٥٢) ، دار ابن زيدون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.

٨١- **طارق البشرى** : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢.

٨٢- **طارق البشرى** : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.

٨٣- **طارق البشرى** : النقابات أفضل وعاء لتنشيط مشاركة الشباب السياسية ، فى: قضايا الشباب وحوار صريح جداً جداً ، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٨٤- **طارق حجى** : التحول المصيرى ، دراسات فى السياسة والاقتصاد والإدارة والثقافة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.

٨٥- **طلعت ذكرى** : الشباب والقضايا الاجتماعية المعاصرة ، مكتبة المحبة ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٨٦- **طلعت مصطفى السروجى و محمد ذكى أبوالنصر** : التغير الاجتماعى والانحراف ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١.

٨٧- **عادل طاهر** : الشباب . ماضيه - حاضره - مستقبله ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥.

٨٨- **عادل مختار الهوارى** : علم الاجتماع ، منظور اجتماعى نقدى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٨٩- **عادل مختار الهوارى** : التغير الاجتماعى والتنمية في الوطن العربى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣.

٩٠- **عاصم محروس عبد المطلب** : دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٩١- **عاطف أحمد فؤاد** : الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسة تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠.

٩٢- **عاطف أحمد فؤاد** : علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥.

٩٣- **عبد الباسط عبد المعطى** : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ .

٩٤- **عبد الجليل العمرى** : ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦.

٩٥- **عبد الحميد محمود سعد** : دراسات فى علم الاجتماع الثقافى ، التغير و الحضارة ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٩٦- **عبد الدايم أحمد الصاوى** : تجربة الانفتاح الاقتصادى والتنمية الصناعية فى مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٩٧- **عبد الرحمن الرافعى** : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧.

٩٨- **عبد الرحيم تمام أبو كريشة** : التراث والعولمة ، دراسة أنثروبولوجية للتراث الشعبى بريف صعيد مصر في ضوء ظاهرة العولمة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩.

٩٩- **عبد العاطى محمد أحمد** : الحركة الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطى ، دون دار ، دون بلد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

١٠٠- **عبد الله الخريجى** : التغير الاجتماعى والثقافى ، رامتان ، جدة ، ١٩٨٣.

١٠١- **عبد الله محمد عبدالرحمن** : سوسيولوجيا التعليم الجامعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١.

١٠٢- **عبد الله محمد عبد الرحمن** : علم الاجتماع ، النشأة والتطور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩.

١٠٣- عبد الهادى الجوهرى : مدخل لدراسة المجتمع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤.

١٠٤- عبد الهادى الجوهرى : أسس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩١.

١٠٥- عبد الهادى الجوهرى : أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦.

١٠٦- عبد الهادى الجوهرى : دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى ، المكتبة الجامعية الإسكندرية ، الطبعة الثامنة ، ٢٠٠١.

١٠٧- عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩.

١٠٨- عبد الهادى محمد والى : التنمية ، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١.

١٠٩- عبد الهادى محمد والى : المشاركة السياسية ، دراسة مقارنة بين الريف والحضر ، الحضارة للطباعة والنشر ، طنطا ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥.

١١٠- عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥.

١١١- عصمت سيف الدولة : الشباب العربى ومشكلة الانتماء ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١.

١١٢- علا عبد العزيز أبو زيد : الإطار السياسى والقانونى الحاكم لعملية التحول الديمقراطى فى مصر فى الفترة من (١٩٧٦ - ١٩٩٢) ، فى: حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١١٣- على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٥.

١١٤- على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ، الديمقراطية والاشتراكية ، فى: مصر من الثورة إلى الردة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.

١١٥- على الدين هلال " إشراف " : انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، دراسة وتحليل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٦.

١١٦- على الدين هلال : انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، دراسة وتحليل ، مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٢.

١١٧- **على الدين هلال** : عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر ، فى: مصر فى القرن (٢١) الآمال والتحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦.

١١٨- **على الدين هلال** : موسوعة مصر الحديثة (المجلد الأول) ، الحكومة والنظام السياسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١١٩- **على الدين هلال** : السياسات الشبابية . الآمال والتحديات ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

١٢٠- **على الدين هلال** : تطور النظام السياسى فى مصر (١٨٠٣ - ١٩٩٩) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٠.

١٢١- **على عبد الرازق جلبى وآخرون** : تصميم البحث الاجتماعى بين الاستراتيجية والتنفيذ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ .

١٢٢- **على عبد الرازق جلبى** : النقد الاجتماعى وأزمة الديمقراطية ، فى: علم الاجتماع والسلطة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢.

١٢٣- **على عبد الرازق جلبى وآخرون** : علم الاجتماع الثقافى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

١٢٤- **على ليلة** : الشباب العربى ، تأملات في ظواهر الإحياء الدينى والعنف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣.

١٢٥- **على محمد المكاوى** : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،١٩٩٠.

١٢٦- **عمرو محى الدين** : اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى . دراسات عن التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١.

١٢٧- **غالى شكرى** : الثورة المضادة فى مصر ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣.

١٢٨- **غريب محمد سيد أحمد وآخرون** : علم الاجتماع الاقتصادى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.

١٢٩- **فادية عمر الجولانى** : التغير الاجتماعى ، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير ، دار الأصلاح للطباعة والنشر ، الدمام ، ١٩٨٤.

١٣٠- **فؤاد مرسى** : التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر منذ السبعينات ، فى: الانتخابات البرلمانية فى مصر (درس انتخابات ١٩٨٧) ، الفجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠.

١٣١- **فرد ميلسون** : الشباب في مجتمع متغير ، ترجمة: يحيى مرسى ، دار الهدى للمطبوعات ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.

١٣٢- **فضل الله محمد سلطح** : العولمة السياسية - انعكاساتها وكيفية التعامل معها ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.

١٣٣- **فهمى سليم الغزوى وآخرون** : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧.

١٣٤- **قبارى محمد إسماعيل** : مناهج البحث فى علم الاجتماع ، مواقف واتجاهات معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ .

١٣٥- **كمال أحمد** : الناصرية والعالم الثالث ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦.

١٣٦- **لويس جرجس** : يوميات من التاريخ المصرى الحديث (١٧٧٥ - ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨.

١٣٧- **ليلى عبد الوهاب** : مشكلات الشباب والتعليم الجامعى ، دراسة ميدانية نقدية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣.

١٣٨- **مارسيل كولومب** : تطور مصر (١٩٢٤ - ١٩٥٠) ، ترجمة: زهير الشايب ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، دون سنة .

١٣٩- **مايسة الجمل** : النخبة السياسة فى مصر ، دراسة حالة للنخبة الوزارية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.

١٤٠- **المجلس الأعلى للشباب والرياضة** : اهتمامات النشء والشباب المصرى ومعوقات إشباعها ، مطبوعات المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٤١- **المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات** : يوميات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة

فى صحافتنا عام ١٩٩٣ ، يناير ١٩٩٥.

١٤٢- **محمد أحمد الزغبى** : التغير الاجتماعى بين علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩١.

١٤٣- **محمد أحمد بيومى** : علم الاجتماع بين الوعي الاسلامى والوعى المغترب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣.

١٤٤- **محمد الجوهرى وآخرون** : التغير الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢.

١٤٥- **محمد الجوهرى** : دراسات أنثروبولوجية معاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨.

١٤٦- **محمد الدقس** : التغير الاجتماعى بين النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦.

١٤٧- **محمد سليم العوا** : الأزمة السياسية والدستورية فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٠) ، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١.

١٤٨- **محمد عاطف غيث** : التغير الاجتماعى والتخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢.

١٤٩- **محمد عاطف غيث** : مجالات علم الاجتماع المعاصر ، أسس نظرية ودراسات واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢.

١٥٠- **محمد عاطف غيث** : علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١.

١٥١- **محمد عبد الحميد الحناوى** : الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، مطبعة الهلال ، أسيوط ، ١٩٩٦.

١٥٢- **محمد عبد السلام الزيات** : مصر إلى أين ؟ قراءات وخواطر فى الدستور الدائم ١٩٧١ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦.

١٥٣- **محمد عبد العزيز عيد** : مشكلة الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم ، مطبعة معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٠.

١٥٤- **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : تأملات فى ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية ، ثورة

٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٥٥- **محمد علاء الدين عبد القادر** : دور الشباب فى التنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٨.

١٥٦- **محمد على محمد** : الشباب والمجتمع ، دراسة نظرية وميدانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠.

١٥٧- **محمد على محمد** : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥.

١٥٨- **محمد على محمد** : أصول الاجتماع السياسى ، السياسة والمجتمع والعالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الثانى ، ١٩٨٥.

١٥٩- **محمد على محمد** : الشباب العربى والتغير الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.

١٦٠- **محمد عمر الطنوبى** : التغير الاجتماعى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٥.

١٦١- **محمد محروس إسماعيل** : المشكلة الاقتصادية المصرية ، أبعادها ، أسبابها ، إمكانيات حلها ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨.

١٦٢- **محمد نعمان جلال ومجدى المتولى** : هوية مصر ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١٦٣- **محمد يسرى إبراهيم** : العلاقات الاجتماعية للسائح ، رؤية فى أنثربولوجيا السياحة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٦٤- **محمود أبو السعود** : أسرار الحركة الطلابية ، مطابع مدكور ، القاهرة ، ١٩٧٦.

١٦٥- **مريم أحمد مصطفى** : دراسة في التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة.

١٦٦- **مريم أحمد مصطفى** : التغيير ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣.

١٦٧- **مريم أحمد مصطفى والسيد عبد العاطى السيد** : التغير ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢.

١٦٨- **مسعد عويس** : القدوة في محيط النشء والشباب ، دراسة علمية تربوية ، دار الفكر العربي ،

القاهرة ، ١٩٧٩.

١٦٩- **مصطفى إبراهيم عوض وآخرون :** الشباب والتنمية المتواصلة ، دراسات نظرية وميدانية في البيئة المصرية ، دار مصر للخدمات العلمية ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١٧٠- **مصطفى عبد الغنى :** المثقفون وعبد الناصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

١٧١- **مصطفى كامل السيد :** المجتمع والسياسة في مصر ، دور جماعات المصالح في النظام السياسى المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨١) ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣.

١٧٢- **مصطفى كامل السيد :** حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٧٣- **مصطفى كامل السيد :** دراسات في النظرية السياسية ، دون دار ، دون بلد ، ١٩٩٨.

١٧٤- **منصور حسين وكرم حبيب :** التغير الاجتماعى والتعليم ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، ١٩٧٢.

١٧٥- **مهنا حداد :** مدخل إلى العلوم الاجتماعية ، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٢.

١٧٦- **مونت بالمر :** البيروقراطية المصرية ، دراسة ميدانية ، ترجمة: على ليلة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٧٧- **نادية رضوان :** الشباب المصرى المعاصر وأزمة القيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١٧٨- **نبيل محمد توفيق السمالوطى :** قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع ، دراسة نقدية لأزمة علم اجتماع التنمية ، دار المطبوعات الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٩.

١٧٩- **نجلاء عبد الحميد راتب :** الانتماء الاجتماعى للشباب المصرى ، دراسة سوسيولوجية فى حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩.

١٨٠- **نجوى أمين الفوال :** الشباب وقضاياه فى مصر ، دراسة توثيقية (١٩٧٠ - ١٩٩٠) ، مطابع الطوبجى التجارية ، القاهرة ، ١٩٩٢.

١٨١- **نزيه نصيف الأيوبى :** الدولة المركزية فى مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩.

١٨٢- **نفيسة حسن** : الحركة الطلابية فى مصر كما تعكسها الصحافة المصرية خلال عقد التسعينات ، فى: الشباب ومستقبل مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.

١٨٣- **نواف شطناوف وصلاح عثامنة** : التنمية وخدمة المجتمع المحلى ، مركز بيضون للكمبيوتر ، الأردن ، ١٩٩١.

١٨٤- **هالة مصطفى** : النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

١٨٥- **هالة مصطفى** : مؤشرات ونتائج انتخابات ١٩٩٥ ، فى: الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١٨٦- **هدى جمال عبد الناصر** : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.

١٨٧- **الهيئة العامة للاستعلامات** : وزارة الإعلام ، الشباب أمل وعمل ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٩.

١٨٨- **يحيى مرسى بدر** : الإدراك المتغير للشباب المصرى ، دراسة فى الأنثروبولوجيا المعرفية ، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٨.

ب ـ الدوريات والمؤتمرات والقواميس

١٨٩- .... : مضبطة مجلس الشورى ، تقرير اللجنة الخاصة لدراسة قضية الشباب ، دور الانعقاد العادى الثاني ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٢.

١٩٠- .... : موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤ - ١٩٩٠) ، مطبوعات المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، المجلد الحادى عشر ، ١٩٩٠.

١٩١- .... : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٠) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٥.

١٩٢- **إبراهيم أحمد النجار** : نحو دور فاعل للشباب فى الحياة السياسية ، فى: الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد السادس ، ربيع ٢٠٠٢.

١٩٣- **إبراهيم العيسوى** : في إصلاح ما أفسده الانفتاح ، في: كتاب الأهالى ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٤.

١٩٤- **أحمد التهامي** : الشباب والسياسة ، خبرات العمل الطلابى ، في: مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر ، رؤية الشباب ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ، مصر في عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢.

١٩٥- **أحمد الرشيدى** : الضمانات الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقاتها فى بعض الدساتير العربية ، فى: الليبرالية الجديدة ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية السادسة (١٨ - ٢٠ مايو ١٩٩٥) مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.

١٩٦- **أحمد ثابت** : أزمة الدور الاجتماعى للدولة فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

١٩٧- **أحمد وجيه "تقرير"** : المعارضة لا تخسر الانتخابات ولكن الحكومة تكسبها ، فى: جريدة العربى ، السنة الثالثة ، العدد (١١٦) ، ١٨ سبتمبر ، ١٩٩٥.

١٩٨- **أشرف البنان** : الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة ، فى: كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد : ١٨٩ ، سبتمبر ، ٢٠٠٣.

١٩٩- **تامر الميهى** : الاستقلالية النسبية للدولة الناصرية ، مساهمة فى فهم طبيعة الدولة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، فى: إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر ، بحوث ومناقشات الندوة المهداة إلى أحمد صادق سعد (٣ - ٥ مايو ١٩٩٠) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢.

٢٠٠- **حسن سلامة** : الشباب وحركات التمرد ، فى: الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد السادس ، ربيع ٢٠٠٢.

٢٠١- **حسنين توفيق إبراهيم** : الظاهرة الطلابية في مصر ، محاولة للتفسير ، فى: اليقظة العربية ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، إبريل ، ١٩٨٦.

٢٠٢- **خالد محى الدين** : مصر وقضايا المستقبل ، فى: كتاب الأهالى ، وحدة أجهزة الماكنتوش بمؤسسة الأهالى ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٢٠٣- **خالد محى الدين** : الحركة الطلابية ديمقراطية ثورية ، فى: كتاب الأهالى ، رقم: ٧٤ ، يوليو ٢٠٠٢.

٢٠٤- **خيما مارتين مونيوز** : تجربة التعددية الحزبية ، الثوابت السياسية وانعكاسات العمليات الانتخابية لمصر الملكية على مصر المعاصرة ، فى: التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة ، القاهرة ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.

٢٠٥- **رفعت السعيد** : فرسان الأمل ، فى: كتاب الأهالى ، رقم ٧٤ ، يوليو ٢٠٠٢ .

٢٠٦- **سعيد النجار** : مصر وتحديات العصر ، إصدارات رسائل النداء الجديد ، العدد (٤) ، ١٩٩٥.

٢٠٧- **سعيد النجار** : الإصلاح الاقتصادى والمفاهيم الخاطئة ، إصدارات رسائل النداء الجديد ، العدد (٣٢) ، أكتوبر ١٩٩٥.

٢٠٨- **سوزان أحمد أبو ريه** : الخصخصة والبعد الاجتماعى ، فى: كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم (١٤٢) ، نوفمبر ١٩٩٩.

٢٠٩- **السيد يسين " إشراف "** : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٢١٠- **السيد يسين " إشراف "** : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١.

٢١١- **السيد يسين " إشراف "** : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٢١٢- **السيد يسين " إشراف "** : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٢١٣- **شادية فتحى** : مستقبل التحول الديمقراطى فى مصر ، فى: مصر فى عيون شبابها ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، العدد: ١٩ ، ٢٠٠١.

٢١٤- **شوقى جلال** : الشباب بين الموروث والواقع المتغير ، فى: المنار ، العدد: ٣٦ ، ديسمبر ، ١٩٨٧.

٢١٥- **صلاح بيومى** : انتخابات ١٩٩٥ ، الوقائع والنتائج ، تحليل ونقد ورؤية مستقبلية ، فى: جريدة الأحرار ، العدد رقم (١٥٠٦) ، ٨ فبراير ١٩٩٦.

٢١٦- **ضياء الدين زاهر** : مستقبل الجامعات العربية (تحديات وخيارات) ، فى: بحوث مختارة من المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية المنعقد فى جامعة عـدن ١٩٨٥، مطبوعـات اتحاد الجامعات العربية ، عمان ، ١٩٩٠.

٢١٧- **طارق البشرى** : الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، فى: المستقبل العربى ، السنة السابعة ، العدد الرابع والستون ، يونيو ١٩٨٤.

٢١٨- **عبد الجليل إبراهيم الزوبعى ومهدى صالح السمرانى** : تأثير المناخ الجامعى فـى اتجاهـات الطلبة الذكور والإناث بعضهم نحو البعض الآخر ، فى : مجلة التعريب ، المركـز العربـى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، ١٩٩٣.

٢١٩- **عبد السلام نوير** : قضايا الشباب فى مصر، فى: المؤتمر الثانوى الثانى للبحوث الاجتماعيـة (٧ - ١٠ مايو ٢٠٠٠) ، المجلد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـة ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٢٢٠- **عبد اللطيف محمود محمد** : دور الطلبة فى السياسة المصرية ، فى: اليقظة العربيـة ، العـدد الخامس ، السنة الثانية ، مايو ١٩٨٦.

٢٢١- **عبد المنعم راضى** : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثانى . الاقتصـاد ، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢٢٢- **عبد الهادى الجوهرى** : قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجـامعى الحـديث ، الإسـكندرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨.

٢٢٣- **عفاف عبد القوى** : القوى العاملة المصرية ومتغيرات النظام العالمى ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٢٢٤- **على الكاشف** : التغير الاجتماعى واغتراب الشباب الحضرى - العمالى ، فى: مجلس بحـوث العلوم الاجتماعية والسكانية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٨٧.

٢٢٥- **عمرو الشبكى** : الشباب ، هل أنهى علاقته بالعمل السياسـى؟ فـى: الديمقراطيـة ، مركـز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد السادس ، ربيع ٢٠٠٢.

٢٢٦- **عمرو هاشم ربيع وآخرون** : مطالب الإصلاح السياسى ومحاولات كسر الجمود الحزبى ، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٢٢٧- **كمال المنوفي** : أزمة الهوية والدور ، فى: مصر فى عيون شبابها ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٢٢٨- **مالكوم سيكيلبيك وهيلين كونيل** : إدارة وتمويل التعليم العالى ، فى: مستقبليات ، العدد رقم ٣ ، المجلد: ٢٨ ، سبتمبر ، ١٩٩٨.

٢٢٩- **محمد أحمد قطب** : اتجاهات الشباب الجامعى إزاء قضاياه ومجتمعه ، فى: مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد العاشر ، أغسطس ، ١٩٩٢.

٢٣٠- **محمد السعيد إدريس** : مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى ، نموذج مصر ، فى: المستقبل العربى ، العدد : ٢٧٦ ، فبراير ٢٠٠٢.

٢٣١- **محمد حافظ** : الرؤى الاجتماعية والسياسية للشباب الجامعى ، دراسة ميدانية ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٢٣٢- **محمد حلمى** : سقط الرهان على ديمقراطية أمريكا ، فى: مجلة الموقف العربى ، العدد : ١٧٠ ، ٢ أغسطس ٢٠٠٥.

٢٣٣- **محمد على محمد وآخرون** : الشباب المصرى في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فى : أبحاث إعادة بناء الإنسان المصرى ، جامعة الإسكندرية ، دون سنة.

٢٣٤- **محمد محى الدين** : حركات اجتماعية في المدن أم حركات حضرية ، فى: المجتمع المصرى في ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٢٣٥- **محمد نعمان** : حول ضرورة الثورة الثقافية فى العالم الثالث ، فى: قضايا عربية ، العدد الخامس ، السنة السادسة ، سبتمبر ، ١٩٧٩.

٢٣٦- **محمود جاد** : الطبقة الوسطى المصرية ، المسار والمصير ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٢٣٧- **مصطفى كامل السيد** : انتخابات مجلس الشعب فى إبريل ١٩٨٧ ، دلالات ونتائج الانتخابات ، فى: انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، دراسة وتحليل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٢٣٨- **منير محمود سالم** : الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام ، فى: مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم (١٣٥٢) ، ديسمبر ١٩٩٤.

٢٣٩- **نخبة من أساتذة قسم الاجتماع** : المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دون سنة .

٢٤٠- **نيكولاس هوبكنز** : التراجع عن الإصلاح الزراعى فى ١٩٩٢ ودلالاته فى المجتمع الريفى فى مصر ، فى: المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠ - ١١ مايو ١٩٩٤) ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

ج - الرسائل العلمية

٢٤١- **أحمد فاروق حسن** : عوامل الاغتراب السياسى بين الشباب فى المجتمع المصرى ، دراسة ميدانية مقارنة ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٢.

٢٤٢- **إيمان جابر شومان** : الحركات الاجتماعية والسياسية مع الإشارة إلى الحركة العمالية فى مصر الحديثة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٨٧.

٢٤٣- **بكر مصباح تنيرة** : تطور النظام السياسى فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٦) ، دكتوراه (غير منشورة) ، اقتصاد وعلوم سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٩.

٢٤٤- **سيد أبو ضيف أحمد عمر** : الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية ، دراسة حالة لجامعة قناة السويس ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٣.

٢٤٥- **السيد شحاتة السيد أحمد** : دور الثقافة السياسية فى مواقف الشباب نحو العمل السياسى ، دراسة للمجتمع المصرى فى فترة السبعينات ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ،

جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٣.

٢٤٦- **محمد خميس :** الوعى السياسى لدى طلاب الجامعة في مصر ، واقعه ومستقبله ، ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠١.

٢٤٧- **محمد سعيد عبد المجيد :** المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر ، مع دراسة على عينة من المشتغلين بالتنمية ، ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٧.

٢٤٨- **نجلاء منير حامد :** اتجاهات التنمية فى التسعينات ، دراسة تطبيقية على برامج الصندوق الاجتماعى ومشروع شروق ، دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٠١.

ثانياً : المراجع الأجنبية

249- **Amin, Galal :** Whatever Happened to The Egyptians ? Changes in Egyptian Society From 1950 to The Present , The American University in Cairo Press , Cairo , 2000.

250- **Arensberg, Conrad and Niehoff, Arthur :** Social Change A manual for Community Development , Aldine Publishing Company , New York, 1981.

251- **Ayubi, Nazih :** The State and Public Policies in Egypt Since Sadat , Ithaca Press Reading , London , 1991 .

252- **B. Mike :** The Sociology of Youth Culture and Youth Subcultures, Rout ledge & Kegan Paul Lted , london , 1980.

253- **Bardhan, Pramab :** Development and Change, Oxford University Press, Delhi , 1993 .

254- **Biersted, Robert :** The Social Order , McGraw – Hill Book Company , New York , 1974.

255- **Bottomore, T.B :** Sociology , A guide to Problems and Literature , Allen & Unwin , London , 1991.

256- **Boudon, Raymond and Bourricaud, Francis :** Acritical Dictionary of Sociology , Translated by : Peter Hamilton : The University of Chicago Press , New York , 1989.

257- **Burg, David :** Encyclopedia of Student and Youth Movements , Facts on File Books Inc., New York , 1998.

258- **Ceausescu, Nicolae :** Youth The Future of our Socialist Nation , Meridiane Bublishing House , Bugharest , 1981.

259- **Cohen, Bruce and Orbuch, terril :** Introduction to Sociology , McGraw – Hill Publishing Company , New York , 1990.

260-**Coles,Bob :**Young Careers The Search for Jobs and The New Vocationalism , The Editor and Contributors , Oxford , 1988.

261- **Court, Catherine :** Basic Concepts of Sociology , Checkmate Publication , London , 1987.

262- **El safty, Madiha :** Youth Problems in Egypt , In: The National Review of Social Sciences , No: 1,2,3. Vol 19 , 1982.

263- **Eyber, Emiel :** Restless Youth in Ancient Rome , Routledge and Kegan Paul Lted , london , 1993.

264- **Fairchild , Henry :** Dictionary of Sociology , Ahelix Book Row Man & Allan Held , New Jersey , 1984.

265- **Furlong, Andy and Cartmel Fred:** Young People and Social Change , Open University Press , Buckingham , 1997.

266- **Giddens, Anthony :** Sociology , Polity Press , Cambridge , 1997.

267- **Ginat, Rami :** Egypt's Incomepete Revolution , Frank Cass & Co., London , 1997 .

268- **Gudrum, Karmer :** The Jews in Modern Egypt (1914 – 1952) , I.B.Tauris

& Co., Ltd. London , 1989 .

269- **H, Peter :** Acritical Dictionary of Sociology , The University of Chicago and Rout ledge , London , 1989.

270- **H. Robert :** Sociology , W.M.C Brown Company , London , 1983.

271- **Harik, Iliya :** Economic Policy Reform in Egypt , University Press of Florida , New York , 1997 .

272- **Hobbs, Donald and Blank Stuart :** Sociology and The human Experience, Macmillan Publishing Company , New York , 1985.

273- **Hopwood, Derek :** Egypt , Politics and Society (1945 – 1990) , Rout ledge , London , 1993.

274- **Ismael, tareqy and El-Said, Rifaat :** The Communist Movement in Egypt (1920 – 1988) , Syracuse University press , New York , 1990 .

275- **Jeffs, Tony and Smith, Mark :**Youth Work , Macmillan Education Lted , London , 1987.

276- **Johnson, Allan:** Human Arrangements, An Introduction to Sociology, Harcourt Brace Jovanovich Collge Publisher , New York , 1992.

277- **K, Peter :** Understanding Exceptional Children and Youth , Little Brown Company , Boston , 1987.

278- **Kirder, uner :** Change , Threat or Opportunity For Human Progress, Volume 1 , Political Change , United Nation Publications , New York , 1992

279- **Knox, David:** Living Sociology , West Publishing Company , New York , 1990.

280- **Levin, Jack and Spates, Jamesl:** Starting Sociology, Harper & Raw Publishers , New York , 1985.

281- **Mayer, Robert :** Social Planning and Social Change , Prentice – Hall , Inc. , London , 1972.

282- **Mayfield, James :** Local Government in Egypt: Structure process and The Challenges of Reform , The American University in Cairo Press , Cairo , 1996 .

283- **Mcdam,Doug and others:** Comparative Perspectives on Social Movements , Cambridge University Press , New York , 1996.

284- **Mcleish, Johen:** The Theory of Social Change, Routledge and Kegan Paul Lted , London , 1998.

285- **Milbrath, Lester and Goel, M.l. :** Political Participation. How and Why Do People Get Involved in Politics ? , University Press of America , New York , 1989.

286- **Neubbck, Kenneth :** Sociology , Acritical Approuch , McGraw – Hill , Inc. , New York , 1996.

287- **Odonnell, Gerard:** Mastering Sociology, Macmillan Educational Lted, London , 1985.

288- **Owen, Roger :** State, Power and Politics in The Making of The Modern Middle East , Routledge , london , 1992 .

289- **Palmer,Monte**: Dilmmas of Political Development, F.E. Peacock Publisher , Inc. , New York , 1985.

290- **Persell, Caroline :** Understanding Society , An Introduction to Sociology , Harper & Raw Publishers , Inc., New York , 1987.

291- **Posusney, Marsha:** Labour and The State in Egypt, Columbia University Press , New York , 1997 .

292- **Sadowski, Yahya :** Political Vegetables. Businessman and Bureacrat in The

Development of Egyptian Agriculture , The Brookings Institution , Washington , D.C. 1991 .

293- **Strasser, Hermann and Randall, Susan :** An Introduction to Theories of Social Change , Routledge & Kegan Paul , London , 1981.

294- **Sztompka, Pioter:** The Sociology of Social Change , Block Well Published , New York , 1993.

295- **Taylor, Mauriceand others :** Introduction to Sociology , Macmillan Publishing Company , New York , 1987.

296- **The unesco, (Report) :** Youth in The 1980s , The unesco Press , 1981.

297- **Tischler, Henry :** Introduction to Sociology , Holt Rinehart and Winston Inc., London , 1990.

298- **Tschirgi, Dan :** Development in The Age of Liberalization Egypt and Mexico , The American University in Cairo Pres , Cairo , 1996 .

299- **Wahba, Mourad :** The Role of The State in The Egyption Economy (1945 – 1981) , Garnet Publishing , Bairoút , 1994 .

300- **Wallace, Claire and Crss, Malcolm :** Youth in Transition , The Sociology of Youth and Youth Policy , The Falmer Press , New York , 1990.

301- **Weilenmann, Alexander :** Evoluation Research and Sosial change, The United Nation Educational , Scientific and Cultural Organization , Belgium , Unesco , 1980.